جـامعة الجزائر-3
كلية العلـوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

التغير السياسي في الحيز السياسي العربي
أنموذج تونس بعد 2010

إعداد الطالب:
نش حمزة

إشراف الأستاذ الدكتور:
دخان نور الدين

لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية	الاسم واللقـــــب	الجامـعـــــــة	الصفة في اللجنة
أستاذ التعليم العالي	عبدالوهاب بن خليف	جامعة الجزائـــــــر03	رئيـــــــسا
أستاذ التعليم العالي	نورالـــــــدين دخان	جامعة المسيلـــــــــة	مشرفا ومقررا
أستاذ التعليم العالي	محمـــــــــــد غربي	المركز الجامعي تيسمسيلت	عضوا مناقشا
أستاذ التعليم العالي	لامية بشـــــلاغم	جامعة الجزائـــــــر03	عضوا مناقشا
أستاذ محاضـــــر	سميـــــــر بوعيسي	جامعة الجزائـــــــر03	عضوا مناقشا
أستاذ محاضـــــر	محمـــــــــد بلخيرة	جامعة الشلـــــــــف	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي 2020/2019م



شكر وعرفان

الحمد لله الذي وهبني الصبر والعزيمة لإنجاز هذا العمل.
ما كانت هذه الدراسة أن ترى النور لولا رحابة صدر أستاذي المشرف **الأستاذ الدكتور دخان نور الدين** وسعة إطلاعه ووعيه بالمشاكل والقضايا الكبرى المطروحة على عاتق الباحث فله جزيل الشكر والامتنان على قبوله الإشراف على هذا البحث، وما أحاطني به من إرشادات وتوجيهات علمية نيرة أغنت البحث، وكانت نبراسا للتغلب على الصعاب التي واجهتني أثناء إعداده.
كما لا يسعني في هذا المقام سوى أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى زوجتي الدكتورة قاتل إلهام، التي ساعدتني على إتمام هذا العمل، فحملت معي عصا الترحال ونسيت نفسها، فأعادت الأمل في لحظات خفت فيه جذوته، وشدت الساعد في فينات اشتد فيه كلل الزمان.
وأتوجه كذلك بالتقدير والامتنان إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور: غربي محمد** الأستاذ المقتدر معرفيا ومنهجيا، فقد وجدت فيه الأستاذ المتفهم الرحب الصدر للنقاش ومبادلة الرأي، ومقارعة الحجة بالحجة.

كما لا يفوتني في هذا المقام إلا أن أتوجه بعبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كل باسمه ومقامه على تشريفهم لي بتواجدهم ضمن أعضاء لجنة المناقشة.

تحية وفاء إلى كل من علمني حرفا، وإلى كل الساهرين في وطني على دفع عجلة العلم والمعرفة نحو مزيد من الازدهار والرقي.

حمزة نش

إهداء

امتناني الخالص وتقديري الكبير إلى أمي السيدة : **عفافسة رقية**

التي أحاطتني بكامل العناية فبذلت وضحت وربت بأمانة وإخلاص ومثابرة وثبات.

إلى روح والدي السيد **مختار نش** شهيد الواجب الوطني أقدم هذا العمل أمارة بأبوته، قدس الله روحه.

إلى جدتي السيدة **معيوفة بريكات** عرفانا لها بالفضل في تربيتي على الإيمان بالله وحب العلم وإيثار الحق والوفاء للوطن.

أطال الله في عمرها.

إلى ابني **إياد** ، **أمير** هبة الله وعطاء القدر، ونعمة الأيام، وبداية البداية ونهاية النهاية.

إلى كل الساهرين على حماية الوطن

مقدمـــــــــة

يعتبر موضوع التغير السياسي من المواضيع الحديثة التي لقيت اهتماما كبيرا لدى الباحثين والمفكرين السياسيين، ذلك أنهم كانوا يسعون إلى معرفة هذا التحول وأسبابه ومستقبله، فهو يتميز بالاتساع والشمولية.

وقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع لما يحمله من تأثيرات على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول والأفراد على حد سواء، خصوصا وان كنا نعرف تلك التحولات والتغيرات المتسارعة التي عرفتها البيئة الدولية في عصر العولمة ومجتمع المعلومات، حتى أن قيم الديمقراطية لم تعد كما كان يتصور البعض عملية مستنبطة من الثقافة الغربية، بل هي تعبير عن ثقافة عالمية ترسخت منذ قرون طويلة في مواجهة الاستبداد وأركانه، وإن كانت الحضارة الغربية قد ساهمت بدرجة كبيرة في تفعيلها وترسيخها ووضعها في إطارها الفلسفي والمعرفي، فقد شهدت النظم السياسية العربية تحولات متصارعة خاصة عقب انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي وما تبعه من انهيار لدول

المنظومة الاشتراكية في شرق ووسط أوربا، إذ لم يعد للكثير من الدول التي تبنت الاشتراكية خيار سوى الاندماج في المنظومة القيمية الرأسمالية القائمة على الديمقراطية والحرية، وعليه ينقذها من مأزقها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

وقد شكل العالم العربي أحد المعاقل التي تفتقد لضعف التأسيس الديمقراطي سواء تعلق الأمر بغياب الإطار الدستوري أو التشريعي المساعد على بروز حركيات الدمقرطة فيها، أو وجود أنظمة سياسية تتميز بوجود الأطر والمعايير الشكلية ذات الواجهة الديمقراطية، وفي ظل هذا الواقع السلبي عمد الكثير من الباحثين من أمثال غسان سلامي و برهان غلون وكذا بهجت قوراني، وكذلك التقارير الرسمية الصادرة عن برنامج التنمية للأمم المتحدة أو التقارير البحثية مثل: معهد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية" IDEA" أو"RAND "Carnegie"، ومعهد دراسات ابن خلدون حول المجتمع المدني" مصر " أو مركز دراسات الوحدة العربية"لبنان"، إلى تأسيس مساحات للتفكير الديمقراطي وتشجيع المهتمين بالبحث في مجال الديمقراطية.[1].

لقد شهدت العديد من الدول العربية مع نهاية 2010 ودخول 2011 حراكا اجتماعيا لا مثيل له، حيث كان من أهمنتائجه إسقاط أنظمة حكمت هذه الدول لمدة عقود فأكثر، بعد أن ظلت هذه المنطقة خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي الذي ضرب العالم بأسره خلال فترات متعاقبة، مما دفع البعض للحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقض صارخ بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية، لتشهد هذه الأقطار بؤر للتحركات الاجتماعية أثرت على تفكك بنيات الأنظمة العربية التسلطية، بفعل انتفاضات شعبية انتشرت في كافة الأقطار العربية معلنة مفاجأة من العيار الثقيل، انطلقت من تونس لتعبر دول عربية أخرى، والتي اتسمت بالفجائية فلم تكن مدروسة أو مخطط لها مسبقا

والظاهر أن هذا التغير السياسي الذي مس المنطقة العربية العربي أحدث تحولات سياسية عميقة في عدة بلدان عربية، ولعل الحد الأدنى لقياس نجاح هذه الثورات هو أنها أدت إلى الإطاحة بكل من الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011، والرئيس المصري محمد حسني مبارك وهو السقوط الثاني لرأس أحد أكبر الأنظمة القمعية والاستبدادية في المنطقة العربية في 11 فيفري 2011، وقد صادف هذا اليوم بداية ثورة شعبية في أقصى الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية وهي اليمن.

وما كان لهذه الموجة أن تعبر من تونس إلى مصر دون المرور بليبيا فكانت ثورة السابع عشر من فيفري 2011، والتي أطاحت بالرئيس الليبي معمر القذافي الذي حكم البلاد منذ 1969 حتى السقوط في أكتوبر 2011، بعد إلقاء القبض عليه وقتله، ثم انتقلت الثورة إلى سوريا التي كانت أكثر المناطق دموية نتيجة تعنت النظام السوري وعدم تخليه عن السلطة، مما أشعل فتيل الحرب أشبه بحرب أهلية مدمرة مازال صداها إلى حد كتابة هذه الأسطر.

ومع هذه التطورات كانت الانكسارات سواء عبر موجات من الثورات الشعبية المضادة والانقلابات العسكرية أو التدخلات الدولية التي رأيناها من خلال التدخل الغربي في ليبيا أو التدخل في

1- محمد زيتوني،**الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية : دراسة حالتي تونس ومصر 2011- 2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018).ص9.

سوريا التي حرفت هذه الثورات عن مسارها، مما انعكس سلبا على مسارات التغيير التي كانت تطمح إليه الشعوب العربية.

وما ينبغي التأكيد عليه هو أن لجوء العديد من الشعوب العربية للمطالبة بالتغيير السياسي على مستوى الأنظمة القائمة لم يكن من فراغ، وإنما كان بفعل مجموعة من الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد مشككة في شرعية الأنظمة السياسية القائمة، فبالرغم من وجود استفتاءات واقتراعات وانتخابات بين فترة وأخرى إلا أنها لم تؤخذ على محمل الجد، فهم يعلمون النتيجة الملفقة مسبقا، والتي هي لمصلحة الحاكم، كما اعتمدت معظم تلك الأنظمة السياسية للبقاء في الحكم أطول مدة على أساليب الابتزاز والقمع وسياسات التأزيم وغيرها.

لقد كانت الانطلاقة الأولى للثورة التونسية بتاريخ 17 ديسمبر 2010 بعد قيام الشاب محمد البوعزيزي بإحراق نفسه، كرد فعل على منع أحد الشرطيات السماح له بالبيع بعربته الخاصة بمدينة سيدي بوزيد التونسية، وقد أعطى هذا الحدث زخما شعبيا تونسيا أدى إلى خروج الآلاف من التونسيين مطالبين بإسقاط نظام الحكم مما دفع بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى الهروب خارج البلاد، بعدما فشل في إقناع المتظاهرين بخطاباته التي ركز في شعاراتها بإعطاء الأولوية للمطالب الاجتماعية والسياسية.

أهمية الدراسة وأهدافها:

أولا :أهمية الدراسة.

إن ما جرى في المنطقة العربية مع نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 هو استخدام متطور للاحتجاجات الجماهيرية السلمية من أجل تغيير البنية السياسية، وإعادة إنتاجها، وما تحتاجه هذه الاحتجاجات للوصول إلى الهدف هو توافر متغيرين ضابطين هما: الوعي بالأهداف، واستحضار المخاطر، ففي سياق ذلك تدعونا الضرورة إلى الإحاطة بهذه الظاهرة انطلاقا من اعتبارين أساسيين وهما الأهمية العلمية والفائدة العملية المرجوة من القيام بهذا البحث.

1/الأهمية العلمية:

تسعى هذه الدراسة إلى بناء ومحاولة فهم العلاقة بين متغيرين اثنين هما التغير السياسي كمتغير مستقل والحيز السياسي العربي كمتغير تابع هذا من جهة ومن جهة ثانية لابد للدراسات الأكاديمية أن تخدم الواقع العملي وتفرض بيئة صالحة للتحليل السياسي والمنطقي المبني على أسس علمية ومنطقية جادة وليست مجرد تحليلات عشوائية دون تحليل علمي.

2/الأهمية العملية:

استجابة هذه الدراسة إلى ضرورة الإحاطة بالمستجدات السياسية في النظم السياسية العربية إذ يعتبر موضوع التغير السياسي في الحيز السياسي العربي نموذج تونس بعد 2010 من بين المواضيع التي تسهم عند فتحها في كشف الغموض الذي يلف بعض الجوانب المتعلقة بالنظام السياسي التونسي.

ومن هنا جاءت هذه الدراسةفي محاولة الولوج إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتونس قبل وبعد 2010، والسعي إلى الوقوف على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء اندلاع الثورات في المنطقة العربية، وعلى وجه الخصوص تونس، على اعتبار أن هذه الثورات لم تأت من

فراغ ولم تكن وليدة الصدفة، وإنما كانت نتيجة لتأزم اجتماعي حقيقي، وهذا ما جعلنا نفتح أبواب البحث في هذا المجال .

ثانيا :أهداف الدراسة

يتمثل الهدف العام للدراسة في البحث عن كيفية وإمكانية توطين مفاهيم التغير السياسي في النظم السياسية العربية فكرا وممارسة، خاصة في ظل المطالب الشعبية التي تنادي بضرورة الإصلاح واحترام حقوق الإنسان، ومن هنا جاءت الدراسة لتحقيق بعض الأهداف من خلال محاولة استقراء بعمق علمي وتأصيل منهجي منظم لبعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين ضمن حقل السياسات المقارنة وتحليلها.

ثالثا :مبررات اختيار الموضوع

جاء اختيار الباحث لموضوع دراسته نتيجة جملة من المبررات، فقد تكون هذه المبررات ذاتية والتي تتمثل أساسا في رغبة الباحث تجسيد فكرة أو تحقيق أغراض معينة يهدف تحقيقها، أو قد تكون مبررات موضوعية يقدمها ويفرضها الواقع الذي يعتبر الحافز الأساسي للبحث عن حلول المشكلات، ولعل أهم المبررات الأساسية التي دفعتنا إلى اختيار ودراسة هذا الموضوع والبحث فيه والتي نوردها في التالي :

أ ـ المبررات الذاتية:

رغبة الباحث في فتح نافذة للنقاش الأكاديمي على هذا الموضوع باعتباره تجربة تستحق الدراسة، حيث شهدت المنطقة العربية في أواخر 2010 العديد من عمليات التحول الديمقراطي التي بدأت بتونس، وهذا ما جعل الباحث يختار هذا النموذج للدراسة في إطار إعداد أطروحة الدكتوراه، علاوة على استفادة الباحث من اختبار الفروض العلمية واستخدام المفاهيم الحديثة في التحليل السياسي.

ب ـ المبررات الموضوعية :

تعود أهمية هذه الدراسة إلى أنها تتناول التغير السياسي في الحيز السياسي العربي نموذج تونس بعد 2010، وهذا بعد نجاح الثورة التونسية وإنهاء حكم بن علي، وبذلك فقد كانت السباقة في تفجير أولى الثورات العربية، وقد حاول الباحث التعرف على العوامل التي أدت إلى هذا التحول المفاجئ في تونس، وكذلك مستقبل هذا التحول، كما تنبع أهمية دراسة هذا الموضوع لعدة اعتبارات، منها حداثة الموضوع من حيث الربط بين الفواعل السياسية ومنظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في تونس بعد سقوط نظام بن علي ، حيث يمكن التعرف على ديناميكيات النظام السياسي التونسي وكيفية صنع القرار فيه.

ثالثا : إشكـــــــالية الدراسة

تثير موجات الإصلاحات والتحولات الديمقراطية التي تعيشها الأنظمة السياسية العربية في السنوات القليلة الماضية مجموعة من الأبعاد والمضامين، والتي شملت مجالات مختلفة سياسية اقتصادية واجتماعية ثقافية كانت بدايتها في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وانتشرت في الفترة بعدها وصولا إلى ما يعرف في الأدبيات السياسية بالحراك السياسي العربي لعام 2011، وقد اصطلح عند

البعض الآخر بثورات الربيع العربي، ولا تزال اليوم حاضرة في الخطاب السياسي العام بوصفه ضرورة في الحاضر والمستقبل.

انطلاقا مما سبق نصل إلى إبراز معالم إشكالية بحثنا التي نحاول تناولها وفق سياق نظري وتحليلي تطبيقي وفكري من خلال الإجابة على السؤال المركزي التالي:

ماهي السياقات والأسباب والنتائج التي طرحتها موجة التحولات السياسية في المنطقة العربية؟ وهلاستطاعت الثورة وتحولاتها تحقيق ما طرحته من تصورات وأهداف للتغير السياسي لأجل الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية والوصول إلى تحليل علمي واستدلال منطقي، يمكن بلورة إطار نظري وفكري من خلال طرح ومحاولة الإجابة في مضمون الدراسة على التساؤلات الفرعية التالية :

1-ماهي دوافعالانتفاضات الشعبية في النظم السياسية العربية ؟ وكيف أثرت على السياق العام للدولة والمجتمع ؟ وما المواقف التي خلفتها بعد قيامها؟

2- إلى أي مدى ساهمت ممارسات النظام السياسي التونسي في قيام الثورة والانتفاضة الشعبية المُطالبة بقيام مؤسسات وشرعية جديدة ؟

3- ما هي إستراتيجية القوى والفواعل السياسية والمجتمعية في بناء مؤسسات شرعية جديدة في تونس ؟

4 - هل تمكنت تجربة المرحلة الانتقالية في تونس من تحقيق الانتقال الديمقراطي وبناء المؤسسات وفق شرعية ومطالب الثورة؟

5- فيما تتمثلتحديات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس؟ وما هي آفاق التجربة التونسية في التأسيس لنظام سياسي ديمقراطي؟

رابعا : الفرضيـــات

إذا كانت الإشكالية تمثل الحقل النظري الذي يدور فيه الفهم بالنسبة للباحث في الظواهر السياسية، فإن الفرضية تمثل الممارسة العملية والتطبيقية لهذا الفهم في موضوع محدد.

بناء على التساؤل الرئيسي والأسئلة الواردة في الإشكالية ، انتهينا إلى صياغة فرضيات تفسيرية شاملة لعناصر موضوع الدراسة وجزئياته على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

لم تتوفر للمنطقة العربية السياقات والأسباب التي يمكنأن تساهم في بناء مؤسسات وشرعيات جديدة بهدف الخروج من حالة الاستعصاء الديمقراطي العربي، فيما يمكن أن تشكل تونس حالة استثناء في المنطقة العربية فإن هنالك علاقة ايجابية بين الفرص التي توفرت للثورة التونسية وبين إمكانية نجاح التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي ولو جزئياً.

الفرضيات الجزئية:

- هنالك علاقة بين خصوصية المنطقة العربية وحالة الاستعصاء الديمقراطي التي تشهدها المنطقة حتى بعد قيام الثورات.

- غياب الشرعية والمشروعية السياسية للنظام السياسي التونسي عجل قيام الثورة المطالبة بإسقاط النظام القائم واستبداله بنظام وشرعية جديدة.

- كلما دخلت القوى والفواعل السياسية التونسية في مشروع الديمقراطية ومكنتللتوافق السياسي، أدى إلى رسم الإستراتيجية والمسار الصحيح للتحول والانتقال الديمقراطي.

- هنالك علاقة طردية بين مطالب الثورة التصورية المثالية وبين تعقيدات المرحلة الانتقالية الواقعية في تونس التي سادها في بعض الأحيان التنافس والصراع على حساب التوافق مما أجل وأطال فترة المرحلة الانتقالية، مع الإقرار أن تونس تجتاز مرحلة مفصلية لتحقيق الانتقال الديمقراطي.

- هنالك علاقة طردية بين أهمية وحجم التحديات التي تطرحها التجربة التونسية وبين المسارات المستقبلية التي تواجهها تونس، فهنالك عوامل مهمة تخدم التجربة التونسية الوليدة وهي عامل الوقت، وسلامة الخطوات والإجراءات الانتقالية للتأسيسي لنظام سياسي ديمقراطي مستقبلاً.

خامسا : حدود الدراسة

تقتضي منهجية البحث بهدف الاقتراب من الموضوعية، وتيسير الوصول إلى استنتاجات منطقية ضرورة التحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة، وذلك بوضع مجالات وحدود للإشكالية مع ضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح لتحليلها ومنهجية اختبار فرضياتها، ولتحقيق ذلك قمنا بانجاز هذه الدراسة ضمن مجالين رئيسين، وهما :

أ - المجال الزماني

يتوافق سياق التحليل في دراستنا في مجالها الزماني مع التحولات المتسارعة التي شهدتها المنطقة العربية نهاية 2010، وبما أن هذه الدراسة تتجه إلى تقييم الممارسة الديمقراطية في النظم السياسية العربية فإنها تتخذ مجالها الزماني في الفترة 2010 بوصفه تاريخا بدأت فيه الانتفاضة الشعبية في تونس وبداية مسار التحول الديمقراطي .

وقد اتخذنا هذا التاريخ أي نهاية 2010 بداية للمجال الزماني لدراستنا لاعتقادنا بأن تونس دخلت مرحلة جديدة وهي مرحلة التحول الديمقراطي،وحتى نضع الدراسة في سياقها العام من خلال الإحاطة بجميع جوانب الدراسة المتعلقة بتونس كان علينا الرجوع و التعمق في دراسة النظام السياسي التونسي منذ الاستقلال وصولا إلى قيام الثورات العربية حتى يتسنى لنا الإلمام بجميع جوانب الدراسة والوقوف عند أسباب وخلفيات رحيل نظام بن علي.

أما فيما يخص نهاية فترة الدراسة فقد استوقفت الدراسة عند منتصف 2018، أي بعد انتهاء المرحلة الانتقالية من خلال إقرار دستور جديد لتونس بعد الثورة وكذا إجراء أول انتخابات تشريعية ورئاسية وصولا إلى الانتخابات المحلية في منتصف 2018، وانتهاء المرحلة الانتقالية التي مرت بها تونس بعد 2010 .

ب - المجال المكاني

الحيز المكاني لهذه الدراسة هو تونس باعتبارها محل الدراسة، وذلك بسبب تحقيقها لسبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي،حيثكانت أول الدول العربية المفجرة لثورات الربيع العربي.

سادسا : الدراسات السابقة تعد الدراسات السابقة[1] من الأجزاء المهمة في موضوع الدراسة الحالية فقد تم الاعتماد عليها في اشتقاق بعض الأفكار والفرضيات والأطروحات فضلا على أنها ساعدت الباحث على تحرير الإطار النظري لبحثه وقد حظيت هذه الدراسات باهتمام العديد من الباحثين، ومن بين الدراسات التي اشتغلت على هذا الموضوع يمكننا ذكر:

* **دراسة صادرة عن** : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية[2]، إذ يعود تأليفه إلى مجموعة من المؤلفين ويحتوي في مضمونه من خلال فصوله مآل الثورات العربية والسياسات التنموية والتحديات معا، وقد عالج في مضمونه محاور عديدة من بينها الإسلام السياسي وإعادة كتابة الدساتير العربية وهذا من خلال التركيز على قواعد الانتقال الديمقراطي، كما ركز الكتاب على سرد سمات المرحلة الانتقالية من خلال التطرق إلى عدة عوامل كالإرث المؤسساتي وكذا طبيعة التغيير الثوري وطبيعة التجانس بين النخب السياسية الجديدة .

* **دراسة صادرة عن**: مركز دراسات الوحدة العربية لمجموعة من المؤلفين، وهي دراسة تهتم بالقضايا الراهنة في الوطن العربي، وفي هذا الكتاب الصادر بعنوان حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار : من تغيير النظم إلى تفكيك الدول[3] يتضمن هذا الكتاب في محتواه من خلال أحد فصوله التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدان الثورات العربية.

* **دراسة صادرة عن** : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لمجموعة من المؤلفين بعنوان ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات[4]: إذ تعالج هذه الدراسة الحراك التونسي، من خلال التطرق إلى منظومة التسلط في النظام السياسي قبل الثورة، مدعمة ذلك بقراءات للخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومتناولة الأحزاب والمنظمات الوطنية، مروراً بدور كل من الإعلام والجيش، ووصولًا إلى تحديات الانتقال الديمقراطي والتفاعلات العربية للثورة.

جاء هذا الكتاب ليقدم قراءة علمية لتلك الظروف التي وفرت شروطاً موضوعية لقيام الثورة، وأبعادها وآلياتها وقواها السياسية والنقابية والشبابية ونتائجها وآفاقها المستقبلية، فهو محصور في زاوية الثورة" الأسباب والسياقات والتحديات" وفقط.

وفي ذات السياق تم الاطلاع على الدراسات الأكاديمية والمتمثلة في الرسائل الجامعية ذات الصلة والتي نوردها في الآتي :

***الدراسة الأولى** للباحثةعلوي عزيزة[5]: تبحث هذه الدراسة الموسومة بعنوان : التحولات السياسية في مصر وتونس 1981ـــ2011 مشكلة بحثية رئيسية تمثلت أساسا في التالي :ما مدى قوة تأثير المطالب الداخلية،والفواعل الخارجية في دفع وتيرة التحولات السياسية في كل من مصر وتونس؟

1- ريتشارد هس (RETCHQRED HQSS)وهو مدير التخطيط السابق التابع لوزارة الخارجية الأمريكية ،وهو اليوم يترأس أحد مؤسسات الفكر الاستراتيجي (مجلس العلاقات الخارجية) الذي يصدر أهم المطبوعات التي لها تأثيرا كبيرا في المجال الدولي : مجلة الشؤون الخارجية (فورين أفيرز) والتي من مهامها وضع فلسفة الأفكار الأولى للسياسة الأمريكية المركزية اللاحقة

2- إدريس لكريني وآخرون، **أطوار التاريخ الانتقالي : مآل الثورات العربية** (الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2015).

3- علي الدين هلال وآخرون، **الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2015).

4- أمحمد مالكي، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط. 1، 2012).

5- عزيزة علوي، **التحولات السياسة في مصر وتونس 1981ـــ2011**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2013ـــ2014).

وقد حاولت الباحثة التركيز على محاولة معالجة وتحليل الدور الذي لعبته كل من العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحول في كل من مصر وتونس من 1981الى غاية 2011،وقد كشفت خبرة التحول الديمقراطي في الدولتين في المرحلة التي هي محل دراسة من قبل الباحثة عن كونها لا تعدو مجرد محاولات للاستجابة لنوعين من الأهداف، الأول هو حرص النظام على تحسين صورته أمام العالم الخارجي بما يجنبه من التعرض للمزيد من الضغوطات من طرف المجتمع الدولي،أما الهدف الثاني كان محاولة ضمان استمرارية الهيمنة للنخبة الحاكمة.

* **الدراسة الثانية** للباحث محمد زيتوني[1] تبحث هذه الدراسة الموسومة بعنوان؛ الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية دراسة حالتي تونس ومصر 2011- 2014، مشكلة بحثية رئيسة كالتالي؛ ما هي السياقات والأسباب والنتائج التي طرحتها موجة الانتفاضات العربية؟، وهل تمكنت الفواعل والقوى الصاعدة في تونس ومصر من إدارة المرحلة الانتقالية بما يتوافق وتطلعات الشعبين التونسي والمصري في الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي؟.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أجاب فيها على الإشكالية الأساسية للبحث وأسئلته الفرعية، وذلك بإثبات النفي عن الفرض المطروح في البحث باستثناء التجربة التونسية التي عرفت الاستثناء وحققت خطوات هامة في طريق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ونجحت في تجاوز المرحلة الانتقالية ولكنها لم تصل إلى نموذج ديمقراطي مستقر وراسخ، لكنها عرفت سلامة في الإجراءات الانتقالية للديمقراطية ولازال أمامها الوقت الكافي لترشيد التجربة وإنضاجها لأن الديمقراطية تحتاج إلى وقت الكافي حتى تترسخ، عكس التجربة المصرية التي أثبت الفرض المطروح صحته فيها، إن تجربة مصر في الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي المؤسساتي والقانوني بعد 2011 ومن خلال المرحلة الانتقالية وإطلاقها لمسارات الانتقال لم تنجح في إحداث التغييرات التي تتوافق وتطلعات الشعب المصري في بناء دولة مدنية أساسها القانون ومكرسة للتداول السلمي على السلطة.

* **الدراسة الثالثة** للباحثة عائشة عباس[2]الموسومة بعنوان جدلية السلطة والمعارضة السياسيةفي تونس، تناولت العلاقة الجدلية ما بين المعارضة السياسية والسلطة في تونس، وتوصلت إلى أن طبيعة العلاقة هي علاقة سلبية وغير متكافئة في ظل مجال سياسي منغلق تطبقه آليات التسلط الممارس من قبل السلطة السياسية خلال فترة حكم الرئيس بورقيبة، وكذا فترة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، كما تناولت الدراسة الآليات التي اعتمدها الرئيس زين العابدين بن علي مع المعارضة السياسية، من خلال توضيح الأساليب التي انتهجها للقضاء على المعارضة، كما خلصت الدراسة من خلال تحليل وقراءة المرحلة الانتقالية التي مرت بها تونس إلى تحديد موقع المعارضة السياسية في تونس ودورها في إدارة المرحلة الانتقالية.

1- محمد زيتوني، **مرجع سابق.**

2- عائشة عباش، **جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015).

* **الدراسة الرابعة:** دراسة الباحثة لمياء المختار[1]: الموسومة بعنوان الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، تناولت الباحثة دراسة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي باعتباره موضوع لم يقع إثارته سابقا لحداثة نشأتها، باعتبارها مؤسسة وليدة ظروف استثنائية .

وهي هيكل خاص بالفترة السابقة للانتخابات التأسيسية لا غير في إطار شلل تام لباقي المؤسسات الرسمية التقليدية وفي ظل الإعلان عن حالة الطوارئ، وعليه حاول الباحث البحث عن ماهية الطبيعة القانونية للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وقد خلصت الباحثة إلى أن الهيئة المذكورة سابقا تعد هيئة عمومية تعديلية ذات طبيعة خاصة جدا انطلاقا من مميزات جانبها الهيكلي وكذا الجانب الوظيفي لها.

سابعا :الأدوات المنهجية والأطر التحليلية للدراسة.

أ ـ الإطار النظري للدراسة:

من خلال دراسة الموضوع نجد أن الباحث يحاول الإلمام بجميع جوانبه النظرية والمنهجية والمعرفية، وعليه سنقوم بتحليل ودراسة الإشكالية المطروحة بالاعتماد على الأطر النظرية والمنهجية التالية:

قد يكون من المفيد في هذا الصدد إلى التنويه على أن هناك الكثير من المقاربات النظرية التي تفسر حدوث الثورة أو التحول السياسي وهذا ما سوف يسعى إليه الباحث معالجتها في هذه النقطة والتي سنوردها في الآتي :

النظرية البنيوية: مفادها أن التنمية الرأسمالية هي التي تتسبب في التحول السياسي، وليس مبادرات النخبة الحاكمة، وأن هذه التنمية السياسية تؤدي إلى تنامي الطبقة المتوسطة، وتضخم طموحاتها وتطلعاتها للمشاركة في السياسة، والسعي لتقاسم السلطة، والحراك الذي تمارسه هذه النخبة هو الذي يحفز التحول السياسي، ولكن التغير يستغرق فترة زمنية طويلة، ولا يشترط أن ينتج عن تحول إلى الديمقراطية، فقد ينتهي المسار إلى نماذج أخرى للحكم[2].

الاتجاه الجيوبولوتيكي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التحول السياسي مرده الوضع الإقليمي، إذ أنه مع انتشار الصراعات الداخلية حول الدولة، مما يجعل النظام التسلطي يسعى إلى الترويج لفكرة الخطر الخارجي، من أجل تأمين جبهته الداخلية، وفي مقابل ذلك نجد الدولة البعيدة عن الصراعات السياسية، تحقق المزيد من الاهتمام بالشأن الداخلي وهو ما يؤدي إلى الرغبة في التغيير[3].

ولهذا نجد الكثير من المراجع تتفق على وجود ثلاث موجات أدت إلى عملية الانتقال إلى الديمقراطية في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، وقد برزت الموجة الأولى في جنوبي أوربا، ثم انتقلت

---

1 - لمياء المختار، **الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي**، رسالة ماجستير في القانون العام لنظام قديم غير منشورة (جامعة سوسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012- 2013).

2-أحمد فهمي، **مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر، مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل**(القاهرة: البيان مركز البحوث و الدراسات، ط. 1، 2012)، ص. 18.

3- حسين بوقارة، التجربة الديمقراطية في الجزائر: إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز ومتطلبات البيئة الداخلية، **الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10 و11 ديسمبر 2005، ص. 10.

الموجة الثانية إلى الضفة الأخرى في أمريكا اللاتينية، ثم تعيد أدراجها في إطار الموجة الثالثة من خلال عودتها إلى أوروبا من جديد هذه المرة من وسطها وشرقها بعد تصدع وانهيار الاتحاد السوفيتي[1].

وفي هذا الصدد يطرح المفكرtid Robert ghir "تيد روبرت غير" في كتابه : لماذا يتمرد البشرمدخلسيكولوجي والذي يتضمن فكرة مفادها من خلال مضمون الكتاب أن العنف والتمرد السياسي يتولد من فعل غير عقلاني بسبب الإحباط والكبت المسيطر على المجتمع.

الحرمان[2] النسبي: ويكون محصلة للتناقضات التي تبرز من داخل النظام السياسي، وكذا اتساع الفجوة بين المطالب الشعبية المتزايدة، وفي مقابل ذلك عدم قدرة النظام على الاستجابة لها، أو تحقيقها في كثير من الحالات وبالتالي يؤدي إلى نتيجة حتمية وهي خيبة الأمل وهو ما يؤدي وهو تولد العنف.

وفي هذا الصدد ربط" تيد" العنف السياسي للبشر بالسخط الذي يتولد عند عدم تلبية النظام السياسي لحاجاتهم المادية، يبقى أمرا نسبيا، لأن أحيانا تكون دوافع غير مادية وراء احتجاج البشر، فالبحث عن" العدالة" و" الكرامة" و" الحرية" و" الديمقراطية" قد تكون من أولويات فعلهم الاحتجاجي.

مدخل الأزمة لـ joseph lablombard جوزيف لابلومبرا[3]: ينصب تركيز هذا المدخل على معرفة الأسباب التي تؤدي إلى اللااستقرار وهذا من خلال تشخيص خمسة أبعاد مختلفة ومتكاملة للأزمة وتتمثل أساسا في : أزمة المشاركة السياسية أزمة الهوية، أزمة الشرعية والمشروعية، أزمة التوزيع ، والفشل الاقتصادي .

مدخل الاستبداد: يعتبر عبدا لرحمن الكواكبي من الأوائل الذين نظروا إلى ظاهرة الاستبداد ظاهرة التلبس بصفة الاستبداد، ويتم بجهالة الأمة، والجنود المنظمة[4]، وقد طرح في هذا المجال ثلاث عوامل تساهم في بروز ظاهرة الاستبداد وهي الظلم، والفساد، والجهل بالارتكاز على فئة الزبونية أو ما يطلق عليه عبد الرحمن الكواكبي بـ: المتجمدين إضافة إلى ما يتمخض على ظاهرة الاستبداد في جميع المستويات والمجالات مما يؤدي بالضرورة إلى بلوغ المجتمعات إلى درجة اليقين بضرورة زوال هذا الظلم والاستعباد، فتظهر المقاومة الذاتية والمجتمعية لهذا الظلم الواقع من طرف السلطة أو الحاكم.

سيحاول الباحث في هذا الصدد من خلال التحليل والتعمق في تحليل أوضاع الهشة التي يتخبط فيها الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي التونسي خاصة في السنوات الأخيرة التي تلت الثورة.

تميز الجيل الأول من الأنظمة التسلطية في تونس بأربعة خصائص؛ والتي من بينها الاستناد للشرعية الثورية التي قضت في كثير من الحالات على الحريات السياسية، إضافة إلى تبني نظم اقتصادية اشتراكيه، وكذا انتهاج سياسة الإقصاء والقضاء على المعارضة خاصة الإسلامية منها، علما أن الجيل الأول لم يواجه تحديات سياسية.[5]

1- كريم المفتى،" الثورات العربية والخبرة الثورية العالمية" جنوب أوربا وشرقها، أمريكا اللاتينية،" **مرجع سابق**، ص. 43.

2-تيد روبرت غير، **لماذا يتمرد البشر**(دبي: مركز الخليج للأبحاث تر، مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 12.

3- خالد بشكيط، **المشاركة السياسية المرضية في الدول العربية: قراءة في الأسباب والمداخل المفسرة**، ملتقى وطني، التحولات السياسية في المنطقة العربية واقع وآفاق: جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 24 و26 أفريل 2012، ص. 3.

4- عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**(القاهرة: دار النفائس، ط، 1، 2002)، ص. 10.

5- مهند مصطفى، **"مقاربات نظرية للثورات العربية: الحالة المصرية والتونسية،"** الكرمل(1. صيف 2011)، ص ص. 97- 112.

ثم جاء الجيل الثاني من الأنظمة السلطوية[1] فاقدا للشرعية الثورية، إذ حاول بناء شرعية دستورية، واحتواء المعارضة، وكذا التخلي على النهج الاشتراكي و تبني سياسات رأسمالية معتمدة في ذلك على الخوصصة بدل النهج الاشتراكي، كانت تونس تسير بصورة متزامنة ومثيرة في التأثيرات المتبادلة التي تمس البلد استهدفت النظام في تونس تعزيز الشرعية الدستورية والسياسية، للجيل الثاني من الأنظمة التسلطية، التي ما لبثت أن تراجعت عن هذا الانفتاح، لكن الانفتاح السابق كان مهدد لنشوء وعي سياسي وديمقراطي لا يقبل العودة إلى الماضي السلطوي من جديد، مع نشوء مجتمع مدني قوي وقوى اجتماعية جديدة، وأصبح الخطاب ديمقراطيا وحيويا وديناميكيا في كل من تونس ومصر[2].

كان لفتح العهدات الرئاسية وإجراء الانتخابات الشكلية وعدم التزام الرئيس زين العابدين بن علي بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، الذي دعا إليه من خلال خطاباته، وهو ما جعله يسير على نهج سابقه من خلال العودة إلى مواقع النظام التسلطي عبر تبني النظام لمشروع التوريث الذي هدم كل المنجزات الدستورية والسياسية ومعه ازداد الحياة السياسية انغلاقاً، من تونس كانت هذه الأنظمة نفسها سببا في الإصلاح السياسي الثوري من خارج النظام السلطوي وليس من داخله.

تراكمت خلال فترة ما قبل الثورة عوامل عديدة بعضها بدأ مبكرا والآخر ظهر مع ترهل أنظمة الحكم؛ بعض تلك العوامل اتخذ صورة تراكمية والبعض الآخر وقع في شكل أحداث مستقلة، لكنها شكلت في النهاية كتلة ضاغطة على الشعوب، وفتيلا أحرق جسد النظام وجعل هذه الشعوب تبحث عن مخرج من هذا النفق المظلم[3].

وفي ذات الصدد قدم marks et angelsماركس وأنجلز نموذج التفسير للتغير السياسي والذي يركز على تحليل التحول الحاصل الذي يكون مرده إلى التطورات المجتمعية سواء أكانت سلمية أو صراعية ، إذ أوضح كل منهما في هذا الشأن أن الأساس الحقيقي للظواهر السياسية يكون في القاعدة، وأن السياسة تكون تابعة له ، أن الأصول الرئيسية للتغير لا تتمثل في القيم والأفكار، وإنما تكون في المؤثرات الاقتصادية التي تعتبر بمثابة محرك التاريخ، وأن تاريخ المجتمعات برمته حتى الآن هو تاريخ الصراع بين الطبقات وأن البنية الاقتصادية للمجتمع هي الأساس الذي يشاد عليه أي بناء قانوني وسياسي يستجيب له أشكال محددة من الوعي الاجتماعي.

وفي هذا الصدد قدم marksماركس نموذج التفسير من خلال تصوره بأن السلطة السياسية منذورة كقاعدة عامة لضمان بقاء منظومة الاستغلال الاقتصادية، وهذه الأطروحة التي يطورهاangelsأنجلز عندما يفسر أصل الدولة إذ تحرص الطبقات المسيطرة على تجنب خروج صراع الطبقات في حال تفاقمه عن كل مراقبة وتدميره للمجتمع برمته، غير أن الانتقادات الموجهة إليه في هذا التصور أنه لا يمكن اختزال الإنسان في بعده المادي فقط، وإهمال التطلعات والمثل والتصرفات التي تفرضها الحرية والكرامة[4].

1- يتميز النظام التسلطي بعديد الخصائص: التعددية الحزبية المحدودة، التنافس المحدود على السلطة، انغلاق فضاء المشاركة، شخصنة السلطة واحتكارها.

2- مهند مصطفى، **مرجع سابق**، ص ص. 97- 112.

3- عماد جاد(محرر)، **التقرير الاستراتيجي العربي2011، 2012**(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، ط. 1، 2013)، ص.289.

4 - سماعين جلة، **التغير السياسي بين الوسط الريفي والوسط الحضري : دراسة ميدانية بولاية غليزان**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة (جامعة وهران : كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012)، ص. 32.

وفي ذات ركز سبنسر حول قانون التطور الذي يرى من خلاله أن التطور المجتمعي يقود إلى مجتمع فرداني أين تتقلص السلطة السياسية إلى أقصاها ويضيف في هذا الصدد dorkhayemدوركايهمتأثير العوامل الثقافية على السلطة السياسية، وأن أصل السياسي هو الدين الذي يستقل شيئا فشيئا ليشكل مؤسسته الخاصة، وفي ذات السياق يعتبرparsons بارسونزالمنظومة الاجتماعية بمثابة منظومة فرعية تابعة لمنظومة العمل، وأن المنظومة الاجتماعية تحتوي على أربع منظومات:

منظومة العمل ومنظومة سياسية ومنظومة تكييفية ، منظومة اجتماعية والتي يرى من خلالها حسبه أن العوامل الثقافية هي التي تسهل التكامل الاجتماعي، وبالتالي تعتبر بمثابة الأركان الأساسية للسلطة السياسية.

وفي ذات السياق يرى Gabriel almond غابريلألموند أن المنظومة السياسية تتحدد بالتفاعل المجتمعي من خلال بنيتيها السياسية والثقافية .

ويرى كل من weissmans moscha Raymond Aaron et barreto et barinhem etريمون آرون وباريتو و بيرنهاموريسمان وموسكا أن التحولات السياسية لا تحدث إلا من خلال الميزات التي تتصف بتا النخب أو المؤسسات وبالتالي فهم يحاولون فصلها عن الاقتصاد والعامل الاجتماعي عكس الماركسية .

يقدم دانيال غلاكسيDaniel galaxie في كتابه المعنون محترفو السياسة:

les professionnels de la politique pur 1973

نموذج استقلالية السياسة إذ رأى من خلال كتابه بأن السياسة كان ظهورها بظهور المؤسسات السياسية والتي هي من اختصاص الأفراد والسياسة حسبه هي نظام إدارة السلطة داخل المؤسسات إذ أن المؤسسة السياسية لها علاقة تبادلية، وفي داخل النظام السياسي يوجد مجموعة من الموظفين والأشخاص، والتي يتم عن طريقهم توزيع الخيرات بين الحلفاء والأجهزة ومع الطبقات الاجتماعية التي تؤمن لها الحماية والامتياز، أين المؤسسة السياسية تحتاج إلى الصراع التنافسي من أجل السلطة[1]، غير أنه هناك مؤسسات سياسية تتطور خارج النظام الاجتماعي ويظهر السياسيون وتخصص الوكلاء ويتم حرفنة السياسة [2]، إن المتصفح لتاريخ الملوك والحكام في أوربا يكتشف دور المؤسسة السياسية كبنية لتنظيم التفاعلات قانونيا تستمر بفعل المهنة السياسية التي يقوم بها أشخاص تدفعهم المصلحة[3].

إلا أن وجهة النظر هذه تتعارض مع وجهة نظر mark florbabihمارك فلور باييه الذي أطلق عليها تسمية"وهم أسطورة السياسة" إذ يرى أنه إذا كانت أسطورة السياسة حقيقية، وأن السلطة مركزة في أيدي المسؤولين السياسيين هنا يكفي السيطرة على السلطة السياسية لإحداث التغيير داخل

1-Jean pierre cot jean pierre Mounier .**pour une. Sociologie politique** p153

2 - إسماعيل جنة، **مرجعسابق**، ص. 33.

3 - **المكانفسه**.

المجتمع، فالمجتمع حسبه لا يتغير بمرسوم أو قانون، فالسلطة مركزة في مجالات عديدة، فقوة المصالح المالية بشكل خاص هائلة وبالتالي فقرارات المستثمرين تلعب دورا محوريا في توجيه الوضع[1].

وهناك أيضا نموذج الدافع الديمقراطي والتي من خلاله يركز على المنظومة السياسية ودورها في تقسيم السلطة، وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والحرية الإعلامية والتغير الحداثي المستمر، حيث أن هذا الأخير يتيح الفرصة للأفراد للتعبير عن آرائهم بكل حرية واستقلالية بعيدا عن كل ضغط أو تضييق مما يساهم في خلق مجتمع منظم وفقا ما يمليه القانون ليتسنى للمجتمع إحداث التغير السلمي والتدريجي وفق أسس قانونية واضحة، كانت لمثل هذه المساهمات النظرية المبنية على دراسة حالات في أقاليم مختلفة من العالم الفضل في التغلب على أوجه العجز في حقل السياسات المقارنة، وكان لها الفضل كذلك والجرأة العلمية في طرق مثل هذه المواضيع، ولا يزال أمامها الوقت الكافي من أجل جعلها مقاربات قابلة للتعميم والإحاطة بمختلف مظاهر التحول السياسي شرط عدم وقوعها في التحيز المعرفي الخاضع للمركزية الغربية المهيمنة، وبالتالي تتحول إلى نماذج للتفسير والتحليل دون أن ترقى إلى مرتبة النظرية المتكاملة.

لعل المتابع لأدبيات التحول السياسي يرى ندرة في الدراسات التي تتناول المنطقة العربية ودولها في إطار مقارن وكحالة تدخل ضمن دراسات مناطق التحول، على الرغم من تشابه بعض أحوال دول المنطقة مع تلك الموجودة في مناطق أخرى، إلا أنه سيتم ربط ما خلصت إليه تلك الأدبيات بحالة التغير السياسي في تونس من خلال التركيز على بعض المداخل السالفة الذكر التي سوف تساعدنا على تحليل الحالة التونسية التي هي محل دراسة.

ب : الإطار المنهجي

إن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، لأن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد، ارتأينا الاعتماد على عدة مناهج نعتقد أنها سوف تساهم بإيصالنا إلى درجة الدقة، ومن ثمة إلى دراسة موضوعية لذا اعتمدنا على المناهج التالية :

المنهج التاريخي[2]: لا يمكن فهم الظاهرة المدروسة بمعزل عن جذورها التاريخية، والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصورا للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر واندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك[3]، ومن أجل وضع الموضوع في سياقه الزماني الماضي والحاضر، حيث مكننا هذا المنهج من التعرف على الصيرورة التاريخية التي مرت بتا الدولة التونسية ككل، ومن ثم الوقوف على محطات التفاعل بشتى صورها، كما أنه يساعدنا على الاستقصاء والتطور للإصلاحات السياسية والاقتصادية وأبعادها وأثرها على التحولات

---

1 - ماك فلور باييه، **الرأسمالية أم الديمقراطية : خيار القرن الواحد والعشرين** . ترجمة . عاطف المولى (الجزائر : منشورات الاختلاف، ط. 1، 2007 ص. 45.

2- يسعى المنهج التاريخي إلى التحليل والتفسير مع الواقع التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وبذلك فهو لا يقتصر دوره على سرد التأصيل التاريخي للنظم السياسية العربية عموما والنظام السياسي التونسي خصوصا .

3- حمزة نش، **الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الوطنية الجزائرية: دراسة سياسية مقارنة في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان 1989-2009**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة الجزائر 3:كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011-2012)، ص. 6.

السياسية، ويوفر لنا المعلومات لعملية التحليل والتفسير بالإضافة إلى الكشف عن الروابط السببية بين العوامل الداخلية والخارجية للتحول، وكذا العلاقة التفاعلية بين هذه العوامل .

المنهج الوصفي التحليلي: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي بدوره يساعدنا في وصف طبيعة المجتمع التونسي، وكذا وصف النظام السياسي، حيث يعتبر الوصف أحد مستويات البحث العلمي، إضافة إلى التحليل والتفسير، ويقوم هذا المنهج على تفسير الوضع القائم أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها والحقائق المرتبطة بتا[1]، حيث يصف لنا الأوضاع في المنطقة، ويفسر لنا أسباب وخلفيات مطالب الشعوب العربية برحيل الأنظمة السياسية القائمة.

منهج دراسة حالة: تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة كطريقة للتعمق في دراسة واقع النظم السياسية العربية وكنموذج للدراسة تم دراسة حالة تونس والغرض من توظيف منهج دراسة الحالة [2]باعتباره يتجه إلى جمع المادة العلمية بخصوص الحالة التي هي محل دراسة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهريوهو المنهج البارز في عنوان المذكرة، والذي يخص دراسة التغير السياسي في تونس من خلال الوقوف عند الأسباب والدوافع التي أدت إلى المطالبة برحيل النظام، إضافة إلى أن هذا المنهج يظهر لنا شكل وطريقة بناء المؤسسات وهياكل الدولة التونسية الوليدة من خلال تجسيد مبادئ الديمقراطية التي تعتبر الأساس في العملية الإصلاحية السلمية، إضافة إلى أن منهج دراسة حالة يتجه إلى جمع البيانات العملية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردية أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو سياسيا أو دولة.

وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، ودراسة جميع المراحل التي مرت بها، إذ يعتمد هذا المنهج على دراسة حالة واحدة والتعمق فيها ودراسة كل جوانبها، فالدراسة تستدعي استخدام هذا المنهج، وذلك من خلال الدراسة والتركيز على الواقع السياسي التونسي، ومسار التحول الديمقراطي بالتركيز على دراسة واحدة وهي الدولة التونسية.

ثامنا: هندسة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل إشكالية التغير السياسي في الحيز السياسي العربي نموذج تونس بعد 2010، وفي سبيل ذلك قامت الدراسة ببناء خطة بحثية لمعالجة الموضوع، وقد اشتملت الدراسة على مقدمة وخمسة فصول متناسقة ومتكاملة وخاتمة تضمنت استنتاجات للدراسة وتمثلت في الآتي :

الفصل الأول:والموسوم بـــــ "التغير السياسي: **قراءة مفاهيمية تحليلية في المنطقة العربية"**، وفيه تم بلورة وتناول المفاهيم المصطلحات العلمية التي كان من الضروري تحديد أطرها لمساعدة القارئ على فهم ما ترمي إليه الدراسة، فقد تم تقسيم الفصل الأول إلى **مبحثين** حيث تم التطرق فيه معالجة التغير السياسي كمفهوم باعتباره ذات صلة بالموضوع محل الدراسة، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى

1- مصطفى محمود أبو بكر، **البحث العلمي: تعريفه، خطواته، مناهجه** (الإسكندرية:الدار الجامعية، 2002)، ص. 51.

2- تتعدد مفاهيم منهج دراسة الحالة وذلك راجع لعدم تمكن علماء الاجتماع والسياسة من التمييز بين دراسة الحالة كمنهج ودراسة الحالة كأداة ، فهو عبارة عن تلك الطريقة العلمية التي يسلكها أي باحث في دراسته وذلك من خلال الاعتماد في ذلك على جمع المادة العلمية المتعلقة بالدراسة التي هي محل اهتمام سواءا كانت هذه الدراسة مؤسسة أو نظاما سياسيا أو فردا ،انظر في هذا الصدد عبدا لناصر جندلي.

مبحثين، بحيث عالج المبحث الأول التأصيل المفاهيمي للتغير السياسي، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان التغير السياسي والتفاعلات المختلفة اتجاهه في الأنظمة السياسية العربية.

في حين كان **الفصل الثاني** تحت عنوان **"تحليل النظام السياسي التونسي 1956-**2010"، وفيه تم التعرض إلى الواقع السياسي في تونس منذ الاستقلال إلى قيام الثورة، وقد تم تقسيم الفصل إلى **ثلاثمباحث،** في المبحث الأول تم التطرق إلى البيئة الجغرافية والسكانية لتونس، أما المبحث الثاني فقد عالج المؤسسات السياسية في تونس، والمبحث الثالث عالج دور السلطوية السياسية لنظام الحكم في أزمة التغير السياسي في تونس.

وفيما يخص **الفصل الثالث** فقد كان تحت عنوان :**إستراتيجية الانتقال من مرحلة الثورة إلى** مرحلة بناء الهيئات التأسيسية الشرعية في تونس، وفيه تم بلورة مبحثين رئيسيين في المبحث الأول تم تسليط الضوء على الحراك الثوري، وأثره على إدارة المرحلة الانتقالية في تونس، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى تصورات ومراحل إدارة المرحلة الانتقالية.

أما **الفصل الرابع** فكان موسوما بعنوان:**تونس ما بعد المرحلة الانتقالية–الانجازات المسارات،** والغرض من توظيف هذا الفصل هو تسليط الضوء على الانجازات المحققة وكذا الإخفاقات التي ميزت هذه المرحلة، حيث خصص **المبحث الأول** حول بناء المؤسسات السياسية وتعزيز الحريات والحقوق، أما **المبحث الثاني** فتم التطرق فيه إلى مسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس.

ليكون **الفصل الخامس**مخصصا لـــ**" تحديات وآفاق التحول الديمقراطي في تونس"** والذي اشتمل على **مبحثين،** خص **المبحث الأول** لمعالجة تحديات الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس"، وناقش **المبحث الثاني** آفاق الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس.

الفصل الأول

التغير السياسي: قراءة مفاهيمية تحليلية في المنطقة العربية

تشكل الأنساقالمفاهيمية والنظرية جزءا أساسيا من البناء الفكري والمعرفي لأي دراسة علمية وهو من القضايا الأساسية في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وعلم السياسة بصفة خاصة، ولذلك جاء الفصل الأول ليتناول بالتحليل العلمي مفاهيم رئيسية لا تكمن أهميتها فقط من كونها شكلت ولا زالت تشكل مجالا للبحث والنقاش والحوار السياسي والفكري بين معظم الاتجاهات السياسية والمدارس الفكرية المعصرة ولكنها في مقابل ذلك تمثل قضايا مجتمعية حياتية أساسية.

من الأهمية بمكان أن يقوم الباحث في البداية بتحديد الأطر المفاهيمية التي ترتكز عليها الدراسة حيث يتم استعراض أهم التعاريف المتعلقة بالتغير السياسي وأهم المفاهيم المصاحبة له إذ ولتحليل إشكالية هذا الفصل المطروحة –آنفا- في بداية ثنايا البحث من خلال هذه المعطيات ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة ونظرا لشمول الدراسة على أكثر من مفهوم فقد خصص لهذا الفصل مبحثين نعالج النقاط المتعلقة بالمداخل المفاهيمية والمعرفية لظاهرة التغير السياسي والتي تندرج ضمنها مفاهيم ذات صلة

بالموضوع هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيعنى بدراسة التغير السياسي والتفاعلات المختلفة اتجاهه في الأنظمة السياسية العربية .

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي[1] للتغير السياسي

شهدت المنطقة العربية منذ نهاية الحرب الباردة عمليات تغير سياسي في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي بفعل تأثير مجموعة من العوامل الداخلية التي تنوعت بين دوافع اقتصادية واجتماعية وسياسية هزت شرعية النظام وأضعفته وأثارت غضب الشعب وسخطه، بالإضافة إلى عوامل خارجية تتمثل في تبني القوى الخارجية والمؤسسات الدولية سياسة المشروطة لتقديم المساعدات لها.

وقد يكون من المفيد في هذا المقام التأكيد على أن الخيار الديمقراطي العربي خيار واقعي من حيث الظروف والتطور التاريخي، كما أنه واقعي من حيث انسجامه مع قيم مجتمعه وحضارة الأمة وهو واقعي من حيث انسجامه مع التحولات الإقليمية والدولية، وهذا ما جعل الحرية تصبح مطلبا عاما لكل الفئات الاجتماعية العربية.

المطلب الأول: مفهوم التغير السياسي وأهم المفاهيم المصاحبة له

وعلى ضوء ما سبق سوف يتناول الباحث في هذا المطلب التأصيل المفاهيمي للتغير السياسي وبعض المفاهيم المشابهة له. وكذا وسائل التغير السياسي في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث سيتم التطرق فيه إلى وسائل التغير السياسي.

الفرع الأول : مفهوم التغير السياسي

أولا : مفهوم التغير

لغة: في بداية الأمر لابد للإشارة على أن هناك إجماع ما بين المعاجم العربية والأجنبية حول معنى التغير حيث أن هذا الأخير يعني التبدل والتحول من حالة إلى أخرى وهي مشتقة من الفعل غير للدلالة على عملية التبديل أو التحويل.[2]

وفي ذات السياق يعرف القاموس الأكاديمي الفرنسي مصطلح التغير على أنه: تعديل في حالة، أو طبيعة أو وضعية أو تحويل كل شيء قابل للتغير دلالة التغير في اللغة إحداث شيء لم يكن قبله، أي إحداث شيء لم يكن قبله، أي جعله غير ما كان بمعنى حوله وبدله. ويقصد به من ناحية أخرى انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى أي تغيير الحال من الصالح إلى الفاسد أو العكس[3].

ويعني مصطلح التغير في المعاجم العربية الانتقال من حال إلى حال آخر وفي هذا الصدد يقول ابن منظور في لسان العرب : تغير الشيء عن حاله : تحول وغيره : بمعنى حوله وبدله وجعله غير ما كان عليه قبل التغيير، وقد ورد في القرآن الكريم في قوله عز وجل في الآية الكريمة من سورة الأنفال الآية: (53 ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).

اصطلاحا:

1-يقصد بالإطار المفاهيمي مجموعة من المفاهيم المحددة والمتميزة الضرورية الواجب توافرها في دراسة أي موضوع من الموضوعات، ومن المتعارف عليه أنه لكل علم من العلوم مفاهيم خاصة لهذا نجد أن مفاهيم علم السياسة تختلف عن مفاهيم أخرى من العلوم الاجتماعية والتي بدرها تختلف عن مفاهيم العلوم الطبيعية ، راجع في هذا الصدد جابر سعيد عوض .

2- سماعين جلة، **مرجع سابق**، ص .8.

3- صبري محمد خليل، **" التغيير بين الأشخاص والنظم والبنية: دراسة عن أبعاد التغيير الإداري والسياسي"**، في: https//www.drabikalil.wordoress.com، (16/ 05/ 2016على الساعة 11:00).

أما من **الناحية الاصطلاحية** فيقصد به التحول أي التغير من حال إلى حال آخر جديد بمعنى فن التحول من نقطة معلومة إلى نقطة معلومة أخرى، فيأخذ بصورتين الأولى بدلالة تغيير صورة الشيء وذاته أو أخذه باعتبار استبدال الشيء بغيره، كما يقترب مفهوم التغيير من الإصلاح الذي يستخدم بشكل تبادلي[1].

ويعرفه جمعة أمين بأنه: بذل الجهد البشري عبر عملية طويلة ومتدرجة يتم خلالها صياغة مجتمع متكامل – كيان أمة – يبدأ بالفرد ثم الأسرة ثم المجتمع[2]. في حين عرفه أكرم البني بأنه: التعديل الجزئي في البنى والهياكل القائمة في المجتمع وهو غالبا يعني انتقالا شاملا ، وليس جزئيا في مختلف نواحي الحياة وأنشطتها من وضع إلى وضع آخر مختلف تماما يشبه ظاهريا الثورات، ويتميز بدرجة واسعة من المشاركة السياسية والشعبية وفق عملية هدم وبناء مترابطتين بإزالة البنى والآليات القديمة وإحلال آليات جديدة على أنقاضها [3].

الفرق بين التغير والتغيير:

في هذا الصدد تشير الهيئة اللغوية على أن مصطلح تغير على وزن تفعل والتي تشير إلى التبدل والتحول، في حين مصطلح تغيير على وزن تفعيل تشير إلى صورة غيرية بمعنى أنه يتحدث عن أمر عملي تحصيلي وبالتالي فهو تبديل وتحويل، وهو عملية قصدية وليست عملية عفوية ويظهر فيها طرفإن أحدهما القائم بالفعل والتغيير الفاعل المتغير وثانيهما : الجهة التي تجري عليها عملية التغيير[4].

ثانيا: مفهوم التغير السياسييشير التغير السياسي إلى الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي ، والتغير السلمي قد يطلق عليه مصطلح إصلاح ويمكن اعتباره مرادفا للتغير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التغيير السياسي داخل المجتمع[5].

كما يقصد بالتغير السياسي في موسوعة العلوم السياسية بأنه مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البني السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها بين عدة دول[6].

ومنه يعرف التغير السياسي بأنه مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول[7]، ويرى عبد الرحمن ابن خلدون بأن التغير السياسي هو أحد سمات الدول والمجتمعات، حيث يقول "أن أحوال العالم والأمم

1- حسام الألوسي، **الزمان في الفكر الديني والفلسفي وفلسفة العلم**(بيروت: منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.1، 2005)، ص12.

2 - رائد محمد عبد الفتاح ربعي، **أساليب التغيير لدى حركات الإسلام السياسي بين فكر الممارسة : الإخوان في مصر نموذجا**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية غير منشورة (جامعة فلسطين ، 2012)، ص11.

3- أكرم النبي، **"مفهوم التغيير"**، في: www.al/mondulcs.php؟name=news and file= article، (16-05-2016 على الساعة 13).

4- الشيخ علي آل موسى، "معوقات التغير الاجتماعي"، **مجلة البصائر**، مجلة فصلية فكرية إسلامية تصدر عن مركز البحوث والدراسات في حوزة الإمام القائم العلمية لبنان 22أفريل2011

5- عماد مؤيد جاسم محمد المرسومي، **أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية : التنمية البشرية نموذجا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة النهرين العراق: ، 2006)، ص. 27.

6- إسماعيل صبري مقلد، محمد محمود ربيع، **مرجع سابق**، ص.47.

7- إسماعيل صبري مقلد، محمد محمود ربيع، **موسوعة العلوم السياسية** (الكويت : جامعة الكويت، 1999)، ص. 47.

وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة والانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، وكذلك يقع في الأفاق والأقطار والأزمنة والدول"[1].

فمفهوم التغير السياسي يتسم بنوع من الشمولية والاتساع ذلك أنه خضع للعديد من محاولات للتأصيل المفاهيمي، عبر مجموعة من الدراسات والأبحاث التي اهتمت بالموضوع. ويمكن تعريفه على أنه" مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نسها أو عدة دول".

الفرق بين التغير السياسي والتغيير السياسي:

من خلال إعطاء تعريف دقيق حول التغير السياسي وجب علينا الإشارة إلى التغيير السياسي لمعرفة الفرق بينه وبين التغير السياسي وذلك من خلال إعطاء تعريف حول التغيير السياسي من وجهة نظر الموسوعة السياسية فهو التغيير الذي يتم داخل الدولة من دون تغيير النظام السياسي حيث يكون النظام قد استجاب النظام للمطالب الشعبية أو الضغوطات الناتجة عن عوامل عديدة، وفي هذه الحالة فإن التغيير قد يطال بنية النظام المؤسسية أو قياداته أو أهدافه أو سياساته ويأخذ طابع الاصطلاح الجزئي والسلمي والتدريجي، وتختلف قدرة نظام عن آخر في الاستجابة لهذه المطالب أما إذا أخفق النظام القائمة في ترجمة هذه المطالب إلى سياسات تراعي تطلعات الشعوب واحتياجاتهم.

وهذا ما حصل في المنطقة العربية من خلال عجز الأنظمة القائمة تلبية المطالب الشعبية فالأرجح أن ينهار هذا النظام وينشأ بدلا منه نظام آخر جديد من خلال وسائل عديدة كالثورة أو الانقلاب [2].

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن التغير السياسي هو عملية حركية مستمرة تتضمن التطورات التي تحدث على أنماط السلوك السياسي وعلاقات القوة في المجتمع، وعلى التفاعلات والمؤسسات السياسية من حيث بنائها ووظيفتها خلال مرحلة تاريخية معينة. وهي تحدث نتيجة عوامل داخلية وخارجية متفاعلة تؤثر في بعضها البعض وقد تكون غير واضحة في فترة زمنية إلا أنها تبدو وبشكل واضح بعد مرحلة زمنية معينة نتيجة للتراكم الذي يتشكل جراء عوامل التغيير[3].

وفي نفس السياق يعرفه معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية بأنه تغير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وهو كل تغيير نوعي أو كيفي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج[4].

أما عبد الرحمن بن خلدون فيرى أن التغير السياسي هو أحد سمات الدول والمجتمعات إذ يقول" إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج واحد ، ومناهج مستقرة إنما هو اختلاف على الأيام والأزمة، وانتقال من حال إلى حال ، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات ، فكذلك يقع في الآفاق والأزمنة والدول"[5].

---

1 - عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة** (بيروت: مكتبة المدرسة-دار الكتاب اللبناني، ط2، 1961م، المجلد2)، ص.3

2- عوض إبراهيم وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**(الكويت: منشورات جامعة الكويت،1994، ج1)، ص.476.

3 - محمد سعد أبو عماد، **الرأي العام والتحول الديمقراطي**(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010)، ص ص. 132-133.

4- إسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية** (القاهرة: منشورات المركز العربي للنشر والتوزيع، ط.1، 2008)، ص. 110.

5- عبد الرحمن بن خلدون، **مرجعسابق**، ص. 45.

وعلى ما يبدو فإن التغير السياسي لن يكون صعبا عندما تقر الشعوب استرجاع حريتها وكرامتها المسلوبة من طرف الأنظمة السياسية القائمة المستبدة التي ضاقت بهم السبل جراء السياسة القمعية المنتهجةوالممنهجة.

وهذا ما يذهب إليه السياسي المصري مجدي أحمد حسين من خلال قوله : " الحكام لا يفرضون مواقفهم بقوة الأجهزة القمعية فحسب بل بإرضاء الناس وموافقتهم أو صمتهم وعندما يعلن الشعب بمختلف الصور والأشكال رفضه للسياسية الرسمية فلا بد أن تسقط هذه السياسة ، لأن أي سياسة رسمية لا قيمة لها إذا لم يلتزم بها المحكومون وينفذونها، فالحكام ليسوا في جزيرة معزولة والمحكومون في جزيرة أخرى، بل العلاقات متشابكة ومتداخلة فإما تعاون وإما رفض ومقاطعة تفتح الطريق للتغيير".

وتجدر الإشارة في هذا الصدد على أن التغير السياسي في المنطقة العربية لم يتم عبر وسائل رسمية والمتمثلة في الاستفتاء والانتخابات وغيرها من الوسائل الرسمية، ذلك أنه أخذ توجها آخر من خلال اللجوء إلى وسائل غير رسمية، كالعصيان والتمرد على النظام القائم من خلال المظاهرات الشعبية والتي بدورها تحولت إلى ثورات شعبية، ساهمت في إحداث تغيير في الأنظمة السياسية القائمة

الفرع الثاني : أهم المفاهيم المصاحبة له :

أولا :الثورة والانتفاضة:

بداية وقبل الحديث عن الثورة يجدر بنا أن نميز بين الثورة وبين بعض المصطلحات المشابهة، والتي من بينها الانتفاضة التي تمتد لفترة طويلة في حين تتميز الثورة بالسرعة، غير أن هذا التمييز بين الثورة والانتفاضة لا يتناقض مع ما وصفت به الانتفاضة من حيث كونها وسيلة خاصة للاستحواذ على السلطة بالقوة[1]. أما الثورة فهي " حدث مفاجئ يؤدي إلى تغيير راديكالي يقطع الصلة بالماضي، ويؤسس لنظام يلبي مطالب الثوار الذين هم الشعب وليست نخبة متصارعة في بنية النظام"[2].

تتخذ الثورات أشكالا واتجاهات مختلفة غير أن دراستنا هذه تستوجب التركيز على نوعين من هذه الثورات، والتي لها صلة بالموضوع محل الدراسة ونذكر منها:

ثانيا :الثورة السياسية[3]

تهدف إلى تغيير الطبقة الحاكمة دون أن يكون هدفها إحداث تغيير جذري شامل في الأوضاع الاجتماعية، فالثورات السياسية تشتمل على عمليات التغيير المفاجئة والجذرية التي تحدث لأنظمة الحكم والإدارة والتنظيم في المجتمعات، تقوم بها الشعوب تحت لواء بعض الجماعات والأفراد لإصلاح بعض الفساد الإداري، والقضاء على السلطة الحاكمة المستبدة التي لا تتسم بالعدالة، وقد تسهم القوات المسلحة في دعم ومساندة هذه الثورات وقد يكون لها دور بارز في نجاحها .

ثالثا : الثورة الاجتماعية :

يشير المفكربويترسزتونباكPOITR.SZTOMPKAعلى أنه عند البحث عن تعريف بسيط لمفهوم التغير الاجتماعي في الكتب المتداولة في علم الاجتماع، نجدأنه هناك تعاريف مختلفة إلا أنهم يتفقون في

1- شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003)، ص ص.46-47.

2 - فوزية العطية، "علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري"،**مجلة كلية الآداب العراقية**، ع .24،(1979)، ص. 458.

3- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية** (بيروت: منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ج1)، ص. 875.

الغالب على أنه يشير إلى تحولات بنيوية في العلاقات وأن تحديد التنظيمات والروابط بين المكونات الاجتماعية يبدو صعبا.[1]ومن بين التعاريف التي قدمها في هذا الصدد ما يلي :

يقصد بالتغير الاجتماعي ذلك التعديل في شكل تنظيم المجتمع وكذا التعديل في أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية والمؤسسات والبنى الاجتماعية عبر الزمن[2] لها علاقة مباشرة بالثورة السياسية لارتباطها بالنظام والمجتمع في آن واحد.

ويمكن وصفها بأنها تغيير نوعي في الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية للمجتمع عبر انهيار النظام القديم البالي، وصعود نظام اجتماعي جديد أكثر تقدما عن طريق تفجير الصراع وحسمه لصالح التقدم .

وللثورة الاجتماعية أبعادها الشاملة المتكاملة والتي تنعكس على مختلف أبعاد النشاط والعلاقات بين البشر بدءا من علاقات الإنتاج والتمركز الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية، تنزع السلطة من يد طبقة وتحل محلها طبقات ونخب صاعدة[3]

في هذا الموضوع ينوه المفكرsorkins**سوروكين**[4] بأن الثورة الاجتماعية تنفجر بفعل مجموعة من العلاقات الاجتماعية والطبيعية والموضوعية للثورة، ولا يمكن تحديدها دون الرجوع إلى النظام الاقتصادي – الاجتماعي للمجتمع[5]. ذلك أن من أبرز أهدافها إحداث تغيير جذري في البناء الاجتماعي وما يرتبط به من وظائف وعلاقات، وتسعى هذه الثورات دائما إلى تحقيق العدالة الاجتماعية . وهذا ما ينطبق على المنطقة العربية التي شهدت ثورات شعبية كان الهدف من ورائها تحقيق العدالة الاجتماعية[6]

.

رابعا : مفهوم الثورات العربية

مفهوم الـــــــــــثورة:

إذا أردنا إعطاء تعريف دقيق يتسم بنوع من العمق لابد لنا من التطرق إلى الثورة، مفهوم على اعتبار أنها كلمة تمددت دلالتها عبر صيغ مفاهيمية لا رابط بينها أحيانا، وتنوعت سياقاتها باختلاف استعمالاتها. فمصطلح الثورة في سياقه اللغوي يؤدي عدة معاني منها[7]:الظهور والبروز/ الوثوب في شدة وعنف / الانتشار والتوسع/ الهيجان والفوران والغضب.

ويقسم أرسطو الثورات إلى نوعين: نوع يؤدي إلى تغيير الدستور القائم، فينتقل من نظام حكم إلى نظام حكم آخر، ونوع يغير الحكام في إطار بنية النظام القائم"[8].وهو ما حدث في المنطقة العربية مطلع 2011.

1-POITR SZTOMPKA **THESOCIOLOGY OF SOCIAL CHANGE UK BLACKWELL PUBLISHERS FIRSTPUBLISHED** 1993P4

2-IBID. P5

3- يوري كرازين، **علم الثورة في النظرية الماركسية** . ترجمة. سمير كرم (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص ص. 46-47.

4- **بيتريمسوركين**(1889- 1968) مؤسس ورئيس قسم علم الاجتماع في جامعة هارفارد الأمريكية، وصاحب ثلاثين مؤلف يتميز بمعرفة موسوعية وذكاء خلاق إلى جانب تمرسه الأكاديمي العميق في ست لغات أوربية، يعتبر من عمالقة الفكر السوسيولوجي في القرن العشرين .

5- شعبان الطاهر الأسود، **مرجع سابق**، ص . 54.

6 - يوري كرازين، **مرجع سابق**، ص.52.

7- فتحي بوعجيلة، **ثورة النخبة الإصلاحية التونسية :واقعها، أفكارها، راهنيتها(** صفاقس-تونس: مكتبة علاء الدين، 2014)، ص .11.

8.Aristotel Politics, **Translated by Benjamin Jowett with introduction**, Analysis, and Index by H.W. C. Davis, (Dover Publications Inc., Mineola, NY: 2000), P. 188.

أما من **الناحية الاصطلاحية** فمصطلح الثورة يعني الحركة والنقلة النوعية والطفرة والقطيعة مع زمن مضى، والانفتاح على المستقبل.

ومن زاوية نظر رجل السياسة فهي الخروج من الوضع الراهن وتغييره سواء إلى وضع أفضل أو أسوأ . إذن فالمعنى الاصطلاحي للثورة يشير إلى أنها اقتلاع لنظام راسخ وتقويض لبنية حكم قائم، ومحو لرموز المرحلة البادئة.

وعليه فإنه يقصد بالثورة في الميدان السياسي تلك المرحلة التي تظهر فيها طبقة اجتماعية جديدة تكون قادرة على تنحية طبقة اجتماعية غير قادرة على تدبير الأمور في نظام سياسي ما.بشرط أن تكون هذه الطبقة الجديدة حاملة لمشروع اقتصادي سياسي يتجاوز ما هو كائن، تضمن من خلاله السيطرة على الأوضاع السياسية، حينئذ يتحقق المفهوم السياسي للثورة.

وتجدر الإشارة إلى أن الثورة تغيير سياسي يقع مداه في فترة زمنية محدودة، قد يتسع هذا المدى إلى أرجاء مستقبل فسيح، ومنه فإن الهدف من الثورة هو استبدال نظام قائم تعفنت روابطه من خلال الممارسات الاستبدادية مع المجتمع مما جعله يفقد شرعيته في التواصل بنظام آخر يستمد شرعيته من الإرادة الشعبية.

ومنه فالثورة ليست أمراً إيجابيا أو سلبياً أو فتنة وفوضى وخطرا داهما على الشعوب والإنسانية، المقصود بالثورة" هو تحرك شعبي واسع وخارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة"[1].

وقد تقتصر الثورة على تغيير فريق بفريق آخر، ووجوه بوجوه أخرى من دون الالتفات إلى الإطار المرجعي الذين كانوا يستمدون منه ويطبقون أحكامه ويقع هذا التغيير على عاتق النخبة، فهي القادرة على تعمق التدبر في عوامل الإعاقة التي حرمت الشعوب العربية من اعتناقها، وبناء الديمقراطية.

وهي التي ترى عوامل النجاح والسبل التي توصل إليها لبناء ديمقراطية سياسية واجتماعية وفكرية واقتصادية وهي التي تتدبر الآليات الكفيلة بالإحلال الجهوي للبناء الديمقراطي مع مراعاة التوازن الواجب بين الفطرية والجهوية.

خامسا : الثورات العربية

لقد أدى الحراك الشعبي في المنطقة العربية إلى اشتعال الثورات في عدد من الدول العربية، وعليه فالثورات العربية الحديثة هي ثورات اندلعت في معظم الدول العربية سجلت انطلاقتها من تونس لتنتقل العدوى إلى معظم الدول العربية، نتيجة للطابع الاستبدادي التي تعاني منه هاته الدول ، ناهيك عن توسع دائرة البطالة والفقر، دون أن ننسى سياسة التوريث في الحكم [2].

وفي هذا الاتجاه نجد من يرى الثورات العربية مجرد معركة تأصيل ثقافة الحرية وثقافة التنمية والتنوير والعقل والنقد في مواجهة ثقافة الاستبداد والعبودية التي لطالما مارستها الأنظمة الشعبية[3].

1- عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة(** الدوحة: منشورات المركز العربي للموسوعات، 1999)، ص. 29.

2- نسرين مزاوي، **الديمقراطية ونقادها.** ترجمة . نمير مظفر (بيروت: منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995)، ص .17.

3- نبيل علي صالح، "أولويات الثورات العربية : تنمية اقتصادية وآفاق بيئية"، **مجلة الحوار المتمدن،** ع. 34 (09- 2011م)،ص.27.

وبالتالي فإن ما قامت به الشعوب في هذه الدول لها أهداف محددة واضحة المعالم تركز بالدرجة الأولى على تغيير الأنظمة الفاسدة القائمة على التوريث والاستبداد إلى أنظمة سياسية شرعية مستمدة من إرادة الشعب قائمة على الانتخابات الحرة والنزيهة.

سادسا : الحركات الشبابية

لا جدال في أن ما كشفته أحداث الثورة في المنطقة العربية من ظهور لأنماط جديدة من الحركات الاجتماعية، شكل الشباب عصبها الرئيسي، قد أدى إلى تكاثر هذه التنظيمات وتبني المبادرات الشبابية.

بحيث أن هذه الأخيرة قد تعددت أنماطها تنظيميا وفكريا وسياسيا بصورة غير مسبوقة، وعلى ما يبدو فإن هناك صورة ذهنية متشكلة في ذهنية الشاب العربي ترسم ملامح غير جيدة لمؤسسات الدولة وأدائها في المجالات السياسية والخدماتية[1]، الأمر الذي وضع هذه القوى الشبابية والثورية في تناقض مع توجهات السلطة وسياستها مما أدى إلى حرمان أغلبية الشعب من حقوقه الأساسية.

والظاهر أن الحركات الشبابية والثورية لم تكن مؤهلة للحكم أو الفوز في الانتخابات بعد جانفي، فقد كانت تعاني من ضعف في التنظيم باعتبارها حركات شبابية عفوية تفتقر للخبرة إذا ما قارناها مع الأحزاب السياسية التي تمتلك قوة في الخطاب و التنظيم القوي والفعال.

ضف إلى ذلك تلك الانقسامات التي تعرضت لها هاته الحركات الفتية وما تعرضت له من اختراق داخلي وخارجي، ناهيك عن ما تعرض له الشباب من اعتقال ومحاكمة وتهديد واغتيال الأمر الذي أدى إلى تراجع هذه القوى.

سابعا :المرحلة الانتقالية

الانتقال لغويا: تجاوز وقطع مسافة من مكان إلى مكان آخر، كما يقصد به انتقال الشيء من وضع إلى وضع آخر أي التحول.

أما من **الناحية الاصطلاحية**: المرحلة الانتقالية تنشأ ضرورة عن الثورة، ففي بنية الثورة يوجد حتما وضع انتقالي لأن كل ثورة تؤدي إلى المحاولة للقضاء على النظام السابق والذي من أجله قامت الثورة لما فيه من سلبيات ونقائص كما حاولت بناء وتشييد نظام جديد خال من النقائص السلبية، شاملا كل مناحي الحياة على جميع الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ولهذا تعتبر الفترات الانتقالية في حياة الشعوب والدول حلا وقتيا الغرض منه الانتقال من إطار سياسي ودستوري سابق إلى إطار دستور جديد، وليس فقط المرور من وضع إلى وضع آخر مغاير بقدر ما هو مرور من وضع سائد وموجود إلى وضع مطلوب ومنشود[2].

ثامنا :الإصلاح السياسي

الإصلاح لغة:ويقصد به الصلاح ضد الفساد، مأخوذة من الفعل صلح يصلح ويصلح صلاحا وصلوحا. [3]صلح الشيء صلاحا دلالة على خلاف الفساد.[4]من فعل أصلح يصلح إصلاحا، أي إزالة

---

1 -التقرير الاجتماعي المصري، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، 2013، ص 125.

2- إبراهيم محمد الرفاعي، **المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية** (تونس: منشورات مجمع الأطرش للكتاب المتخصص، 2014)، ص. 16.

3- أبو الفضل جمال الدين محمد مكرم ابن منظور، **لسان العرب**(القاهرة: دار المعارف، 1997)، ص 2262.

4- ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**(بيروت: دار الجليل، 1997، ج2)، ص. 303.

الفساد بين القوم، والتوفيق بينهم، وهو نقيض الفساد،فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة؛ ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة إصلاح تطلق على ما هو مادي وعلى ما هو معنوي، فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية: التغيير، الانتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن،أو التحول عن شيء و الانصراف عنه إلى سواه.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد على التأكيد على أنه ورد لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، وقد اكتفى المفسرين بشرح مادة صلح ومشتقاتها بالسلب ومفهوم المخالفة للمفردة الواردة، وإذا خرجوا عن هذا جاؤوا بالمعنى الذي يقتضيه السياق، وفي هذا الإطار يرتبط معنى الإصلاح في القرآن بإزالة ما شابالعلاقات بين الناس من شوائب،[1] مثل قوله تعالى في كتابه الكريم : ".... فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ" [2] .

وقوله تعالى:" وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما فإن بَغَتْ إِحْداهُما عَلَى الْأُخْرى فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلى أَمْرِ اللَّهِ فإن فاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما بِالْعَدْلِوَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ.[3]وفي قوله تعالى:" وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ "[4].

وفي قوله تعالى:"... قل إصْلاَح لَهُمْ خَيْر وأنْ تُخَالِطُوهُمْ فإِخْوانُكم وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ".[5]

إن الإصلاح عادة ما يتم في ظروف الأزمة ، فنقطة الانطلاق هي الأزمة التي تمثل خطرا أو تحديا للنظام القائم وبالتالي لابد من التصدي لهذه الأزمة باتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية ، وقد تكون الأزمة خارجية تهدد أمن واستقرار الدولة ،وقد تكون الأزمة ناتجة عن عواما داخلية مثل تردي الأوضاع الاقتصادية ، أو عدم الاستقرار السياسي أو فقدان الشرعية في نظام الحكم أو هذه العواملمجتمعة.[6]

ومنه يقصد بالإصلاح السياسي على أته عملية تغيير في البنية المؤسسية ووظائفها والأساليب المنتهجة والأهداف والغاية المنشودة من خلال استخدام الوسائل القانونية التي يتوافر عليها النظام السياسي بهدف زيادة فاعلية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة، وعليه فالإصلاح تغيير من داخل النظام وفق آليات تابعة له[7].

وفي ذات السياق يعرفه S. Huntington "صامويل هنتيغتون" بأنه تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية وتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة وعقلنة الحياة العامة والبنى في السلطة واعتماد مقاييس الكفاءة.[8]

1- محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**(بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، ط. 1، 2005)، ص. 17.
2. **سورة الأنفال**، الآية (1).
3- **سورة الحجرات**، الآية (9).
4- **سورة البقرة**، الآية (11).
5- **سورة البقرة**، الآية (220).
6-محمد زيتوني، **مرجع سابق**،ص47
7- مصطفى كامل السيد، صلاح سالم زرنوقة، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: منشورات مركز دراسات وبحوث الدول النامية جامعة القاهرة، 2006)، ص. 535.
8- صامويل هنتجتون، **النظام السياسي والمجتمعات المتغيرة**. ترجمة. سمير فلو(بيروت: دار الساقي، 1993)، ص. 77

ومما لا مراء فيه أن الإصلاح السياسي هو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي من خلال مكوناته الداخلية والخارجية، ويعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها، وأساليب عملها وأهدافها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته واستنادا لمفهوم التدرج، وذلك بهدف فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة، فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام وبآليات تابعة من داخل النظام، وبمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا. وعليه فإن الإصلاح الذي يأتي بمبادرة من القائد والنخبة الحاكمة يحتاج إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية وخلق عناصر وفئات تستفيد من عملية الإصلاح، فكلما اتسعت قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح زادت شرعية الإصلاحات[1].

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن مفهوم الإصلاح يتداخل مع مفاهيم ومصطلحات سبقته ودرج على استخدامها مثل التنمية السياسية[2]. أو التحديث أو التغيير أو التحول وهي مفاهيم مرتبطة بالعالم الثالث. وتجدر الإشارة إلى أن التمييز بين التغيير السياسي والإصلاح السياسي بات من الضروريات، فالتغيير السياسي هو الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي بطريقة سلمية أو عنيفة، أما الإصلاح السياسي فهو الخطوة التي يقوم بها النخب أو مؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق الحرية والمساواة للأفراد عن طريق التداول السلمي على السلطة، مع وجود مؤسسات تخضع للمسائلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية والإيديولوجية [3].

المطلب الثاني: عوامل وأنماط التغير السياسي

لقد ساهمت العديد من العوامل والآليات في تحريك موجات التغير السياسي الذي شهدته المنطقة العربية مطلع 2011، كما تضافرت الكثير من الجهود من أجل إحداث نوع من الترابط بين هذه العوامل ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى داخلية وخارجية[4]:

الفرع الأول : العوامل الداخلية

التغير في إدراك القيادة: تعد القيادة السياسية من أهم العوامل السياسية التي تدفع لاتخاذ القرارأو عدم اتخاذه في التحول الديمقراطي، لذلك يقود إلى نجاح أو فشل هذا التحول، حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، فالقيادة مسؤولة عن عملية التماسك الديمقراطي، وعن حماية الفرد من تعسف الدولة[5] والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول، فهناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي، وعادة ما تضع نخبة النظام التسلطي في اعتبارها أن يضمن الإصلاح السياسي الحفاظ على المؤسسة الرئيسية في الدولة وهي القوات المسلحة وكذا

1- أشرف محمد عبد الله ياسين، "السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع. 26(ربيع 2010)، ص. 70.

2- هشام محمد سليمان الخلايكة، **أثر الإصلاح في عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999- 2012**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص20

(3) - ريم محمد مرسي،"الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي 22 / 11/ 2013"، في : **www. Azaman.com**،(20 / 07/ 2016 على الساعة 18:00).

(4)-مهدي أبو بكر رحمة، **"**الشرق الأوسط والربيع العربي وآفاق المستقبل"، **الحوار المتمدن**، ع .15 /36(جانفي 2012)، ص . 02.

5-هالة جمال ثابت **ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغندا رسالة ماجستير غير منشورة** جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1999، ص57

الاحتفاظ بكثير من المناصب البيروقراطية لأنصار النظام السلطوي، بجانب الحيلولة دون توجيه المساءلة من قبل نخبة النظام الجديد، فضلا عما تطمح إليه النخبة السلطوية من إمكانية الانتقال من القوة السياسية إلى الثروة الاقتصادية[1]، فمن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

أولا : دور العوامل السياسية

تردي الشرعية السياسية للنظام :اذ تعود أزمة الشرعية التي تعرفها الأنظمة السياسية العربية إلى ضعف العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي القائم ،وهو ما يترتب عنه طغيان السلطةونظامها[2]على المجتمع مما ينجر عنه زيادة الهوة في العلاقة بينهما وبالتالي تؤدي حتما الى غياب الثقة التي تؤثر سلبا على الشرعية السياسية للنظام.

* إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية: فمن الأفضل المبادرة بالتحول. ويؤكد كل من Diamond "دياموند" وLines" لينز" وM.Lipst "مارتن ليبست" أيضا على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي، هذا بالإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور هام في عملية الانتقال إلى الدمقرطة، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل وتمثل هذه الفكرة استمرارا لما سبق أن كتب عنه" ليبست" بخصوص عنصر" الفعالية" في النظام السياسي والذي يضفي عليه الشرعية، والفعالية تعني أساسا تنمية اقتصادية مستمرة ويعبر Diamond" دياموند" عن نفس الفكرة بقوله:" الديمقراطية تتطلب التوافق، والتوافق يتطلب الشرعية والشرعية تتطلب الآداء الفعال".

يرى القادة أن اللجوء إلى الديمقراطية يعتبر البديل الأفضل للنظام السلطوي[3]، فهذا الأخير لم يعد قادرا على مواجهة احتجاجات المجتمع. واعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع كزيادة الشرعية الدولية[4].

*عجز النظام السياسي عن فهم العوامل الفاعلة في البنى الاقتصادية والاجتماعية[5].

* أزمة المشاركة السياسية :تعتبر المشاركة السياسية للمواطنين من أهم مقومات التنمية السياسية، وقد تتحول إلى أزمة عندما يتم إبعاد المواطنين عن أن يكون لهم دور في الحياة العامة للبلاد، وعليه فأزمة المشاركة تشير إلى تدني مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وهذا راجع إلى لجوء الطبقة الحاكمة إلى وضع عراقيل أمام الراغبين المشاركة[6] في الحياة السياسية ، وكذلك غياب مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة وحرية التعبير والإعلام في الدول العربية[7]. هذا ما أدى إلى خلق

---

1 - أحمد ثابت، "الإصلاح السياسي في العالم الثالث"، في **إتجاهات حديثة في علم السياسة**، تحرير. علي الدين هلال ومحمود إسماعيل محمد (القاهرة: منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999)، ص. 262.

2- فريدة العمراوي، **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية:دراسة حالة مصر**، رسالة ماستر في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2014)، ص. 50.

3 - حسيبة شقرون وعبد الحليم مطوي، " **التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة**"، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحرر الديمقراطي في الجزائر، جامعة بسكرة، ص 125.

4 - **المكان نفسه**.

5 جواد الحمد **رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبلها** ، مجلة دراسات استراتيجية ، عدد 4 جويلية 2007 ، ص19

6- **المرجع نفسه**، ص. 13.

7- صفاء عثمان، **"خصائص النظم السياسية العربية: بين الايجابية والسلبية"**، أعمال الملتقى الوطني حول أزمة الحكم في الدول العربية (جامعة 8 ماي 1945 قالمة: 22- 23 نوفمبر2015)، ص. 12.

هوة بين النظام الحاكم والشعب وهذه حقيقة لا يكمن إغفالها أو تجاهلها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة التي يشوبنتائجها الشك في نزاهتها[1].كل هذه العوامل تؤدي إلى ابتعاد المواطنين عمليا من السياسة وانتشار القيم السلبية والاغتراب واللامبلات السياسية ، وبالتالي فإنها تشكل أزمة مشاركة سياسية.

*** إشكالية الفصل بين السلطات**

يعد غياب الفصل بين السلطات أحد السمات البارزة في الأنظمة العربية، إذ يعد الفصل بين هذه السلطات ضامن رئيسي لتحقيق العدالة في تسيير شؤون الدولة واستقلال كل سلطة يمنح لها الحرية في تنفيذ واجباتها ومسؤولياتها بما يحقق مصالح الدولة[2]، إلا أن الخلل في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية تميل لصالح الأخيرة، وهي السمة البارزة في النظم السياسية العربية والدليل على ذلك هو المبدأ المستقر في الفقه السياسي والدستوري المعروف بمبدأ الفصل بين السلطات لا نكاد نجد له مكانا في الكثير من الدول العربية، ونتيجة لما سبق ذكره أصبحت السلطة التشريعية في العديد من النظم السياسية العربية عاجزة عن التجاوب مع مآل الشعوب وتطلعاتها[3].

*** جمود المؤسسات:**

من البديهي في الحياة المجتمعية أن وظيفة النظام السياسي بالأساس هي معالجة مطالب المجتمع والتعامل مع إفرازاتها وفق مخرجات تراعي طبيعة تلك البيئة وظروفها، فإن الإختلالات الوظيفية تعرف طبقا لحجم التناقضات والفوارق الناتجة عن عدم ملائمة تلك المخرجات مع طبيعة المداخلات المطلوبة على مستوى بيئة النظام ومحيطه،[4] فمع تمدد دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع من جهة، وبقاء الدولة في الكثير من الحالات ضعيفة وهشة من جهة أخرى أدى إلى خلق فجوة بين الدولة والمجتمع وهي في اتساع مستمر.

وهو ما يقودنا حتما إلى أزمة توزيع عادل للموارد والثروات والخدمات والامتيازات المادية وغير المادية،وخلق الطبقية الذي يؤدي في النهاية إلى الصراع الطبقي نتيجة الحرمان .

الأمر الذي يؤدي إلى خلق أزمة أخرى تكون لها نتائج وخيمة وهي أزمة الاستقرار السياسي، وهذا ما شهدته كثير من الدول العربية مطلع 2011 نتيجة للعوامل السالفة الذكر وهو ما يوثر بالدرجة الأولى على عملية بناء الدولة من خلال بناء مؤسسات تتميز بالفعالية، لكي تحقق الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وفق تطلعات المواطنين.

*** تزايد قوة المجتمع المدني:**

إن تزايد قوة المجتمع المدني يعتبر من أهم العوامل التي تساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية، فهناك العديد من المتغيرات تعمل على خلق وتقوية جماعات ومصالح. فيشير " دي توكفيل"

1- مصلح خضر شرفي الجبوري، **جذور الاستبداد والربيع العربي** (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1، 2014)، ص. 187.
2- حامد عبد الماجد قويسمي وآخرون ، ص. 62.
3 - مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص. 162.
4- عبد القادر حمودي، **الثورات العربية التحدي والاستجابة: حوار مع شاب عربي** (الجزائر: دار هومة،2012)، ص. 18.

إلى العديد من الأنظمة باعتبارها الحجر الأساس للديمقراطية، حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات تدفع إلى متابعة الإصلاحات الاقتصادية، فالتحولات الاجتماعية هي الأخرى التي تدفع إلى الانفتاح الديمقراطي[1].

يمكن القول أن قيم وعادات المجتمع تتغـير مع الوقت ناحية عدم التسامح مع النظام السلطوي وتركيزه للسلطة، وعندما يصل الناس إلى جعل الحريات السياسية والمدنية قيما عليا يكونوا أكثر ميلا للمطالبة بالتحول الديمقراطي من خلال إدانة انتهاكات حقوق الإنسان، يضاف إلى ذلك ما يحدث من تغير مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة.[2]

تتميز مؤسسات المجتمع المدني عن مؤسسات المجتمع السياسي في كونها تنشأ وتعمل بشكل مستقل تماما عن الدولة، وهي تقوم بتهيئة ظروف نشأة وصناعة الديمقراطية وهي الضمانة الأكيدة القادرة على حمايتها وصيانتها من غدر الدولـة وأعداء الديمقراطيـة ويقصد بالمجتمع المدني" المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية.

أو هو المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبيـة وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، في حدها الأدنى على الأقل إنه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه" دول المؤسسات"، ليس المقصود من المجتمع المدني إيجاد معارضة سياسية دائمة في مواجهة الدولة، بل الهدف من وجود مؤسسات المجتمع المدني هو مشاركة الدولة في كل المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، هذه المشاركة تمنح تلك المؤسسات القدرة على المراقبة والضبط والإصلاح، مما يؤكد مرة أخرى على ضرورة استقلالية المجتمع المدني عن الدولة، ودون هذه الاستقلالية أي بتدخل أو توسط الحكومة تفقد مؤسسات المجتمع المدني الهدف من وجودها، وهو ما يؤكده منظري المدخل التحديثي والمدخل الانتقالي. حيث يلعب المجتمع المدني دورًا بارزًا في مواجهة الدول التسلطية، كما أنه يشكل عائقا حقيقيا أمام عودة التسلطية وعاملا حيويا في المحافظة على بقاء الإنجازات الديمقراطية.

ومن الأهمية بمكان فالمجتمع المدني يسهم في إضعاف الحكم السلطوي ينبع من نمو المنظمات الرسمية وغير الرسمية ومن اتساع مواردها وتمتعها بالاستقلالية وزيادة ثقتها في النفس.[3] وللإشارة فإن الحركة الاجتماعية تشغل حيزا مهما، ونجد المجتمع المدني حاضرا بقوة، وينجح دوما في أن يصنع له مكانا في مسار الإصلاحات دون أن نغفل الدور الحازم لوسائل الإعلام.[4]

* **النزوع الأخلاقي والوطني**: يقصد به وجود القيم التقاليد والأعراف الدينية والمدنية السائدة في المجتمعات المتخلفة التي تشجع الديمقراطية كنظام سياسي أو أفضل من ذلك، يكاد يكون هناك إجماع على أن لمدة القيم ليست قريبة جدا من الديمقراطية إن لم تكن بعيدة عنها، فلا بد أن يكون في المجتمع قيم

---

1 - محمد لمين لعجال، **" معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر"**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،ص 52.

2 - **المكان نفسه**.

3- أحمد ثابت، **مرجع سابق**، ص. 264.

4- عبد الله ساعف، **"الإصلاح السياسي في العالم العربي"، القدس العربي**، ع. 5843(18 مارس 1429)،.

التضامن الوطني والاحترام المتبادل والإيمان بالإدارة الوطنية والعامة التي تحتاج إليها الديمقراطية أي وجود أنساق تفتح باب للديمقراطية .

ثانيا : دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية

* يسود معظم البلدان العربية أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة التخلف الاقتصادي وذلك لاعتماد معظم الدول العربية على واردات النفط أو السياحة أو المعونات الخارجية، مقابل تغييب التنمية الحقيقية، وهو ما جعل من الحياة المعيشية للمواطن العربي أمرا لا يطاق .

إذ أن العامل الاقتصادي هو المحرك الأهم لأحداث الثورات العربية فقد أجبر المواطن العربي على الخروج إلى الشوارع للاحتجاج والتعبير عن غضبه ضد الأنظمة المستبدة، والتي بنظره هي المسؤولة عن معاناته الاقتصادية، ومن بين هذه الأوضاع انتشار الفقر المدقع وتزايد معدلات البطالة، خصوصا وإن كنا نعرف بأن الأنظمة العربية هي الأعلى على المستوى العالمي بمعدلات البطالة، والتي تصل معدلاتها إلى نسب مخيفة بواقع 25% من مجموع القوى العاملة، ويترتب على ذلك، انخفاض مستوى معيشة المواطن[1]، وزيادة معدلات الفقر حيث أن النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في الدول العربية، اليمن 15% مصر 21%، سوريا وتونس 11% سنة 2011[2].

إضافة إلى غياب العدالة في توزيع الثروات وكذا الاستفادة من عملية التنمية بين مختلف شرائح المجتمع[3] ،كل هذا كان سببا في حدوثالثورات العربية[4].

* ارتفاعالأسعار وسوء التغذية وفشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات المعوزة الأكثر فقرا، وفي هذا الصدد تشير دراسات صادرة عن البنك الدولي إلى أنه 3% من مبالغ الدعم التي تقدمها الدول المانحة للدول التي تشهد اضطرابات شعبية تذهب للفئات الفقيرة، وأن 66% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي ليس هي بحاجة إلى هذا الدعم[5]وإلى جانب العامل الاقتصادي شكل العامل الاجتماعي أحد المحركات الرئيسية التي لعبت دورا كبيرا في الثورات العربية، فالتربية والتعليم تشكل إحدى جوانب العامل الاجتماعي، فنجد على سبيل المثال نحو 335 مليون نسمة بينهم 100 مليون نسمة من الأميين بمعدل 30% ، حيث أن هذه النسبة تترتب عنها نتائج سياسية واجتماعية بتشكيل فجوة عميقة في تطور المجتمع، إضافة إلى عدة عوامل أخرى كارتفاع المديونية في الدول العربية وانخفاض دخل الفرد والفساد المالي والإداري، كل هذه العوامل كانت بمثابة الأرضية التي انطلقت منها الشعوب العربية للتخلص من الأنظمة الاستبدادية العاجزة على تحقيق التنمية الوطنية.

* تعد العلاقة بين الاقتصاد والسياسة شديدة الترابط والتداخل إلى درجة أن البعض يرى أن الاقتصاد هو الذي يحدد شكل المؤسسات السياسية من حيث الهيكل الوظيفي، بينما يرى البعض أن الشكل السياسي للدولة هو الذي يحدد نوعية السياسات الاقتصادية وكيفية توصيف الموارد، ولعل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها الكثير من الدول النامية ومنها أنظمة الحكم في البلدان

1- مصلح خضر الجبوري، **مرجع سابق**، ص. 189.

2- سليم بوسكين،ص13.

3- **تقرير الربيع العربي وسيناريو المستقبل**، منتدى الأعمال الفلسطينية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2011، ص. 6.

4-تيسير المشاقبة، **الثورات العربية وأثرها على إسرائيل**(مصر :دائرة المطبوعات والنشر، 2011)، ص.19.

5- تقرير الربيع العربي وسيناريو المستقبل، **مرجع سابق**، ص. 7.

العربية كان عاملا حاسما في اهتزاز شرعية نظمها السياسية، وقد ظهر ذلك جليا في الكثير من الانتفاضات والمظاهرات التي شهدتها تلك الدول[1].

أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية تحت عبئ ارتفاع الأسعار والبطالة والديون الخارجية وانتشار الفساد وإهدار المال وتحدث سلسلة من الانهيارات الاقتصادية وموجة عنف ومعارضة متزايدة من الطبقات ضد الطبقة الحاكمة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار وزيادة المطالبة بالتحرر الليبرالي[2].

الفـــــرع الثاني: العوامل الخارجية[3]:

تشتمل هذه العوامل مجموع العناصر الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية وغيرها من العناصرالتي تشكل البيئة الدولية (الخارجية) للنظام السياسي بشكل عام إلا أن تأثير العوامل الخارجية على عملية التحول الديمقراطي يبقى نسبيا، فالأنظمة السياسية في دول العالم الثالث سريعة التأثر بالعوامل الخارجية خاصة من الدول الغربية، وعلى العموم يمكن إجماع العوامل الخارجية فيما يلي :

يمكن القول أن هناك مصادر للتأثير مكنت الدول الغربية (الو م أ، والإتحاد الأوربي)، والهيئة المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية من ممارسة ضغوط على النظم السلطوية خاصة في دول العالم الثالث للإسراع في عمليات الإصلاح السياسي، كما تستطيع هذه الدول والهيئات تقديم حوافز ايجابية للدول التي تدعم التحول إلى الديمقراطية.

وعليه يعتقد الكثيرون بأن للغرب دور في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، وقد استند أصحاب هذا الاتجاه إلى وثائق سرية كشفها موقع" ويكيليكس" أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية، والبعض الآخر يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما يحدث في العالم العربي فهي التي كشفت أمور سرية عديدة حول الحكام وحجم الفساد الموجود في هذه الدول".. كما كشف الوثائق عن دراية الولايات المتحدة الأمريكية الواسعة بوضعية الفساد المستشري في أغلب بلدان العالم العربي، وتكلس أنظمته الفاسدة، إضافة إلى وضع قابل للانفجار"[4].

تعتبر الدول العربية عامة ومنطقة الشرق الأوسط خاصة أكثر المناطق في العالم محل أطماع من طرف الدول الكبرى نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تحله هذه الدول مما جعل التنافس عليها يكون كبيرا وعليه أصبحت حدة تنافسية عليها وحركة بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية، هذا التنافس والاستقطاب كان في غير صالح الدول العربية، إذ أن هذا الأخير يسعى للسيطرة على العالم العربي دائما ولازال وهو ما كان سببا من أسباب المشاكل والنزاعات التي تعيشها بعض الدول العربية، بحيث يسعى كل طرف إلى دعم طرف داخلي ضد طرف أو أطراف أخرى من أجل حماية مصالحه وتعزيز سيطرته ونفوذه[5] في المنطقة.

1- مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص.33.
2- **المكان نفسه**.
3 - رأفت فؤاد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص.22.
4- حسن مصدق، **وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية** (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط. 1، 2012)، ص. 10.
5- محمد زيتوني، **مرجع سابق**، ص. 85.

ولعل من أهم محاذير التدخل الغربي في مجال دعم التحول السياسي في دول العالم الثالث هنا هي تناقض التصورات والرؤى حول الديمقراطية، فالولايات المتحدة وهيئات التمويل الدولية تعتبران الدولة معوق للتنمية في حين أدى ابتعادها عن مجالات الإنتاج والتكنولوجيا والتدريب والتوزيع إلى تهميش قطاعات كبيرة من السكان مثل النساء وعمال الزراعة وخريجي المعاهد والكليات والمدارس الفنية بجانب الأميين وبعض الأقليات، ومن ثم فإن التهميش الاقتصادي من المحتمل أن يؤدي إلى تهميش سياسي، ومن ثم يكون التغيير الديمقراطي مجرد تغيير في الحكومات الآتية من أحزاب و جماعات مصالح[1].

وعليه بناءا على ما تم ذكره سابقا من خلال التطرق إلى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على عملية التغير السياسي الذي شهدته المنطقة العربية يمكن القول بأن الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية هي أحداث تتداخل فيها أسباب داخلية والتي دعمتها الأطراف الخارجية على حسب مصالحها[2].

الفرع الثالث :أنماط التغير السياسي في الأنظمة السياسية العربية

انطلقت الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية في المنطقة العربية متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إقدام محمد البوعزيزي حرق نفسه، التي كانت سببا بإطاحة نظام بن عي في تونس ومحمد حسني مبارك في مصر ومقتل معمر القذافي في ليبيا، وكذا تنازل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن الحكم[3]. وكانت الغاية من هذا الحراك هو الانتقال بالدول العربية من حالة التسلط والديكتاتورية والقمع إلى ساحة الدول الديمقراطية التي تحترم شعوبها وتسعى إلى إثبات مبدأ التداول السلمي على السلطة[4].

تثير المسارات المختلفة التي يتخذها الحراك الشعبي الذي شهدته العديد من الدول العربية منذ 2011 الكثير من الإشكاليات التي تتصل بأسبابها المباشرة وتداعياتها المحتملة، في رأى بعض المهتمين بالشأن السياسي على أنه رد فعل شعبي لشعب سئم الظلم والاستبداد لعقود طويلة، ومحاولة التخلص منه من خلال بناء نظام سياسي ديمقراطي أساسه سيادة الشعب واحترام حقوق الإنسان والتداول السلمي على السلطة، وهناك رأي آخر يرى بأن هذا الحراك الذي حدث في المنطقة العربية ما هو إلا محاولة لتفكيك الدولة الوطنية ومحاولة إضعافها وتدميرها على جميع الأصعدة، من خلال زجها في حروب أهلية وإدخالها في حالة من الفوضى التي تقضي على الاستقرار بعدها خدمة لقوى إقليمية ودولية[5].

فقد انقسم العالم العربي في ثوراته الشعبية وتحولاته السياسية إلى ثلاث مجموعات[6]:

المجموعة الأولى: وتضم تونس ومصر وهي ما يطلق عليها بالثورات السلمية التي أدت إلى إسقاط رؤساء دول تمثلت في هروب الرئيس التونسي زين الدين بن علي في 14 جانفي 2011، وتنحي الرئيس

1- أحمد ثابت، **مرجع سابق**، ص ص. 275، 276.

2- حنان لبدي، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتجية الأمنية الأوربية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة (جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2015)، ص. 79.

3 - رأفت فؤاد عبد الرحمن ريان، **الثورات العربية 2011 وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية :جامعة النجاح الوطنية أنموذجا**، رسالة ماجستير في العلوم سياسية غير منشورة (جامعة النجاح فلسطين، 2015)، ص. 18.

4 - مراد بن سعيد، "جدلية التغير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : دراسة في مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية بعد عام 2011"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، ع. 05(مارس 2016)، ص. 11.

5 - شفيع بومنجل، "الانتفاضات العربية :محاولة لفهم الدوافع واستشراف المآلات"، **مجلة المستقبل العربي**، ع. 398(أفريل 2012)، ص. 229.

6- حسني الأنباري وآخرون، **الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية**(الأردن: منشورات مركز الشرق الأوسط، 2012)، ص. 17.

المصري محمد حسني مبارك عن الحكم في 11فيفري 2011من خلال خضوعها للإرادة الشعبية المطالبة بتغيير نظام الحكم القائم .

المجموعة الثانية: وتضم ليبيا واليمن وسوريا أهم ما ميز هذه المجموعة من الدول هو أن التغيير في نظام الحكم كان بطريقة غير سلمية، حيث أدت الانتفاضة الشعبية في ليبيا إلى مقتل الرئيس الليبي معمر القذافي في 20أكتوبر 2011وتشكيل المجلس الوطني الانتقالي، كما أدت الانتفاضة الشعبية في اليمن بداية من جانفي 2011 إلى تنحي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في فيفري 2011، واستلام السلطة من طرف نائبه عبد ربه منصور هادي .

وفي مارس 2011 شهدت بعض المدن السورية احتجاجا والظاهر أن السلطة السورية لم تتقبل هذا الاحتجاج بصدر رحب وقامت بقمعها باستخدام القوة الأمر الذي أثار سخط الشعب السوري مما أدى إلى انتشار الانتفاضة في كل أرجاء البلاد وهو ما أدخلها في صراع دموي وطائفي يمارسه النظام ضد الشعب والمعارضة السورية، وعقد الوضع الداخلي نتيجة تعدد الجماعات المعارضة في الداخل واختلاف التوجه فيما بينهم[1].

المجموعة الثالثة: وهي مجموع الدول التي قدمت إصلاحات سياسية أنقذتها من حدوث ثورات كانت ستقلب الوضع العام في هذه الدول، ومن هذه الدول: الجزائر، المغرب ودول الخليج التي نجحت في إبقاء النظام السياسي قائما، رغم ما وجهت إليه من انتقادات وتوفره على كل العوامل الضرورية والكافية لحدوث هذه الثورات، مثل تفشي الفقر وغياب العدالة وغيرها من المشاكل التي تعاني منها الشعوب، إلا أن الأنظمة السياسية العربية القائمة أثبت قدرتها على احتواء الوضع من خلال إيجاد برامج واستراتيجيات للسيطرة على شعوبها، وتجنب الانتفاضات الشعبية.

وفي السياق نفسه يمكن الإشارة إلى أن الثورات تنقسم إلى خمسة مراحل كما حددها كران برينتون من خلال كتابه" تشريع الثورة"، وقد قام باختبار هذه المقولة بدراسته كل من الثورة الانجليزية والأمريكية والفرنسية والروسية، إذا رأى بأن مراحل الثورة تكون كالآتي[2]:

المرحلة الأولى: إرهاصات انهيار النظام القديم

من نافلة القول بأن هناك عدة أسباب ساهمت بشكل أو بآخر في تلاشي نظام الحكم القائم، ومن ذلك يمكننا ذكر الحالة المأساوية التي آلت إليها الأوضاع على اختلافها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وهنا تجد السلطة نفسها أمام فقدان ثقتها بعد أن فقد الشعب ثقته بها، مما يؤدي إلى ظهور مشاعر الغضب والسخط والحقد في صفوف الشعوب، وهذا ما أشار إليه كونفوشيوس في المجال السياسي وتنظيم السلطة، التي يجب أن تتحقق بالاقتناع والقبول واحترام ممارسيها، فالحاكم في هذه الحالة يجب أن يدعم بثلاث عناصر أساسية وهي: الاقتصاد والجيش وثقة الشعب[3].

المرحلة الثانيـة:

---

1 - أحمد بن عبد الرحمن الصويانوآخرون،**"**الربيع العربي: المسار والمصير"، تقرير ارتيادي(استراتيجي يصدر عن **مجلة البيان بالرياض)**، (2015)، ص. 119.

2 - إيمان رجب، " المفاهيم الخاصة تحليل انهيار النظم السياسية "،**مجلة السياسة الدولية**، الملحق الأول، ع .184 (أفريل 2011)، ص ص. 11- 12.

3- نور الدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي** (الجزائر: منشورات شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط.3، 2012)، ص. 31.

إن الحديث عن هذه المرحلة مرتبط بالتحرك الشعبي من أجل تغيير الوضع القائم ومنه تغيير هذه المرحلة بمثابة بداية للثورة التي تختلف أسبابها ودوافعها من دولة إلى أخرى، ومن زمن لآخر فقيام الثورة الروسية عام 2011 قد تختلف في مضمونها عن الثورات التي حدثت في المنطقة العربية مطلع 2010، إلا أن مظاهرها قد تشترك فيها الشعوب عبر الأزمنة كالتمرد الشعبي مثلا، والتظاهر وعدم الالتزام بدفع المستحقات كالضرائب مثلا، هذا ما يؤدي إلى تأزم الأوضاع الداخلية للدولة مما يجعلها تلجأ إلى استخدام القوة من خلال استدعاء المؤسسات الأمنية والعسكرية للتدخل، مما يترتب عنه نتائج عكسية إذا التزمت القوات المسلحة الحياد، أو تعاطفت مع الشعب وهذا ما حدث في المنطقة العربية مما يؤدي حتما إلى انهيار السلطة أمام إصرار الشعب والتمسك بمطالبه، خاصة إذا تعلق الأمر برحيل النظام القائم .

المرحلة الثالثــة:

تأتي كنتيجة حتمية للمرحلة السالفة الذكر فإنه بعد سقوط النظام يتولى السلطة الشخصيات المقربة من النظام، قد تتبنى هذه الشخصيات شعارات إصلاحية معتدلة وقد تكون هذه الإصلاحات غير مجدية وحتى غير كافية بالنسبة للثوار الذين يريدون التغيير الجذري وليس من هو في الواجهة فقط، إذ أنه ببقاء شخصيات مقربة من النظام السابق فهذا يعني أن النظام القديم لا يزال قائما ، مما يؤدي بالثوار إلى مواصلة ثورتهم حتى يتمكنوا من إزالتهم.

المرحلة الرابعــة:

يسعى الثوار في هذه المرحلة بعد التخلص من بقايا النظام القديم إلى تولي السلطة وما ينبغي أن يقال في هذا المقام أن الثوار قد يكونوا يفتقرون إلى الخبرة السياسية التي تؤهلهم لتولي المناصب السياسية، لأن الثورة لم تقتصر على فئة معينة، بل هي تحوي كل أطياف المجتمع، وهذا ما ينجم عنه كثرة القلاقل داخل الدولة، التراشق بالاتهامات دون أن ننسى تصفية الحسابات، وهذا ما يخرجهم عن مسار الثورة.

المرحلة الخامــسة:

تأتي كمحصلة حتمية للمرحلة السابقة، وفيها يكون الشعب قد أنهكه التعب من الثورة، هنا نجده يتطلع إلى الاستقرار وسير عجلة الاقتصاد، وفي هذا السياق يعتقد برينتون" أن ديكتاتورا سيتولى السلطة، حيث سينجح في إعادة الهدوء لكن يجب الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن يتولى السلطة مرة ثانية، كما يقول brinton برينتون : أن الثورات العربية أفرزت نتائج أخرى كحدوث انتخابات تمخض عنها تولي السلطة أناس انتخبهم جزء كبير من الشعب بكل قناعة ورضا، وما ينبغي التأكيد عليه أن الثورات التي حدثت في العالم كانت نتيجة معاناة شعوبها من الاستبداد الممارس من طرف الحكام مما عمق معاناة الشعوب من القهر والاستبداد السياسي[1].

ويحسن التنويه على أن الثورة سريعة العدوى والانتقال من بلد لآخر، وخير دليل على ذلك ما محدث في المنطقة العربية حيث كانت بدايتها الثورة التونسية وبمجرد نجاحها انتقلت بسرعة فائقة إلى الدول العربية المجاورة، كمصر وليبيا واليمن وسوريا، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن للثورات

1 - جورج سباين، **تطور الفكر السياسي.** ترجمة. البراوي(بيروت: دار المعارف، د.ت، ج05)، ص94.

الشعبية انعكاسات إيجابية من خلال لجوء الأنظمة الحاكمة لاحتواء الغضب الشعبي عن طريق المبادرة بجملة من الإصلاحات خاصة فيما يتعلق بالحريات العامة في الدولة، وهذا ما عمدت له كل من الجزائر والمغرب والأردن والبحرين لتجنب الوقوع في ثورات شعبية مناهضة ومطالبة بالتغيير.

المطلب الثالث : وسائل واستراتيجيات مواجهة التغير السياسي

وهذا ما سوف يحاول الباحث الإجابة عليه في هذا المطلب من خلال التحليل والتعمق وفق دراسة علمية دقيقة مستقات من دراسة أكاديمية ضمن اهتمامات الباحثين في المجال

الفرع الأول : وسائل التغير الرسمية

عادة ما تكون هذه الوسائل مستمدة من السلطة التي تلجأ إليها في بعض الحالات لإضفاء الشرعية والتي من بينها:

أ ـ الاستفتـــــاء : قد يكون من المناسب هنا التأكيد على أن الاستفتاء يعد من الطرق الرسمية التي تمنحها السلطة للشعب من أجل إعطاء رأيه سواء تعلق الأمر بالحاكم أو في القوانين التي تحكمه أو حتى في تقرير مصيره، مثل الاستفتاء الشعبي الذي حدث في السودان، حيث كان الشعب هو السيد في انفصال السودان إلى دولتين، ونفس الشيء فيما يتعلق بالاستفتاء الذي حدث في الجزائر عندما تعلق الأمر بقانون المصالحة[1] الذي أقره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام 2003، إذ يعتبر هذا النوع من التغيير أحد مظاهر الديمقراطية الشبه مباشرة في الحياة السياسية، حيث أنه يعبر أفراد الشعب عن إرادتهم عند ممارسة حقوقهم وحرياتهم السياسية التي كفلها لهم الدستور.

ومن المفيد التنويه على انقسام الاستفتاء إلى ثلاثة أنواع وهي : السياسي، الدستوري، والتشريعي[2]، إذ تجدر الإشارة إلى أن الانتخابات الحرة والنزيهة هي أبرز سمة للنظام الديمقراطي الذي يتم فيه التداول السلمي على السلطة، من خلال المشاركة الفعلية للشعب، ذلك أن الانتخابات الحرة والنزيهة تعبر عن إرادتهم السياسية في اختيار من يحكم بطريقة شرعية خاضعة لحرية وإرادة الشعب في اختيار ممثليهم، إذ تعتبر آلية مشروعة ومقبولة لتحقيق التحول السياسي، وتحقيق التغير السياسي بطريقة سلمية، ومحاولة إيصال المطالب الشعبية للحكام لترجمتها إلى مشاريع في إطار السياسة العامة من خلال مراعاة مطالب الأفراد هذا ما يجنب إمكانية حدوث صراعات بين الحكومة والشعب.

ب ـ التغيير السياسي الدستوري :

ويكون ذلك عن طريق إصلاحات سياسية تدريجية وبطريقة سلمية تقوم بها النخب الحاكمة بتبني مبدأ الانتخابات الحرة المباشرة الدورية، واحترام مبدأ التعددية الحزبية والفصل بين السلطات[3]، بحيث يكون النظام السياسي في الدولة نظاما مستقرا، والدستور ينص صراحة على التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات العامة والمباشرة والحرة ،ويعتبر أفضل آلية للتغير السياسي وأكثرها أمنا وضمانا للدولة والمجتمع والفرد، ولكنه لا يتوفر إلا في دول ديمقراطية تعددية حقيقية[4].

1- هو الميثاق الذي قدمه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة محاولا إنهاء حرب العشرية السوداء في الجزائر من خلال منح عفو عن معظم أعمال العنف التي ارتكبت أثناءها، حيث تم إجراء استفتاء عام عليه في 29- 09- 2005. إدريس عطية، " مستقبل النموذج الجزائري للسلم والمصالحة الوطنية وآليات تسويقه عالميا"، **الوطن نيوز**(جريدة إلكترونية)، 27سبتمبر 2018.

2 - ناظم عبد الواحد الجاسوري، **موسوعة العلوم السياسية**(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004)، ص. 56.

3- محمد مختار قنديل، **"**دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي 28/ 12/ 2012"،في**www ahewar. Org**،(17/ 07/ 2016 على الساعة 10

4- عبد الله محمد عارف، مرجع سابق، ص. 34.

الفرع الثاني : وسائل التغير غير الرسمية

كما أشرنا من قبل أن وسائل التغيير تنقسم إلى قسمين وسائل رسمية وهي وسائل تختلف عن الوسائل الغير رسمية التي مصدرها الشعب بالدرجة الأولى حينما لا يتمكن من ممارسة حقه في تغيير واقعه بالطرق السلمية، هنا يلجأ إلى الاحتجاجات والمظاهرات والتمرد على النظام وهذا ما حدث في المنطقة العربية مع مطلع 2010، نتيجة غياب الشرعية بين الحاكم والمحكوم، مما أدى إلى إظهار عدم الولاء لهذه الأنظمة الفاشلة والمستبدة، فالعصيان يعتبر كذلك صورة من صور وسائل التغيير الغير رسمية وهو ما عبرعنه الدكتور حامد ربيع حينما قال بأن العصيان السياسي هو حقا ثابتا للأمة باعتبارها تمتلك الحق المطلق في رفض النظام السياسي المستبد ومقاومته، وقد يعبر الأفراد عن رفضهم بعدة وسائل [1]:

أ ـ المظاهرات الشعبية

تعتبر المظاهرات وسيلة من الوسائل التي يستخدمها الأفراد للتعبير عن رفضهم للسياسات المنتهجة من طرف الأنظمة السياسية القائمة، وقد يلجأ إلى هذه التظاهرات عدد معين من الأفراد، إلى أن تشمل كل أفراد المجتمع خاصة إذا كانت لهم نفس المطالب المرتبطة بالنظام السياسي، من خلال إخفاقاته المتكررة، مما ينجر عنه غياب الحرية وسوء الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية.

وهذه الظروف كلها ناجمة عن تراكم الظروف الصعبة مما تدفع لقيام الثورة، وهذا ما حدث في المنطقة العربية، وتتسم هذه الوسيلة بالسلمية بحيث لا تحمل الجماهير السلاح، وإنما تطالب بحقوقها في التغيير السلمي بالتظاهر والاعتصام والعصيان المدني وغيرها من الوسائل السلمية[2].

وقد شهدت غالبية المجتمعات عبر التاريخ تحركات شعبية واسعة إلا أنها تفاوتت سواء في العوامل الاجتماعية للثورة أو من حيث درجة العنف المصاحبة للثورة أو من حيث نتائجها وقدرتها على تحقيق أهدافها. والثورة وفق عزمي بشارة تعني التحرك الشعبي الواسع خارج إطار البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، وهي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها ويستبدلها بشرعية جديدة[3].

إن المتتبع لحركة الثورات العربية من حيث أسبابها وتنظيمها وقيمها يحدد التراكمات المطلوب توافرها لبلورة الثورة في الشروط التالية:

- وجود تناقض اجتماعي سياسي بين السلطة القائمة والمحكومين كأن تكون هناك مشكلة اجتماعية حادة بسبب عدم التوازن بين الأسعار والأجور.

- عجزت السلطة الحاكمة من خلال التناقض القائم، وسعيها للاحتفاظ بزمام الأمور في يدها عن طريق إرضاء مختلف الأطراف، ونقل التناقض إلى القوى المنافسة لها، ومحاولة استقطاب قوة ضد قوة، أو تصفية أخرى أو اختراق قوة ثالثة وتقديم تنازلات.

1- عبد الماجد القويسي، " العصيان السياسي بين النشأة والاحتواء"، في: **الشاهد للدراسات السياسية http://IMKO.IN/KPV**،(05 مارس 2016 على الساعة 16 مساءا) .

2- عبد الله محمد عارف، مرجع سابق، ص ص.36- 37.

3- عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص .218.

- وجود جماعة سياسية سرية أو علنية أو حزب أو جبهة تسعى لحل التناقض القائم لصالحها، وفق ما تعبر عنه القوى المشاركة.

- وجود شعب يتطلع إلى التغيير وينتظره يأسا من الوضع القائم ما يعبر عنه بشرط توفر حالة الثورة في المجتمع.

- اختيار اللحظة المناسبة أو الظروف المواتية للاستيلاء على السلطة مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل عدة من حيث الزمن والتوقيت، مما يعني أن القيام بالعمل قبل الوقت المناسب قد يؤدي إلى إجهاض الثورة، كما يؤدي التأخر على اللحظة المناسبة إلى تفويت الفرصة.[1]

ب - الدخول في إضراب

يعتبر الإضراب وسيلة من وسائل التذمر والرفض لسياسة معينة، والتي يتعين من خلالها لجوء العمال إلى الإعلان عن التوقف عن العمل، وامتناعهم عن تأدية مهامهم بهدف الضغط عن النظام السياسي، وإيصال صوتهم للمسؤولين عن تصرف صادر في حقهم، سواء تعلق الأمر بنوعية الخدمات المقدمة أو غياب مبدأ العدالة في التوزيع أو التضييق عليها من خلال منعها من اتخاذ قرار سياسي.

حيث يجعل السلطة تأخذ بعين الاعتبار هذا التصرف خشية أن يتطور وتتسع دائرة الإضراب لتشمل كافة قطاعات الدولة أو يتحول إلى شكل من أشكال العصيان المدني أو المظاهرات المنددة، مثل ما حدث في الدول العربية مطلع 2011، والتي أدت إلى سقوط بعض الأنظمة السياسية العربية القائمة لصالح الإرادة الشعبية[2] التي لجأت إلى مثل هذه الأساليب الداعية إلى التغيير.

ج - الثورات الشعبية

يفرض الشعب تحولا بعد فترة من أعمال العنف وأحيانا الصراع الدموي مثل ما حدث في كثير من الدول العربية كليبيا وسوريا واليمن، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الثورات الشعبية هي المقاومة التي يبديها الشعب ضد النظام، ومن المعلوم أن لفظ الثورات أطلق على الأحداث التي جرت في العديد من الدول العربية كتونس ومصر وسوريا واليمن وليبيا، والتي من خلالها لجأت شعوب هذه الدول إلى تبني الثورات الشعبية كشكل من أشكال التغيير للتعبير عن الرغبة العامة لجميع الأفراد لتغيير النظام السياسي القائم، الذي فشل في تحقيق أدنى شروط الحياة والقضاء عليه من جذوره، واستبداله بنظام جديد يراعي تطلعات الشعب، ويعبر عن الإرادة الشعبية الذين يمثلون القوة الحقيقية للثورة.[3]

لا جدال في أن الثورة تهدف بالدرجة الأولى إلى مقاومة الطغيان والاستبداد، ومحاولة استرجاع سيادة الشعب المسلوبة، وكذا حقه في تقرير المصير وتحديد من يحكمه، وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن النظام القائم في هذه المرحلة لا يستسلم بل يلجأ إلى ممارسة القوة المفرطة وسفك الدماء بهدف تكريس سلطته، مما يزيد الشعوب إرادة وعزيمة لإسقاط هذه الفئة المستبدة، إذ يؤكد الباحث نديم البيطار

1- عبادة كحيلة، **الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور**(مصر: منشورات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط.1، 2003)، ص ص 16-17.

2- أحمد أيمن الورداني، **حق الشعب في استرداد السيادة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.1، 2008)، ص ص. 292- 299.

3 - **المرجع نفسه**، ص .381.

بأن:" التجارب الثورية تدل على أن الثورة تضع نفسها ولا يضعها أحد، لأنها تمثل تيارا تاريخيا يهدف لإزالة النظام القديم الذي أصبح متخمرا لهذه الإزالة.

فالحركة الثورية الناجحة هي حركة تستطيع أن تدرك ذلك، فتعمل مع هذا التيار التاريخي وتطوعه لمقاصدها ولهذا فإن إسقاط هذا النظام يتميز نسبيا بسهولة لا تكرر نفسها في إنشاء النظام الجديد وتكريسه"[1].

ومما ينبغي التأكيد عليه أن الثورات إذا ما حدثت فإنها تكون مكلفة باعتبار أن مقدار الحرية باهض الثمن، وبالتالي فإن الشعوب لا تخوض في المغامرة والمجازفة، فهم يفضلون الإصلاح التدريجي على الثورة العامة، وقد يلجؤون إلى الثورة عندما تسد منافذ الإصلاح.

وفي هذا السياق يشبه الكاتب خالد الحروب[2] هذا الوضع بقوله"الثورة تندفع على الوضع القائم الفاسد المستبد، كما يندفع النهر على المستنقع، المستنقع هو مستودع التكلس، والجمود تتراكم في أعماقه كل أنواع التعفنات وأمراضها، كلما مر وقت أطول على المستنقع من دون أن يطاله جريان الماء يزداد تكلسا وتعفنا (بالقبلية والطائفية، والفساد والمحسوبية وكل ما صار معروفا) ، الشكل الخارجي للمستنقع يوحي بالاستقرار والأمان حدوده واضحة، وأفقه معروفة، ولا حركة فيه مجهولة، المسار والمصير، المجتمعات التي تعاني من وطأة الاستبداد الطافح تتحول إلى مستنقعات منطوية على نفسها وعلى أغوارها السوداء. الحرية هي الآلية الوحيدة التي تمنع تحول المجتمعات المستقرة إلى مستنقعات

لأنها كالنهر دائم الجريان يدور في جنبات المجتمع طولا وعرضا، ينظف عوالق التكلس، ويندلق على كل بقعة تعفن قد تطاله فيطهرها"[3].

الفرع الثالث : استراتيجيات مواجهة التغير السياسي

هناك عدة إستراتيجيات تعتمد عليها الأنظمة السياسية القائمة لمواجهة التغيير السياسي، وتختلف من دولة إلى أخرى نذكرها كالآتي[4]:

1 - التجاهل السياسي: ويقصد به تعامل الأنظمة الحاكمة مع المطالب الشعبية بنوع من الاستهتار محاولة بذلك التقليل من أهمية هذه المطالب، وحتى الأفراد القائمين على ذلك، وهذا ما حدث في المنطقة العربية في بداية قيام الثورة .

2 - **استخدام القوة والعنف**:حيث تلجأ الأنظمة السياسية القائمة إلى استخدام القوة والعنف باستعمال كافة الوسائل المتاحة حتى لو أدى ذلك إلى القتل، بحكم أن هذه الأنظمة لم تتعود على تقبل من يخالفها، فهي ترى ذلك خروجا عن المألوف، وبالتالي تلجأ إلى استخدام القوة لإعادة الأوضاع كما كانت تحت

---

1 - نديم البيطام، **التجربة الثورية بين المثال والواقع**(بيروت: دار النشر والتوزيع والإعلام، ط.2، 2002)، ص. 170.

2-كاتب وأكاديمي فلسطيني مقيم في بريطانيا، أستاذ محاضر في مقر كلية الفنون الحرة بشأن سياسات الشرق eالأوسط المعاصر والدراسات الإعلامية العربية ، متحصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات الدولية من جامعة كامبريدج، كان يعمل كمذيع في قناة الجزيرة في برنامج خير جليس في الزمان كتاب سنة (2000- 2007).

3- خالد الحروب، **في مديح الثورة**(بيروت: دار الساقي ، ط.1، 2012)، ص. 15.

4- عبد الماجد القويسي، **مرجع سابق**، ص55.

طائلة التهديد والعنف والاعتقال، وهذا ما حدث في المنطقة العربية التي حدثت بها الثورات الشعبية مطلع 2011.

3 - **الاسترضاء والرشوة السياسية**: إذ تحاول السلطة الحاكمة في هذه الحالة احتواء الموقف، وذلك باللجوء إلى اتخاذ مجموعة من القرارات التي تكون بمثابة مسكنات للغضب الشعبي إذ قد يكون فارغا من محتواه، وقد تكون في بعض الحالات قرارات مجدية، إلا أن هذه الأخيرة تكون بعد فوات الآوان.

وأحيانا تلجأ الأنظمة السياسية إلى استخدام إستراتيجية واحدة من بين الاستراتيجيات التي تمت الإشارة إليهم من قبل، وقد تلجأ إلى استخدامهم بصورة جماعية ويكون ذلك بصورة تدريجية أو في آن واحد، إذ أنه يتجاهل هذه المطالب الشعبية ولم يعرها اهتماما، ويحاول إضعافها ،وإذا لم تنجح هذه الإستراتيجية تلجأ إلى استخدام القوة، فإذا لم تنجح كذلك في هذه الإستراتيجية تتحول إلى إستراتيجية الاسترضاء، إلا أن هذه الإستراتجية تأتي بعد فوات الأوان خاصة إذا بلغ الشعب درجة كبيرة من الاحتقان والكراهية للنظام القائم من جراء سياسته القمعية من خلال الإفراط في استخدام القوة والعنف.

المبحث الثاني: التغير السياسي والتفاعلات المختلفة اتجاهه في الأنظمة السياسية العربية

شهدت الدول العربية منذ عام 2011 ثورات شعبية، أطلق عليها بثورات الربيع العربي، وهي تمثل ضعف سياسي لعدد من الدول والأنظمة العربية، والهدف من ذلك كله هو العمل على إعادة توزيع السلطة ونفوذها داخل الدولة من أجل الانتقال من الحالة الاستبدادية الموجودة إلى نظام ديمقراطي.

لقد أدى الحراك الشعبي الموجود في المنطقة إلى إشعال الثورات في العديد من الدول العربية، والتي كانت بدايتها سقوط النظام السياسي التونسي برئاسة زين العابدين بن علي وهروبه من البلاد، وكذا تنحي الرئيس المصري حسني مبارك عن الحكم ومحاكمته، كما قتل الرئيس الليبي معمر القذافي بعد قتال مع الثوار لم يدم طويلا، لتنتقل العدوى إلى سوريا مع اشتعال فتيل الثورة التونسية التي لا تزال قائمة حتى كتابة هذه الأسطر.

يمكن القول بأن الثورات العربية التي حصلت ما هي إلا نتيجة لعدة أسباب وعوامل سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي التي كان لها دور كبير في اشتعال هذه الثورات الشعبية من أجل تحقيق إصلاح سياسي في هذه الدول للوصول إلى الحكم الديمقراطي المنشود .

المطلب الأول : خصائص ومقومات التغير السياسي الأنظمة السياسية العربية

الفرع الأول : خصائص النظم السياسية العربية

من المعلوم بمكان أن جميع الدول العربية دون استثناء خضعت لمختلف أشكال السيطرة والاحتلال، ولذلك فهي تفتقر لاستقلالها الحقيقي نتيجة اختراقها من طرف الدول الكبرى من جميع النواحي، فمن الناحية الاقتصادية تعاني هذه الدول من التبعية وهو ما جعل البعض يصف علاقة التبعية بالاستعمار

الهيكلي الذي يشير إلى تفاعل رأسين بين المركز والأطراف في صورة تبادل تجاري واقتصادي يتسم بعدم المساواة نتيجة احتكار المركز للسلع المصنعة مقابل مسؤولية الأطراف عن المواد الأولية .

أما من الناحية السياسية فقد دخلت دول المنطقة العربية موجة التحول الديمقراطي متأخرة نوعا ما ،رغم أن الوطن العربي يشكل وحدة مجتمعية وحضارية واحدة مقارنة مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية من حيث درجة التجانس وعليه يمكن طرح التساؤل التالي : ماهي أهم الخصائص السياسية التي تتميز بها المنطقة العربية ؟

وللإجابة عن التساؤل السالف الذكر يمكن القول بأن هناك تنوع في الساحة السياسية العربية من حيث طبيعة الأنظمة السياسية، إذ نجد أنظمة ملكية دستورية قائمة على أساس توارث السلطة من داخل السلطة الحاكمة، وبالتالي فهو يتميز ببعض الخصائص التي من خلالها تحد من الصراع على السلطة، إضافة إلى وضع قواعد مستقرة لعملية الخلافة في الحكم عن طريق الإعداد المسبق للمترشحين للسلطة.

غير أنه ما يعاب على هذا الشكل من الحكم أنه يتنافى مع مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ولتوضيح ما سبق يمكن تقديم أمثلة من الواقع السياسي العربي التي تنطبق عليه خصائص النظام الملكي إذ نجد الأردن المغرب السعودية الإمارات العربية، الكويت .... وفي ذات السياق نجد نوع آخر وهو النظام الجمهوري والذي تطبقه مجموعة من الدول مثل سوريا لبنان ،العراق الجزائر مصر ....إذ يعتمد هذا النوع على الانتخابات كمعيار لتولي السلطة مما يتيح الفرصة لمختلف فئات الشعب الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية للترشح لمنصب رئاسة الجمهورية.

ومن باب التأكيد فإن هناك تنوع في الأنظمة السياسية العربية بين أنظمة توافقية وأخرى رئاسية أو شبه رئاسية وهو ما ينطبق على الحالة الجزائرية، أو برلماني مثل ما نجده في الأردن والكويت، في حين نجد غياب المؤسسات التمثيلية في السعودية[1].

وإذا انتقلنا إلى شق المشاركة السياسية تظهر للعيان بضعفها الشديد من خلال نسبة المشاركة في الحياة السياسية أو حتى غائبة أو مغيبة في كثير من الأحيان، إذ أن معيار التعددية السياسية لا يقتصر على وجود كم هائل من الأحزاب للتغني بها إعلاميا، كما يحدث في جل الدول العربية التي تتغنى بفتح الفضاء السياسي على مصراعيه خاصة من حيث تشكيل الأحزاب السياسية التي تولد ميتة في المهد قبل أن ترى النور، إذ أنه يفترض أن تدعم السلطة هذه الأحزاب بقدر كبير من الاستقلالية، وفتح روح المبادرة الفردية من خلال إعطائها فرصة لممارسة مهامها وفق الأهداف التي جاءت من أجله، خاصة فيما يتعلق بمراقبة الحكومة ومساءلة السلطة عند الضرورة مما يتيح فرصة للنخب ممارسة السلطة التي تعطي شرعية سياسية قائمة على روح المواطنة[2] بدل التضييق والتهميش والإقصاء.

وإذا ما انتقلنا إلى الخارطة الحزبية في العالم العربي، ورغم الأدوار المتميزة التي تقوم بها الأحزاب السياسية التي جعلت الكثير من المهتمين بالشأن السياسي يربطون بين فاعلية الأحزاب والديمقراطية، وعليه عند التمعن في واقع الأحزاب السياسية العربية نجدها تتسم بعدة خصائص وجب

---

1 - عطا محمد صالح، فوزي أحمد تيمز، **النظم السياسية العربية المعاصرة** (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر)، ص.75.

2- Jean Leca, "**Democratization in the Arab World**: Uncertainty, vulnerability and legitimacy. A tentative conceptualization and some hypotheses", in GhassanSalamé: "Democracy without democrats: The renewal of politics in the Muslim World", London: IB Tauris, 1996, pp.48-82.

على الباحث التطرق إليها في هذه النقطة، باعتبارها نقطة أساسية وجوهرية تعكس الواقع السياسي العربي إذ تعتبر الأحزاب جزء مهم في العملية السياسية، ولا يمكن إغفالها بأي حال والتي سنوردها في الآتي:

- التموقع لدى حزب أو كتلة حزبية مما ينجر عنه ثقل سياسي، مما يؤدي إلى استحالة إن صح التعبير بروز نظام سياسي ديمقراطي قائم على التعددية، ولنا في ذلك أمثلة عديدة، وهو ما سوف نقتصر على ذكر مثال يؤكد هذه الفرضية التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس قبل الثورة.

- ضعف القواعد الجماهيرية لمعظم إن لم نقل كلهم للأحزاب السياسية العربية إضافة إلى غياب البناء التنظيمي للأحزاب

- انتشار ظاهرة الانشقاقات الحزبية والفكرية، وهي ظاهرة منتشرة وتعاني منها الأحزاب السياسية العربية، وهذا نتيجة تصادم المصالح الضيقة، والتي قد تكون أحد أسبابها التنافس على رئاسة الحزب مثلا، أو حتى المناصب القيادية فيه.

- غياب البرامج الحقيقية للأحزاب وهو ما يؤثر سلبا على تمثيل القطاعات الاجتماعية المختلفة، وخضوعها لتأثير المال والإعلام مما يجعل دورها محدود في التأثير على الرأي العام[1]، الذي تسعى هذه الأحزاب إلى استقطابه ليكون وعاءا انتخابيا لها يشكل الأغلبية خاصة أ ثناء الاستحقاقات، غير أن غياب الدور الحقيقي والمؤثر للأحزاب السياسية ساهم في ظهور حركات احتجاجية متحررة من القيود الحزبية، إذ أنها تكاثرت وامتدت من دولة إلى أخرى مشكلة أحد الأبعاد المهمة لظاهرة حراك الشعب العربي، وخير دليل على ذلك ما شهدته المنطقة العربية مطلع 2011.

ومن زاوية أخرى يمكن الإشارة إلى أن الخصائص السالفة الذكر تعود إلى عدة عوامل وقفت عائقا أمام ممارسة هذه الأحزاب للمهام المنوطة بها خاصة العوائق القانونية والتنظيمية التي تستخدمها السلطة في كثير من الأحيان كقيود تحد من تأثير هذه الأحزاب خاصة إذا تعلق الأمر بالأحزاب المعارضة، ومنه تصبح جسد بلا روح وهذا وللأسف واقع أحزابنا في الدول العربية من خلال السياسة المنتهجة من طرف النظام السياسي القائم الذي يلجأ دائما إلى :

* فرض القيود القانونية على السماح بتشكيل واعتماد الأحزاب السياسية التي لها توجه معادي أو معارض للسلطة. فبالنسبة للأحزاب التي سمحت بتشكيلها تفرض عليها قيودا على نشاطاتها سواءا تعلق الأمر بالاتصال الجماهيري أو النشاطات العامة، وفي هذا الصدد تصدر قوانين تحدد وتنظم الكيفية التي تسمح بعقد اجتماعات عامة أو تنظيم مسيرات شعبية[2] حتى ولو كانت سلمية، أو من الناحية المالية من خلال مراقبة مصادر التمويل لهذه الأحزاب من خلال الإعانات والتمويل التي تقدمها جهات غير رسمية .

ومن جانب آخر والمتعلق بالمشاركة السياسية فقد جعل البعض يصف المشاركة السياسية في الدول العربية بأنها ليست فقط شكلية وغير فعالة، ولكنها أيضا موسمية، إضافة إلى افتقارها للصفة الديمقراطية سواء من حيث عدم احترام الآجال الدستورية من خلال تمديد العهدات، كما وقع في تونس أو الجزائر

1 - حريق إيليا وآخرون، **المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي** (بيروت : مركز توفيق طبارة الاجتماعي، 2004)، ص ص.53-54.
2 - فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** ص. 245.

على سبيل المثال، أو حتى اللجوء إلى منع الأحزاب والجماعات المعارضة من الترشح من خلال اختلاق أسباب تافهة وفي بعض الأحيان تعجيزية ربحا للوقت تمنعه من الترشح ووضع ملفه في الآجال المحددة.

هذا كله من أجل توريث الحكم للأبناء، وهو ما كان محتملا في كثير من الدول العربية قبل الثورة، وعليه لا نغالي إذا قلنا بأن النتائج المبالغ فيها تؤكد غياب النزاهة في كل مراحل العملية الانتخابية بداية من منع المنافس مرورا بالتصويت، فالتزوير وعرقلة ممثلي الأحزاب من المشاركة في عملية المراقبة يوم التصويت وصولا إلى تضخيم النتائج.

وفي سياق متصل أكد الباحث الدكتور علي الدين هلال[1] من خلال استقرائه لواقع الانتخابات في الدول العربية الوقوف على مجموعة من الحقائق وهي:

* هيمنة الحزب الكبير على الساحة السياسية .

* تفشي ظاهرة القوائم المستقلة، حيث نجد في بعض الحالات أن عدد المرشحين المستقلين أكبر من عدد المرشحين الذين ينطوون تحت غطاء الحزب السياسي .

الفرع الثاني : خصائص التغير السياسي

إن التغيرات السياسية في دول ما يسمى بالربيع العربي هي مجرد إرهاصات للديمقراطية الحقيقية، والتي تتطلب وقتا طويلا لتحقيقها، وذلك راجع إلى ضعف الأحزاب السياسية التي وصلت إلى السلطة، إذ أنها ليست مهيأة للحكم وخير دليل على ذلك بعد تحقيق حزب حركة النهضة أكبر عدد من الأصوات في المجلس الوطني الانتقالي الذي يعطيه مهمة تشكيل الحكومة، وجدت حركة النهضة نفسها أمام تحديات بسبب نقص الخبرة[2].

ومن المهم بمكان التأكيد على أن الثورات الشعبية التي أطاحت حكم بن علي البوليسي، وحكم حسني مبارك وباقي الدول العربية التي انتقلت إليها عدوى التغيير لم تكن مؤطرة من قبل الأحزاب والحركات الإيديولوجية التقليدية (الماركسية والقومية والإسلامية)، التي لم تستطع أن تواكب موجة الحراك الاجتماعي، وأن تقود المتظاهرين في الشوارع وهنا تكمن ميزتها الحقيقية، إذ أنها ثورة غير إيديولوجية بالمعايير التي نعرفها علميا ونظريا.

ومن غير الخفي بأن هذه الثورات اندلعت بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وزيادة الفقر، وارتفاع متوسط معدل البطالة للفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة في تونس ومصر والجزائر واليمن إلى نحو 25%، مقابل متوسط معدل عالمي 14،4% وتجاهل الدول العربية التسلطية، هذه المشكلات ذات الطابع التنموي والاجتماعي وتأثيراتها الأمنية والسياسية .

فالبطالة تتجاوز آثارها بكثير الشق الاقتصادي والاجتماعي لأنها إذا كانت تعني بالأساس تعطيل قوة بشرية في سن العطاء، وهم فئة الشباب الجامعي القادرة على إحداث التنمية والتقدم والدفع ببلدانها إلى الأمام فإنها تشكل تربة خصبة للثورة الاجتماعية والسياسية [3].

---

1 - مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص.150.

2- مراد بن سعيد، **مرجع سابق**، ص. 22.

3- أوليفيه رواد، **الثورات ما بعد الإسلاميون**، ص 59.

إن القوة التي لعبت دور المحرك الرئيسي في هذه الثورة وفي قيادتها حتى سقوط الرئيس بن علي ونظام مبارك هي الحركة الشبابية، أي تلك الفئة الاجتماعية المتكونة من طلاب الجامعات والخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل بسبب البطالة الضاغطة التي يعاني منها مئات الآلاف من الشباب ذوي المؤهلات العلمية.

ناهيك عن تعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم عن حالة الفساد التي عرفتها تونس ومصر، واستئثار حفنة قليلة من المستفيدين من التضامن بجزء هام من الاقتصاد الوطني في قطاعات متنوعة مثل البنوك والصناعة والعقارات[1].

في سيرورة النضال تحولت هذه الانتفاضة الاحتجاجية إلى ثورة شعبية وشبابية، هي ثورة مدنية لا عسكرية ولا إسلامية رغم التحاق إسلامي (حركة النهضة والإخوان) بها بعد اندلاعها، وهي أيضا ليست ثورية يسارية، بالرغم من انضمام عناصر تنظيمات وأحزاب يسارية صغيرة في كل من مصر وتونس إليها بعد اندلاعها.

إذا ما نظرنا إلى الذين فجروا الثورات العربية وقادوها يتضح لنا أننا أمام جيل عربي جديد ما بعد الحركات الإسلامية بالنسبة إليهم، الحركات الثورية الكبرى في 70و80 هي تاريخ قديم، إنه تاريخ أهلهم، لا يهتم هذا الجيل الجديد بالايدولوجيا، فشعاراتهم كلها برغماتية وملموسة " ارحل " ولا يستعينون بالإسلام كما فعل أسلافهم في الجزائر في أواخر الثمانينات، ويعبرون قبل كل شيء عن رفض الدكتاتوريات الفاسدة ويرفعون مطلب الديمقراطية.

وهذا لا يعني بالتأكيد أن المتظاهرون علمانيون بل يعني ببساطة أنهم لا يرون في الإسلام ايدولوجيا سياسية قادرة على خلق نظام أفضل، والأكثر تميزا هو اختفاء نظريات المؤامرة لا يشار فيها إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل أو فرنسا في تونس مع العلم أنها دعمت بن علي حتى النهاية، بأنهما السبب وراء مصائب الوطن العربي.

حتى القومية العربية اختفت من الشعارات في حين أن تأثير المحاكاة الذي يدفع بالمصريين واليمنيين إلى الشارع عقب الأحداث في تونس، يظهر أن هناك فعلا واقعا سياسيا خاصا بالوطن العربي.
لقد دحضت الثورتان التونسية والمصرية الإدعاء الذي بني طيلة العقود الماضية بأن الحركات الإسلامية وحدها تملك القوة الإيديولوجية والتنظيمية لتحدي الدولة البوليسية في الوطن العربي، صحيح أن آخر ثورة كبرى في المنطقة كانت الثورة الإسلامية في إيران وأن الحركات الإسلامية في مصر والأردن وبلدان أخرى باتت أكبر عددا وأكثر قوة بعد تراجع الأحزاب القومية واليسارية وانحصار نفوذها[2].

الفرع الثالث : مقومات ومعايير نجاح عملية التغير السياسي

أولا : مقومات نجاح عملية التغير السياسي

من نافلة القول التذكير بأن هناك عدة عوامل تساعد على إنجاح عملية التغير السياسي، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

1- **المكان نفسه.**
2- أوليفيه رواد، **مرجع سابق**، ص. 60.

الحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخها : وهو ما يعني أن الهياكل الجديدة والبديلة بعد الثورات لابد لها من تمكين دولة المواطنة، مما يحول دون حدوث انقسامات وصراعات داخلية خلال المرحلة الانتقالية لا سيما نبذ العنف ومحاربة العنف السياسي ، وهو ماحدث في تونس ومصر عكس ليبيا التي راحت ضحية الانقسامات والصراعات القبلية.

التصميم الجيد والفعال للمرحلة الانتقالية : ويتم عن طريق تضافر الجهود بين الفاعلين السياسيين البارزين في الساحة السياسية، لرسم ووضع خارطة تؤسس لنظام ديمقراطي حقيقي، وكيفية ترتيب مراحل العملية الانتقالية، التي من خلالها تسعى للقضاء على كل أشكال الاستبداد، والوقوف دون رجوع هذه الدكتاتوريات، ولو بصورة مغايرة وثوب جديد.

إعادة هيكلة أجهزة الدولة : يبدو أن رياح التغيير والإصلاح و الثورة والتحول الديمقراطي والحريات أصبح أمرا واقعا [1]لم يعد بإمكان أحد الهروب منه أو إغفاله أو غض الطرف عنه، وأصبحت الحكومات العربية أمام تحد صعب مما يستلزم عليها إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها حتى يتسنى لها القيام بوظائفها خاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة الانتقالية، فضلا عن تدعيم دور المجتمع المدني.

ثانيا : معايير نجاح عملية التغير السياسي

عرف العالم العربي نقلة كبيرة بمرحلتين في آن واحد، المرحلة الأولى ما يسمى بالحراك السياسي والحراك الشعبي العام، وانتقل بعدها مباشرة إلى الثورة التي مثلت ثورة حقيقية غير مسبوقة في المنطقة، وكانت هذه الثورة شاملة لكل أطياف المجتمع كبارا وصغارا، رجالا ونساء وشبابا وبنات.

وكان الهدف منها إنهاء الاستبداد وشعاراتها الثلاثي المعروف ضد الاستبداد والظلم والفساد والتي أرجعوا مردها إلى سياسة نظام الحب الواحد القابض على زمام السلطة، ولا يتم القضاء على هذه المظاهر إلا إذا كان التحرر كليا من نظام الحزب الواحد، المسيطر على مجريات الأمور من خلال بروز معارضة تكون بمثابة صمام أمان.

القضاء على القرارات الفردية: من خلال تعدد الإرادات السياسية الفاعلة في عملية صنع القرار، إذ لا يمكن للقرارات الصادرة أن تكون منسوبة لفرد واحد.

وانطلاقا لما سبق يمكن القول بأنهيعتبر الكثير من الباحثين أن الثورة التونسية النموذج لأنجح إذا ما قورنبالثورات التي شهدتها المنطقة العربية كليبيا،واليمن ومصر،وسوريا، وحجتهم في ذلك مايلي :

- توافر مجموعة من المقومات التي تساهم في إنهاء المرحلة التسلطية في تونس ومن بينها ارتفاع مستوى التعليم إضافة إلى بزور أو وجود توافق يدعم مسألة الديمقراطية بين مختلف القوى السياسية في تونس.

- المجتمع التونسي كله كلمة واحدة في مواجهة نظام بن علي وحاشيته، كل ذلك ساعد على توسيع نطاق الانتفاضة التونسية مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق مما أدى إلى إجبار بن علي مغادرة تونس والتخلي عن منصبه.[2]

1- جواد الحمد، **مرجع سابق**، ص .10.

2- دنيا شحاتة، مريم وحيد مخيمر، ، ص. 14 .

- لقد كانت الثورة التونسية السباقة إلى التخلص من نظام بن علي الفاسد لتنقل نشوة التحرر من التهميش لشعوب العالم العربي لتعلن بذلك التخلص من أحمال الأنظمة التقليدية. وهي بذلك تكون قد كسرت حاجز الخوف لدى الكثير من الشعوب العربية، وبذلك قدمت التجربة التونسية إسهاما حضاريا أسقط الصور النمطية بشأن عجز الشعوب العربية وتخلفها عن التغيير والتظاهر بصورة حضارية.

المطلب الثاني: المواقف الخارجية من التغير السياسي في الأنظمة السياسية العربية

من الطبيعي أن يكون لهذه الأحداث، وهذا التحول التاريخي أصداؤه وتداعياته العالمية والإقليمية في المنطقة لها كل هذه الأهمية والحيويةوهذا ما سوف يتطرق إليه الباحث بالتفصيل من خلال المواقف الدولية والإقليمية من التغير السياسي.

الفرع الأول : المواقف الدولية

تجدر الإشارة إلى أنه من بين العوامل المحددة لتغير سلوك القوى العظمى مدى الأهمية الإستراتيجية للدولة المعنية، وأيضًا مدى أهمية هذه الدولة للاستقرار الإقليمي، وأخيرًا قوة النظام واحتمالات مقاومته للثورة وبقائه،وازدواج موقف القوى العظمى تجاه التغيير بناء على مكان حدوثه ومدى مصالح القوى العظمى المرتبطة بنتائج هذا التغيير[1].

موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

حاولت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية أمام الرأي العام في الدول الإسلامية[2]، فالولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الأعظم في العالم، وبالتالي فإن أهم ما ميز موقفها من الثورات العربية هو اتجاه الخطاب الأمريكي الرسمي وغير الرسمي إلى تجنب استخدام مفهوم الثورة الشعبية واستخدام بدلا من ذلك change, résurgence, uprising ووصف ما يحدث في مصر بأنه تحول ديمقراطي وليس إعادة بناء أنظمة جديدة، كما ركزت الخطابات الأمريكية في بدايتها على تجنب العنف من مختلف الفاعلين، وقد نال الشباب الاهتمام الكبير لأنه لم يكن لهذه الأحداث رأس ولا قيادة[3].فقد خيم التردد في حسم موقفها في البداية إزاء ما جرى في تونس وهذا راجع لعلاقة واشنطن المتميزة مع الرئيس التونسي بنعلي الذي كان مرشحها المفضل ومع توسع دائرة الاحتجاجات الشعبية تحركت واشنطن بعد أسبوعين فأدانت سياسة القمع وانتهاك حقوق الإنسان مما جعل باراك أوباما يؤيد التحول الديمقراطي.

كما أعلنت واشنطن دعمها للحكومة الانتقالية التونسية، والأمر ذاته انطبق على مصر إذ تجدر الإشارة في هذا المقام أن سياسة واشنطن اتجاه دول الربيع العربي تختلف من حالة لأخرى عبر دراسة حالة كل دولة، ثم إتباع سياسة مناسبة تدفع إلى التغيير المنضبط، وما يتوافق مع طموحات الشعوب، ولكن ضمن تحقيق المصالح الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى لها مصالحها في المنطقة، ومرتبطة باتفاقيات تعاون مع مصر الدول العربية الكبرى، التي تؤثر على ما يجري فيها على

1- أحمد عبد الكريم سيف،" **إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطية**،" الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير 2013، تاريخ الاطلاع: 25مارس 2017، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124124130127111.html

2- أحمد بن عبد الصويان وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 123.

3- نادية محمود مصطفى،" **الثورات العربية في النظام الدولي(خريطة الملامح والإشكاليات والمآلات)**،" ص ص. 353- 383.

المنطقة كلها، كما أن مصر مرتبطة أيضا باتفاقية سلام مع إسرائيل، وكان هم الولايات المتحدة كيفية التوفيق بين شعارات المبادئ الأمريكية الداعية إلى نشر الحرية وإقرار المساواة، وبين تأييد أنظمة سلطوية.

ولكن الظاهر أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في دعم أنظمة سلطوية فوق اعتبارات حقوق الإنسان والحرية والمساواة، هذا ما يقودنا للحديث عن تغير سيحدث في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الوطن العربي بعد الثورات، فالمصالح الأمريكية في المنطقة هي سيدة الموقف من خلال تحكمها في السلوك الأمريكي، وحسب تعبير جيمس بيكر وزير الخارجية السابق، في حديثه لفريد زكريا في قناة CNNسي آن آن، ستبقى المدرسة البرغماتية المثالية تحكم السياسة الأمريكية بشكل عام، والثورات الشعبية بشكل خاص[1]، فالولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تتدخل في الثورات الشعبية من خلال وسائل دبلوماسية ودعم اقتصادي ومادي.

إن متابعة السياسة والتصريحات الأمريكية يوضح بأن هذه الأخيرة مهتمة بدرجة كبيرة بإرسال الديمقراطية، إلا أن منطق تحقيق المصالح الأمريكية تغلبت على قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سياستها الخارجية اتجاه الدول.

ومما ينبغي التأكيد عليه في هذا الصدد، فإن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية كما حددها صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رأسهم وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون التي رأت بأن أهداف الإدارة الأمريكية في المنطقة ثابتة عبر كل الإدارات موضحة في هذا الصدد أهم الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها، ومن بين هذه الأهداف على سبيل المثال التعاون الأمني القوي مع الأنظمة العربية التي بدأت تتهاوى منذ الثورة التونسية، إضافة إلى تحقيق السلام بين إسرائيل والعرب مما يضمن حماية أمن إسرائيل وكذا محاربة الإرهاب[2]، كل هذا جعل الموقف الأمريكي يتميز بنوع من الارتباك في التعامل مع الحراك الشعبي في العالم العربي، والذي تمثل فيما يلي:

* التردد الأمريكي في التعامل مع تونس ومصر وليبيا واليمن .

* تخوف الولايات المتحدة على أنظمتها الصديقة في المنطقة مثل السعودية وخشيتها من خسارة أي من حلفائها نتيجة دور تتبناه، وهذه رسالة واضحة بأنها ستراقب وتنصح الأنظمة ولن تتدخل إلا وفق مصالحها.

* التخوف من تنامي قوة الإسلاميين، وسيطرتهم على الأنظمة السياسية[3].

* حالة الفوضى السياسية في المرحلة الانتقالية التي يمكن أن تحدث في المنطقة وتؤثر على المصالح الأمريكية، إذ ترى أن الأنظمة السياسية لا بد أن تستمر في العمل، وإلا فإن ذلك سيعمل على تراجعها وعدم قدرتها على القيام بوظائفها.

1- عبد الحميد الكيالي، **الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية (عمان:** شهرية الشرق الأوسط، ط.1، 2011)، ص. 13.

2- **المرجع نفسه**، ص.16.

3Burns,willam J.2011. **American Strategy in a new Middle East**: Statement before the Senate Committee on Foreign Relations Washington, DC. March 17. http:// www. State. Gov/ p/ us/rm/2011/ 158516.htm.

* ارتفاع أسعار النفط، وتأثيرات ذلك على الاقتصاد الأمريكي الذي بدأ مرحلة من التعافي، حيث يمكن أن يعصف ذلك بكل جهود الرئيس.

ما يمكن قوله في هذا الصدد إزاء موقف الولايات المتحدة من أحداث الثورات العربية سواء أثناء قيام الثورة أو بعدها، طغى عليه محافظة الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها ونفس الإستراتيجية لتحقيق مصالحها مع بعض التغيرات التي ترتبط بالحديث العاطفي الذي لا يتبعه فعل عملي.

الموقف الأوروبي:

تفاجأت أوربا كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة من اندلاع الثورات العربية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله المنطقة العربية في نظر أوربا، فدافع المصلحة هو الذي يتحكم في تسجيل الموقف الأوربي من هذه الثورات، خاصة وأنها ثورات داخلية المنبت، مما أدى بالدول الأوربية على حرصها الكبير على تسجيل موقفها بما يضمن لها ديمومة النفوذ والهيمنة في المنطقة.

فعند اندلاع الاحتجاجات في تونس قرأتها فرنسا على أنها حركة احتجاج عادية، وغضت الطرف عن استخدام الحكومة التونسية للقوة من أجل قمع المظاهرات، واضطرت وزيرة الخارجية الفرنسية ميشيل إليو ماري للاستقالة في نهاية المطاف بعد أن عرضت المساعدة على نظام زين العابدين بن علي لقمع الاحتجاجات، فتدارك الرئيس الفرنسي ساركوزي وأرسل مبعوثين للتواصل مع الحكومة الانتقالية في تونس[1]، وهذا ما جعل رؤيتها للأنظمة التي شهدت الانتفاضات أنها مستقرة، وتخدم المصالح الأوربية، فالنخبة الحاكمة في تونس قبل الثورة من الرئيس بن علي وأعوانه ترتبط بالنخبة الفرنسية ثقافيا وسياسيا، ونفس الشيء بالنسبة لليبيا من خلال محاولة الرئيس المخلوع معمر القذافي ربط علاقات سياسية مع فرنسا وبريطانيا وايطاليا.

وتجدر الإشارة في هذا المقام بأن الدول الأوربية لها علاقات تاريخية مع النخب الحاكمة، فقد كانت مستعمرة لتونس وسوريا، وايطاليا مستعمرة لليبيا، وبريطانيا لمصر، هذا ما جعل أوربا تصدم لما حدث في المنطقة العربية من انتفاضات شعبية داعية إلى التغيير الجذري في الأنظمة الحاكمة، بسبب الفشل في سياستها، وخلق فجوة بين الحاكم والمحكوم من خلال السياسات اللاعقلانية التي أدت إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تؤرق شعوب المنطقة العربية.

ومن باب التأكيد فإن موقف الاتحاد الأوربي يبدو مشابها إلى حد ما للموقف الأمريكي وتابع له، وان كان قد انفردت بتدخل قوات حلف الشمال الأطلسي للمساهمة في الثورة الليبية والإطاحة بالرئيس الليبي المخلوع معمر القذافي، وهذا الموقف بالذات لم يكن البتة بعيدا عن موافقة واشنطن ومباركتها.

المـــــوقف الروسي :

قد يكون من المفيد في هذا الصدد الإشارة إلى أن الموقف الروسية من أحداث الثورات العربية تميز في البداية بالتحفظ النسبي، والتأني الواضح لإبراز الموقف الذي وصل حد البطء في رد الفعل، وقد

1- بول سالم، **مرجع سابق**، ص ص. 143- 163.

التزمت روسيا الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها وتفاقمها أو سقوط الأنظمة التي اندلعت فيها الثورات كما حدث في تونس ومصر[1].

غير أن ما يمكن تأكيده هو أن القيادة الروسية لم تعط اهتماما كبيرا لما حدث في تونس بعد قيام الثورة التي اندلعت في نهاية ديسمبر2010، إلى غاية هروب الرئيس بن علي إلى المملكة العربية السعودية، وهو نفس الموقف المتعلق بموقفها من الثورة المصرية، إذ كان الموقف متحفظا نوعا ما إلى غاية تنحي الرئيس محمد حسني مبارك من السلطة بل وتميل إلى التأييد، وكذلك الأمر بالنسبة لأحداث البحرين"، حيث اعتبرت أن ما يجري في البحرين شأن داخلي، ودعت الأطراف البحرينية المعنية إلى حل المسائل العالقة عبر الحوار البناء في إطار قانوني، والابتعاد عن العنف والتحلي بالهدوء وضبط النفس لإحلال الاستقرار".

أما موقفها اتجاه الثورة اليمنية وتداعياتها، فقد أعربت روسيا عن تخوفها من سير الأحداث بحجة أن المعارضة اليمنية "مسلحة"، تضم "عناصر إرهابية"، وكشفت تصريحات المسؤولين الروس عن تحفظات أساسية حيال الثورة اليمنية.[2]

في حين أن المتغيرات المستجدة التي شملت كلا من مصر وليبيا وسوريا نالت اهتماماً أكبر من طرف روسيا، إذ مع بداية الثورة المصرية أطلق الساسة الروس تصريحات حذرة، تعبر عن عدم رضا وانتقاد لما يجري من حراك احتجاجي، وعن الخشية مما تحمله الثورة من متغيرات[3].

و من جهة ثانية، فقد تخوفت روسيا من أن يؤدي سقوط النظام السوري إلى انتقال عدوى الربيع العربي إلى إيران، ومنها إلى جمهوريات الاتحاد السوفياتي المجاورة لها، بالإضافة إلى أن القيادة في موسكو تعتقد، كما يبدو أن سقوط النظام السوري سوف يكمل الطوق الغربي حولها، وهو الطوق الذي أقامته الولايات المتحدة سياسيا بقبول حلفاء موسكو السابقين في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وعسكرياً بنصب منظومة صواريخ في أوروبا الشرقية وتركيا[4].

كان هدف السياسة الروسية القريب هو حماية نظام بشار الأسد من الانهيار والسقوط، لكن هدف إنقاذ النظام السوري لم يكن سوى وسيلة بحد ذاته، كان وسيلة لإثبات الذات والتقدم خطوة أخرى بدور دولة عظمى عالميا وهذه المرة في الشرق الأوسط[5].

الفرع الثاني : المواقف الإقليمية

تعتبر الثورات التي حصلت في المجتمعات العربية، خاصة في تونس كانت مفاجئة للجميع سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي، إذ نرى أنه من الضروري تسليط الضوء على مواقف بعض الدول الإقليمية التي لها وزن في المنطقة من أحداث الثورات العربية، وهذا ما يقودنا إلى التركيز على كل من إسرائيل ـ إيران ـ تركيا، من خلال الوقوف على تسجيل موقفهم إزاء أحداث الثورات العربية:

1- نورهان الشيخ، "الموقف الروسي من الثورات العربية رؤية تحليلية"، **البيان**،العدد. 9(2012)، ص ص. 273- 291.

2- محمد زيتوني، **مرجع سابق**، ص. 130.

3- عمر كوش،" روسيا والثورات العربية،" الجزيرة نت، 2011/9/18، تاريخ الاطلاع 2014/12/12، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/9/18/

4- خالد الدخيل،" ماهور الموقف الأمريكي من الثورة السورية،" 1 أفريل 2012، تاريخ الاطلاع 2014/6/12، على الرابط:
http://www.alarabiya.net/views/2012/04/01/204506.html

5- عزمي بشارة، "روسيا: الجيوستراتيجيا فوق الأيديولوجيا وفوق كل شيء"، **سياسات عربية**، ع. 17(نوفمبر 2015)، ص ص. 5- 16.

الموقف الإسرائيلي:

اتسمت التصريحات من الجانب الإسرائيلي الرسمي بالتعبير عن المفاجأة الكبيرة، مع الإنكار وأحيانا مع التقليل من شأنها، أو التهليل والتخويف في أحيان أخرى، لكن مهما اختلفت هذه التصريحات؛ فإن الصدمة من سرعة التطورات والقلق من المستقبل هو العامل المشترك بينها، فالتنبؤات والتعميمات حول المستقبل متشابهة جداً، وترى في الثورات العربية تطوراً سلبيا ينقل إسرائيل إلى وضع استراتيجي صعب[1].وبذلك فقد توالت ردود الفعل الإسرائيلية على الثورات الشعبية في الدول العربية وما نتج عنها من تحولات سياسية منذ اندلاعها في تونس، وتكثفت بشكل ملحوظ مع اندلاعها في مصر في25 جانفي2011[2].

وكما سبق وأشرنا في بداية حديثنا على تسجيل المواقف الدولية إزاء الثورات العربية، وجدنا أن أهم ما ميز مواقف هذه الدول هو الحفاظ على تحقيق مصالح دولهم مما انعكس على موقفهم إزاء الثورات العربية.

وهو نفس الشيء الذي سجلناه في موقف الكيان الصهيوني من الثورة المصرية الذي التزم الصمت خلال الأيام الأولى من الثورة المصرية، مفضلة ترقب ما ستؤول إليه الأوضاع، من خلال قراءات الوضع ومحاولة التكهن وحتى التخوف من النظام الذي سوف يأتي بعد الثورات، خاصة إذا تعلق الأمر بصعود التيار الإسلامي المعادي للكيان الصهيوني، مما يؤثر سلبا على مصالحها في المنطقة .

ثم توالت التصريحات الحذرة والتي بدأها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نيتنياهو، الذي قال من خلال تصريحاته بأن عدم الاستقرار في المنطقة سوف يستمر لسنوات، وذلك في إشارة إلى الثورات العربية.

وفي السياق نفسه أشار المحلل السياسي الإسرائيلي" ناحومبارنيع" إلى أن الثورات العربية ستكون إسلامية التوجه، مما جعل إسرائيل في حالة استنفار، وحسب قوله: "أن النظم العسكرية في العالم العربي سقطت أو تخوض حربا تدافع فيها عن بقائها فالحاضر للجمهور في الشارع، أما المستقبل للثورات العربية فهو الأحزاب الإسلامية، وسيكون أصعب على إسرائيل أن تتوصل إلى تطبيع مع عالم عربي كهذا".

ومن جهة أخرى مغايرة للتوجه الأول، الذي يرى بالتأثير السلبي لما بعد الثورات على مصالح هذه الدول، نجد من يرى بأن هذا التغير يصب بالدرجة الأولى في مصلحة إسرائيل، وهذا ما ذهب إليه المحلل السياسي الإسرائيلي دوري جولد، الذي شغل منصب المستشار السياسي لرئيس الوزراء نيتنياهو خلال فترة رئاسته الأولى، إذ عبر في هذا الصدد بقوله في مقال يصدر عن صحيفة إسرائيل اليوم بأن التحول الديمقراطي في المنطقة العربية يشكل مصلحة إسرائيلية قائلا:"هناك فهم أخذ في الانتشار بأنه سبب قلقها من عدم الاستقرار الذي سيوجه في النهاية نحوها فإن إسرائيل تعارض الميل الديمقراطي الجديد غير أن لإسرائيل مصلحة واضحة في أن ترى الدول في محيطها تتبنى قيما ديمقراطية حقيقية".

1- عدنان هياجنة وآخرون، **الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية**(الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط. 1، 2011)، ص. 25.

2 - عزيز حيدر، " قراءة استراتيجية في ردود الفعل الإسرائيلية على التحولات السياسية في المنطقة العربية"، في **الموقف الإستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية**(عمان: منشورات مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2011)، ص. 25.

وفي السياق نفسه ومن الناحية العلمية فإن انعدام الديمقراطية في العالم العربي قد ساعد في إطالة الصراع العربي الإسرائيلي في العقود الماضية، وهو ما جعل إسرائيل دائما متخوفة من احتمالات حدوث تغيرات في العالم العربي خاصة دول الجوار خارج الحسبان، مما يؤثر على سلامتها وأمنها أو حتى المحافظة على مصالحها في المنطقة، وهذا ما تأكد في كثير من المرات من خلال التصريحات التي يدلي بها صناع القرار في إسرائيل.

وقد يكون من المناسب في هذا المقام التذكير بما جاء به لسان وزير خارجية إسرائيل أفيغدور ليبرمان في 2012/04/22 حين قال: "بأن الثورة المصرية أخطر على إسرائيل من النووي الإيراني"، وهو ما يترجم خوف إسرائيل ما سيحدث في المنطقة من تغير حكام كانت تربطهم علاقات، مما جعلها تحافظ على مصالحها، وبروز قوى أخرى قد تأخذ منحنى أخر غير المنحنى الذي سبقهم وهذا ما يجسده التيار الإسلامي الرافض التطبيع مع الكيان الصهيوني، وإعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة مع الكيان الصهيوني كاتفاقية كامب ديفد واتفاقية تصدير الغاز لإسرائيل.

هذا ما جعل إسرائيل تتخوف من احتمال انتقال الحكم في مصر، وفي غيرها من الدول العربية المعتدلة إلى أطراف خارجية عن مبدأ التطويع والتبعية خاصة إذا انتقل الحكم إلى مرجعيات إسلامية فإن احتمالات إلغاء اتفاقيات السلام تصبح وشيكة مما سيؤدي إلى زعزعة استقرار إسرائيل.

ونشير هنا إلى قلق إسرائيل حيال الحراك الشعبي غير محصور فيما يجري في المنطقة العربية فحسب، وإنما هو في مراقبة التحرك الأمريكي المستقبلي الذي سيأخذ بعين الاعتبار العالم العربي بمزيد من الأهمية أكثر من إسرائيل، وهذا ما عبر عنه مرارا وتكرارا قياديون في إسرائيل منذ تولي باراك أوباما سدة الحكم، وأمريكا تسعى من أجل تبييض صورتها لدى الشعب المصري، لكي لا تفقده مطلقا.

المـــــــــوقف التركي:

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن الموقف التركي من الثورات العربية تميز بالاختلاف النسبي في التعامل مع الثورات، ففي بداية الأمر كان منتهجا أسلوب المتابعة للأحداث الجارية في تونس بحذر، غير أن الأمر لم يكن كذلك في الحالة المصرية من خلال تأييدها للحراك الشعبي منطلقا من مراقبته لما يجري في مصر ودعمه لنشاط الإخوان المسلمين، في حين نجد أن الموقف التركي فيما يخص الشأن الليبي كان غالبا عليها سمة التحفظ إزاء التدخلات الخارجية، حيث هاجمت خطط حلف الشمال الأطلسي الداعي إلى التدخل العسكري في ليبيا، قبل أن ينقلب الرئيس طيب رجب أردوغان على نظام القذافي المخلوع، أما تجاه الثورة السورية فكانت المواقف التركية واضحة من خلال تأييد الثوار، وتوفير مكان أمن وحرية الحركة للجيش السوري الحر، والتيارات الإسلامية المتحالفة معه .

أحدثت الانتفاضة التونسية والمصرية، وحتى ليبيا وسوريا تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وإستراتيجية أمنية على السياسة التركية في المنطقة، ويرجع أساساً إلى نمو وازدهار وتطور العلاقات التركية العربية خاصة التوسع في مجال التجارة والاستثمارات والسياحة، واتجهت المؤشرات إلى تفوق العائدات التركية وتوسعها في مجال العلاقات التركية العربية[1].

1. ZiayaOnis, " Turkey and the Arab Revolutions: Boundaries of Regional Power Infuence in a Turbulent Middle East," **Mediterranean politics**,vol. 19,(2014), p. 7.

وللإشارة فإن هناك جملة من العوامل كان من شأنها تحديد الموقف التركي، باعتبار أن الدول تحكمها دائما مصالحها التي تحدد سياستها، وبما أن تركيا دولة إقليمية مؤثرة وفاعلة، فإن موقفها لا يخرج عن هذه العوامل خاصة إذا تعلق الأمر بمصالحها.

إن طبيعة المقاربة التركية إزاء ثورات الربيع العربي تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض؛ أولها أن تطورات الشرق الأوسط تشير إلى أنه لا مفر من التغيير بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغيير وليس مقاومته، وثانيهما، أن التكيف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني، أنتج في النهاية جدلية المصالح والمبادئ وهو مأزق اختبار العلاقة التركية بدول الجوار التركي[1].

زيادة على ذلك فهي تسعى أن يكون لها دورا رئيسا في المنطقة العربية واستعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية،[2] الذي يخدم مصالحها بالدرجة الأولى، وهذا ما يستدعي إضعاف إيران عبر ضرب أحد الركائز الأساسية للنفوذ الإيراني في المنطقة ممثلا في النظام الذي لا يزال حاكما في سوريا، ناهيك على أن تركيا تعتبر من القوى التي تتصارع على سوريا، وهذه القوى هي مصر ـ العراق بالإضافة إلى تركيا، هذا ما جعل تركيا تأخذ في الحسبان بأن التغيير الذي سيحصل في سوريا حتما سيكون سببا في إضعاف إيران، وتغيير الواقع السياسي المهيمن في العراق، إضافة لكل ما ذكر أنفا فإن الموقف التركي من الثورات العربية تحركه عوامل ودوافع المصلحة بالدرجة الأولى من خلال فتح الأسواق العربية للمنتجات التركية التي تعاني من منافسة شديدة في كثير من الدول التي تتعامل معها تجاريا .

كما تريد تركيا من هذا الدور في المنطقة العربية، إعطاء رسالة للدول الأوربية التي مازالت تمانع الموافقة على انضمامها إلى الاتحاد الأوربي واقتصاره على الدول الأوربية، باعتباره ناديا مسيحيا يرفض أي دولة إسلامية حتى ولو كانت تقع على الأراضي الأوربية.

المـــــــــوقف الإيراني:

إن تعامل إيران مع أحداث الربيع العربي وتداعياته المحتملة يرقى إلى التناقض الواضح، من خلال تبنيها رأيا يقوم على أساس دعم ما يجري في تونس ومصر والبحرين، ورأت أنها مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية، في حين نجدها تدعم بقوة إجراءات النظام السوري في التعامل بوحشية مع الشعب السوري المطالب بالحرية والكرامة، كما رفضت المظاهرات في العراق، وهذه سياستها مستوحاة من مشروعها الساعي إلى خلق دور جديد لها يؤهلها للتحكم في المنطقة العربية، وإعادة أمجاد الحضارة الفارسية. وعليه فإن موقف إيران المتناقض يطرح دلالة مهمة فحواها أن إيران تنتظر إلى تطورات الإقليم بمنطق الدولة التي ترعى مصالحها، وليس بمنطق الثورة ذات التفكير الإيديولوجي، فإيران قلقة

1. EmirhanYorulmazlar&Ebrutuhran," Turkish foreigin policy towards the Arab spring: between western orientation and regional disorder," **Journal of Blakan and Eastern studies**, vol. 17,(2015).

2 - سالم حسن رمضان يوسف ، ص.203.

على أوضاعها فهي تحاول استغلال ما تراه يحقق لها مكاسب من جراء أحداث الربيع العربي والتي يمكن حصرها في مجموعة من النقاط:

-توجيه اهتمام الرأي العام الدولي بعيدا عن أزمة الملف النووي الإيراني، مما يعطيها فرصة كبيرة من أجل استكمال ملفها النووي.

-الاستفادة من الزيادة الملحوظة في أسعار النفط خصوصا بعد وصول موجات التغيير إلى ليبيا، وبروز توقعات احتمال امتدادها إلى دول نفطية أخرى في المنطقة .

- البحث عن دور إقليمي جديد ومؤثر في المنطقة على أنقاض الأنظمة التي سقطت يدعى شرق أوسط إسلامي، يواجه المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير"، الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق عام2003.

تجدر الإشارة في هذا المقام بأن الموقف الإيراني إزاء الثورات العربية طبع عليه طابع الترحاب من منطلقات عقائدية، وفي المقابل نجد الشارع العربي ينظر إلى إيران نظرة سلبية من خلال تدخل هذه الأخيرة في الشؤون الداخلية لبعض الدول كالعراق والبحرين ودول الخليج والمنطقة العربية بصفة عامة، مما جعل سياستها لا تحظى بثقة كبيرة في أوساط الشعوب العربية نتيجة سياستها، وهو ما اتضح جليا بعد قيام الثورات العربية من خلال دعمها للنظام السوري في حربه ضد شعبه، إذ أن هذا الموقف يتعارض مع المعارضة السورية خاصة الإخوان المسلمين

إضافة إلى ذلك فإن إيران تتوجس خيفة من احتمال انتهاج الإخوان المسلمين في أكثر من بلد عربي خطابا معتدلا اتجاه الغرب وإسرائيل، هذا ما يتعارض مع المشروع الإيراني الذي يعتمد على بقاء عدم الاستقرار في المنطقة الغربية، ليكون ظرفا مناسبا لتحقيق المشروع القومي.

وفي السياق نفسه ومع اندلاع الثورة السورية، أدى إلى خلق مخاوف حقيقة لدى طهران مع انهيار مشروعها الإقليمي بالكامل خاصة أن من شأن نجاح الثورة أن ينعكس على الجوار الإقليمي في كل من: لبنان والعراق، وهما المنطقتان الأكثر حيوية، وأهمية إقليميا، وتخوفها من وصول الهزات الارتدادية للثورة السوية إلى طهران نفسها، لاسيما أن النظام لم يتعاف كليا بعد، من انفجار الحركة الخضراء عام 2009، مما جعل النظام الإيراني يتحرك سريعا من خلال دعمه للنظام السوري بكل الأشكال خاصة من خلال استخدام وسائل الإعلام الإيرانية، بهدف تجيد الانتفاضة من مصداقيتها عن طريق ربطها بأطراف أخرى:كالعصابات المسلحة والسلفيين والإرهابيين وبعدها بالإخوان والمتطرفين، وعملاء إسرائيل، ومنفذي الأجندة الأمريكية [1]، وكذا تخويف الأقليات من التطرف القادم[2].

المطلب الثالث: تفاعلات المرحلة الانتقالية في الأنظمة السياسية العربية بعد2011

الفرع الأول : أنماط إدارة المرحلة الانتقالية

1- التقرير الخاص لقناة المنار، موقع قناة المنار اللبنانية التابعة لحزب الله: سوريا في مواجهة العاصفة –خفايا وأسرار -، 15/ 04/ 2011 الموقع الإلكتروني:**?WWWalmanar.com.ib/adetailsphp**تاريخ تصفح الموقع: 16مارس 2015.

2- زياد ماجد، **خوفان ناوليبانون 07/ 06/ 2011، في www newlebanon.com/ arabic/news archive details**، (18 أفريل 2015).

شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 اندلاع انتفاضات ما يسمى حينها بالربيع العربي، أدت إلى إحداث نقلة نوعية بقيام الثورات العربية غير المسبوقة، حيث كانت هذه الثورات تعتمد دوما على الانقلابات العسكرية، ولم تسبق هذه الثورات ثورة سابقة في المنطقة بكل المقاييس، حيث قامت هذه الثورات للقضاء على مظاهر الفساد والظلم والاستبداد، باعتبار هذه الأخيرة سببا ذريعا وعائقا من العوائق الكبرى التي تعيق تطور الأمم وازدهارها .

وأمام هذه الأوضاع توجهت الشعوب العربية نحو بناء مرحلة سياسية تختلف اختلافا جذريا عن المرحلة التي سبقت الثورات العربية، مما جعل هذه المرحلة الانتقالية في موضع صعب من عدة جوانب في مرحلة ما بعد الثورة، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى ببناء النظام السياسي الجديد وفق تطلعات الشعوب، وكذا محاولة توحيد المجتمع الذي كان يعاني التشتت سواء قبل قيام الثورة أو بعدها، ولكل منهما.

إن أهم ما ميز المرحلة الانتقالية طابع الضبابية والارتجالية على المستوى العام[1]، حيث أنها مرت بعدة مراحل أساسية [2]وهي:

المرحلة الأولى: والتي من خلالها يتسنى للمفكرين والقادة السياسيين التركيز حول إدارة المرحلة القادمة، من خلال تحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة التحضيرية.

المرحلة الثانية: أهم ما يميز هذه المرحلة أنها تسعى إلى إدارة الحراك ذاته.

المرحلة الثالثة: وتركز هذه المرحلة على العمل السياسي بأشكاله المختلفة، إذ أنه يبدأ بحديث الشارع، وينتهي في اعتصامات وسلوك ثوري ويطلق على هذه المرحلة بمرحلة التغيير.

المرحلة الرابعة: تعتبر هذه المرحلة أهم المراحل نظرا لما يقع على عاتقها فيما يتعلق بإعادة التنظيم، حيث أن هذا الأخير بدوره يمر بمراحل من التقدم والتراجع والتطور والانتكاس، نتيجة تعدد الأطراف والنخب والقيادات والمؤسسات الفاعلة.

المرحلة الخامسة : وهي مرحلة الاستقرار يتم فيها تعايش النظام القديم مع النظام الجديد.

شكلت مسألة الحراك الشعبي المتلاحق في المنطقة العربية ومحاولات الإصلاح التي باشرت بها بعد حدوث الانتفاضة الشعبية، وما ينجر عنها من تحولات سياسية وإستراتيجية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، مما جعل الدول الغربية تدرك حجم الخطورة الناجمة عن هذه التغيرات على خارطة التحالفات السياسية التي ينعكس تأثيره على السياسة العالمية، مما جعل الدول الغربية على اختلاف توجهاتها ومصالحها إلى محاولة الدخول في القضية، ومحاولة فرض شروطها لتحقيق أكبر المكاسب وبأقل الأضرار[3].

الفرع الثاني : تفاعلات الأحزاب السياسية

1- أحمد بن عبد الرحمن الصويان وآخرون، **مرجع سابق**، ص.91.
2 - جواد الحمد وآخرون، **مرجع السابق**، ص.18.
3- حسن الأنباري وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 9.

عند قراءة الخريطة السياسية والحزبية في المنطقة العربية، يتضح لنا ظهور وبروز قوى تقليدية، وأخرى جديدة ظهرت على الساحة في مرحلة ما بعد الثورة مغتنمة بذلك فرصة الانفتاح السياسي، مثل ما حدث في الساحة السياسية في تونس كظهور حركة النهضة التونسية على الساحة السياسية بعد أن كانت غائبة نتيجة القمع الممارس ضدها، وعلى الصعيد الفكري والإيديولوجي هناك تنوع في التيارات ما بين إسلامية مثل بروز دور جماعة الإخوان المسلمين بكل تياراتها كقوة رئيسية في الثورات العربية، وفي الحراك الإصلاحي الذي شهدته دول المنطقة، وينظر إليها كمستفيد أكبر من الربيع العربي، إضافة إلى بروز تيارات قومية ويسارية وليبرالية، وهذا ما سوف نأتي إليه لاحقا بالتفصيل، زد على ذلك تصنيف الأحزاب بين أحزاب معارضة للسلطة، وأخرى على أنها أحزاب سلطة أو موالاة، إذ أن هذه الأخيرة هيمنت على الساحة السياسية في مرحلة ما قبل الثورة مستفيدة من امتيازات السلطة في استقطابها، غير أن هذه الأحزاب سرعان ما انهارت وغابت على الساحة السياسية مباشرة، بعد نجاح الثورة في إسقاط الأنظمة القائمة بعد حلها، كما حدث في تونس ومصر وما تعرض له الحزب الحاكم بعد سقوط هذه الأنظمة .

شهدت المنطقة العربية في مرحلة ما بعد الثورة تأسيس عدد كبير من الأحزاب السياسية، وخير دليل على ذلك الارتفاع المسجل في عدد الأحزاب السياسية التي تحظى بالاعتراف الرسمي في تونس ما يقارب 110 حزب، وعليه يمكن الوقوف عند أهم التيارات الفكرية والسياسية التي برزت في المنطقة العربية بعد الثورة :

1- **التيار الليبرالي**[1]: إذ يمثل هذا التيار القوى الجديدة التي ظهرت بعد الثورة، والتي أرادت أن تخلق لنفسها حضورا في المشهد السياسي، بعد أن كان انخراطها في العمل السياسي ضعيفا قبل أيام الثورة، ورغم تحمسها للدخول في المعترك السياسي، غير أنها تفتقر للخبرة الكافية، والتأثير الفاعل لاستقطاب الجماهير، ويمثل هذا التيار حركة 6 أفريل، وائتلاف شباب الثورة، ويأتي في مقدمة **الأحزاب الليبرالية المصرية**: حزب الوفد، حزب الغد ـ حزب المصريون الأحرار- مصر الحرة ـ حزب الجبهة الديمقراطية، غير أن هذه الأحزاب قد تحقق حضورا في الخارطة السياسية في مرحلة ما بعد الثورة من خلال الدعوة إلى التحول إلى النظام الديمقراطي الحر، وفي المقابل سوف نسجل تحديا خاصة من خلال إثبات حضورها في الانتخابات لافتقارها للقاعدة الشعبية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى حداثتها في الساحة السياسية .

2 - **التيار القومي**: قد يكون من المناسب في هذا المقام الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الأحزاب القومية لم تتحرج في إبداء موقفها اتجاه الثورة التونسية والمصرية، إلا أننا نلمس ارتباكا واضحا في إبداء موقفه اتجاه الثورة في ليبيا وسوريا التي تنظر إليها الأحزاب القومية كأخر قلاع القومية في مواقع السلطة .

1- الليبرالية عبارة عن إيديولوجية تطورت في القرن السابع عشر متأثرة بنظرية العقد الاجتماعي للمفكرين هوبز، لوك ،روسو، وقد جاءت نظريات العقد الاجتماعي كالثورة على الكنيسة، وهم يرون أن إرادة الأفراد هي التي تخلق الدولة، وما هته الأخيرة إلا كائن اصطناعي، والليبرالية كإيديولوجية مرت بثلاث مراحل الليبرالية الكلاسيكية(الدولة الحارسة) والليبرالية الإشتراكية (دولة الرفاهية) والليبرالية الجديدة (دولة الحد الأدنى). أنظر علا أبو زيد، **محاضرات في النظرية السياسية**(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009)، ص.12.

وما يلاحظ على هذا التيار من خلال موقفه السلبي اتجاه الثورات العربية والحراك الشعبي في المنطقة، جعله يدخل في تضارب من خلال خطاباته بين موقفه السلبي للحراك الشعبي، وبين الدعوة إلى إرساء الديمقراطية، وحرية الشعوب مما يجعله يفقد مصداقية خطاباته، وموقف الشارع العربي منه، الذي يؤثر سلبا على بروزه في الساحة السياسية، من خلال دخوله في أزمة حادة في مرحلة ما بعد الثورات الشعبية نتيجة مواقفه المتضاربة، حيث لم تنجح في قراءة المزاج الشعبي العام، ولم تتمكن من ملائمة تطلعات الشعوب الثائرة في المنطقة، وكذا ترويجها والتشهير بأن الحراك الشعبي الذي حدث في المنطقة كان نتيجة مؤامرة خارجية، كان الهدف منها زعزعة استقرار المنطقة وأمنها من خلال وقوف قوى امبريالية وراء تحريك الشارع في عدد من الساحات العربية.

3- **التيار اليساري**: ما يميز هذا التيار عن غيره من التيارات السالفة الذكر، أنه لا يتمتع بحضور شعبي يمكنه الوصول إلى البرلمان عن طريق الانتخابات، هذا ما سوف يشكل تحديا كبيرا لهذا التيار نتيجة افتقاره للقاعدة الشعبية، ويمثل هذا التيار عدد كبير من القوى والأحزاب اليسارية في الساحة المصرية ومن بينها: حزب الكرامة، حزب التجمع حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وحركة الاشتراكيين الثوريين، ضف إلى ذلك ما شهدته الساحة السياسية التونسية، من خلال تحالف تسعة أحزاب وحركات سياسية يسارية مشكلة بذلك توحيدا للجهود تحت مسمى :

"جبهة الديمقراطية والحداثة "[1]، ودور هذه الوحدة حسب تأكيد أحد الأعضاء في مؤتمر صحفي في 2011/05/31 جاء بالدرجة الأولى ضد التيار الإسلامي، وضد القوى السابقة التي تسعى إلى فرض نفسها في الانتخابات.

5- **التيار الإسلامي**: تزعم هذا التيار الأحزاب الإسلامية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة التونسية وكذا الحركة الإسلامية في التغيير في ليبيا، حيث أنه ومع اندلاع ثورة 17 فيفري في ليبيا تم تصنيف التيار الإسلامي في ليبيا إلى أربع كيانات مثلت محور الحراك السياسي لمسار الثورة، وتتمثل أبرزها في الجماعة الإسلامية، وجماعة الإخوان المسلمين، ثم ظهر في مرحلة لاحقة جماعة أنصار الشريعة في شرق ليبيا، ومجلس شورى ثوار بن غازي"، والتي برزت كقوة رئيسية في الثورات العربية، وقد استخدم هذا التيار أسلوب الخطاب الهادئ وسياسة الانفتاح على الآخرين، والشراكة مع جميع المواطنين، وتجسد ذلك من خلال موقفهم على عدم الترشح للرئاسة، وفي المقابل قرروا ترشيح عدد يعدو عن نصف عدد مقاعد البرلمان بهدف الفوز بنحو ثلث المقاعد.

وفي السياق نفسه أعلنت حركة النهضة التونسية عدم نيتها لتقديم مرشح من قيادتها للانتخابات الرئاسية، مبررة ذلك بأن المرحلة القادمة هي مرحلة بناء الدولة، والتي تحتاج إلى مشاركة كل أبنائها على شكل مشروع وطني شامل، وعلى النقيض نجد التوجه السلفي بتياراته المختلفة الذي لم يشارك

1- وهي إعلان تسعة أحزاب سياسية وحركات سياسية في تونس في 31 ماي 2011 عن توحيد صفوفها في محاولة لتحدي الجماعات الإسلامية والموالين للنظام السابق قبل انتخابات المجلس التأسيسي، حيث تجمعت هذه الأحزاب في جبهة جديدة أطلق عليها اسم جبهة الديمقراطية والحداثة، وقالت في بيان لها أنها تهدف إلى بناء تونس دولة حرة ومستقلة وذات سيادة، دينها الإسلام ولغتها العربية ونظامها جمهوري، وفي هذا الصدد قال رياض بن فضل احد أعضاء الجبهة في مؤتمر صحفي أن باب العضوية في الجبهة مفتوح أمام أي أعضاء جدد باستثناء الأحزاب السياسية المنتمية إلى النظام البائد والرئيس المخلوع زين العابدين بن علي. أنظر في هذا الموضوع: أبو فراس، "جبهة الديمقراطية والحداثة لمواجهة الإسلاميين"، **جريدة التونسية**، ليوم 2011/06/01.

بفعالية في الثورة، إلا أنه كقوة مهمة في مصر ما بعد الثورة، من خلال تمتعهم بقاعدة شعبية تؤدي في النهاية إلى البروز في الساحة السياسية، إذا ما أرادوا الدخول في المعترك السياسي.

ويبدو أن هذه التيارات الإسلامية ستضع نفسها في مأزق خاصة إذا تعلق الأمر بالممارسة ومحاولة التكيف مع معطيات المرحلة الجديدة

الفرع الثالث :تحديات المرحلة الانتقالية

تكشف التحديات التي تثيرها المرحلة الانتقالية عن عمق الأزمة التي تمر بها دول الربيع العربي، حيث تتشابك الأزمات وتتداخل أبعادها لتعيق نجاح عملية التحول، وفيما يلي نتناول عددا من قضايا المرحلة الانتقالية وتحدياتها ممثلة في :

أولا : تحدي بناء الدولة

دخلت الأنظمة السياسية العربية بعد أحداث الربيع العربي الذي عرفته المنطقة مطلع 2011 والى الآن مشاكل بنيوية حادة تتعلق أساسا بمسألة بناء الدولة، المشكلة هنا أن مؤسسات الدولة دخلت في مرحلة جديدة، وأصبحت بحاجة إلى إعادة بناء .

ومن بين الأخطاء التي وقعت فيها النظم السياسية العربية أنها لم تبني دولًا بالمعنى المتعارف عليه للدولة الوطنية، بل قامت بتأسيس أجهزة سلطة وحكم في إطار ضيق متمثل في شخص الحاكم والدائرة الضيقة المحيطة به، التي تربطهم ولاءات أو حتى قرابة عائلية، مما سيؤدي في النهاية إلى دول فاشلة غير قادرة على السيطرة[1]. وهو ما برز بشكل كبير بعد الإطاحة برؤوس النظام مثل ما حدث في ليبيا واليمن وبعد تفكك أجهزة الدولة ومؤسساتها برز دور الفاعلين المسلحين من غير الدول" في ليبيا المليشيات المسلحة، وسيطر الحوثيون في اليمن، في مقابل تمدد تنظيم داعش في العراق وسوريا وأسس دولة"، وتعاظم معها حجم التدخلات الخارجية، الإقليمية والدولية في كل من اليمن والعراق وسوريا ولبنان والسودان، وأصبحت دولا مهددة في كياناتها السياسية وهي تواجه خطر التمزيق والتقسيم.

وتؤكد الخبرات المقارنة على أن فشل الدولة أو صوملتها سوف يجعل منها ملاذات آمنة لتفريخ تنظيمات وجمعيات التطرف والإرهاب الدولي[2]. لكن فضلا عن كم الدول العربية التي تعرضت للثورات، فإن مشهد الاضطراب الحالي يقع في دول القلب العربي، وفي كل منمصر وتونس واليمن وسورية وليبيا، وإلى حد ما الأردن والبحرين والكويت، حيث تركت الموجة الثورية التي شهدتها دول عربية ومازالت تشهدها إلى يومنا هذا، بصماتها على النظام العربي فاختلت أجزاء هذا النظام وتغير مفهوم الدولة في ظل تعدد الفواعل[3].

1- Henry Kissinger on the Assembly of a New World Order: The concept that has underpinned the modern geopolitical era is in crisis, BY Henry Kissinger, wall Street Journal, Aug. 29, 2014,**onhttp//online, Wsj.com/articles/henry-kissinger-on-the-assembly-of-a-new-world-order-1409328075**

2- حسنين توفيق إبراهيم،" الربيع العربي: ثلاثية الأمن وبناء الدولة، والديمقراطية،" ، ص. 65.

3- معتز سلامة،" التحولات الاستراتجية في النظام الاقليمي العربي رؤية استشرافية،" دبي: معهد العربية للدراسات، 2013/3/09، ص3، تاريخ الاطلاع 12/ 2014/8، على الرابط: **http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/03/09**

ثانيا: غياب الثقافة السياسية[1]

يتأثر النظام السياسي بالبيئة المحيطة به، ولما كانت الثقافة السياسية تمثل جزءا مهما من هذه البيئة فإنها هي الأخرى تأثر في النظام السياسي، ومنه فإن عملية نجاح التحول الديمقراطي يقتضي وجود نمط من الثقافة السياسية الداعمة لهذا التحول، كما أن نجاح الثورة يرتبط بظهور قيم ورأى مختلفة للعالم، والمفترض أن عملية التحول الديمقراطي تستهدف تعديل وتطوير الثقافة السياسية ولكن الحركات الاجتماعية والسياسية التي تسعى للتغيير الثقافي هي نفسها نتاج الثقافة السائدة وتناقضاتها المختلفة، وكانت الفترة التي سبقت وأعقبت الثورات قد شهدت أنماط جديدة من التنشئة والقيم السياسية التي أثرت في وعي وسلوك قطاعات واسعة من الشباب.

ومن جهة أخرى فإن الديمقراطية ترتبط بوجود قيم ثقافية سياسية معينة وتطوير للثقة بين النخب واحترام قواعد اللعبة الديمقراطية، حيث تقدم التجربة الغربية تطويرا لنموذج ديمقراطي بناءا على خبرات الصراع التاريخية الدموية تقوم أسسه على قيم التسامح والتعاون والاعتراف بالآخر وقبول قواعد اللعبة الديمقراطية، وتتضمن عناصر الثقافة السياسية المناسبة لعملية التحول الديمقراطي قيما واتجاهات مثل الشك في السلطة، ومبدأ الثقة والفردية وتوجها نحو السلطة يقوم على أساس رفض الخضوع المطلق أو المعارضة والنقد العدائي والتسامح مع الاختلاف ومع الغموض والانفتاح وقبول الآخر.

ولاشك أن بعضا أو كثيرا من هذه المقومات غير المتوافرة بدرجة أو بأخرى في الثقافة السياسية لدول الربيع العربي، وارتبط تعثر المرحلة الانتقالية إلى حد كبير بعدم توافر الثقة والقناعة بالمسار الديمقراطي، فالتشكيك والخوف بين أطراف المرحلة الانتقالية من قوى إسلامية وعلمانية وجيوش يؤدي لانقلابات فكرية وسياسية وعسكرية، ويضعف مستويات التعاون والانجاز.

ثالثا: التحدي المؤسسي والدستوري

استهدفت سياسات الحكومات المنتخبة في دول الربيع العربي استكمال بناء مؤسسات السلطة على أسس ديمقراطية فتشكلت الجمعيات الدستورية، والمجالس البرلمانية، والسلطات التنفيذية بصعوبة ولكنها كانت في مهب الريح، حيث تدخلت السلطة القضائية بحل البرلمان والجمعية التأسيسية أو تعطيل أداء الجمعيات التأسيسية في ظل صراعات وتقاطعات المصالح بين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة.

ومن الجدير بالذكر أن توصيف المرحلة الانتقالية وما إذا كانت مرحلة ثورية أم دستورية وقانونية كان دوما محل جدل وخلاف، فاختراق القانون وتجاوزه بدأ بالثورة في حد ذاتها باعتبارها فعلا غير قانوني من الأصل، ثم اتسع الخرق والتجاوز خلال المرحلة الانتقالية بمحاكمات مشكوك في نزاهتها لقتلة الثوار وأحكام قضائية مسيسة، كحل مجلس الشعب وتوالي الإعلانات الدستورية من المجلس العسكري ثم رؤساء الجمهورية، ولذلك يرى القائمون على السلطة الانتقالية ضرورة اللجوء إلى أحكام وإعلانات وقوانين استثنائية تتجاوز الإطار القانوني المرقع لتحقيق هدف ما مثل الإعلان الدستوري لمحمد مرسي

1- أحمد بن عبد الرحمن الصويان، **مرجع سابق**، ص.106.

في 2012، الذي أعلن أنه لحماية المؤسسات المنتخبة من خطر الحل. أو الإعلانات الدستورية المتكررة للمجلس العسكري، والتي كانت تستهدف تقوية قبضة السلطة التنفيذية والجيش على أمور الدولة.

ولا شك أن البنية المؤسسية لدول الربيع العربي تتسم بتراجع وضعف معايير المؤسسية بشكل يعيق ويعطل نجاح أية عملية للانتقال الديمقراطي. فمعيار القدرة على التكيف يؤكد على الحاجة للتكيف مع تغير وظيفة المؤسسة وأدوارها الأساسية، ولكن أحيانا ما يصبح وجود المؤسسة هدفا في حد ذاته فلا تؤدي الأدوار والوظائف المنوطة بها[1].

فعندما حل الربيع العربي لم تكن هذه المؤسسات قادرة على التكيف مع متطلبات عملية الانتقال الديمقراطي لتصبح كيانات تقوم بالرقابة والمحاسبة الجادة وتداول السلطة بين الأحزاب السياسية، وعندما جرت عمليات تداول السلطة بالانتخابات فإن التجربة لم تكتمل أو تستقر كي تأتي الثمار المرجوة في إجراء التعديلات والتغييرات في أداء وأدوار هذه المؤسسات، خاصة أن المعيار الآخر للمؤسسية هو الاستقلال الذاتي، لم يكن هو أيضا متوافرا إذ بادرت المؤسسات غير المنتخبة بالانقلاب على المؤسسات المنتخبة في دولة مثل مصر، حيث تجاوزت المؤسسة القضائية اختصاصاتها لتحل البرلمان المنتخب شعبيا، كما تدخلت المؤسسة العسكرية لتطيح بالرئاسة المنتخبة أيضا.

رابعا :التحدي الاقتصادي

قد يكون بأهمية بمكان القول أن دول الربيع العربي تعيش ما يمكن أن نطلق عليه "التيه الاقتصادي" حيت تسارعت الأحداث السياسية والأمنية، لتقف حائلا في وجه التقدم الاقتصادي مما أدى إلى سوء الأوضاع الاقتصادية عما كانت عليه قبل أواخر عام 2011.

فقد تشابه الأزمات الاقتصادية والمالية لدول الربيع العربي بعد أن وجدت هذه الدول نفسها أنها ضحية نموذج مختل للتنمية يعتمد على النمو الغير المتوازن، وفي مقابل ذلك لم يصاحبها تحسن في واقع معيشة الشعوب العربية وبخاصة في مجال التشغيل، والتوزيع العادل للثروة والدخل، ففي الوقت الذي ترتفع فيه معدلات النمو الاقتصادي، يرتفع فيها أيضا معدل البطالة وكذلك معدل الفقر، حيث ثمار التنمية التي لا تعرف العدالة في التوزيع، ولا تحقيق العدالة الاجتماعية، فجانب كبير من الوضع الاقتصادي أداره، وأشرف عليه خبراء اقتصاديون محسوبون على النظم الدكتاتورية السابقة كان سببا في تعثر المرحلة الانتقالية، وعدم قدرتها على تحقيق انجازات، مما أدى للمقارنة بأوضاع ما قبل الثورة إلى جعل الثورة وعملية التحول الديمقراطي نفسها محل اتهام، فتعثر الديمقراطية وضعف أدائها يضعف من شرعيتها، وثقة المجتمع فيها فالعلاقة وثيقة بين شرعية الديمقراطية وفاعلية أدائها في خبرات مختلفة.

والجدير بالذكر أن عمق الأزمة الاقتصادية كان من البداية يؤذن بفشل الحكومات الانتقالية إذ غاب التوافق، وتحركت الاحتجاجات الفئوية والاجتماعية، في ظل غياب مساندة خارجية حقيقية، بل أصبحت الضغوط الخارجية تستخدم ورقة المساعدات لإجبار الحكومات الانتقالية على تقديم تنازلات في ملفات سياسية وإقليمية، فصندوق النقد الدولي كان حاضرا في صدارة المشهد منذ نجاح ثورات الربيع العربي،

1-أحمد بن عبد الرحمن الصويان، **مرجع سابق**، ص.109.

يعرض خدماته التي سارعت إليها حكومات ما بعد الثورات ، ولكن الثمن كان غاليا إذ صدمت المجتمعات العربية في دول الربيع العربي بضآلة ما تحقق من سقف تطلعاتها اقتصاديا واجتماعيا، وزاد عليها أنها ستدفع خلال الفترتين الحالية أي الانتقالية والمقبلة ثمن الأخطاء الاقتصادية المتراكمة عبر" روشتة" صندوق النقد الدولي الذي دعا لرفع الدعم وسن تشريعات اقتصادية بشأن الضرائب والاستثمار.

خامسا : تحدي العلاقات المدنية العسكرية

يتناقض دور الجيش في دول الربيع العربي مع التعريف التقليدي للثورة باعتبارها حركة شعبية شاملة تهدف لكسر احتكار السلطة، ولهذا تركز بعض الأدبيات على تلك التجارب التي قام فيها الجيش بدور متميز ولكنها تندرج تحت مسمى الانقلابات العسكرية، وتطرح تجارب دول الربيع العربي الكثير من الأسئلة المتعلقة بموقف ودور الجيش في الثورة والصراع السياسي المرتبط بالحركة الثورية، الأمر الذي جعل منه القاسم المشترك بين تجربة تونس التي انحاز فيها الجيش للثوار بعد تطورات غامضة، واستمر فيها على الحياد بين فرقاء اللعبة السياسية، وبين تجربة مصر التي تسلم فيها المجلس العسكري مقاليد الحكم من مبارك، وتولي إدارة المرحلة الانتقالية، ثم تدخل للإطاحة بالحكومة المنتخبة، وقدم مرشحه لتولي إدارة البلاد ممن خلال انتخابات غير تنافسية.

الفصل الثاني
تحليل النظام السياسي التونسي 1956-2010

سنحاول في هذا الفصل تحليل النظام السياسي التونسي في الفترة الممتدة من 1956 تاريخ حصول تونس علي الاستقلال، وبداية تشكيل الدولة الوطنية ذات السيادة، إلى أواخر سنة 2010 تاريخ انهيار شرعية النظام. مما انجر عليه عدة تغييرات عجلت بسقوط نظام بن علي.

وعليه سنقوم بدراسة المغيرات الأساسية المكونة للنظام السياسي التونسي وفحصها وتحليلها قصد اكتشاف العناصر الجوهرية فيه، وفهم العلاقات التي تربط بينهما، والأسباب الحقيقية التي أدت إلي انسداد النظام وفشله على أكثر من صعيد، وكل ذلك من أجل تكوين قاعدة أولية وأساسية تسمح لنا بمتابعة تطورات هذه العناصر عبر الزمن والمراحل التي تنتقل في إطارها.

إذ تعالج المباحث الثلاث للفصل الثاني أهم المحاور الكبرى لهذا الفصل، فيتناول المبحث الأول البيئة الجغرافية والسكانية مرورًا بالمبحث الثاني الذي تحدث عن المؤسسات السياسية في تونس، ووصولًا إلى المبحث الثالث المعنون بـــ: دور السلطوية السياسية لنظام الحكم في أزمة التغير السياسي في تونس.

المبحث الأول :البيئة الجغرافية والسكانية

يعتبر هذا العنصر من أهم المعالم المتحكمة في تكوين الشخصية الجغرافية لتونس والمحددة لوزنها الإقليمي والدولي، وعلاقتها باستقرار النظام السياسي، كما يتناول الجانب البشري، والذي يعتبر من حيث المبدأ موردًا أساسيا من موارد الدولة والبحث في العلاقة بين عنصر السكان، وقدرات الدولة في استيعابه ويبحث في التركيب العمري والنوعي، وهذا ما سنحاول فيه استعراض بعض المعطيات الجغرافية المتعلقة بالموقع .

المطلب الأول : البيئة الجغرافية لتونس

الفرع الأول:الموقع الجغرافي

تقع تونس في أقصي شمال القارة الإفريقية علي ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتبعد عن مضيق صقلية (ايطاليا) بـــــ140كلم يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الشرقي ليبيا. حيث طول حدودها 480 كلم ومن الغرب الجزائر بطول حدود 1050كلم، وتبلغ مساحتها 163600كلم ^{2}، ويبلغ طول شواطئها نحو 1200كلم ((1)).

تقع تونس بين خطي طول 30 °و14 دقيقة و37° و13 دقيقة شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 7°و32دقيقة و11°و36 دقيقة شرق خط غرينتش، وهذا ما أهلها ليكون لديها مقومات مناخية وطبيعيه تساعدها في وجود مناطقمتعددة الدخل (2).

الأقاليم الجغرافية والمقومات الاقتصادية: تنقسم إلى إقليمين حددها الامتداد الجبلي الأطلسي التلي والصحراوي، وهما :

إقليم الشمال: يقع إلى الشمال من جبال الأطلسي يشمل حوالي 3/1 من مساحة تونس ويتركز فيه ما يقارب من 70% من السكان، حيث يعرف هذا الإقليم هجرة دائمة من مناطق الجنوب، وهو اكبر المناطق استغلالا إذ يساهم واد مجردة وسهل تونس بنصيب كبير في إنتاج القمح التونسي (3).

كما أن اكبر المدن التونسية تقع في النطاق الشمالي، إذ نجد في قفصة تشتهر بزراعة الفستق، وباجة تشتهر بإنتاج الحبوب لاسيما القمح، إضافة إلى اشتهار بعض المناطق الشمالية البقول والزيوت وكذا ما تشتهر به في الجهة الشرقية من بحيرة بنزرت كل أنواع الأسماك (4) .

إقليم الجنوب : يمكن تقسيمه إلى عدة أقاليم فرعية، وهي:

1- محمد محمود الطامنة ، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير**(مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، د.ت)، ص.277.

2- **المكان نفسه.**

3- يسرى الجوهري، **جغرافيا المغرب العربي (** مصر : مؤسسة الشهاب الجامعية، 2002)، ص. 215.

4- محمد السيد، **تاريخ دول المغرب العربي**(مصر :مؤسسة الشهاب الجامعية،2000)، ص.93.

*السهل الشرقي أو الساحل: ويمتد علي طول الساحل صوب الجنوب، وأهم ما يميزه هو اشتهاره بأجود أنواع الزيوت، إذ تحتل صادرات الزيتون فيه المرتبة الأولى، كما تحتل المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة لزيت الزيتون في العالم.

*الأراضي التلية: وهضاب الاستبس تسود فيها تربية الحيوانات والمراعي الجافة، ويساهم الإنتاج الحيواني بـــــــ خمس5/1 دخل الإنتاج الزراعي بتونس ويعيش في هذا الإقليم حوالي ربع 4/1 من السكان، كما تزخر هذه المنطقة بالحلفاء، حيث تغطي ما يقارب 4700 ميل ^{2} .

* تونس الجنوبية : ينتشر بها بعض الواحات حول شط الجريد ويعتبر خليج قابس من أهم مناطق صيد الأسماك، وعليه تنقسم البلاد التونسية إلى ثلاث مناطق كبرى :

- التل الأعلى الذي يغطي الشمال .
- الوسط التونسي : حيث الفيافي العليا والمنخفضة التي تنتهي عند الساحل الشرقي .
- المنطقة الداخلية : التي يحدها شط الجريد شمالا وكلها أراضي صحراوية [1].

الإنتاج المعدني: تتمثل الثروة المعدنية في تونس أساسا في الفوسفات والحديد إذ تغطي صخور الفوسفات حوالي 280 ميل^2 في وسط تونس وفي قصفة، أما مناجم الحديد فتتركز في الأجزاء الشمالية والغربية من تونس إلى جانب ذلك توجد معادن أخري كالرصاص الزئبق الملح، الغاز الطبيعي [2].

الفرع الثاني: الأهمية الإستراتجية

تعد تونس من الدول العربية التي تحتل موقعا جغرافيا جنوب البحر المتوسط، تفصل ما بين مصر وليبيا من الشرق، والجزائر والمغرب من الغرب، إضافة إلى أنها تعتبر دولة ذات تاريخ عريق يضرب في جذوره إذ تعتبر تونس بمنزلة القلب النابض لدول الشمال الإفريقي.

*أهمية تونس في مجالها الحيوي [3]:

من المعلوم أن تونس تمتاز بموقع فريد من نوعه جنوب البحر المتوسط فهي قريبة كثيرا من أوربا والشواطئ الإيطالية والفرنسية بالذات مما سمح ذلك إلى سهولة هجرة الشعب التونسي إلى أوربا، وفي السياق نفسه فإن الموقع الجغرافي التونسي بين دولتي الجوار ليبيا والجزائر يشكل دائرة حيوية في الشمال الإفريقي .

ومما ينبغي التأكيد عليه في هذا الصدد هو أهمية تونس من المنظور السياسي، وذلك لموقعها الإستراتيجي الذي كان له دوره أدى إلى دعم قدرتها السياسية وتأثيرها في مجالها الحيوي، فبعد خروج الاستعمار الفرنسي وحصولها على الاستقلال عام 1956، وهو تاريخ خروج فرنسا من تونس، (وللتذكير فإن تونس تعتبر الدولة الأولى التي حصلت على استقلالها في الشمال الإفريقي)، مما جعلها تنظم إلى جامعة الدول العربية في نفس السنة، إضافة إلى أنها من بين الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1964، وكذا عضو في الأمم المتحدة، وفي هذا الموضوع يمكن الإشارة إلى العوامل التي أدت إلى الأهمية الإستراتيجية لتونس من المنظور الآتي:

1- عثمان بن عرفة، **جغرافيا المغرب العربي** (مصر: مؤسسة الشهاب الجامعية،2009)،ص .229.

2-محمد السيد، **مرجع سابق**، ص.93.

3-الثورة التونسية: 2010-2011، **في:** **http://www.moqatel.com/openshare/behoth/stasia21/thwra_tunis/sec04.doc-cvt.htm**، (20 مارس 2017 على الساعة 19:00).

- تجنب الدولة للصراعات التي تحدث في المنطقة، وذلك من خلال الحفاظ على مبدأ الحياد قدر المستطاع .

- التواصل مع الدول الأوروبية مما ينجر عنه التطور الاقتصادي والدعم السياسي .

- المساهمة في بناء علاقات متبادلة ومتوازنة مع دول الجوار .

وفي الموضوع ذاته ننوه على أن الوضع الجغرافي والاستراتيجي التونسي أدى بالنظام السياسي التونسي إلى تبني سياسة بناء جيش قوي يساهم في تحقيق الأمن والسلام، من خلال تبنيه سياسة الدفاع عن الدولة، وهذا ما أدى إلى تطوير الجيش التونسي بشتى أنواعه، إذ أن الجيش التونسي بدوره ينقسم إلى قوات برية وقوات بحرية وكذا القوات الجوية، ناهيك عن القوات شبه العسكرية أو ما يسمى الحرس الوطني [1].

المطلب الثـاني: البيئة السكانية لتونس

الفرع الأول:تطور عدد السكان

بلغ سكان تونس مع الاستقلال عام 1956 حوالي 3.800.000 ألف ليتضاعف حجم السكان 2.7 بين 1956 و2008، بزيادة سنوية تقارب 95000 ألف، تطور حجم السكان كان نتيجة معدلات نمو سنوي متفاوتة من عشرية لأخرى، عرفت أعلى مستوى لها خلال العشرية 1974/ 1984 في حين سجل أدنى مستوى لها خلال 1994/ 2004/ 2014[2]. وحسب آخر تقرير نشره المعهد الوطني للإحصاء في أفريل 2015 فقد وصل عدد السكان إلى 10.982. مليون نسمة موزعين على 24 ولاية، وهذا ما سيوضحه الجدول الأتي:

عدد السكان

السنة	عدد السكان	الجنس
1994	8785.4	ذكور 50.6 %
		إناث 49.4 %
2004	9910.9	ذكور 51.1%
		إناث 49.9 %
2014	10982.8	ذكور 49.8 %
		إناث 50.2 %

Recensement général de la population et de l'habital 2014 avril 2015

1-**المكان نفسه**.

2- الجمهورية التونسية، وزارة الصحة، الديوان الوطني للأسرة، مركز التوثيق والأرشيف والنشر، **الإسقاطات والأفاق السكانية أي مستقبل**، 2009، ص ص.6،5.

في هذا السياق نشير إلى أن ارتفاع عدد السكان في تونس راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض معدلات الوفيات، وهذا راجع أساسا إلى تحسين مستوى المعيشة وتوفر العلاج، هذا ما دخلت من خلاله تونس المرحلة الثانية من مراحل الانتقال الديمغرافي، غير أنه لا نكاد نلمس فارقا بين نسبة الذكور والإناث في المجتمع التونسي في السنواتمابين 1994 إلى غاية 2014 كما هو مشار إليه في الجدول رقم 01. ومن ثم يمكن الحكم على أن المجتمع التونسي متوازن من حيث النوع، إلا أنه سجلنا ارتفاع نسبة الإناث إلى 50% سنة 2014 وانخفاض نسبة الذكور إلى 49،8% بعد أن كانت نسبة الذكور أكثر من نسبة النساء حسب الجدول الذي يوضح عدد السكان ومعدل نموهم السنوي .

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للسكان

يتميز بالتفاوت بين المناطق الساحلية الشرقية التي توجد بها كثافة سكانية مرتفعة، وتتناقص في المناطق الداخلية والجنوبية حيث تبدو شبه خالية، وأن هذا التباين في التمركز السكان جاء نتيجة لظروف طبيعية وبشرية واقتصادية كما يشهد المجال السكاني في تونس تباينا أخر يتمثل في ارتفاع نسبة سكان الحضر وانخفاض نسبة سكان الريف نظرا للهجرة الداخلية والنزوح الريفي نحو المدن، إذ تهيمن المجموعة الحضرية لتونس العامة على ما يقل على مجموع السكان ككل [1].

وقد تسبب هذا الانفجار الحضري بالنسبة للشمال في بروز مشاكل السكن والبطالة. أما في المناطق الجنوبية فقد تسبب في سوء الأوضاع التي تعيشها هذه المناطق نتيجة الاستثمار في القطاعات غير الفلاحية، والتركيز على قطاعي السياحة والصناعة انجر عليه تهميش القطاع الفلاحي، فالمناطق الداخلية والجنوبية شهدت فراغ صناعي واضح نظرا لتمركز المشاريع الصناعية في المناطق الساحلية[2].

إن هذه السياسة التنموية كانت نتيجة لخطاب العصرنة والحداثة الذي ساد في العهد البورقيبي، والتي كرست التفاوت بين سكان الريف والمدن، مما جعل سكان الريف يلجؤون إلي الهجرة نحو المدن،[3] الأمر الذي ساهم في بروز مشاكل اجتماعية كثيرة انجرت عن الهجرة. وهذا ما تؤكده المعطيات الإحصائية فقد سجلت نسبة الإقامة في المناطق الحضرية قفزات عالية نتيجة عدة عوامل من بينها تهميش المناطق الريفية .

تبدو ظاهرة النمو الحضري في تونس كظاهرة ناتجة عن ارتفاع نسبة الهجرة الريفية نحو المدن هروبا من مشاكل الريف، إضافة إلى حركة التصنع التي باشرتها تونس خلال فترة بورقيبة وإهمال الزراعة، هذا ما زاد من سرعة النزوح والهجرة من الريف نحو المدينة بدافع التطلع إلي حياة أفضل، ومستوى اقتصادي ومعيشة أحسن.

المبحث الثاني : المؤسسات السياسية في تونس

بعد أن نالت تونس استقلالها في 20مارس 1956 بعد نضال طويل ضد المستعمر الفرنسي، إذ تولى الحبيب بورقيبة رئاسة أول حكومة وطنية في 14 أفريل1956، بعد أن قرر المجلس التأسيسي

1- حافظ سيتهم، "التحضر في الجمهورية التونسية"، في **التحضر في الوطن العربي**، تحرير. محمد صبحي عبد الحكيم (مصر :المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم، 1980)، ص ص.443،442.

2- الحبيب دلالة، **الظاهرة الحضرية و التنمية في تونس (** تونس: دار سراس للنشر، 1993)، ص ص.53،50.

3 -Hassayoun, Moez**«la conception de la décentralisation en tunisie»**renue Algériennes des séancejuridiqueséconomiques,volume 42, N°01,2005.

التونسي في 25جويلية 1957 إلغاء النظام الملكي بالإجماع وإعلان النظام الجمهوري، وقد جاء هذا الإعلان النظام الجمهوري بعد عام ونصف من تحقيق الاستقلال، لتتكرس هيمنة الزعيم الحبيب بورقيبة[1]، وحزبها آنذاك الحزب الحر الدستوري الجديد على الحياة السياسية وأركان الدولة، مما جعلت الرئيس الحبيب بورقيبة يقود تونس لمدة 31 عاما" 1956- 1987" .

ومنذ البداية انتهج طريق الصراع والقوة مع خصومه السياسيين، والعلمانية كمنهج حداثي في إرساء قواعد الحكم في تونس، ونظراً للمدة التي قضاها في السلطة فقد حولته إلى دكتاتور ورئيس شمولي[2]، إلى غاية إزاحته عبر انقلاب 7 نوفمبر 1987، وذلك من قبل رئيس وزرائه زين العابدين بن علي الذي عين نفسه رئيساً للجمهورية التونسية في بداية توليه رئاسة الجمهورية التونسية اتخذ طريق الإصلاح.

لكنه تحول من رئيس يرفع شعار الإصلاح والانفتاح إلى رئيس سلطوي ومستبد وحكم بوليسيي، فعدل دستور 1959 لكي يستمر في الحكم، وكان فوزه مقترن بتزوير الانتخابات، وقمع المعارضة، وبقي بدوره في الحكم لمدة 23 سنة، حتى سقوطه وهروبه إثر احتجاجات شعبية واسعة في 2011.

المطلب الأول : تنظيم المؤسسات في تونس

الفرع الأول : المؤسسة التنفيذية

سوف نستعرض دراسة مؤسسة الرئاسة لدورها الرئيسي في النظام السياسي التونسي، وللتغول التاريخي للمؤسسة التنفيذية على باقي المؤسسات الأخرى داخل النظام السياسي خاصة مؤسسة الرئاسة، فنتطرق لكل هذا من خلال التتبع التاريخي لنشأة واستمرارية هذه المؤسسة، ثم إلى صلاحيات رئيس الجمهورية داخل النظام السياسي.

دستور 1959 والبناء المؤسساتي: حدد الدستور التونسي لعام 1959 في الفترة البورقيبية مدة تنصيب الرئيس لفترتين متعاقبتين، لكن بورقيبة لم يحترم العهدات الرئاسية، بعد أن تم الإعلان عن صدور دستور الجمهورية التونسية المستقلة بقصر باردو، والذي من خلاله تم الإعلان عن تنظم الحياة السياسية من قبل الحزب الحاكم من خلال ما جاء به الدستور لوضع قواعد وأسس النظام السياسي التونسي من خلال تبنيها النظام الرئاسي، حيث يتم انتخاب رئيس الجمهورية التونسية مباشرة من قبل الشعب لولاية تصل مدتها إلى خمس سنوات انتخابا عاما، حرا، مباشرا، سريا، وبالأغلبية المطلقة للأصوات المصرح بها، خلال الأيام الثلاثين الأخيرة من المدة الرئاسية[3]،تم إدخال ثلاثة قوانين استثنائية لانتخاب رئيس الجمهورية التونسية كان بورقيبة قد أعلن نفسه رئيسا مدى الحياة[4].

ترأس بورقيبة وزين العابدين بن علي الحزب الحاكم، المسمى الحزب الحر الدستوري الجديد، ثم الحزب الاشتراكي الدستوري، ثم التجمع الدستوري الديمقراطي، من 1956 حتى قيام الثورة التونسية 2011، وبعد 7 نوفمبر 1987 ألغى بن علي الرئاسة مدى الحياة، للترشح لرئاسة الجمهورية

---

1 - يوسف لعياضي، **التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية تونس**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2015/2014)، ص.29.

2. عزيزة علوي، **التحولات السياسية في مصر وتونس 1981- 2011 دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة (جامعة الجزائر 3: قسم التنظيمات السياسية والإدارية، 2013/ 2014)، ص. 113.

3-الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي، **دستور 1959، الفصل 39، معدلة بالقانون الدستوري ،عدد51، جوان 2002**،ص. 22.

4-القانون الدستوري التونسي عدد 75-13 المؤرخ في 19 مارس 1975 أضيفت إلى الفصل 40 من الدستور، ص.

كان الدستور ينص على وجوب الحصول على ثلاثين توقيع من أعضاء البرلمان أو رؤساء البلديات شريطة أن يكون للحزب المعني نائب أو أكثر في مجلس النواب.

في سنة 2004 تم إجراء تعديل ينص على أن يكون للمترشحأقدمية فترة خمس سنوات في الهيئة القيادية لحزبه كما مكن هذا التعديل أن يقوم بعدد غير محدود من الولايات الرئاسية بعد أن كان محدودا بثلاث ولايات كحد أقصى.

لم تشهد تونس تغييرات على مستوى المدة الرئاسية منذ النص الأصلي لدستور 1959 إلى غاية دستور 2014، حيث حددت من البداية بخمس سنوات، وهي مدة معتدلة ومعقولة، ولكن الإشكال يكمن في التداول على السلطة، والتي عرفت وضعا يتراوح بين المغالاة في إعادة الترشح، والرئاسة مدى الحياة[1].

أولى الدستور التونسي لما قبل 2011 مكانة مميزة للمؤسسة التنفيذية. ولعل تميزها هذا يرجع أساساً للمكانة التي تحظى بها مؤسسة الرئاسة ممثلة في الرئيس داخل النظام السياسي التونسي، حيث لم يكتف بالنص على الوظائف التقليدية وإنما عمل على تعميقها وتقويتها لتشمل مجالات عديدة، هذا التوسع لم يكن إلا على حساب السلطات الأخرى، فهيمن الرئيس بورقيبة وبن علي على التشريع والتنفيذ وتحكم في القضاء بالتوجيه والتعيين، وعدم احترام الأحكام القضائية[2]. علما أنه في دستور 1959 وتنقيحاته التي لم تكن الحكومة سوى منفذة للسياسة العامة، وكان رئيس الجمهورية قبل 2011 هو من يضبطها ويوجهها[3].

وفي السياق نفسه فإن الحكومة حسب الدستور التونسي فإنها تسهر طبقا لتوجيهات وتعليمات رئيس الجمهورية وهي مسؤولة أمامه، كما أن لأعضاء الحكومة الحق في الحضور لجلسات البرلمان بغرفتيه وفي لجانهما وللبرلمان كذلك حق توجيه الأسئلة الشفوية والكتابية للحكومة، كما يحق لمجلس النواب معارضة الحكومية وتقديم لائحة في حقهم إذا كانت ممضاة من قبل ثلث أعضاء مجلس النواب على الأقل، ولا يتم الاقتراح إلا بعد مرور 48 ساعة بعد تقديمها.

إذ أن رئيس الجمهورية يقبل استقالة الحكومة المقدمة من طرف الوزير الأول، إذا وقعت المصادقة على اللائحة بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب.

أما في حالة مصادقة مجلس النواب على لائحة لوم ثانية في نفس المدة النيابية يمكن لرئيس الجمهورية قبول استقالة الحكومة و أن يحل مجلس النواب.

الفرع الثاني :المؤسسة التشريعية

ما يمكن التأكيد عليه في هذا المقام هو أن السلطة التشريعية تمثل الآلية الأساسية التي تعمل علي تقييد السلطة التنفيذية ومراقبة أدائها، وعليه فإن السلطة التشريعية تعتبر شرط أساسي للديمقراطية، خاصة وأنها تعبر عن خيارات الأمة، فهذه الأخيرة هي من انتخبت علي أعضاء السلطة التشريعية

1- أمينة هكو،" مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية"، **المستقبل العربي**، ع. 432(شباط 2015)، ص ص. 21- 33.
2-**المرجع نفسه**، 21- 33.
3- الجمهورية التونسية، **دستور 1959، المعدل 2002**، الفصل 58.

لتمثلها، هذا ما يقودنا إلي الجزم على أن هناك علاقة وطيدة بين البرلمان والديمقراطية [1]، وتمثل السلطة التشريعية في المجلس الوطني المنتخب لمدة خمس سنوات.

وقد حدد الباب الثاني من دستور تونس السلطة التشريعية وتحديد لمهامها واختصاصاتها إذ ينص الفصل 18 من دستور 1959 على أن الشعب يمارس السلطة بواسطة مجلس النواب[2]، ويبدو أن المشرع التونسي اعتمد ثنائية العرف، فقد اعتبر أن الشعب يمارس السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين، أو عن طريق الاستفتاء، وينتخب أعضاء مجلس النواب انتخابا عاما حرا مباشرا أو سريا حسب الطريقة التي يحددها القانون[3].

أما مجلس المستشارين فلا يتجاوز عدده ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب ويحدد القانون الانتخابي طريقة ضبط هذا العدد كل ست سنوات، وفيما يتعلق بتوزيع أعضائه فيكون حسب عدد سكان الولاية، قد يكون عضو وقد يكون عضوان، وللإشارة فإن طريقة انتخابهم تختلف عن كيفية انتخاب مجلس النواب، فأعضاء مجلس المستشارين يتم انتخابهم من طرف الجماعات المحلية وينتخب ثلث الأعضاء المجلس على المستوي الوطني من بين الأعراف والفلاحين، ويترشحون في المنظمات المهنية المعنية بشرط إن لا يقل عدد الأسماء الموجودة في القائمة ضعف عدد المقاعد الراجعة لكل صنف، ويتم توزيع المقاعد بين القطاعات[4] بالتساوي، في حين يقوم رئيس الجمهورية بتعيين باقي أعضاء مجلس المستشارين من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية[5] المشهود لهم بالخبرة، ويتم انتخاب أعضاء مجلس المستشارين لمدة ستة سنوات علي أن يتم تحديد عضويته بالنصف كل 3سنوات [6] .

وللتنويه فإن مجلس النواب ينتخب لمدة خمس سنوات خلال الثلاثين يوم من المدة النيابية من طرف الشعب، لاختيار من يمثلهم وينبغي الإشارة إلى أن هناك حالات استثنائية يمكن فيها تمديد مدة المجلسين (مجلس النواب، مجلس المستشارين) في حالة حرب أو خطر، ويكون ذلك باستصدار قانون يتم المصادقة عليه من طرف مجلس النواب حتى يتم الإعلان عن إجراء انتخابات نيابية[7] .

وفي السياق نفسه فقد حدد الدستور التونسي في المادة 21 شروط العضوية في المجلسين، حيث انه لا يقبل الترشح إلا من توافرت فيه مجموعة من الشروط، كأن يكون المترشح من أب وأم تونسيين، إضافة إلى ذلك لابد أن يكون بالغا ثلاثة وعشرون سنة كاملة يوم تقدمه للترشح في مجلس النواب، وعلي الأقل أربعين سنة كاملة يوم تقدمه للترشح لعضوية مجلس المستشارين، إضافة إلى كل هذا فقد اشترط الدستور التونسي توافر صفة المهنية التي تؤهل المترشح عن قطاع الأعراف أو الفلاحين أو الأجراء .

1-علي الدين هلال، "دور البرلمان في النظام السياسي والمجتمع "، في **تحديث الأداء البرلماني في العالم العربي**، تحرير.علي الصاوي (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2000)، ص.17.

2- الجمهورية التونسية، **مصدر سابق**، ص1442.

3- المكان نفسه.

4 - الجمهورية التونسية، **مرجع سابق**، ص.1442.

5- **المكان نفسه**.

6- الموقع الرسمي لمجلس المستشارين التونسي

7-الجمهورية التونسية ، **دستور 1959، المادة 23، معدلة بالقانون الدستوري رقم 37، سنة1976، المؤرخ في 8 أفريل 1976** (الرائد الرسمي عدد 26 بتاريخ 09 أفريل 1976)، ص.972؛ **وبالقانون الدستوري عدد 51، سنة 2002، 1 جوان 2002** (الرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 03 2002). ص.1442.

ومن جهة أخرى فإن أعضاء المجلس أي مجلس النواب ومجلس المستشارين يتمتعون بالحصانة البرلمانية والتي من خلالها توفر لهم الحماية والمتابعة القضائية بتهمة الجناية أو الجنحة خلال مدة العضوية، أما في حالة التلبس بالجريمة يمكن إيقافه على أن يتم إعلام المجلس فورا بطلب إيقافه.

الفرع الثالث : المؤسسة القضائية

قد يكون من المفيد الإشارة هنا إلى السلطة القضائية والتي جاءت في الباب الرابع من دستور تونس الذي ينص على استقلالية القضاء وذلك حسب المواد 64-65-66-67، من دستور 1959، إذ ينص على أن القضاة مستقلون في قضائهم، أما عن تسمية القضاة، فتكون بأمر من رئيس الجمهورية بمقتضى ترشيح من مجلس القضاء الأعلى، وتتكون السلطة القضائية من محاكم مختصة كمحاكم العرف ومحاكم العقارية، وهناك محاكم غير مختصة كمحاكم الاستئناف.

كما أن المجلس الأعلى للقضاء يسهر على ضبط تركيبة المجلس واختصاصاته المخول له أثناء التعيين والترقية والتأديب[1]، إضافة إلى أن لهذه السلطة ازدواجية المهام والتي تتمثل في إعداد القانون ومراقبة تطبيقه.

وعليه ومن خلال دراسة السلطات الثلاث في تونس (السلطة التشريعية- السلطة التنفيذية- السلطة القضائية) يتبين لنا أن تونس أقرب للنظام الرئاسي، وهذا ما تم الإشارة إليه في البداية، وهو ما يوحي أن النظام السياسي التونسي مستوحى من النظام الفرنسي الذي يتحكم فيه رئيس الجمهورية في السلطات، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الصلاحيات التي يتمتع بها هذا الأخير، مثل إصدار المراسيم الرئاسية وكذا التشريع، ناهيك عن صلاحية التعين في السلطة التشريعية أي أعضاء مجلس المستشاريين.

هذا ما يجعله يسيطر على هذه المؤسسة، زد على ذلك لما لرئيس الجمهورية من صلاحيات تعين القضاة باعتبار رئيس الجمهورية القاضي الأول في البلاد، هذا ما يجعل السلطة القضائية تابعة له بل هي أداة في يد رئيس الجمهورية، الأمر الذي يجعلنا نجزم ونقر بعدم استقلالية القضاء، ونفس الشيء بالنسبة للسلطة التنفيذية القائمة على الثنائية الوظيفية بين الحكومة ورئيس الجمهورية[2].

وخلاصة لما سبق يمكن القول بأن مؤسسة الرئاسة قد سيطرت على كافة المؤسسات السياسية والدستورية بما فيها المؤسسة التشريعية التي أصبحت مجرد أداة للسلطة التنفيذية، حيث يتصرف فيها رئيس الجمهورية على النحو الذي يشاء وانطلاقا من الصلاحيات التي يمارسها على الوجه المبين في الدستور .

المطلب الثاني : المؤسسات المدنية في تونس

لا يكفي لتحديد طبيعة أي نظام سياسي والإعلان عن هويته السياسية والقانونية أو بنيته المؤسساتية أو حتى الإيديولوجية، بل لا بد من فحص مضمونه الاجتماعي وتحليل ديناميكية القوي الاجتماعية المشكلة له، والمؤثرة في قرراته السياسية، فقد هيمن النظام السياسي التونسي الحاكم علي كل الساحة

---

(1)- الجمهورية التونسية، **دستور1959**، المواد 64،65،66،67.

2- كريمة بلهواري، **التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي : دراسة مقارنة لحالتي الجزائر وتونس**، رسالة ماجستير في النظم السياسية المقارنة غير منشورة (جامعة وهران : كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2009-2010)، ص.148.

السياسية والاجتماعية، فلا وجود لأي مجموعة تنشط خارج الإطار الذي يسير عليه النظام، لكن ذلك لم يمنع بعض الجماعات من النشاط السياسي والاجتماعي سوءا بشكل سري أو من خلال المواجهة، وخير دليل علي ذلك حزب حركة النهضة.

انطلاقا من كل هذا يمكن التطرق إلى أهم المؤسسات المدنية الموجودة في تونس منذ الاستقلال، محاولا من خلالها تتبع مراحل تأسيسها وتبيين أهم العراقيل التي واجهتها سواءعند التأسيس أو بعده.

الفرع الأول : مكانة ودور الأحزاب السياسية

تعود ظاهرة التعددية الحزبية في تونس إلى المرحلة الاستعمارية، ثم أخذ هذا الهامش الديمقراطي يتقلص بعد استقلال البلاد 1956، وبالنتيجة احتكر الحزب الدستوري الحياة السياسية إلى حدود 1971 بعد أن أعلن الرئيس الحبيب بورقيبة بتعددية سياسية محدودة، وبعد 7 نوفمبر 1987 توسعت خارطة الأحزاب بالبلاد إلى أن وصل عددها قبل الثورة إلى تسعة أحزاب تعمل بشكل قانوني، وهناك أحزاب أخرى طلبت الترخيص ولم يعترف بها[1].

لا يختلف الدستور التونسي عن غيره في كثير من الدول العربية، وذلك من حيث السماح بوجود أحزاب سياسية، فنجد في تونس عدة أحزاب للإيحاء بوجود تعددية حقيقية، دون أن تكون تلك الأحزاب لها مشاركة حقيقية في الحكم وتدبير شأن الدولة، فالخارطة السياسية التونسية عرفت سيطرت حزب واحد فقط، وهو حزب الحزب الاشتراكي الدستوري بقيادة الحبيب بورقيبة، ليأتي بعده بن علي ويقوم بتغيره إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي.

ومن أمثلة هذه الأحزاب المسيطرة على الساحة السياسية سواء في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة أو في عهد بن علي، ما يلي:

الأحزاب الدستورية : وسميت بالدستورية هذا راجع بالدرجة الأولى علي أنها أحزاب ذات منشأ دستوري، وهي الأحزاب التي انبثقت عن الحزب الحر الدستوري التونسي، وهو احد فصائل الحركة الوطنية .

الأحزاب اليسارية: وتعود جذورها إلي المنشأ الماركسي، وتضم هذه المجموعة التنظيمات والحركات الشيوعية .

الأحزاب القومية العربية: حيث انه ينتمي إلي هذه المجموعة الحركات والتنظيمات التي تعود خلفياتها إلى الاعتزاز والدفاع عن القومية العربية .

الأحزاب الإسلامية: وتضم هذه المجموعة الحركات والتنظيمات الإسلامية التي تعود نشأتها وفق الإيديولوجية الإسلامية.

1- عبد اللطيف الحناشي، " نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية: الحبيب بورقيبة أنموذجا،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.21 (شتاء 2001)، ص ص.27- 46.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 1981 تعتبر تاريخ إعلان التعددية الحزبية في تونس، والذي من خلاله تحول النظام من الحزب الواحد على الساحة السياسية إلى التعددية الحزبية علي اثر الأحداث الدامية التي شهدتها تونس آنذاك، لكن التساؤل الآن ينصب حول تبني النظام السياسي التونسي التعددية السياسية والتي تطرح أكثر من تساؤل من خلال تعارضها مع مبادئ التعددية السياسية التي تتنافي مع واقع الساحة السياسية التونسية؟.

لقد تحصلت بعض الأحزاب السياسية علي الاعتراف القانوني وأصبحت أحزابا معترفا بها مثل حركة الديمقراطيين الاشتراكين من تأسيس احمد المنستيري في جوان 1978 وتأجيل الاعتراف به حتى نوفمبر 1983، وفي تلك الفترة نفسها التي تأسس فيها الحزب الديمقراطي الاشتراكي وقامت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي أصبحت حلبة لتطور عدد من النشطاء والقادة المعارضين البارزين، وانطلقت الصراعات بين تيارات داخل الحزب الدستوري، وانتفض الاتحاد التونسي وأعلن الإضراب العام في 26 جانفي 1978، ونفس الأمر بالنسبة إلى حركة الوحدة الشعبية التي تم الاعتراف به كحزب، كما تم رفع التعليق عن الحزب الشيوعي الذي استرجع قانونيته وشرعيته.

أما الحركات اليسارية الماركسية والحركة الإسلامية خصوصا التي لم تتبلور كتنظيم سياسي علي الساحة التونسية إلا في جوان 1991، وجاء التأسيس من قبل راشد الغنوشي كرد فعل على غياب التيار الإسلامي على احتجاجات 1978 وكقطيعة مع الفهم الاسلاموي الضيق الذي يصور الإسلاميين، وكأنهم وجدوا لمواجهة الشيوعيين واليساريين وكتجاوز لتقليدية الخطاب الإخواني المشرقي[1].

وعلى الرغم من محاولة الحركة الإسلامية في تونس[2] أن تنأى بنفسها من النموذج المصري لحركة الإخوان المسلمين، إلا إن اعتقال زعمائها بعد 06 أسابيع من تأسيس الحركة وضعها في مواجهة مباشرة وسريعة مع نظام بورقيبة، وعلى الرغم أيضا من توجهاتها الفكرية الإسلامية فإن ذلك لم يمنع المعارضة العلمانية من التعاطي معها علي اعتبار أن مقاطعتها ستسفر على أنها شكل من أشكال تأييد الحكومة في خطواتها ضد الحركة، وقد جعل هذا الأمر المعارضة التونسية تجمع فئات واسعة من الشارع التونسي، و كان لذلك أثره في انتفاضة الخبر عام 1984 و احتجاجات عام 1987 .

وكل هذا جعل الحركات السياسية الماركسية والحركة الإسلامية غير معترف بها ولا تعبر عن وجودها إلا في الاجتماعات غير الرسمية والمنظمات غير حكومية الحقوقية والإنسانية[3].

ومن باب التنويه فإن ما يميز الساحة التونسية بعد انقلاب القصر هو بقاء نفس التشكيلة الحزبية مع تغيير تسمية الحزب الحاكم، بعد اعتلاء بن علي الحكم الذي غير اسم حزب التجمع الدستوري[4]، الذي

---

1 - حفيظة شعير، "حالة تونس"، في **الأداء البرلماني للمرأة العربية: دراسة حالة مصر سوريا تونس**، تحرير. جميل مطر وآخرون (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص. 127، 129.

2-ربما باستثناء حالة الإخوان السوريين في مرحلة مصطفى السباعي، حين مارسوا نهجا شبيها في الانفتاح مع المواقف القومية واليسارية بشكل أكثر تقدما حتى من حركة النهضة في تلك الفترة.

3- غوردون كريمر "الدمج لأنصار الدمج :دراسة مقارنة لمصر الأردن وتونس ورقة مقدمة :ديمقراطية من دون ديمقراطيين :سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي ،بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الايطالي تفوندا سيوني ايني انريكوماتي " إعداد غسان سلامة ط2 بيروت:مركز الوحدة العربية 2000

4 - كريمة بلهواري، **مرجع سابق**، ص. 149

يعود تاريخ تأسيس هذا الحزب إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي في مارس 1920، تحت اسم الحزب الدستوري الحر، حيث أنه ظل يناضل بروح وطنية ضد الاستعمار، ثم تطور أكثر في طريقة مواجهته للمستعمر، حيث أنه قاد المعارك السياسية والنضالية بقيادة الحبيب بورقيبة تحت اسم الحزب الاشتراكي الدستوري[1].

ذلك أنه خلال الفترة التي سبقت الاستقلال احتوى الحزب الدولة وحمل أعبائها، غير أنه وبحصول تونس على الاستقلال عام 1956 واسترجاع سيادتها الوطنية أصبح الحزب المهيمن على جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستطاع أن يحتوي جميع الفئات السياسية والمهنية إضافة إلى توليه تنفيذ برامج الحكومة، وفرض سيطرته على البرلمان مما جعل البرلمان إلى غاية نهاية الثمانينات خال من أي نائب معارض، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى سياسية الاستقطاب وكذا سياسة الإبعاد عن مراكز صنع القرار من طرف الحزب الحاكم.

غير أن المفارقة العجيبة، أنه وبعد تولي زين العابدين بن علي الحكم بعد الانقلاب الأبيض، قام بتغيير اسم الحزب بتاريخ 27 فيفري 1988. ليصبح التجمع الدستوري الديمقراطي ويتولى أمانته العامة، ونظرا لقدرته الواسعة للتعبئة الجماهيرية حمل لواء التحول والتغير في تونس، مما جعله يحقق انتصارات متوالية في الانتخابات التشريعية لعام 1994 وكذا انتخابات أكتوبر 1999 ومحليات 1995.

فقد استطاع الحزب بسط سيطرته على الساحة السياسية من خلال فرض الرقابة على كل التنظيمات المحلية والوطنية خاصة التي تشكل خطرا على النظام السياسي، كما استطاع كذلك السيطرة حتى على الإعلام، والدليل على ذلك أن للحزب صحيفتان تابعتان له كانت وظيفتها بدرجة الأولى الدفاع عن الحزب ومكتسباته وهما صحيفتان واحدة ناطقة باللغة العربية وهي صحيفة "الحرية" وصحيفة ناطقة بالفرنسية تسمى"le renouveaux". ومن الرواد الذين دافعو على هذا الموقف "حميدة النفير" و" صلاح الدين الجورشي".

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن المشهد السياسي التونسي أكثر ضبابية، تارة لأن الوضع السياسي جاء محتقنا بسبب الإقصاء الحكومي لأي قوة معارضة، وتارة لأن التيار والشعور الديني الإسلامي، ومظاهره في تزايد رغم إقصاء التيارات الإسلامية والإبقاء على قادتها في السجون مما يشكل تحديا للسلطات، وهو ما يجعل عملية الانتقال الديمقراطي صعبة، وهذا راجع بالدرجة الأولى للطريقة التي تنشط بها الأحزاب الغير مرخص لها.

وفي المقابل فإن ما يعمد له النظام من تضييق وإقصاء الأحزاب المعارضة راجع إلى التهديد الذي تشكله الأحزاب المعارضة، فوجود معارضة سياسية حقيقية عامل أساسي لتفعيل عملية التحول الديمقراطي من خلال أدائها دورا رقابيا على السلطة السياسية وتصويب سياساتها وهذا ما لا يرغب فيه النظام السياسي.

1- **المكان نفسه.**

وفي هذا المقام لا يمكن الحديث في تونس عن الدولة إلا عبر الحديث عن الحزب والعكس صحيح، ولا يمكن الحديث عنهما منفردين إلا عبر الحديث عن بورقيبة، فالحزب يزعم بأنه صاحب الاستقلال، وله الحق المفرط في إدارة الدولة، وبالتالي الخارج عن الحزب خارج عن الدولة وخارج عن الأمة وهو بالتالي خارج عن بورقيبة، وعليه لا بد من سحقه حفاظا على الأمة.

يقول بورقيبة[1]: "إن كل من انعزل عن هذا الحزب يكون قد انعزل عن الوطن، والذي ينعزل عن الوطن لابد من محاربته وقمعه وفتح السجون لقبره بالحياة، وقد كان ذلك جليا مع رفاق بورقيبة الأوائل وغيرهم

إن هذه النظرة الأحادية جعلت بورقيبة لا يرى إلا بعين واحدة فالرجل قالها صراحة، إنه لا يتصور قيام حزب آخر يجمع حوله ولو جزءا بسيطا من التونسيين[2]، إن الشخصية السياسية التونسية قد عانت كثيرا من حكم بورقيبة وكذا بن علي، ولكنها لم تصبها في مقتل، وذلك لرسوخ نزاعات الصبر والبطولة فيها فهي دائما لا تخرج منتصرة وتنتحر الأزمات على أعتابها.

الفرع الثاني : مكانة ودور المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني من أكثر المصطلحات حيوية عند تناول موضوع الديمقراطية بصفة عامة، فهو احد المفاهيم التي لا ينبغي إهمالها أو التقليل من شأنها كبنية أساسية ضرورية لتفعيل عملية التحول الديمقراطي، بل تعتبر أحد العوامل الأساسية التي إذا توافرت تسهل عملية التحول الديمقراطي .

وعليه فإن دخول المجتمع المدني إلى مجتمعاتنا العربية يستدعي التساؤل عن كيفية توظيفه وعلاقته بالدولة[3]، وعليه وجب علينا البحث في مكونات المجتمع المدني في تونس آو بالأحرى الحركات الاجتماعية التي تمتد جذورها إلي الحركة الوطنية التونسية التي كانت تنشط ضد الاستعمار.[4]

وبالرجوع إلي تاريخ المجتمع المدني في تونس يتضح لنا أن هيمنة الحزب الحاكم بقيادة الرئيس لحبيب بورقيبة على مكونات المجتمع المدني، إذ أدخل الدولة البورقيبية في مخاطر النزعة الدكتاتورية، والتي كانت لها تداعيات سلبية على النظام هذا الوضع أدى إلي ظهور مؤسسات المجتمع المدني المعارضة، في صفوف الطلبة والمثقفين تنادي بإطلاق الحريات واحترام الدستور، ومن هنا بدأت تتبلور في الساحة السياسية العمل الجمعويالذي كان يخضع لترسانة من القوانين، ويعود صدور أول قانون للجمعيات في 07 نوفمبر 1959 وهو ما تزامن مع فترة البناء الوطني بعد الخروج من الاستعمار.

وبصدور هذا القانون أصبحت الجمعيات تحت الرقابة المباشرة من طرف الدولة[5]، وذلك تماشيا مع متطلبات المرحلة التي تستند على تضافر الجهود لتحقيق التنمية وفق الظروف الاقتصادية،

1- بورقيبة الحبيب، خطاب 29 جويلية 1963.
2-المكان نفسه.

3- Ali elkenzecrits d exilalgercasbahed 2009 p 306

4- محسن مرزوق، "الحركات الاجتماعية في تونس البحث عن الغائب"، في **الحركات الاجتماعية في العالم العربي : دراسة عن الحركات الاجتماعية في مصر، السودان، الجزائر، تونس، سوريا، لبنان، الأردن**، تأليف. أكرم عبد الفتوح وآخرون، تقديم. سمير أمين، تحرير. عزة خليل (القاهرة : مركز البحوث العربية والإفريقية، 2006)، ص .266.

5- الجمهورية التونسية، **قانون عدد 154 لسنة 1959**، المؤرخ في 07 نوفمبر 1959.

والاجتماعية والسياسية التي تمر بها الدولة التونسية آنذاك[1]، إلا أنه بتاريخ 2 أوت 1988 تم تعديل هذا القانون والذي يفسح المجال لتأسيس جمعيات [2].

قد يكون من المناسب هنا الإشارة إلى أهم المؤسسات المجتمعية وذلك من خلال التعرف على أهم مميزاتها وكذا الأدوار الرئيسية التي تقوم بها هذه المنظمات، إضافة إلى التعرف على علاقتها بالدولة، وهذا هو بيت القصيد في هذا الفرع، وذلك من خلال الوقوف عند مكانة مؤسسات المجتمع المدني بين النصوص والنفوس، وكذا الممارسة الحقيقية لهذه المؤسسات وفق الأهداف التي جاءت من أجلها فديمقراطية أي مجتمع تتوقف على مدى وجود مجتمع مدني حر تعددي ومستقل فهو أصدق مقياس لحقيقة الديمقراطية.

فالمجتمع المدني ليس إضعافا للدولة، كما قد نفهم ونتوهم، وإنما هو حاجة ماسة لمساعدة مجهودات الدولة، ولذلك فالدولة المعاصرة إذا لم يكن بجانبها مجتمع مدني حر وفعال وجب عليها أن تؤسس له، إذ أن علاقة المجتمع المدني بالدولة لابد أن تكون علاقة تعاون وليس علاقة تنافر واستبعاد، وهذا ما سوف نراه من خلال التطرف إلى مؤسسات المجتمع المدني في تونس وعلاقته بالدولة في خلال فترة بورقيبة.

تعتبر الحركة النقابية التونسية من أعرق التنظيمات الاجتماعية في الوطن العربي، حيث عرف التونسيون التنظيم النقابي منذ أواخر القرن 19 أي منذ ظهور التنظيمات النقابية الفرنسية الأولى، وطوال تاريخ الحركة العمالية التونسية كان هناك تلازم بين الفعل السياسي والنضال الاجتماعي، اضطلع الاتحاد العام التونسي للشغل بدور الشريك في بناء الدولة الوطنية، وواصل الخروج عن دوره الاجتماعي البحت، متحالفا في الوقت نفسه مع الحزب الدستوري الذي سيقوم بحكم البلاد طول الحقبة حتى نوره الكرامة عام 2011.[3]

يعود تاريخ تأسيس الاتحاد العام للشغل إلى 20 جانفي 1946 بقيادة فرحات حشاد، والذي كانت له مواقف نضالية ضد الاستعمار الفرنسي إلى جانب الحزب الدستوري الحر. غير أنه خلال مرحلة التأسيس استطاع أن يفرض هيمنته على الاتحاد من خلال إبعاد أهم قاداته من بينهم صالح بن يوسف، إلا أنه واجه معارضة أحمد التليلي وهو من بين الشخصيات التاريخية المشهود لهم في المجال النقابي منتقدا بذلك طبيعة النظام الاستبدادي. إلا أن الأفق السياسي الضيق عرقل الحركة العمالية من تحقيق أهدافها في مجال إصلاح النظام السياسي نتيجة احتواء النظام للاتحاد العام التونسي للشغل، مما جعل الحركة النقابية تعرف نوع من الفتور خصوصا بلعبها دور المساند الدائم للسلطة ضد أي معارضة خاصة التيارات الإسلامية.

وعليه فبورقيبة أراد وضع حد للنشاط النقابي وحصره في تأطير وتكوين العمال لخدمة أوامر الحزب الدستوري في إطار الوحدة الشعبية، ولتحقيق هذا الهدف فقد شجع بورقيبة لحبيب عاشور للانفصال على أحمد بن صالح لتأسيس UTT مع نهاية عام 1965، فقد عزل بورقيبة أحمد بن صالح،

1- فتيحة السعيدي، **تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام**، تقرير. الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، 2000، ص. 22.

2- الجمهورية التونسية، **القانون الأساسي عدد 90 لسنة 1988**، المؤرخ في 02 أوت 1988.

3- نوفل بلمداني، **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس: دراسة حالة الاتحاد العام التونسي للشغل**، رسالة ماستر في العلوم سياسية غير منشورة (جامعة عمار ثليجي: قسم العلوم السياسية، 2014-2015)، ص. 71.

وقام بضم الحركة النقابية تحت إدارة أحمد التليلي، هذا الأخير انتخب من بين النقابيين كعضو في المكتب السياسي أثناء مؤتمر صفاقس وقد استطاع الحزب أن يذيب التنظيم النقابي عن طريق هذا الإجراء [1].

فقد أراد بورقيبة احتواء كل التنظيمات والجمعيات المهنية للمجتمع التونسي، وكان الحزب السياسي الحاكم يسعى لجعل هذه الحركات أداة لتقوية نفوذه داخل النظام السياسي التونسي مثل حركة الشباب التونسي، الكشافة، طلبة الجامع الكبير، جمعيات ذات طابع أدبي ومهني وهذا ما صرح به بورقيبة في بداية مهامه السياسية في 02 مارس 1933 حيث كتب: "إن تونس البلد الطابع الفلاحي لم يحقق الرأسمالية بعد تركيز الثروة والتراكم الرأسمالي الذي تسفر عليه الطبقية البروليتارية[2]".

ومن جهة أخرى فقد تعرضت الحركة الطلابية التي كانت تسمى"صوت الطالب الزيتوني" نسبة إلى جامعة الزيتونة إلى التضييق من طرف النظام وكان من بين مطالب الحركة الطلابية هو تطوير التعليم الزيتوني، فقد تعرضت هذه الأخيرة للقمع نظرا لمواقفها المعادية لسياسة النظام، مما أجبر الجامعة على الانغلاق على نفسها واتخاذ شعار"القطيعة السياسية والتنظيمية مع السلطة" وبعد مجيء الرئيس بن علي في نوفمبر 1987، تم الاعتراف بالحركة الطلابية والسماح لها بالنشاط وفتح مقر لها وجعلها حلقة وصل بين الطلبة ووزارة التعليم العالي.

غير أن هذه المرحلة لم تدم طويلا وذلك راجع إلى الصراعات والعنف داخل الجامعة بسبب الانقسامات التي ظهرت في الجامعة حيث برز تيار يساري وله رواده ومبادئه وكذا ظهور التيار الإسلامي، والتيار الدستوري، هذه التيارات المتصارعة في بينها، جعل الدولة تتدخل لتضع داخل كل مؤسسة جامعية مقر الشرطة وهو ما يسمى آنذاك "البوليس الجامعي"، وكان بمثابة فرصة للدولة أن نضع قبضتها على العمل السياسي داخل الجامعة خصوصا بعد تشتت التشكيلات الطلابية، أمام صعود الدستوريين الذين صاروا القوة السياسية الأولى ويفوزون بانتظام بأغلبية مجالس الكليات.

ورغم محاولة الحبيب بورقيبة إضفاء نوعا من الديمقراطية على الحياة السياسية التونسية من خلال إقرار مبدأ التعددية الذي سيفسح المجال لتشكيل الجمعيات المدنية، إلا أن الطابع الدكتاتوري ظل مميزا في السياسة البورقيبية، وقد اتضح ذلك من خلال تعامله مع المعارضة السياسة، غير أن مرض بورقيبة جعل بن علي ينقلب عليه عام 1987 مما يجعلنا تتساءل عن مدى الاستمرارية والتواصل بين سياسة المحامي الفرنسي وبين السياسي العسكري في التعامل مع قواعد المجتمع المدني أم غير ذلك؟

شرع بن علي في تجسيد وعوده كان بدايتها منح ترخيص بالعمل الحزبي المشروع لثلاثة أحزاب جديدة والمتمثلة في الحزب الاجتماعي التقدمي بزعامة منير الباجي وحزب التجمع الاشتراكي التقدمي بزعامة احمد نجيب الشابي[3] وحركة الوحدة الشعبية بزعامة محمد الحاج أعمر، كما قنن أصول النضال الحزبي المشروع بوضعه صياغة جديدة لقانون الأحزاب.

1-قاسم ميلود، **إشكالية عمل المنظمات النقابة في كل التحولات الاقتصادية**، أطروحة دكتورة غير منشورة (جامعة يوسف بن خدة : كلية العلوم السياسة والإعلام، 2009-2010)، ص. 49.

2- محسن مرزوق، **مرجع سابق**، ص .281.

3 - محامي وسياسي تونسي ولد في 30 جويلية 1944 بأريانة، تخلى عن دراسته نظرا لاهتمامه بالنشاط السياسي، وقد تم اعتقاله على خلفية نشاطه السياسي وحكم عليه ب11 سنة سجنا قضى منها سنتين، انخرط في تنظيم "العامل التونسي " في بداية السبعينيات، أسس حزب التجمع الاشتراكي التقدمي الذي تحصل على تأشيرة العمل القانوني سنة 1983، وبعدها بسنة أسس جريدة الموقف، كان معارضا لنظام بن علي، حيث أعلن معه القطيعة عام 1991، ترشح سنة

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ فترة حكم بورقيبة وكذا فترة حكم بن علي قد عانت مؤسسات المجتمع المدني من ضعف شديد في الدور المنوط بها، إذ أن هذه التجمعات والحركات المستقلة والإعلامية حتى وان نجحت في الظهور تنجح السلطات العامة بسهولة في تحريف أهدافها العامة إذ انه رغم انتشار تلك المؤسسات، فتونس تعتبر أكثر الأقطار العربية التي تملك جمعيات غير حكومة حيت وصل عددها سنة 1989 إلى 6 ألاف جمعية لتصل بعد الثورة حسب آخر إحصائية نشرها مركز إفادة للإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات في تونس 18822 جمعية هذا ما يفسر التضييق المنتهج من طرف النظام السابق على الجمعيات، لما تشكله المؤسسات من خطر على استقرار واستمرار النظام من خلال الانتقادات التي توجهها له أو حتى اللجوء إلى الضغط عليه لإحداث التغيير وهذا ما يتوجب علينا في هذه النقطة التطرق إلى علاقة الدولة بالمجتمع السياسي

الفرع الثالث: توجهات السلطة اتجاه الفواعل السياسية

تجدر الإشارة إلى أنه ما بين عام 1956-1987 وهي الفترة المتعلقة بحكم الرئيس بورقيبة اتخذت علاقة الدولة بالمجتمع السياسي طابع السيطرة والهيمنة، وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة من طرف الرئيس بورقيبة في مرحلة في مرحلة بناء الدولة الحديثة متبعا ذلك النمط العلماني فقد عمد أنداك إلى تكميم أفواه المجتمع بصفة عامة والمجتمع السياسي بصفة خاصة، وهذا ما لاحظناه في هذا المطلب نتيجة التضييق المتعمد على كل مؤسسات المجتمع المدني المعارضة له. انطلاقا من الاعتقاد السائد لدى الرئيس بأنه صاحب الفضل في تأسيس الدولة الحديثة، مما جعله يفرض شرعيته على البلاد وبالتالي القضاء على التعددية السياسية، وتبني الحزب الواحد لكن بعد مرور 13 سنة اضطر بورقيبة وتحت تأثير داخلي إلى تبنيه المعارضة المسلحة في مدينة قفصة سنة 1980.

وتماشيا مع الرغبة الخارجية تم إقرار مبدأ التعددية في مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري 1981 - وتبني سياسة أكثر مرونة اتجاه أحزاب المعارضة غير أن هذا الانفتاح بقى حبرا على ورق والدليل على ذلك التضييق المنتهج من طرف بن على بعد اعتلائه السلطة، وهو امتداد للسياسة البورقيبة التي ضيقت الخناق على نشاط الجمعيات أثناء فترة حكمه ليأتي بعده بن علي تحت شعارات براقة توحي بالإصلاحات السياسة على جميع الأصعدة على أن الواقع اثبت العكس.

المبحث الثالث: دور السلطوية السياسية لنظام الحكم في أزمة التغير السياسي في تونس

تقدم التجربة التونسية مثالا حيا لحالة الاستبداد السياسي التي تعتبر من السمات العامة المشتركة بين مختلف أنظمة الحكم العربية على اختلاف بنياتها وتوجهاتها ونصوصها الدستورية، فقد مورس الاستبداد في الدولة التونسية منذ الاستقلال مع الزعيم المؤسس الحبيب بورقيبة الذي جسد مركبا من الزعيم الوطني والدكتاتوري الحديث، وبعد ذلك مع من ورثه من المعسكر والبيروقراطية إبان عهد الرئيس

2004-2009 للانتخابات الرئاسية لكن ترشحاته كانت تواجه تعديلات دستورية تقصيه في كل مرة، وبعد الثورة انتخب نائبا في المجلس التأسيسي، عن دائرة تونس في 23 أكتوبر 2011. من الموقع الالكتروني على النت

المخلوع زين العابدين بن علي وهذا ما سوف يتم التطرق إليه من خلال معالجة الخلفية التاريخية للنظام السياسي التونسي.

المطلب الأول :ارتداد النخب السياسية عن الإصلاحات السياسية في تونس

الفرع الأول : فترة حكم الحبيب بورقيبة

لقد تميزت فترة حكم الرئيس بورقيبة بغياب المقاومة السياسية والتحديث العلماني والتنمية الاجتماعية في ظل سيطرة واسعة على الدين تم تجريد مؤسسات الدولة من الإسلام ووضع قانون الأحوال الشخصية الذي وصفه بالإصلاح القانوني الأكثر ابتكارا في العالم الإسلامي، كقانون منع تعدد الزوجات ووضع الحد للزواج وكذا تعزيز حق المرأة كمنحها الطلاق، وكذا المشاركة السياسية بعدما كانت مقصاة من الانتخابات.

ولد الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة في الثالث من شهر أوت عام 1903 في حي الطرابلسية بمدينة المنستير الساحلية، تلقى تعليمة الثانوي بالمعهد الصادقي ثم في معهد كارنو بتونس، ثم سافر إلى باريس عام 1924، التحق الحبيب بورقيبة بكلية الحقوق وتخرج منها عام 1927، وعاد إلى تونس ليشتغل المحاماة، ثم أسس في مارس 1934 الحزب الدستوري الجديد، وتم اعتقاله في سبتمبر من العام نفسه بسبب نشاطه السياسي، وقد تم إبعاده إلى الجنوب التونسي، ثم ما لبث حتى أطلقوا سراحه في ماي 1936[1].

ولما اندلعت الثورة المسلحة التونسية عام 1952 اعتقل وتنقل بين السجون، ثم بدأت فرنسا التفاوض معه فعاد إلى تونس في أول جوان 1955، ليستقبله الشعب التونسي استقبال الأبطال وفي 03جوان 1955 وقعت فرنسا المعاهدة التي تمنح استقلالها الداخلي، ثم قام الحبيب بورقيبة بتشكيل أول حكومة تونسية بعد الاستقلال، وكان ذلك في 20 مارس 1956، وقد تم اختيار بورقيبة كأول رئيس للجمهورية بعد إلغاء النظام الملكي في 25 جوان1957، وذلك بعد خلع الملك محمد الأمين باي[2].

لقد أعيد انتخاب بورقيبة في سدة الحكم بتونس إلى أن استنفد دوراته القانونية ثم نودي به رئيسا مدى الحياة، ومع تردي صحته وتحديدا في 7 نوفمبر 1987 قام بن علي الذي كان مديرا عاما للأمن بتنحيته وأعلن نفسه رئيسا جديدا للجمهورية، ليقيم بورقيبة بمسقط رأسه في المنستير إلى أن وافته المنية في السادس من أفريل عام 2000م .

أولا: المجال السياسي

استطاع الحزب الدستوري الحر الجديد إحكام سيطرته على السلطة بفوز قوائمه بكل مقاعد المجلس القومي التأسيسي الذي كان رسميا منكبا على إعداد الدستور في إطار الملكية الدستورية، إلا أن هناك مؤشرات بدأت تظهر منذ الاستقلال عن إمكانية تغيير نظام الحكم وبذلك قرر المجلس التأسيسي التونسي

1- راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011** (القاهرة : دار أفلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011)، ص.34.
2- **المرجع نفسه**، ص. 36.

في 25 جويلية 1957[1] إلغاء الملكية بالإجماع وإعلان الجمهورية، وقد جاء إعلان الجمهورية بعد عام ونصف لتكرس هيمنة الزعيم بورقيبة وحزبه على الحياة السياسية وأركان الدولة[2].

وبتاريخ 25 مارس 1956 فاز الحزب الدستوري الجديد بكل مقاعد المجلس القومي التأسيسي لتشكل في 15 أفريل حكومة عهد بورقيبة رئاستها في حين أسندت أربع حقائب وزارية لنقابيين ينتمون للاتحاد العام للشغل مكافئة له على وقوفه إلى جانب الشق البورقيبي ضد بن يوسف، وقد عزز الحكم الجديد تدريجيا إمساكه بدواليب الدولة على حساب الباي قبل إلغاء الملكية وبعد إلغائها بإجماع المجلس التـأسيسي تم انتخاب بورقيبة رئيسا للجمهورية أعطى بورقيبة منذ الأشهر الأولى وحتى قبل قيام الجمهورية الأولوية للقيام بإصلاحات جذرية في المجتمع التونسي.

ومن جهة أخرى فقد تواصلت ملاحقة اليوسفيين الذين حاولوا اغتيال بورقيبة أكثر من مرة، وأقيمت لهم محاكمات أصدرت فيها عدة أحكام بالإعدام. وفي غرة جوان 1959 أصدر أول دستور للجمهورية التونسية وانتخب بورقيبة في نوفمبر من نفس العام رئيسا للجمهورية التونسية بعد أن حقق نسبة 99% في الانتخابات التي أجريت، وكذا تحصل الحزب الحر الدستوري الجديد على كل مقاعد مجلس الأمة الذي أحدث مكان المجلس التأسيسي، فمنذ بداية حكم بورقيبة انتهج طريق العلمانية في إرساء قواعد الحكم في تونس ونجح في تطبيق العديد من النظم المنقولة عن الغرب، مثل تحرير المرأة وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة التونسية وخلق المساواة بين الرجل والمرأة بمنحها حق التصويت والترشح منذ عام 1957 عند تنظيم أول انتخابات بلدية، وقد تعززت وضعية المرأة أكثر بعد إصدار الدستور التونسي الذي عزز حقوق المرأة في كافة المجالات [3].

وقد اعتمد النظام على الدور المركزي للدولة كفاعل اقتصادي أساسي من حيث إقرار السياسات الاقتصادية وتنفيذها، ومن جهة أخرى فمنذ تولي الحبيب بورقيبة الحكم أراد تبني مشروع حداثي يستهدف الدولة التونسية وفقا للنمط السياسي الفرنسي، ولكن كان يعلم باليقين أن تونس مثلها مثل باقي دول شمال إفريقيا وفي كثير من أنحاء العالم الإسلامي يعتبر الإسلام هو جوهر عنصر الهوية حتى بالنسبة لأولئك من ذوي النزعة العلمانية، لذا ناضل للظهور بدور المدافع الحقيقي للإسلام فكان بورقيبة داهية لما فيه الكفاية لاستخدام الإسلام لصالحه في جميع مراحل قيادته للقبول الشعبي بالتوجه العلماني ومن هنا بدأت مواقفه تتسم بالازدواجية اتجاه الدين الإسلامي، وفي إطار هذه الممارسات وصف بورقيبة نفسه بـأنه المجتهد الأكبر والمصلح الأكبر والمجدد الديني وتدخل في الفتوى الشرعية بل في أدق القناعات الفردية للتونسيين[4].

إن أهم ما ميز فترة حكم بورقيبة التحكم في منظومة الإصلاح السياسي الذي أسس نظام تسلطي يطمح من خلاله إلى ضمان البقاء في السلطة، وكذا التحكم في المنظومة الانتخابية، وهذا ما أثبتته التجربة

1- راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص. 33.
2- **المرجع نفسه**، ص. 34.
3- يوسف لعياضي، **مرجع سابق**، ص. 30.
4- أميرة عبد الرزاق خليل، **النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني وحركات الإسلام السياسي**(مصر: المكتب الغربي للمعارف، ط.1، 2015)، ص ص. 39-41.

أن الانتخابات غير قادرة في ظل الوضع التسلطي التونسي على تحقيق التحول الديمقراطي، ويرجع فشل الانتخابات في تحقيق الانتقال الديمقراطي إلى عدة أسباب أهمها التضارب بين الشرعية الانتخابية والشرعية التسلطية وما ينجز عن هذا التضارب من غلق الفضاء السياسي ورفض التداول على السلطة[1].

لقد تميزت فترة حكم بورقيبة بغياب المقاومة السياسية والتحديث العلماني والتنمية الاجتماعية في ظل سيطرة واسعة على الدين، تم تحرير مؤسسات الدولة من الإسلام والشيء الذي زاد من حدة الغضب الشعبي الذي بدأ ينضم للمعارضة بعد أن نصب بورقيبة نفسه رئيسا مدى الحياة، فقامت المنظمات الطلابية والعمالية اليسارية منددين بذلك فتم قمعهم ما أدى بذلك إلى سلسلة دموية خلال السنوات 1971 /1972 /1978[2]، وهذا ما وقف في وجه التجربة الديمقراطية خلال الستينات والسبعينيات إذ شهدت تراجع لافتا وانتكاسة خطيرة حيث تواصلت الإجراءات والمبادرات المنافية لدستور 1959، والساعية إلى التأسيس لحكم فردي مستبد لا مجال فيه للديمقراطية، ولا مكان لاحترام إرادة الشعب وحقه في تقرير مصيره وفي هذا السياق توالت القرارات المكرسة للحكم الفردي وتجسدت بالخصوص فيما يلي :

*في سنة 1963 قررت السلطة بعد محاولة انقلابية فاشلة ساهم فيها عسكريون ومدينون اعتماد نظام الحزب الواحد، وهو ما خنق مجال المبادرة وحجر كل نشاط سياسي خارج هياكل الحزب الحر الدستوري.

* إقرار تشابك تام بين هياكل الحزب وأجهزة الدولة وهو ما كرس سيطرة الدولة على الحزب وقلص إمكانات المبادرة والتحرك أمام الجميع.

* سنة 1975 أقر الدستور مبدأ الرئاسة مدى الحياة لبورقيبة وهو ما عمق جذور الحكم الفردي وألغى مقوما أساسيا من مقومات الديمقراطية، وهو التداول السلمي على السلطة والعودة إلى الشعب ليختار رئيسه عن طريق الانتخاب.

* تمكين الوزير الأول من الخلافة الآلية لرئيس الجمهورية، فيما بقي من المدة البيانية، واستعاد السلطة التشريعية في هذا الأمر بعد أن كان من صلاحيات المجلس التشريعي حسب النص الأصلي للدستور قبل أن تدخل عليه تعديلات مسيئة لمضمونه وروحه، وهكذا أصبح رئيس الدولة وصيا على إرادة الشعب وخياراته حتى بعد وفاته.

وقد تواصل في السبعينيات اعتماد النظام الأحادي وخنق الحريات بما ولد مزيدا من الاحتقان لدى النخب السياسية الصاعدة، واتسع مجال المعارضة فبرزت تنظيمات سياسية جديدة مثل حركة الوحدة الشعبية وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحركة الاتجاه الإسلامي وتأسست الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وشهدت البلاد محاكمات سياسية عديدة، وهكذا فرضت على النظام الأحادي بحكم تطور المجتمع وتنامي الغضب والاحتقان، تعددية حزبية غير معترف بها، وبررت حركات سياسية جديدة ذات

1-محمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**(بيروت: المركز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1،2013)،ص ص47-51.
2- نجاة جواني، **العدالة الانتقالية في ظل الحراك العربي: تونس أنموذجا**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2014-2015)،ص.41.

مرجعيات مختلفة يجمع بينهم الإصرار على معارضة النظام كل هذا أدى إلى عودة موجات الإصلاح مجددا عقد الثمانينات خاصة مع تولي محمد مزالي رئاسة الحكومة.

وفي أفريل 1981 أعلن بورقيبة عن عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية يشترط إعلان تخليها عن العنف والتعصب الديني والارتباط بالأجندات الخارجية سواء على المستوى الإيديولوجي أو المادي، وقد وضع بورقيبة شرطا أخر هو ضرورة حصول الحزب على نسبة 5 % على الأقل من أصوات الانتخابات التشريعية التي أجريت عام 1981 [1] وأفرغت هذه الشروط الخطوة التعددية من محتواها، حيث أدى ذلك لإقصاء الأحزاب المشاركة التي تم الاعتراف بها في الانتخابات، مثل "الحزب الديمقراطي الاشتراكي والحزب الشيوعي وحزب الحركة الشعبية[2]، أي لم تحصل هذه الأحزاب على النسبة المطلوبة في حين فاز الحزب الاشتراكي الدستوري نسبة 94.6%من إجمالي الأصوات وهو من أهله للحصول على غالبية مقاعد البرلمان بالائتلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل، وبذلك لم تحصل أحزاب المعارضة على الاعتراف الحكومي.

فالمعروف أن التجربة البورقيبية التي صاغت تنسيق النظام السياسي التونسي المعاصر قامت على ركائز ثلاثة، وهي:[3]

- هيمنة الحزب الدستوري: وهو الذي ارتبط بحركة التحرير الوطنية وقاد البلاد إلى الاستقلال.

- الزعامة الأبوية: والتي بدورها ترجمت دستوريا بنموذج المركزية الرئاسية المتحكمة بصفة مطلقة في دوائر القرار.

- الإيديولوجية التحديثية العلمانية: والمستندة إلى تركيبة الحركة الإصلاحية التونسية والمتمحورة حول النهوض بالتعليم وتحرير المرأة.

وفي هذا السياق يمكن القول بأن أهم ما ميز فترة حكم بورقيبة بداية من عام 1956 إلى غاية 1987، هيمنة الدولة المتمثلة في شخص الرئيس بورقيبة وحلفائه من البورجوازية الوطنية والليبرالية الأجنبية على المجتمع السياسي، وعليه فإن الشكل الديكتاتوري للدولة التونسية مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الطبقة المهيمنة على المجتمع، فالبورجوازية الكبيرة الامبريالية تلجأ لهذا الشكل الديكتاتوري بهدف صيانة مصالحها ومصالح الاحتكارات الامبريالية واستغلال الطبقات الكادحة، وقد كرست ذلك في سياستها الداخلية والخارجية[4].

1- فيصل التهامي، "الثورات الديمقراطية في العالم العربي: تونس نموذجا 12-2013/07/21"، في:**www.ahewar.org**،(2017/03/12 على ساعة 20:00) .

2- يوسف لعياضي، **مرجع سابق**، ص .31.

3-خيري عبد الرزاق حاسم، النظام السياسي التونسي بعد رنفيير، في:**http/www.easy.eluasif ?func=fulloitxatr**،(20جوان 2016 على الساعة 17:00مساءا).

4- يوسف لعياضي، **مرجع سابق**، ص .31.

ثانيا- المجال الاقتصادي

إن الحملة الفرنسية العسكرية على تونس وتوقيع معاهدة الحماية تندرج ضمن التوسع الاستعماري الفرنسي خلال القرن19، فالاستعمار هو التوسع المجالي بواسطة احتلال الأرض والسيطرة السياسية والاستيطان بهدف الاستغلال الاقتصادي واستغلال الثروات والإنسان معا، فقد اتجهت سياسة فرنسا لتونس منذ 1881 إلى استغلال اليد العاملة التونسية، ومناجم الفوسفات والحديد والزنك وامتلاك الأراضي الزراعية، واحتكار الشركات الفرنسية لجميع الأعمال[1]، فقد سيطر المستوطنون على أخصب الأراضي التونسية واستغلوها في زراعة القمح والكروم والزيتون[2].

غير أنه وبعد استقلال تونس عام 1956، وبالرغم من الميولات الفرنسية للزعيم بورقيبة إلا أنه تبنى في مطلع الستينيات الاشتراكية كنظام سياسي واقتصادي لتونس، ولم يكن هذا الاختيار البورقيبي ناتج عن قناعته الرافضة للنظام الاشتراكي، بقدر ما كان ضرورة فرضها واقع اقتصاد تونس الضعيف في تلك الفترة، فأمم أراضي المعمرين المقدرة بحوالي 800 ألف هكتار في ماي 1964، حيث مثلت رصيدا هاما لإدارة التوجهات الاشتراكية الجديدة الهامة.

لكن هذه السياسة الاقتصادية التي انتهجتها تونس لم تحقق ما كان منتظرا منها، وأدت إلى انخفاض الإنتاج مما اضطر بورقيبة سنة 1970 إلى التخلي نهائيا عن النظام الاشتراكي، والتحول إلى نظام اقتصاد السوق[3]، وعليه فإن النظام الاشتراكي لم يعمر إلا 6 سنوات محاولة بذلك انتهاج أفضل السبل لتجنب تأثير الانعكاسات السلبية للتحولات العالمية من خلال تبنيها سياسات اقتصادية واجتماعية متوازنة لضمان الاستقرار الاجتماعي الذي يعتبر الدعامة الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي.

ومن جهة أخرى خرج الاتحاد العام التونسي للشغل في مؤتمره لعام 1956 ببرنامج اشتراكي، الأمر الذي جعل الوضع في تونس يتعقد نتيجة دخول نظام بورقيبة في مواجهة مع المنظمة النقابية، حيث حمل البرنامج العام آنذاك من طرف الاتحاد مجموعة من النقاط القائمة على مبدأ الاقتصاد التشاركي والتي كان أبرزها:

* إحداث تعاونيات فلاحية، حيث تقوم الدولة بدعمها وكذا الإشراف على مراقبة القطاع الصناعي لاحتواء ظاهرة البطالة المنتشرة في المدن، وأن لا تتعدى فترة 5 سنوات.

*العمل على تجميع كل الحرفيين في تعاونيات، وكذا العمل على تطوير التعاونية الاستهلاكية.

* تأكيد المؤتمر على فاعلية الاتحاد وقوته المؤثرة في الساحة التونسية، خاصة وأن الاتحاد كان شريكا في الحكومة آنذاك بأربعة وزراء، وهم كالتالي:

1- رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**(مصر: مركز الدراسات والبحوث الأساسية والاجتماعية، 1996)، ص.80 .

2- خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال (** تونس: مركز الدراسات والبحوث التاريخية تونس، 2005، ج3)، ص 7.

3- الطاهر بلخوجة، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على العصر**(القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 1999)، ص ص. 92، 126.

عز الدين العباسي، محمود الخياري، مصطفى الفيلالي، والأمين الشابي إضافة إلى المراكز الهامة التي كان يشغلها الكثير من كوادر الاتحاد في أجهزة الدولة[1].

وفي ذات السياق، وكرد فعل من طرف بورقيبة قام باستصدار سلسلة من القرارات ضد الاتحاد على خلفية المؤتمر الذي تم عقده كان أبرزها:

* إقصاء الأمين العام للإتحاد أحمد بن صالح آنذاك والهدف منه إقصاء المعارضة، وتعيين الموالين على رأسه.

*إخضاع الاتحاد لسلطة الدولة ورقابته عن طريق الحزب، غير أن فشل الحكومة في استخدام الشركات الأجنبية أدخلها في ورطة لم تأخذها في الحساب أثناء رفض مشروع الاتحاد، مما جعلها تعود من جديد من خلال تبني البرنامج الاشتراكي الذي جاء به الاتحاد، مما جعل إحداث نوع من التقارب بين برنامج الحزب وبرنامج الاتحاد العام للشغل من خلال تبني الحزب الحاكم جزءا كبيرا من البرنامج الذي جاء به الاتحاد في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، وبذلك أصبحت سياسة التعاضدية التي جاء بها الاتحاد خيارا تبنته الحكومة، والذي من خلاله أسندت مهمة تنفيذه إلى أحمد بن صالح الأمين العام السابق للاتحاد[2].

لقد ظهر مصطلح "الاشتراكية الدستورية" أول مرة في الوثيقة التي تم إعدادها من طرف قادة الحزب الدستوري، بعد مناقشات مطولة في أعقاب ما سمي بمؤامرة 19 ديسمبر1962[3] وقد شارك في هذه المناقشات مقاومون سابقون يوسفيون، وضباط في الجيش وبعض منظمات الحزب الدستوري، بحيث جرت الاجتماعات في جانفي 1963 وفي ظل الأزمة التي عاشتها تونس من جراء قطع فرنسا المساعدات التي كانت تقدمها لتونس آنذاك إضافة إلى زيادة المطالب الشعبية بالإصلاح الزراعي، وكذا التغلب على الأوضاع الاقتصادية الصعبة خصوصا ندرة المواد الأساسية، وبروز ظاهرة الطوابير التي توحي بتفاقم الأزمة للحصول على الأغذية الضرورية، ومن خلال تفاقم هذه الأزمة عالج المجتمعون وثيقة حررها آنذاك الطيب السحباني، وذكر في هذه الوثيقة مصطلح "الاشتراكية الدستورية" التي أراد من خلالها الإصغاء إلى الطالب الاجتماعية والذي رأى من خلالها إنشاء نظام يطلق عليه توازن بين القطاعات الثلاث:(القطاع العام، القطاع الخاص والقطاع التعاضدي).

وتجدر الإشارة إلى أن أحمد بن صالح قد ساهم في عملية بناء الاقتصاد التعاضدي في تونس، وقد كان مدعوما من قبل الاتحاد التونسي للشغل، وللإشارة أيضا فإن الخلاف الذي وقع بين أحمد بن صالح أحد قادة بناء الاقتصاد التعاضدي مع الحبيب بورقيبة لم يكن اقتصاديا فحسب، بل هذا الأخير نتيجة شعوره بالمكانة التي احتلها وزير الاقتصاد من خلال دعمه من كافة تيارات الحزب، مما جعله يتمتع بشعبية كبيرة تتجاوز السلطات، وطبعا كانت هناك مبررات متعلقة بتجاوزات كثيرة ناجحة عن تلك الأراضي في الريف، وغيرها من الاتهامات الموجهة من طرف الأطراف الرافضة لهذه السياسة، لتؤدي

1- سالم لبيض، **الهوية الإسلام العروبة التونسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص ص. 115-118.

2-سالم لبيض، **مرجع سابق**، ص. 120.

3 - هي محاولة انقلاب ضد الرئيس بورقيبة، ومن أبرز وجوهها الأزهر الشرايطي والهادي القفصي، ومحمد قيزة، حيث ألقي عليهم القبض وكانت تضم قرابة 25 شخص وبدأت محاكمهم في جانفي 1963، وحكم على كثير منهم بالإعدام وحكم على علي بن سالم 20سنة.

في النهاية هذه الاتهامات المفبركة إلى محاكمة أحمد بن صالح وإبعاده بحجة سوء التصرف المالي[1]. وقد كان الهدف من وراء كل هذا التشهير بالرجال الذين قادوا تلك السياسات الاقتصادية.

والظاهر أنه قد كان لتحالف الحكومة مع الاتحاد العام التونسي للشغل في المرحلة التعاضدية أثر في سيطرة بورقيبة على الحكم، وانفراده في اتخاذ القرارات مدعما بمساندة نقابية، وغياب تعددية حزبية مما ساهم في السيطرة الشبه المطلقة على تفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تونس نتيجة انتهاج سياسة اقتصادية موجهة نالت من الحقوق المادية والاقتصادية للمواطن، وبثت في نفوسهم التقاعس وعززت قبضة السلطة على جميع مقدرات البلاد[2].

غير أنه ومع بداية السبعينيات ظهرت على الساحة التونسية معطيات جديدة، تجلت مظاهرها في رغبة الاتحاد التميز عن بورقيبة، وكذا بروز المعارضة السياسة على الساحة التونسية، مما جعل الاتحاد يبرز في موقف قوة من خلال دعمه من طرف المعارضة التي وجد منها متنفسا[3] ودرعا يحميه.

وبعد أزمة 1969 عملت الحكومة التونسية في السبعينات للانتقال بشكل مفاجئ إلى الليبرالية كنظام اقتصادي، وهذا ما فتح الباب أمام المبادرة الحرة المحلية، وكذا الرأسمالية الأجنبية، مما أدى بالتعاضدية إلى معارضة هذه السياسة المنتهجة، غير أنه بتطبيق هذه السياسة نشأت بالتدرج معارضة هذه السياسة.

ومما ينبغي التأكيد عليه في هذا المقام، أنه وبالرغم من المآخذ الكثيرة والانتقادات التي وجهت إلى التعاضدية، إلا أن هذه الأخيرة ساهمت في إرساء الأسس التي تقوم عليها الصناعة التونسية في الفوسفات، وتكرير النفط، وصناعة النسيج، ومن جهة أخرى فقد أسهمت السياسات الاقتصادية الليبرالية في تقليص البيروقراطية وانجاز معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي لاسيما في قطاعي الصناعة التصديرية والسياحة.

غير أن الثمن الذي دفعته البلاد من الناحية الاجتماعية والسياسية كان باهضا، حيث انعكس التحول الاقتصادي على الشركة الاجتماعية، وعمق الفوارق بين الطبقات وحدث في تونس ما حدث في بلدان أخرى، وهو أن الأنظمة التسلطية والعسكرية يمكنها أن تنجز معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في مرحلة ما، غير أنها تخفق دوما في التوزيع العادل، أو حتى المنصف للثروة[4].

ففي بداية الثمانينات عرف الاقتصاد التونسي ركودا واجهته القيادة السياسية التونسية باتخاذ مجموعة من الخطوات منها رفع الدعم الحكومي على السلع الأساسية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، قد تزامن تدهور الاقتصاد التونسي مع اكتساح العالم الأزمة الاقتصادية 1986 التي زادت من تدهور الاقتصاد التونسي على مستوى المالية العمومية، مما جعل الحكومة التونسية تتجه لطلب الإعانة من المؤسسات المالية العالمية التي اشترطت عليها إعادة هيكلة اقتصادها.

1- سالم لبيض، **مرجع سابق**، ص. 78.

2- رنا العاشوري سعدي،" التجربة الديمقراطية في تونس:هاجس متأصل ومسار متعثر آراء ومناقشات"، **مجلة المستقبل العربي**، ع.423 (أفريل2014)، ص. 158.

3- بوشلاكة، **"الحاجة الى بناء الكتلة التاريخية:الحالة التونسية نموذجا"**، ص. 205 .

- عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص.4.69

رغم تطبيق تونس لسياسة إعادة الهيكلة من خلال رفع دعمها على جميع القطاعات باستثناء القطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية كالتنمية الجهوية، إلا أن الاقتصاد التونسي استمر في التدهور حيث بلغت المديونية التونسية 5 مليار دولار في 1986، ووصلت خدمة الدين إلى 30 % من مداخيل الصادرات[1].

لقد لاحت مؤشرات الأزمة الاقتصادية مع انخفاض نسبة النمو إلى 3.6% اذ انتشرت منذ 1984 ظاهرة إعلان الإفلاس في الشركات الخاصة، وفي الفترة ذاتها تقريبا، أي عام 1983 حاولت الدولة رفع الدعم الذي تقدمه للسلع الأساسية، ورفع سعر الخبز 100% كل هذا أدى إلى انطلاق التظاهرات، والانتفاضة الشعبية[2] والتي اصطلح على تسميتها في ذلك الوقت أحداث انتفاضة الخبر.

فقد انطلقت أحداث انتفاضة الخبر في الجنوب التونسي بمناسبة السوق الأسبوعية في 29 ديسمبر 1983 في صورة مظاهرات أدت إلى مواجهة بين المتظاهرين وقوات النظام العام، وانتشرت الظاهرة لتشمل مدينة قبلي المجاورة في اليوم التالي، متخذة طابعا عنيفا بعد أن اتسعت لتشمل مدينة الحامة، ومع دخول مشروع الزيادة في أسعار العجين ومشتقاته حيز التنفيذ في 01جانفي1984، شملت الحركة الاحتجاجية مناطق الشمال والوسط الغربي في الكاف والقصرين وبقية مناطق الجنوب في قفصة وقابس ومدنين، وهو ما استدعى دخول الجيش إلى هذه المناطق بعد أن سجل عجز قوات النظام العام من الحد من توسع الانتفاضة.

ومع إعلان وزارة الداخلية يوم 02 جانفي عن سقوط قتلى وجرحى في مناطق عدة منها الحامة والقصرين وقفصة، دخلت المنطقة الصناعية قابس في إضراب شامل ومسيرات كبرى، شارك في تنظيمها كل من العمال والطلاب كما التحق طلبة الجامعات والمدارس الثانوية في مدن من تونس وصفاقس بالشوارع، معبرين عن رفضهم إلغاء الدعم عن العجين ومشتقاته.

وفي يوم 03 جانفي بلغت الانتفاضة أوجها وباتت المواجهة مفتوحة بين المتظاهرين من ناحية وقوات النظام العام والجيش من جهة أخرى، فأحرقت المحال والسيارات والمؤسسات والحافلات في شوارع العاصمة وضواحيها، وفي كثير من المدن في الساحل وفي الداخل، لقد نجم عن ذلك إطلاق الرصاص وسقوط مزيد من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين قدر بنحو 143 قتيل و400 جريح، قبل أن يقرر رئيس الدولة إنزال الجيش إلى شوارع العاصمة، وإعلان حالة الطوارئ وعلى الرغم من إقرار الوزير الأول محمد مرالي بأن تلك الإجراءات نهائية لا عودة فيها، إلا أن المظاهرات المعادية للحكومة تواصلت في اليوم الموالي أي يوم 04 جانفي 1984 في كثير من مدن تونس وفي العاصمة وضواحيها.

كما أن العطلة القصرية التي منحت للجامعات ومختلف المؤسسات التربوية في الأيام من 04 إلى 07 جانفي 1984، وما صاحب ذلك من اعتقالات في صفوف من أطلقت عليهم الحكومة تسمية

1- شهرزاد صحراوي، **هيكلة التحول في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: قسم العلوم سياسية،2014-2015)، ص. 32.

2- عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص.90.

"المجرمين والمخربين" لم تحل دون تواصل الحركة الاحتجاجية التي لم تتوقف إلا مع إعلان رئيس الدولة التراجع عن تلك الإجـــــــــــراءات، وإعادة النظر في الميزانية الجديدة وفي فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، مع

الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية المنهارة وعدم تحميل المواطن أعباء هذا التدهور[1].

عين زين العابدين بن علي مديرا عاما للأمن الوطني في شهر أفريل 1984 من قبل محمد مزالي، وانطلق لاحقا التحالف بينه وبين سعيدة ساسي ابنة أخت الرئيس بورقيبة وصاحبة النفوذ الكبير المتزايد باستمرار في قصر قرطاج، وقد ازداد نفوذها أكثر فأكثر كلما تقدم العمر بالحبيب بورقيبة.

والظاهر أن انتفاضة الخبز قد شكلت نقطة البداية لتراجع حضور الجيش في الساحة السياسية، فقد مكنت تبلور موقف تنسيقي بين قوى معارضة، أسهم في تكوين نواة صلبة ومتماسكة، تفرض التغيير، وقد كان لقبول الأطراف ذات الأطياف السياسية المتباينة ببعضها أثره الملحوظ، من ذلك أن الحركة الإسلامية شهدت تغيرات فكرية وسياسية جعلتها تميل إلى القبول بالفكرة الديمقراطية ومشاركة الآخرين، وفي مقابل ذلك بدأ اليساريون والليبراليون أكثر ميلا إلى التعاون مع الإسلاميين ومواجهة حكومة بورقيبة[2].

اختلفت حركة يناير 1984 عن حركة يناير 1978 بأنها شملت المهمشين في المجتمع، أي كانت انتفاضة أطراف شبيهة بانتفاضة سيدي بوزيد عام 2011، وأنها حصلت على الرغم من الاتفاق بين الحكومة وقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة الحبيب عاشور.

وعلى ما يبدو فإن الثورة اندلعت على شكل اضطرابات شملت تظاهرات وأعمال احتجاج في 28ديسمبر1983، وامتدت إلى تونس الكبرى، وتحديدا إلى أحياء الفقر فيها، وقد دعي الجيش لإخماد الانتفاضة التي انطلقت احتجاجا على مضاعفة ثمن الخبز، وقد وقف الجيش مع النظام من دون تردد.

وللإشارة فإن قرار مضاعفة سعر الخبز في حينه كان قرار بورقيبة، غير أنه لم يتحمل مسؤولية قراره، وبالعكس خرج بورقيبة ليعد الناس لمشروع آخر لتحديد الأسعار فهتفت الجماهير"يحي بورقيبة والاستقالة يامزالي"، لم يستوعب بورقيبة أهمية الحراك الاجتماعي والسياسي الذي انتهجته انتفاضة الخبز عام 1984. فهي وإن حملت في طياتها طابعا احتجاجيا على غلاء الأسعار، وعدم توفر المواد الأساسية فقد عكست الغضب الشعبي من غياب العدالة الاجتماعية، وقد استنفذ خطاب بورقيبة الإيديولوجي المعروف، ولم ينتج بورقيبة خطابا سياسيا أو فكريا يمكن بثه في الساحة التونسية بعد هذه الانتفاضة، واستمر في خطابه الديماغوجي[3].

1- سالم لبيض،**"**الأزمات الاجتماعية والسياسية وإدارتها: تونس1957-1987"، **مجلة تونس علوم إنسان**ية (تونس)، ع.18(فيفري2005).في **http://www.alhiwar.net/shownews.php?=13181**

2- محمد هلاك الخليفي، **الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية : قراءة في توجهات الأوراق والمناقشات، نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية** ، ص.279.

1-larbisadiki.Rethinking**arabdemocratization ;election without democracy,oxford** studies indimocratization(oxford,newYork:oxford university,press.2010).p200

وليس من الغريب في هكذا أوضاع أن يلجأ بورقيبة إلى إلقاء اللائمة على من حوله، واتهمهم طبعا بأنهم أخفوا عنه ما يجري، وهو في الحقيقة من ألح على مضاعفة سعر الخبز.

إن هذا التملص من المسؤولية، وإلقاء اللوم على الأخر نجد له مثيل في ثورة 2011 وهذا في خطاب زين العابدين بعد أن استفحلت الثورة عام 2011، ولومه لمساعديه أنهم اخفوا عنه الحقائق.

لقد لجأ بورقيبة إلى الاعتماد على العسكريين وقادة المؤسسة الأمنية، منها تعيين وزير الداخلية آنذاك زين العابدين بن علي كوزير أول ليستولي على الرئاسة في انقلاب أبيض عام1987، وتكرر مسألة إقالة وزير الداخلية هذه لإرضاء شعب الانتفاضات في التاريخ التونسي، فقد أقيل كذلك إدريس قيقة بعد ما سمي مؤامرة 1962، وأقيل فؤاد لمبزع بعد التظاهرات احتجاجا على العدوان الاسرائيلي1967، وهي أيضا أول خطوة فكر زين العابدين في إتخاذها لاحتواء الاحتجاج في الثورة التي أطاحت به وهو نفسه جاء وزيرا للداخلية ليحل محل محمد مزالي بعد أزمة 1984.

والحق يقال: أن سياسة التنمية في تونس في عهد بورقيبة كانت سياسة دولة يربط رئيس الدولة مكانته الشخصية بنجاحه، ولا شك أنها حققت نتائج ملموسة حيث كانت الوحدة الوطنية مصدرا الشرعية، ثم أكملها بالسياسات الاجتماعية عندما تفككت الوحدة الوطنية طبقيا، وصار لابد من التعويض منها بسياسات اجتماعية واسعة من قبل النظام.

وطبقا لمسار التاريخ، فإن بقاء بورقيبة لمدة طويلة في الحكم حوله إلى دكتاتور في وطنه، فعصف بحقوق الإنسان وتوسع في الاعتقالات للمعارضين، وعدم السماح لهم بالعمل على ارض تونس، هذا إلى جانب ضعف اختياره إلى معاونيه الذين تمكن واحد منهم "زين العابدين بن علي"-الذي كان يشغل منصب رئيس قطاع الأمن ثم رئيس الوزراء من الإطاحة به بذريعة أن قوته العقلية قد ضعفت ولا يصلح للحكم.

ثالثا: المجال الثقافي

راهنت الدولة التونسية منذ الاستقلال على التربية والتعليم سبيلا إلى تحديث المجتمع وتحقيق التطور المأمول، وتكوين جيل متعلم يعيش عصره، ولإدراك هذه الغاية تم سن قانون لإصلاح التعليم صدر بتاريخ 4 نوفمبر 1958، حددت أهدافه الأساسية في إنشاء مدرسة عصرية جديدة مجانية في متناول كل التونسيين بجميع فئاتهم الاجتماعية، وفي السعي إلى بلوغ التمدرس الكامل بعد 10سنوات[1].

ونظرا لأهمية التعليم فقد بذلت تونس مجهودات كبيرة في هذا المجال مما أدى إلى انتشار المدارس في جميع أنحاء البلاد، وكذا في القرى والأرياف من أجل تحقيق تغطية شاملة تضمن من خلالها تمدرس كل التونسيين دون استثناء، مما تجسد ديمقراطية التعليم والتربية، مما ترك آثار بالغة في تجديد الثقافة

- رنا العاشوري سعدي، **مرجع سابق**، ص. 1.158

ليكون التعليم مدخلا للرقي الاجتماعي لدى مختلف فئات الشعب وشرائحه ويتواصل السعي لتكوين جيل متعلم[1].

ونظرا لأهمية التعليم في تونس خلال عصر الحبيب بورقيبة لاعتقادنا بأن التعليم هو المحور الأساسي لنشر ونقل ثقافة المجتمع للأجيال وإعدادهم لمستقبلهم عن طريق المناهج التعليمية. تعتبر المحافظة على الهوية الوطنية في نظر بورقيبة جزء من الكفاح ضد الاستعمار(ظاهريا)، وبذلك فقد دافع على مقومات الشعب التونسي وأجل الإفصاح عن قناعاته الثقافية وتطبيقها ميدانيا وهذا تفاديا لأي خلاف من شأنه عرقلة مشروعه السياسي في توحيد الشعب التونسي وقيادته، بالرغم من أن بوادر تطبيق هذا المشروع كانت قد بدأت أثناء الفترة الاستعمارية واستمرت في ظل توقيع اتفاقية الاستقلال الداخلي عام 1955، حيث نصت المعاهدة على أن الثقافة الفرنسية ليست لغة أجنبية على التونسي وأوصت بضرورة تدريسها في مختلف مراحل التعليم.

ومن خلال الانجازات الثقافية للرئيس بورقيبة، والتي انطلق فيها مباشرة بعد 06 أشهر من فترة حكمة أي في 03 أوت 1956 كدليل لوفائه لفرنسا الأم على حد تعبيره، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- إلغاء المحاكم الشرعية وإقامة نظام قضائي بورجوازي مستوحى من النظام القضائي الفرنسي.
- إلغاء قانون الأحوال الشخصية في 13 أوت 1956 الذي يعتبر من أبرز الإصلاحات التي أقدم عليها بورقيبة والتي من بينها[2] :

* إلغاء تعدد الزوجات حيث تنص المادة18 من القانون الجديد على أن الزواج من زوجة ثانية تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون بين السجن والغرامة أو كليهما معا أي السجن والغرامة معا.

*إضافة إلى ذلك فقد تطرق القانون الجديد حسب المادة 30 منه بأنه يحق للمرأة والرجل طلب كل منهما الطلاق، وعلى القاضي بذل جهده لوضع حد للخلاف ومحاولة تسويته، وفي حالة الطلاق فإن المرأة تستفيد مثلها مثل الرجل من النفقة والوصاية على أولادها وللرجل حق الوصاية على أولاده من سن السابعة وسن التاسعة في حالة البنات.

إن هذه الثورة الثقافية التي قادها بورقيبة أفرزت عدة قوى معارضة تطالب بهذا المشروع إذ احتجت المنظمات الطلابية عام 1972 عما تضمنته تلك الإصلاحات من طمس وتغريب للهوية التونسية.

كما دعا الاتحاد العام التونسي للعمل في 26جانفي 1978 إلى إضراب شامل في تونس[3] غير أن تحكم السلطة في زمام الأمور باعتبارها المقرر والمنفذ في نفس الوقت فإن كل المحاولات جوبهت بالقوة والعنف وتجدر الإشارة في هذا المقام أن تونس تكتسي تاريخا عريقا ورائد في الثقافة الإسلامية والعربية.

ولما احتلتها فرنسا حاولت طمس هويتها الإسلامية والعربية، إلا أنها فشلت أمام تمسك شعبها بثقافة وحضارته إثر استقلالها، وبعد تولي الرئيس بورقيبة الحكم طبق سياسة علمانية مناهضة للدين الإسلامي من خلال تغيير المناهج التعليمية بحذف مادة التربية الإسلامية العربية كإغلاق جامع الزيتونة ومطاردة

1.**-المكان نفسه**

2-يوسف لعياضي، **مرجع سابق**، ص .31.

3-Ilhammarzouki**"le keux de bascule de l'identité" au olfa.lamloum et bernard ravenel.la juste de Ben Ali** : la société contre le régime.Alger. Mitidja impression 2002.p80

العلماء، حيث أنه يصرح "بأن كل من يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وأن من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أحسن أن مرسيليا اقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة، وأن اجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية"[1].

الفرع الثاني:فترة حكم زين العابدين بن علي

لقد دخلت تونس مرحلة جديدة وذلك بعد عزل الحبيب بورقيبة من السلطة في 07 نوفمبر1987، ليعلن الرئيس الجديد زين العابدين بن علي بداية عهد جديد أو عهد ما بعد بورقيبة، وهذا بعد إصدار مجموعة من الأطباء آنذاك بأمر من الوكيل العام للجمهورية التونسية تقريرا طبيا يؤكد فيها حالة العجز التي أصبح عليها بورقيبة والتي من خلالها تقف عائقا أمام أداء مهامه كرئيس للجمهورية، هذا ما جعل الرئاسة تنتقل آليا إلى الوزير الأول وفقا لما نص عليه الدستور، وكرد فعل من طرف الشعب التونسي على هذا القرار فقد خرجوا إلى الشوارع معبرين عن فرحتهم عن التغير الحاصل على أعلى هرم السلطة الذي اثر سلبا على المجتمع التونسي خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

فبعد ثلاثين سنة من حكم بورقيبة الذي طغى عليه الاستبداد كانت نهايته العزل من الحكم، فلم تظهر له أية صورة على القنوات التلفزيونية بعد الانقلاب الأبيض إلا في سنة 1989، والذي تزامن هذا التاريخ مع أول انتخابات رئاسية التي كانت في أفريل من نفس السنة حين صرح في التلفزيون التونسي وهو ممدود على أريكة ويتكلم بصعوبة[2] قائلا: "قررت أن أنتخب ابني بن علي"، وتكفلت به الدولة التونسية إلى أن وافته المنية بمسقط رأسه عن عمر يناهز97عام في 6 أفريل2000.

وقبل الخوض في تحليل المرحلة التي حكم فيها بن علي تونس والوقوف عند كل ما يحسب له وما يحسب عليه، وجب علينا التطرق أولا لإعطاء لمحة موجزة عن مولده ونشأته لأننا متيقنون أيا كان لا يكن أن يتخلص من تأثير بيئته الأولى التي نشأ فيها، فلها تأثير بسيكولوجي مباشر على شخصية الفرد فمن هو بن علي؟

هو زين العابدين بن علي الرئيس الثاني لجمهورية تونس الخضراء المولود في مدينة حمام سوسة في الثالث من سبتمبر 1936 حين كانت تونس تحت وطأة الاستعمار الفرنسي. أكمل زين العابدين دراسته وتخرج من المعهد الفني بسوسة والتحق بالجيش سنة 1958، وحصل على الدبلوم في سان سير، ثم من مدرسة المدفعية في شالون سور مارن بفرنسا، وتولى عدة مهام حيث أنه عمل ضابطا في أركان الجيش حين تم تأسيس إدارة الأمن العسكري سنة 1964، ومديرا عاما للأمن الوطني سنة1977، كما عين سفيرا في بولندا سنة 1980.

وتولى مجددا الإدارة العامة للأمن الوطني سنة 1984، وعين كذلك وزيرا للأمن الوطني سنة 1985[3]، وأصبح عضوا في الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري سنة 1986[4]، وبعدها تم تعينه وزيرا للداخلية في حكومة رشيد صفر آنذاك إلى أن تم تعيينه وزيرا أولا خلفا له وفي مقابل ذلك

1- ابتسام الكتبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص.201-202.
2- الصافي سعيد، **بورقيبة سيرة شبه محرمة**(بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر، 2000)، ص.26.
3-راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص. 51.
4- **المرجع نفسه**، ص .52.

بقائه على رأس وزارة الداخلية عام1987، وهو العام الذي يعتبر مرحلة حساسة في تاريخ تونس والذي أصبح خلاله زين العابدين بن علي رئيسا للوزراء، إذ اعتبر هذه المرحلة مرحلة المواجهات التي تخللت تلك المرحلة من مواجهات دامية مع المعارضة النقابية وخاصة الإسلامية ضد حكومة الحبيب بورقيبة.

أولا : وصول بن علي إلى السلطة.

شهدت تونس في نهاية الثمانينات توترا اجتماعيا اندلعت على إثره ما سميت آنذاك بانتفاضة الخبز، والتي كانت نتيجة رفع أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وعلى رأسها الخبز، وكان من بين نتائجها المقاطعة الشعبية الواسعة النطاق وكذا انسحاب أحزاب المعارضة من الانتخابات التي جرت عام 1986، مما أدى إلى تشكيل مجلس تشريعي من طيف سياسي واحد، وفي مقابل ذلك كان الرئيس التونسي آنذاك الحبيب بورقيبة قد بلغ من العمر عتيا.

مما أدى برئيس الوزراء الجنرال زين العابدين بن علي في التفكير والطمع في سلطة الرئاسة، ولم يكن بن علي معروفا سوى في الكواليس الأمنية[1] التونسية، وقد تمكن من التدرج وبشكل سريع في المنظومة الأمنية التونسية حتى أصبح أحد أقرب المقربين إلى بورقيبة الذي عينه في أكثر المناصب حساسية وخطورة.

وقد استغل بن علي الظروف الصحية لبورقيبة، وإعلانه عن العجز التام للرئيس بورقيبة لمواصلة مهامه بسبب طول شيخوخته واستفحال مرضه مستندا على تقرير طبي أعده مجموعة من الأطباء يؤكد عجز الرئيس البالغ من العمر87عام عن القيام بالمهام المناطة بعهدته الرئاسية، وعليه وحسب بن علي فإن الواجب الوطني كان من بين الدوافع لهذا التغيير كما جاء في بيان السابع من نوفمبر1987[2]، ليقوم بذلك بانقلاب أبيض أو ثورة هادئة على الحبيب بورقيبة، وعزله من منصبه استنادا على الفصل57 من الدستور الذي ينص على تولي الوزير الأول لرئاسة الجمهورية في حالة عجز أو وفاة الرئيس، وقد تلى ذلك انتخابات تشريعية مبكرة بغية إضفاء الشرعية على نظام الحكم الجديد، ليتسلم بذلك بن علي آليا رئاسة الحزب الحاكم الذي عقد مؤتمره سنة 1988، وتوج بتغيير اسمه إلى"التجمع الدستوري الديمقراطي" ليصبح بذلك الحزب الحاكم في البلاد.

جاء بن علي إلى الحكم بوعود الديمقراطية والمصالحة الوطنية وتحديد مدة رئاسة الجمهورية، وبدأ من ميثاق 1988 أنه سوف ينقل تونس من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية، إلا انه اتسم النظام السياسي التونسي خلال فترة حكم بن علي بطابع استبدادي شمولي أدى إلى ضعف الدولة وتهميش مؤسساتها ومحاصرة الناشطين في المجتمع المدني وتعميق الهوة بين السلطة، وأغلب شرائح المجتمع حيث ساد "نظام تسلطي قائم على الخوف والعنف الممنهج".

فبعد أن أطاح بن علي ببورقيبة ومارس سياسة استبدادية لسنوات طويلة كانت نتائجها السلبية ثقيلة خاصة من ناحية الحريات وحقوق الإنسان، وتفشي البطالة، لذا كان من الضروري وجود الثورة الثقافية

1-راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص. 09.

2-انظر بيان 7 نوفمبر1987، شارك في الحركة عدة سياسين من أبرزهم المدير السابق للحزب الاشتراكي الدستوري (حزب الحاكم) الهادي اليكوش ووزير الإعلام عبد الوهاب عبد الله ووزير الدفاع صلاح الدين بالي في حين اعتمد أساسا على الحرس الوطني قيادة الحبيب عمار لتأمينها.

في تونس للتخلص من ثقافة الطاعة والخضوع الأعمى للحاكم، ولتجنب قيام نظام استبدادي ربما يكون أكثر قسوة يقضي على مكتسبات المجتمع.

تبنى زين العابدين للشرعية الجديدة شخصية رجل الأمن القوي القادر على قيادة التحول، وقد ظل التفاؤل قائما عند البعض حتى انتخابات 1994، أو إلى ما قبل انتخابات 1999.

حيث "تبرع" النظام بطريقة المحاصصة لمنح أحزاب المعارضة19 مقعدا، و34 مقعد على التوالي وفي انتخابات 1999 فاز بن علي بأكثر من 99% من الأصوات، وما لبث أن تجاوز الدستور نفسه، إذ قام البرلمان في أفريل2002 بتعديله بشكل يسمح للرئيس بالترشح أكثر من ثلاث مرات وأصر المتفائلون على انه حتى سلطوية بن علي اللاحقة لا تمس بصورة التحول الديمقراطي، بل هي جزء من صيرورة تحول ديمقراطي وجزء من عملية تحديث قسرية شبيهة بما جرى في سنغافورة وكوريا الجنوبية، ولكن الحقيقة أن شرط التحول الديمقراطي أصبح هو الإحاطة بن علي فقد تحول نظامه إلى دولة بوليسية ونظام استبداد.

أولا : المجال السياسي

أقدم الرئيس زين العابدين بن علي بعد توليه زمام الحكم في تونس على مجموعة من الإصلاحات السياسية، مثل بيان 07 نوفمبر1987 الذي شمل مجموعة من القوانين والتشريعات لتهدئة الاحتقان السياسي والاجتماعي الذي عرفته تونس على المستوى الداخلي.

والتي كانت تهدف إلى نقل تونس إلى مرحلة أخرى سميت بالعهد الجديد خاصة في سنواته الأولى، ومن جملة الإصلاحات السياسية التي بادر بها الرئيس بن علي في بداية حكمه مايلي:

- إقبال بن علي على إصدار عفو عام 1988 شمل آنذاك سجناء الرأي، والسياسة هذا ما مكن آلاف المساجين من استرجاع حقوقهم وإعادة الاعتبار.
- استحداث المجلس الدستوري الذي من مهامه مراقبة دستورية القوانين.
- تعديل الدستور وإلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة، والخلافة الآلية للرئيس.
- ارتفاع عدد أحزاب المعارضة السياسية المعترف بها تدريجيا من 03 أحزاب إلى 06 أحزاب، إلا أن هذه الإصلاحات التشريعية والاجتماعية والإجرائية على أهميتها أخذت نسقا بطيئا وفشلت في نوفمبر 1987.

إن المتبع للخارطة الحزبية في تونس يلاحظ بأنها ثرية بالحركات السياسية المختلفة في مشاربها الفكرية، فمنها الإسلامية واليسارية والقومية[1] التي كانت موجودة على هامش الساحة السياسية في عهد الرئيس بورقيبة، كما تدعمت بمجموعة أخرى من الأحزاب السياسية التي تم الاعتراف بها في عهد الرئيس بن علي، ومن أمثلة هذه الأحزاب[2]:

***التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي**(حزب الرئيس بن علي) وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين والاتحاد الديمقراطي الوحدوي، وحزب الوحدة الشعبية، حركة التجديد، والحزب الاجتماعي

1- عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص. 194.
2- راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص. 77.

التحرري، وكذا حزب الحضر، والتجمع الديمقراطي التقدمي، التكتل الديمقراطي، وهذا الإيحاء بالتعددية السياسية بخلاف الواقع تماما.

وعليه فإن بعد السابع من نوفمبر1987 زاد عدد الأحزاب السياسية السابقة الذكر، والتي بدورها تنقسم إلى قسمين:[1]

أ - **الأحزاب القانونية**: أو ما يطلق عليها بالأحزاب القديمة: وهي الأحزاب التي تحظى بالصبغة القانونية سواء تعلق الأمر بفترة بورقيبة أو بن علي، وهي بدورها كذلك تنقسم إلى نوعين:

أحزاب الموالاة: وهي الأحزاب التي تكن الولاء من خلال تحالفاتها مع الحزب الحاكم (حزب التجمع الدستوري الديمقراطي) فهي أحزاب مرتبطة أشد ارتباط بالحزب الحاكم والأجهزة الأمنية للدولة التي ساهمت في ظهورها على الساحة السياسية وبالتالي أصبحت تابعة لها، ومن أمثلة هذه الأحزاب:

الاتحاد الديمقراطي الوحدوي: والذي تأسس في26نوفمبر1988. وشارك منذ تأسيسه في كل الانتخابات التشريعية، وترشح للانتخابات الرئاسية في 1999، وحصل على7662 صوت، ولم يترشح للانتخابات الرئاسية في 2004 بل ساند ترشح بن علي في تلك الانتخابات.

حزب الحضر للتقدم: وقد تأسس في 14 نوفمبر2005، نتيجة الانشقاق عن حزب الاجتماعي التحرري وتم الاعتراف به في الثالث من مارس2006 [2].

ما يمكن قوله في هذا الصدد فإن السلطة الحاكمة استطاعت بسط نفوذها على أغلب أحزاب الموالاة، من خلال تمكينها من السيطرة والتحكم في قياداتها وكذا توجهاتها وبرامجها وفق ما يخدم السلطة، وإبعاد القيادات التاريخية التي لا تسير وفق منهج السلطة وخير دليل على ذلك ما حدث لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الوحدة الشعبية، ومن بين الأساليب التي كانت تستخدمها السلطة لبسط نفوذها فقد تلجأ تارة إلى شراء الذمم من خلال الإغراء بالمال تارة، وبالمناصب تارة أخرى أو اللجوء إلى استخدامهما معا.

أحزاب قانونية معارضة غير متحالفة مع النظام: إن أهم ما غير هذه الأحزاب أنها تتسم بالمصداقية مقارنة مع النوع الأول السالف الذكر، وكذا احتوائها على نسبة هامة من النخبة في العاصمة وباقي مناطق البلاد، غير أن هذه الميزة وضعها في معاناة عديدة من قبل النظام باستخدام شتى الوسائل مثل الملاحقات القضائية واستخدام القمع خاصة مع المناضلين والعناصر الفاعلة، كل هذا أثر سلبا على نشاطها وكذا توسيع القاعدة الشعبية ومن أمثلة هذه الأحزاب نجد:

حركة التجديد: وقد أنشئ كحزب سياسي في 23 أفريل 1993 ليحل محل الحزب الشيوعي التونسي المؤسس عام1919، وقد حل الحزب الشيوعي عام 1963 بعد أن اتهمت بعض عناصره بمحاولة الاعتداء على الرئيس الأسبق بورقيبة عام1962.

1- عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص.194.

2- "الأحزاب والقيادات السياسية في تونس:خريطة معلوماتية"،تقرير منشور على موقع"أون إسلام"بتاريخ18جانفي2011، في: **http://www.onislan.net/arabic/-newsa,alysis/spesialfolders-pages/tunisia/127947** 30جانفي2011 على الساعة 11و45دقيقة).

التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات: والذي تأسس عام1994، غير أنه لم ينل التصريح القانوني للعمل إلا في أكتوبر 2002[1] وتوجهه ليبرالي دون وجود قاعدة شعبية له، وكان من بين الأحزاب المنتقدة لنظام بن علي دون الاصطدام به.

إضافة إلى الحزب الديمقراطي التقدمي بقيادة أحمد نجيب الشابي سنة 1999 الذي يعتبر كذلك بدوره من الأحزاب المعارضة.

ب -**الأحزاب غير القانونية**: قبل التطرق إلى أهم الأحزاب السياسية التي لم تحض بالحصول على تأشيرة النشاط الحزبي وفق ما نص عليه القانون، وجب علينا التنويه أنه عدم اعتراف السلطة بهذه الأحزاب كان الهدف من وراء ذلك عرقلة النشاط القانوني لهذه الأحزاب من خلال رغبة الدولة في عدم الاعتراف بها ومن بين هذه الأحزاب ما يلي:

حركة النهضة: تعود بداية انطلاق حركة النهضة التونسية إلى سبعينات القرن الماضي، حيث حملت في البداية تسمية "الجماعة الإسلامية" والتي عقدت أول لقاء لها في عام1972. وكان أبرز مؤسسيها الشيخ راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو وحبيب مكني وغيرهم، وقد ركزوا نشاطهم آنذاك على الجانب الفكري والدعوي المحض، ووجد فيها النظام البورقيبي، خير وسيلة لمواجهة التيار اليساري المسيطر على المعارضة يوم ذاك[2].

وفي عام 1981 غيرت اسمها إلى الاتجاه الإسلامي ثم إلى حركة النهضة عام1989، وقد تعرضت لمعاناة شديدة من قبل نظام بورقيبة ثم نظام بن علي، ومن مظاهر ذلك تعرض إطارات الحركة مع تسعينيات القرن الماضي إلى جملة من الاعتقالات والتضييقات والمحاكمات والنفي مما دفع الكثير منهم إلى الهجرة خارج تونس مع تسجيل تصدع حزبي على مستوى قيادة الحركة، ومن ذلك خروج القيادي مورو عن النشاط السياسي والدعوي إثر خلاف مع قيادة النهضة كرد فعل على إستراتيجية الحركة في هذه المرحلة[3].

حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: وقد أنشئ في 25 جويلية2001، غير أنه لم يحصل على تصريح قانوني للعمل، وكان يرأسه الدكتور منصف المرزوقي والذي كان يعمل أستاذا بكلية الطب بسوسة سابقا، ورئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان سابقا ومواقف الحزب توصف بالراديكالية.

حزب العمل الوطني الديمقراطي: وهو حزب سياسي يرفع لواء الماركسية قدم أوراق اعتماده كحزب في 29 أفريل2005 غير أنه لم ينل تصريحا قانونيا حينها، مما دفع الحزب لإعلان بيانه التأسيسي في الأول من ماي2005 معلنا نفسه كحزب يخاطب العمال والفئات الكادحة من الشعب التونسي.

1- عبد اللطيف الحناشي، "الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها،"في **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، لمجموعة باحثين (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2012)، ص.203.

2-سليم مصطفى بودبوس، " حزب حركة النهضة التونسية محطات تاريخ قبل 14جانفي2011"، في:
www.alwasitnews.com/news/613122html، (04جانفي 2016 على الساعة 18:00).

3- رسيد ولد أباهن، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير**(بيروت: دار جداول للنشر والتوزيع، ط.1، 2001)، ص.107.

إضافة إلى بعض الأحزاب الأخرى التي تحسب على الأحزاب الغير معترف بها كحزب البعث وحزب العمال الشيوعي، والحزب الاشتراكي اليساري.

وفي مقابل ذلك فقد هيأت السلطة للوقوف أمام نشاطات هذه الأحزاب عدة آليات للتعامل معها من خلال العمل على مصادرة قرارات الأحزاب والتضييق عليها من خلال التدخل في شؤونها، وكذا سن القوانين المتعلقة بالأحزاب والتي تنص في مجملها على إقصاء هذه الأحزاب صراحة.[1]

وعليه فإن الخارطة السياسية التونسية في عهد بن علي إلى قيام الثورة تعرف سيطرة حزب واحد فقط هو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، ويعكس ذلك حجم تمثيل تلك الأحزاب في البرلمان الذي يسيطر فيه الحزب الحاكم على الأغلبية المطلقة لعدة دورات متتالية منذ تولي بن علي للسلطة في تونس.

ثانيا: المجال الاقتصادي

عاشت تونس في منتصف الثمانينات أزمة حادة في ميزان المدفوعات، على أثرها أخذت النخبة الحاكمة في البلد تطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار والتكيف الاقتصادية، واستهدفت هذه الإصلاحات كافة جوانب الاقتصاد من خلال الاقتصاد الكلي: وتحرير الأسعار، وتقليص القطاع العام[2] من خلال اعتمادها على سبع مخططات اقتصادية.

وكذا إقامة مخططات جهوية منسجمة مع المخطط الوطني بالنسبة لإنتاج السلع، ومنذ تطبيق هذا البرنامج تم تحقيق الاستقرار، حيث زاد نمو الإنتاج المحلي من2.8% خلال فترة 1982-1986 إلى 4.8% خلال فترة1991-2000 و6% سنة2009.

هذا ما جعـــل بن علي يشعر بالفخر، خصوصا وأن تونس أصبحت من أكثر الدول العربية والإفريقية استقطابا للسياحة بعدما كانت على حافة الإفلاس قبيل تقلد بن علي للحكم[3]فقد طبق نظام بن علي عدة إصلاحات تمس التكييف الهيكلي التي فرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وعلى رأسها تخفيض الضرائب، تحرير التجارة، اختصار الإجراءات الحكومية، تخفيض قيمة العملة التونسية.

بالإضافة إلى استجابة النظام التونسي للدعوات الغربية بشأن عولمة اقتصاده، ومن بينها مبادرة الشراكة الأورومتوسطية، التي غضت الطرف أمام تجاوزات النظام الداخلي مقابل استقطاب تونس للاستثمارات الأجنبية وتسهيل التعامل على طول الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط[4].

المطلب الثاني: أسباب التغير السياسي في تونس

1- عائشة عباس، **مرجع سابق**، ص.196.
2- توفيق المدني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**(بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرون، 2011)، ص.254.
3-خالد شوكات،"النظام غير متحمس لممارسة السياسة"، في: **http://ww.islamonline.net/serrelet/satellite ?c=articleA-c fnwazayourt&cid=1171274646777&pagename=zone-Arabic-NEWS/Z**،(2016/05/16 على الساعة 13.00).
4-جيفري أزارفا، "ردة فعل الإصلاح: مصر، تونس"، **شؤون أوسطية**، العدد.2، (2006)، ص120

سنحاول تحليل أوضاع الهشاشة في الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي التونسي خاصة في السنوات الأخيرة التي تلت الثورة، إذ تجدر الإشارة إلى أن تحليل مختلف تلك الزوايا سيدور في فلك فرضية أساسية تتمثل في تأكيد أهمية الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الثورة[1].

ومن نافلة القول التأكيد على أن الثورة التونسية لم تكن مفاجئة للشعب التونسي، وأسبابها جاءت نتيجة لتراكمات تفجرت مرارا في صورة انتفاضات مختلفة الشدة، اشتعلت خلال السنوات الثلاث السابقة للثورة الكبرى، حيث طالب فيها المتظاهرون بالشغل والعيش الكريم، ونددوا بجميع مظاهر الفساد والإقصاء والتهميش، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب من خلال تناول الأسباب والدوافع التي ساهمت بشكل كبير في تجسيد هذه الانتفاضة التي انطلقت شرارتها يوم الجمعة17ديسمبر2010 تضامنا مع الشاب البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده .

الفرع الأول: الأسباب السياسية

تعددت الأسباب بين أسباب سياسية وأخرى واقتصادية واجتماعية، وفي كل منها تبدو ملامح الفساد والحكم السلطوي والبعد عن الديمقراطية والحكم السديد وارتباك القيادة السياسية، وعدم استشعارها بحس الشعب ومطالب الجماهير.

اتسم نظام بن علي بعدة سمات بدت واضحة على السنوات الأخيرة من حكمه حيث وفرت الأرض الخصبة لاندلاع الانتفاضة الكبرى ومن أهم هذه السمات نذكر ما يلي:

اتساع الفجوة بين الشعب والنظام: من خلال تصاعد رفض الشعب للسلطة الحاكمة، ويرجع ذلك إلى السياسة الممارسة من طرف الرئيس زين العابدين بن علي من خلال لجوئه إلى تطبيق الحكم السلطوي الذي عمر طويلا خاصة بعد تعديل الدستور عام1999.

فقدان الشرعية: سواء كانت دستورية أو وظيفية إذ لجأ تعديل الدستور مع حلول كل استحقاق انتخابي لتبرير مروره للسلطة، وكذا تقاعسه عن خدمة الشعب وحمايته من شبح البطالة، وغلاء الأسعار وغياب الأمن[2].

عدم نزاهة الانتخابات: ومن مظاهرها إقصاء التداول على السلطة من خلال التناقض الصارخ بين ما نص عليه الدستور وبين الواقع، حيث يقر الدستور التونسي على ضرورة التداول على السلطة، غير أن الواقع يبين غير ذلك والدليل على ذلك النسب الخيالية التي يتحصل عليها بن علي في الانتخابات التي تنظم سواء التشريعية والرئاسية منذ توليه منصب رئاسة الجمهورية.

فقد كانت السمة الغالبة خلال هذه الفترة اللجوء إلى تزوير كل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية في تونس، ولم تكن سوى آلية شكلية صورية لإضفاء الشرعية على نظام فاقد الشرعية، كانت كل نتائجها مبرمجة ولا تحمل مفاجآت حقيقية، فقد تكرست ثقافة اللون الواحد من أول انتخابات عام

1- محمد زيتوني ، **مرجع سابق**، ص. 216.

2-صلاح الدين المصري، "ثورة 17ديسمبر في تونس السباق التاريخي والمقالات"، في. **ثورات قلقة: مقاربات سويسر-إستراتيجية للعراك العربي**، لمجموعة باحثين (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط.1، 2012)، ص.340.

1956 للمجلس التأسيسي عقب الاستقلال وحتى عام 2010 آخر انتخابات بلدية في عهد الرئيس زين العابدين بن علي وغلبت عليها النتائج الأرقام التسعينية[1]، ويتعلق الأمر بالانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام 1989، حيث عرفت هذه الأخيرة تواجد جميع الأحزاب غير أن تحايل السلطة على هذه الأحزاب من خلال إعطاء الحزب الحاكم المشروعية كشرط سابق قبل خوضها الانتخابات، وفي ذات السياق ما تعلق بنفس الانتخابات لعام 1994، حيث عرفت هذه الانتخابات مشاركة ستة أحزاب سياسية غير أن الكفة كانت في النهاية لصالح زين العابدين بن علي بنسبة99% من أصوات الناجيين[2].

ويتعلق الأمر كذلك بالانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام1999، وقد عرفت هذه الانتخابات مشاركة ثلاثة أحزاب سياسية هنا يطرح شكوك حول عزوف الأحزاب الأخرى عن الدخول إلى المعترك السياسي وهذا إيمانا منهم مسبقا بنتائج الانتخابـــــــات، إذ تحصل بن علي على نسبة99% من أصوات الناخبين، لتليها الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام 2004، والتي حصل بن علي على نسبة 94.58% من أصوات الناخبين لتأتي المحطة الأخيرة في تاريخ بن علي إلى آخر انتخابات قبل الثورة لعام2009 والتي تحصل من خلالها على نسبة89.62%من أصوات الناخبين.

إن المتبع للمحطات الانتخابية التي شهدتها تونس منذ1989، نلاحظ استحواذ بن علي على أصوات الناخبين محتلا بذلك المرتبة الأولى في كل استحقاق .

التناقضات الداخلية: الملاحظ للسنوات الأخيرة، وبالرغم ما بذله النظام من جهود للحفاظ على بقائه، إلا أن علامات الشيخوخة بدأت واضحة على أدائه إذ دب في أحشائه الخلاف والصراع على السلطة والنفوذ، وظهر الأثرياء الجدد في ظل فقر، وتهميش لأغلب فئات الشعب.

السيطرة العائلية على الحكم: قد يكون من المفيد التطرق إلى السيطرة الواضحة لعائلة الرئيس بن علي وعائلة زوجته "ليلى الطرابلسي" على مقاليد الحكم. إذ استطاعت هذه الأخيرة فرض سيطرتها من خلال سن قوانين على المقاس من اجل السيطرة والحصول على امتيازات، وفي مقدمتها القروض الضخمة بدون ضمان كل هذا أدى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة يستولي عليها المقربين إليهم.

الاتجار بالأعمار: في صيف2010 قدم النظام اقتراحا خطيرا تمثل في تمديد سن التقاعد الى65 سنة، بما يعني تعميق أزمة البطالة، وممارسة الضغط على العمال البسطاء بعدما أقدم على بيع اكبر الشركات الوطنية للخواص.

اللا توازن بين السلطات: إن أهم ما يتميز به النظام السياسي على انه لم يتضمن نصوصا لازمة لتحقيق نوع من التوازن بين السلطات، حيث نجد السلطة التنفيذية مركزة في شخص الرئيس ولها جميع الصلاحيات والاختصاصات. لتأتي بعدها السلطة التشريعية التي تعتبر مؤسسة تابعة للسلطة التنفيذية التي منحت صلاحيات واسعة للرئيس هذا ما جعله يتحكم في زمام الأمور خاصة المتعلقة بالجانب السياسي.

1- رمضان أحمد رشيد، **إشكاليات التحول الديمقراطي بعد الثورة دراسة تحليلية مقارنة بين حالتي مصر وتونس**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، 2013)، ص ص. 96-97.

2- محمد فهمي درويش، **مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد**(القاهرة : دار النهضة العربية، ط.1، 2010)، ص.138.

وهو ما يعتبر انتهاكا لمبدأ الفصل بين السلطات المؤسس لنظام جمهوري وجعله خرقا للدستور الذي يكرس إرساء الحكم الفردي المطلق.[1]

الفرع الثاني:الأسباب الاقتصادية

يمكن تلخيص أهم الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في قيام الثورة التونسية في النقاط التالية:

* عرف الاقتصاد التونسي نمو ضعيفا خلال السنوات الثلاث الأخيرة قبل قيام الثورة 3% سنويا وشهد تراجعا حادا خصوصا مابين2009-2010[2]، ويرجع هذا التراجع لعدة عوامل منها انعكاس الأزمة الاقتصادية والمالية على الوضع الداخلي، وهو ما انعكس سلبا على عدة قطاعات مثل قطاع السياحة.

* نتيجة للعنصر السالف الذكر، وما انجر عن تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية انعكس سلبا على سوق العمل هذا ما دفع إلى انتشار الآفات الاجتماعية، وعلى سبيل المثال انتشار العصابات للسطو على الممتلكات وتهديد أصحابها، وظهور المحسوبية التي أدت إلى عدم تكافؤ الفرص بين إفراد الشعب الواحد، والى وضع الرجل غير المناسب في المكان أو المنصب الذي لا يستحقه.

* التمييز في تنمية أراضي الدولة، ما يحسب على النظام التونسي في هذا المجال هو التركيز والاهتمام بتنمية الشريط الساحلي، وإهمالها في محافظات الجنوب هذا ما أدى إلى تدهور الأحوال الاقتصادية في محافظات الجنوب، هذا ما أدى إلى تدهور الأحوال الاقتصادية في محافظات الجنوب وتسجيل الاختلال الذي أدى إلى عدم التوازن الجهوي بين مناطق الجمهورية، كل هذا شجع سكان الجنوب على الاقتصاد الموازي الذي يعتمد على التهريب بالدرجة الأولى، وعدم دفع الضرائب، حيث أصبحت المناطق للحدود الليبية والجزائرية هي الأكثر في عمليات التهريب[3].

وفي مقابل ذلك كان على الدولة أن تبحث عن حلول جذرية لهذه المشاكل من خلال إيجاد حلول اقتصادية للتخلص من هذه المساوئ والمشكلات التي تسود المجتمع، بل جعلت الحلول الأمنية من خلال ممارسة القمع على الشعب وهو ما زاد الطين بلة كل هذا زاد من كراهية النظام والدعوة إلى رحيله.

* التوزيع الغير المتكافئ للاستثمار، حيث نجد المناطق الساحلية تستحوذ على أعلى نسبة من الاستثمارات الاقتصادية، إذ تحتل نسبة 80% من حجم الاستثمارات الحكومية التي تم انجازها منذ الاستقلال، في حين نجد المناطق الداخلية لا تتجاوز نسبة الاستثمار فيها 20 بالمئة [4] وهو ما انعكس سلبا على الوضع الداخلي للمناطق الداخلي.

1- كمال بن يونس، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، **مجلة السياسة الدولية (القاهرة)**، ع. 184، (أفريل2001)، ص 89.

2-مناصر ماركسي حول الإصلاح ولدستوري السياسي في دول المغرب العربي

3- "أسباب الثورة"، في:**http://www.moqatel.com/openshare/behouth/siasia21/thura_tunis/sec07.doccvt.htm**، (20 /2016/06 على الساعة12.00).

4- مصطفى الفيلالي وآخرون، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خط الطريق**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2012)، ص.309.

* التوجه نحو خوصصة الممتلكات العمومية خاصة القطاعات الإستراتيجية (الاسمنت، الكهرباء، الغاز، الاتصال، النقل) وهو ما أدى إلى استحواذ الرأسمال الأجنبي ب 75% من عائدات هذه الخوصصة، إذ تشير بعض الإحصائيات أن عملية الخوصصة شملت136 مؤسسة ما بين شتى 1997-2000[1] هذا ما مكن المستمرين الأجانب من التحكم في الاقتصاد التونسي، وأصبح مصير البلاد برمتها بيدهم، وهو ما أثر على الشعب التونسي خاصة المستوى المعيشي نتيجة تأثير السياسات الدولية المنتهجة.

انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية خاصة الأزمة التي اجتاحت دول الاتحاد الأوروبي التي يرتبط الاقتصاد التونسي باقتصادياتها ارتباطا وثيقا، وهو ما اثر على الاقتصاد التونسي حيث شهدت السنوات الأخيرة خاصة 2009.2010 نمو اقتصاديا ضعيفا وصل إلى نسبة 3.8%[2]، وفي مقابل ذلك تسجيل ارتفاع متوسط التحكم المالي مسجلا بذلك قبل اندلاع الثورة نسبة 45 % كل هذا أدى إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن خاصة الطبقة الضعيفة والمتوسطة العاطلة عن العمل .

في عهد الرئيس بن علي تحكم في الاقتصاد التونسي. ثلاث عائلات هي : الطرابلسي (عائلة زوجة الرئيس)، وبن عياد (عائلة الرئيس) وبن بدر (صهر الرئيس) وكلها عائلات متصاهرة، وقد نجحت هذه العائلات في إغلاق سوق العمل وتمكنت من التحكم في سوق العمل، والاقتصاد التونسي تحكما كاملا، وهو ما ساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات الفساد، إذ كشف في هذا المجال كل من الكاتب ((نيكولايبو)) والصحفية ((كاترين كراسيه)) في كتابهما ((حكمة قرطاج)) الذي صدر عام 2010 بفرنسا الذي تناول سيطرة عائلة الطرابلسي على مشاريع استثمارية ناجحة، وكذا تنصيب أفراد العائلة في مناصب حساسة من أجل استغلال النفوذ وتوظيفها كميليشيات خاصة تتجسس على المواطنين خاصة في السنوات الأخيرة [3].

وفي ختام رسم الصورة الاقتصادية قبل الثورة تتضح معاناة الشعب التونسي من البطالة والفجوة الاجتماعية والجهوية، ومن نظام سياسي خانق، ومن جهة أخرى حقق البلد بعض التقدم في مجال النمو، وفي تقليص الفقر خلال العقدين الماضين، غير أنه لم يستطيع التغلب على الارتفاع المستمر في معدل البطالة (13.3%) عام 2009 بموجب الإحصائيات الرسمية. ولا على التذمر المتزايد من الأوضاع السياسية، وقد أثرت هذه الأوضاع تأثيرا رئيسا في المواطنين من الشباب والمتعلمين، إذ بلغت النسبة الفعلية 30% لدى الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20و24 سنة، وكذا 25 % لدى الشباب خريجي الجامعات[4].

وهذا ما أدى بهذه الفئة إلى تشكيل نقابة تحت مسمى اتحاد أصحاب الشهادات العاطلين عن العمل والتي تأسست في 26 ماي 2006، حيث يضم خريجي المعاهد العليا والمؤسسات الجامعية، وقد جاء تشكيل هذا الاتحاد رغبة من هذه الفئة التي عرفت تضخما في عددها، حيث بلغ عدد الطلاب ما يقارب 500 ألف تخرج منهم ما يقارب 70 ألف لم يحالفه الحظ بالظفر بمنصب قار في القطاع العمومي أو حتى

1-سالم لبيض، **مرجع سابق**، ص. 203.
2-محمد مالكي وآخرون، **مرجع سابق**، ص.191.
3-عبد العالي حامي الدين، **الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص.03.
4-عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة، مرجع سابق**، ص.103.

في القطاع الخاص، هذا ما جعل الاتحاد منذ تأسيسه ينظم العديد من الوقفات الاحتجاجية، غير انه نتيجة للخلافات الداخلية في أوساط قياداته، وكذا الدور الأمني في ذلك[1] فقد تراجع دوره مقارنة مع بداية تأسيسه الذي خلق حراك اجتماعي مشهود.

الفرع الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية

من أهم الأسباب المرتبطة بالبعد الاجتماعي والمحفزة على عملية التغيير والانتقال من النظام التسلطي في تونس؛ تدهور الأوضاع الاجتماعية ومن مؤشراتها تفشي البطالة خاصة البطالة الكيفية ونقصد هنا نوعية العاطلين حيث مست بشكل واسع حاملي الشهادات العليا، وأصبحت حادة أكثر في المناطق الداخلية لتونس وبالأخص الوسط الغربي والجنوب الغربي "حيث بلغت نسبة البطالة في ولاية القصرين مثلا أكثر من ضعف المعدل العام للبلاد 29% و25% مقابل 14% المعدل الوطني، حتى معدلات الأمية كانت ولايات الكاف، القيروان، القصرين، سيدي بوزيد، 30% و32.8% و30.2 % على التوالي؛ أعلى على المستوى الوطني 20.2%[2]".

شهدت تونس خلال السنوات الأخيرة، تراجع الطبقة الوسطى في المجتمع بسبب غلاء المعيشة، وصعوبة العيش في المدن الكبرى لذوي الدخل المحدود ووفقا للمؤشر الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCP) لعام 2000 الذي يشير بان نسبة 14.8 % من سكان الجمهورية التونسية يعانون حرمانا من حقوقهم بنسبة تزيد عن المعدل الطبيعي، حيث قدم قياسات لدرجة الحرمان في عدة مجالات أهمها:

سوء التغذية لدى الأطفال، البطالة، انعدام الأمان الوظيفي، معدلات الموت المبكر، تلوث المياه، الأمية، التسرب من المدارس، وزادت هذه النسبة لتصل في ولايات الوسط الغربي الذي يضم نحو ربع السكان إلى ما بين 22 و25 % لتليها ولايات الشمال الغربي الذي يضم نحو 19.3 % من عدد السكان، وكانت النسب أيضا فوق مستواها الطبيعي في الولايات الجنوبية الشرقية وفي الولايات الوسطى[3].

كما تبرز مؤشرات أخرى للهشاشة الاجتماعية كالإعتصامات فقد انتقلت الأرقام من 27 إلى 289 ليصل إلى 36 اعتصاما في السنة، كما برزت ظاهرة الانتحار فقد أقدم تونسي واحد من بين الألف على الانتحار منذ عام 2005[4]، "وقد استقبل قسم الإنعاش الطبي خلال سنة 2010 في عشر أشهر 280 حالة انتحار أي بمعدل حالة انتحار يوميا"[5].

وفي مقابل ذلك نجد الإحصائيات الرسمية تشير إلى ارتفاع الدخل الفردي إلى ما يفوق 4000 دينار سنة 2006 مقابل 970 دينار سنة 1986، وهو ما يؤكد على أن الدخل الفردي تضاعف إلى أربعة مرات وهو ما جعل الرئيس بن علي يتفنن بالتباهي بنجاح السياسات الاجتماعية في احتواء الفقر، في حين نجد

1-محمد مالكي وآخرون، **مرجع سابق**، 121

2- المولودي الأحمر، **في الثورة من منظور علم الاجتماع السياسي** (تونس: Fine Art Print، ط. 1، 2011)، ص. 51.

3-عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص.106.

4- عبد للطيف الحناشي، **"الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها،" مرجع سابق**، ص ص.196- 199.

5- الهادي بريك،" **آفتنا في بقرة سمينة حلوب يفترسها ذئب ماكر يا حضرة مفتي والينا،"** تونس نيو، 2010/1/8.

الواقع الاجتماعي المعيشي خاصة المناطق الداخلية التي استبعدت من قواعد النجاحات الاقتصادية المفتوحة على السياحة والصناعات التصديرية[1]. توحي بان النسب المصرح بها لم تشمل هذه الفئة المهمشة والتي عمقت الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية، وبين مختلف المناطق، حيث تمثل مشاكل الشغل والبطالة أهم المشاكل التي تثير مكونات المجتمع التونسي والدولة، إذ أصبحت إحدى مقدمات التهميش والإقصاء وتعطيل آليات الاندماج الاجتماعي وهي كالتالي:

البطالة:

إذ تعتبر من أكبر الظواهر انتشارا في أوساط المجتمع التونسي منذ الاستقلال، غير أن مفهوم البطالة اتسع في الآونة الأخيرة بشكل مذهل يشمل حاملي الشهادات الجامعية خاصة في المناطق الداخلية للبلاد والدليل على ذلك أن شرارة الثورة كانت من المناطق الداخلية وحسب الإحصائيات الرسمية التي بينت أن نسبة العاطلين عن العمل لا يتجاوز 14 % من هم في سن العمل.

غير أن الواقع يوضح غير ذلك، فبعد الثورة اتضح أن نسبة البطالة في تونس بلغت29.8% سنة 2009. وهو ما يؤكد الاختلال بين العرض والطلب في سوق العمل، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى السياسة التعليمية المنتهجة التي تعتمد على الكم أكثر من الكيف[2]، وهو ما انعكس سلبا على الوضع الداخلي للمجتمع التونسي من تفشي لظاهرة البطالة وكذا انتشار ظاهرة الفقر والطبقية إلى جانب تفشي المحسوبية والرشوة والفساد في المجتمع التونسي، وهو ما يوضحه التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2010، حيث احتلت تونس المرتبة 62 من حيث الفساد.

وفي مقابل ذلك فقد سعت الحكومة التونسية للتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها المجتمع التونسي إلى تنفيذ عدد من المشاريع لهذا الفرض والتي من بينها مشروع الخارطة الصناعية الجديدة والهدف منه تنمية المناطق الداخلية، وكذا مشروع تنمية مناطق الوسط الغربي والشمال الغربي، غير أن الاختلال بقي قائما وكان سببا مباشرا في تفجير الثورة.

السياسة التعليمية المتدنية:

عملت الحكومة على استهداف النظام التعليمي وتطويعه لتجفيف المنابع الدينية والثقافية، والعمل على زوال الحس الديني والأخلاقي، مما أدى إلى تفشي الانحلال الأخلاقي، كما قامت الحكومة بدمقرطة الجامعات وتشييد جامعات داخل كل ولاية تقريبا مما أدى إلى الاختلال بين العرض والطلب، فأصبحت الجامعات التونسية تعيش ضغوط التكوين، ولم يعد الاقتصاد التونسي بمختلف هياكله قادرا على استيعاب تلك الجامعات حيث وصل عدد مؤسسات التعليم العالي التونسي الى200 مؤسسة ما بين2008-2009، غير أن الإشكال المطروح يتمثل في عدد المتخرجين الجامعيين بمختلف الشهادات العلمية(80الف متخرج) وعجز اقتصاد البلاد بقطاعيه العام والخاص على استيعابهم[3]، نتيجة الكم الهائل للطلبة

1-محمد مالكي وآخرون، **مرجع سابق**، ص.63.
2- **المرجع نفسه**، ص.40.
3-ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص.140.

المتخرجين، من جراء القرار بهدف إلى إقرار "حق التلميذ في النجاح"الذي ساهم في تدني المستوى التعليمي.

وهو ما انعكس بدوره على صعوبة حصول المتخرجين من التعليم على عمل نظرا لضحالة مستواهم التعليمي، إضافة إلى عدم سعي الحكومة إلى ربط مناهج التعليم ومتطلبات العمل، ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة من جانب وعدم حصول متطلبات العمل من جانب آخر.

تحتل تونس الصدارة في نسبة التعليم مقارنة بالدول المغاربية، ورغم ذلك فقد بلغت نسبة الأمية فيها 19% زد على ذلك معاناة المناطق الريفية النائية[1]من ارتفاع نسبة الأمية خاصة في فئة الإناث كما أدى الخناق الذي فرضه النظام السياسي التونسي على الممارسات الدينية إلى احتقان الشعب التونسي[2].

الفصل الثالث

إستراتيجية الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الهيئات التأسيسية الشرعية في تونس

مثلت الثورة التونسية نقطة تحول في تاريخ تونس السياسي، وذلك من خلال سعيها لإحداث القطيعة بين مرحلة اتسمت بالاستبداد والقمع، وتهميش للمجتمع المدني وتقييد حرياته، ومرحلة التغيير السياسي التي شاركت فيها القوى السياسية والمجتمعية الساعية إلى الانتقال الديمقراطي، وتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، فقد ساهمت قوى سياسية وحركات اجتماعية وجمعيات في التحضير للحراك الثوري التونسي .

1- العربي صديقي، **تونس: ثورة المواطنة، ثورة بلا رأس** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2011)، ص.8.
2-جمال بوعجاجة،" الثورة التونسية والمسألة الدينية 23يوليو2013"، مركز الجزيرة للدراسات، في:**http://www.addthes.com**،(2016/03/30 على الساعة21:00).

وسوف نحاول من خلال هذا الفصل تتبع إستراتيجية الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الهيئات التأسيسية الشرعية في تونس، وقد تضمن هذا الفصل مبحثين المبحث الأول تحت عنوان الحراك الثوري وأثره على إدارة المرحلة الانتقالية في تونس، أما المبحث الثاني يندرج تحت مسمى:تصورات ومراحل إدارة المرحلة الانتقالية .

المبحث الأول : الحراك الثوري وأثره على إدارة المرحلة الانتقالية في تونس

بدأت الثورة التونسية أو ما يعرف بانتفاضة الحرية والكرامة في السابع عشر ديسمبر 2010 على اثر حادثة البوعزيزي، بعدما تمت إهانته على يد ضباط الشرطة، ومصادرة عربته التي يكسب به قوت عيشه مما دفعه إلى إضرام النار في جسده يوم2010/12/17 وقد عرفت الحادثة منذ الوهلة الأولى تضامنا من قبل الأهالي، وبدأت الثورة بخروج أهالي ناحية سيدي بوزيد في احتجاجات شعبية ذات مطالب اجتماعية سرعان ما تحولت إلى مطالب سياسية للدفاع عن الحرية والكرامة.

ليكون هذا التاريخ بداية انطلاق انتفاضة شعبية تلقائية وبدون قيادة، ولا برنامج معلن حيث عبرت المظاهرات عن غضب شعبي متراكم بلغت ذروته، واحتقان متزايد بلغ حد الانفجار[1]، وهذا ما سيتم التطرق إليه بالدراسة والتحليل المعمق في الحيثيات.

المطلب الأول: السياق العام للحراك الثوري في تونس

الفرع الأول: نشأة وتطور الحراك الثوري

أدى الوضع الاجتماعي المزري في تونس إلى خروج المواطنين للشوارع في مظاهرات احتجاجية انتشرت في كافة ربوع الجمهورية بقيادة عدد من العاطلين الذين تصدت لهم قوات الأمن بالعنف، مما زاد الأمر تعقيدا، والذي عبر عنه الحراك الاجتماعي في جل المناطق التابعة لمحافظة "سيدي بوزيد".

وكرد فعل عن الهمجية التي تصرف بها الأمن التونسي توسعت الانتفاضة الشعبية، وذلك من خلال مشاركة مختلف الشرائح الاجتماعية والمهنية التي عبرت عن تضامنها المطلق، غير أن الذي زاد الطين بلة أنه يوم الثلاثاء 4 جانفي2011، توفي البوعزيزي نتيجة للجروح البليغة من جراء النار التي أضرمها في جسده، وعلى خلفية وفاة الشاب اندلعت شرارة الاحتجاجات معبرين عن سخطهم على النظام، وكانت هذه الاحتجاجات بمثابة رسالة قوية للنظام، ولم يستطع النظام التونسي إخماد انتفاضة الشارع رغم محاولاته العديدة باستخدام التهديد والقمع.

وفي 10 جانفي 2011 ألقى الرئيس زين العابدين بن علي خطابا اتهم فيه المتظاهرين مهاجما إياهم بالميولات لجهات أجنبية(عملاء)، وفي مقابل ذلك أعلن عن مشاريع جديدة للتوظيف، وإقدامه على إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية رفيق الحاج[2]، إضافة إلى تقديم وعود لمعالجة المشاكل، وأعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات2014، وكذا إعلانه عن سلسلة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي ستتخذها حكومته بعد عام من الخطاب[3]بهدف تحسين وضع الشباب وتخفيض أسعار بعض المنتجات، إلا أن الجماهير المنتفضة لم تتفاعل مع هذه الوعود ولم تستجب لخطاب رئيس الدولة،

1-رنا العاشوري سعدي، **مرجع سابق**، ص.164.

2-محمد جمال عرفة، "جمهورية الفايسبوك، تويتر، يوتيوب تعود ثورة تونس 20 أفريل2011"، في: **http://www.onuslan.net**، (2016/04/18 على الساعة12:00).

3- النموذج الثوري التونسي، **المسار والتحديات رهانات الانتقال**، مركز الإنماء للبحوث والدراسات، 2011/07/09.

بل زادت من الغضب الجماهيري لترفع شعاره"الشعب يريد إسقاط النظام"[1] نتيجة الخطاب التصعيدي الأول للرئيس بن علي إذ ساهم هذا الأخير في زيادة الاحتجاجات والمواجهات مع قوات الأمن.

وقد ساهم هذا الخطاب كذلك في بروز تنسيق بين المحتجين في مختلف الولايات خاصة المناطق النائية والبعيدة، والتي بدورها تؤدي إلى توزيع قوات الأمن عبر كامل تراب الجمهورية وعدم تركيزها على المدن الكبرى، إذ أن هذا التوزيع يؤدي في النهاية إلى تشتت قوات الأمن، كل هذا أدى إلى تسجيل تجاوزات خطيرة ارتكبها الأمن التونسي[2].

ومن جهة أخرى حاولت الحكومة التونسية الاستجابة لبعض المطالب التي رفعها المحتجين لإخماد الثورة من خلال الإقرار والاعتراف من طرف النظام الحاكم بأنها مطالب مشروعة[3]وجب تحقيقها.

غير أن تمسك الجماهير بمطالبهم الاجتماعية تطورت لتصبح مطالب سياسية الرامية إلى رحيل النظام برمته، واستبداله بنخبة جديدة لتتحول هذه الانتفاضة من مطالب اجتماعية إلى مطالب سياسية، لتعلن القطيعة مع نظام عمر طويلا وساهم بشكل كبير في تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذا السياسية التي انعكست سلبا على الأوضاع السابقة الذكر.

الفرع الثاني: الفواعل المؤثرة في الحراك الثوري

عرف الحراك الشعبي في تونس ظهور فواعل مهمشة وغائبة عن الساحة السياسية قبل قيام الثورة من قبل النظام الحاكم، وسوف نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التطرق إلى أهم الفواعل التي لعبت دورا كبيرا في دعم التحول الديمقراطي في تونس، إذ لعبت هذه القواعد دورا لا يستهان به في التعجيل بقيام الثورة والمطالبة بالتغيير سواءا كانت فواعل رسمية أو غير رسمية.

أ-الفواعل الرسمية:

الجيش:

تعتبر المؤسسة العسكرية التونسية فريدة من نوعها مقارنة بالمؤسسات العسكرية في العالم العربي، إذ تميزت منذ إنشائها كقوة مسلحة بمستوى عال من المهنية على الرغم من عددها وعتادها المتواضعين، فلم تقم بأي دور في عملية التحرر الوطني، بل اقتصر دورها منذ الاستقلال على مساعدة ومساندة السلطة السياسية كذراع عسكرية في إدارة الأزمات التي واجهت البلاد[4].

لعبت المؤسسة العسكرية دورا رئيسيا في التعجيل برحيل بن علي من خلال الامتناع عن إطلاق الرصاص والتزامها بالحياد في بداية الأمر، ثم تحول موقفها إلى التحيز للمتظاهرين في الأيام الأخيرة قبل سقوط الرئيس المخلوع.

1- سهيل حبيب، **المفاهيم الإيديولوجية في مجرى حراك ثورات الربيع العربي**(بيروت: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط.1، 2014)، ص.37.

2- عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة،مرجع سابق**، ص. 246.

3- "توسع التحركات الاحتجاجية في تونس2016/12/26"، في: **www.aljazeer.net**، (2016/04/14 على الساعة 16:00).

4- ـــــ نور الدين جنبون، "دور الجيش في الثورة التونسية" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، في **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، لمجموعة باحثين(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1. 2012)، ص.330.

وهو ما يوضح جليا بأن المؤسسة العسكرية لا تريد التدخل أو الخوض في الشأن السياسي وأن تدخلاتها لا تكون إلا عند الضرورة القصوى، مما يوحي إلى أن المؤسسة العسكرية وفقا للتقاليد لا تنخرط في السياسة[1] منذ الاستقلال سواء تعلق الأمر بفترة حكم الحبيب بورقيبة أو من خلال فترة بن علي، خاصة وأن بن علي منذ توليه زمام الأمور عمل على تهميش المؤسسة العسكرية منتهجا سياسة سابقيه أي بورقيبة.

ويمكننا التأكيد بأن الجيش التونسي كان له دور كبير في سقوط نظام بن علي، وهو ما اتضح من خلال معارضة الجنرال رشيد عمار لأوامر بن علي في مواجهة الاحتجاجات، إذ أن دور الجيش يتمركز خلال هذه المرحلة في حماية الدولة من الانهيار والحيلولة دون الوقوع في الفوضى مع الاستجابة المحسوبة لمطالب الانتفاضة[2]، زد على ذلك فقد عمل الجيش التونسي على حماية المنشآت والبنى التحتية، ويمكن إرجاع حياد المؤسسة العسكرية إلى الأسباب التالية:

* تأزم العلاقة بين المؤسسة العسكرية وبين رئيس الجمهورية الذي واصل نفس سياسة بورقيبة من خلال تهميش المؤسسة العسكرية وتفضيل أجهزة الأمن عليها.

* أن الانتفاضة الشعبية في تونس أخذت النهج السلمي للتعبير عن رأيها، هذا ما جعل الجيش يتجرد من أي ذريعة تستخدمها ضد الشعب لتحقيق الانضباط سواء عن طريق استخدام الهراوات والغازات المسيلة للدموع أو اللجوء إلى استخدام الأسلحة النارية.

* اقتناع الشعب بشرعية المطالب الشعبية التي كان ينادي بها الشعب خاصة ما تعلق بالكرامة، وكذا رفضه لظاهرة الفساد التي أصبحت مستشرية وسياسة الإقصاء المنتهجة من طرف النظام إذ أن هذه المظاهرات شملت شرائح واسعة من الشعب.

وعليه يمكن القول بأن المؤسسة العسكرية لعبت دورا رئيسيا في التعجيل برحيل بن علي من خلال تعاملها مع المتظاهرين وانحيازها لهم، في حين نجد أن المؤسسة العسكرية لا ترغب في الخوض في الشأن السياسي[3].

وفي هذا الموضوع عبر الخبير العسكري المتحدث باسم وزارة الدفاع السابقة العميد "مختار بن نصر" في حلقة من برنامج" الواقع العربي"يوم2014/11/13 التي ناقشت دور الجيش في حماية الثورة والتزام الحياد إذ انه أدى واجبا كبيرا في دعم الثورة منذ انتشارها في الميدان إذ قرر ألا يتصدى للشعب[4].

ب- الفواعل الغير رسمية:

1- الحركات الشبابية:

كشفت أحداث الثورة وتداعياتها عن ظهور أنماط جديدة من الحركات الاجتماعية يشكل الشباب عصبها الرئيسي فتكاثرت التنظيمات والمبادرات الشبابية، وتعددت أنماطها تنظيميا وفكريا وسياسيا

1- شارل غريوال،" ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي 14فيفري2016"، في:**http://carmagie.mce.org**، (2016/02/16 على الساعة13:00).

2- أمينة مهدي، التحول الديمقراطي في تونس رسالة ماستر 2014-2015ص75..

3-"المشهد السياسي التونسي بعد الثورة، 12أفريل2016"، في: **www://www.assakina.com**، (2016/01/03 على الساعة 17:00) .

4- برنامج الواقع العربي،" **دور الجيش التونسي في حماية الثورة والتزامه الحياد اتجاه السياسة في تونس2005/11/13**"، في: **www.aljazeera.net**، (2015/12/18 على الساعة 21:00).

بصورة غير مسبوقة، فقد لعبت هذه الأخيرة دورا فعالا في تحقيق التغيير السياسي في تونس، كيف لا وهي القوى الشبابية العاطلة عن العمل والحاملين لشهادات جامعية وكذا عمال وموظفون سواء كانوا متعاطفين أم منددين بسياسات النظام.

إن هذه الفئة الشبابية استطاعت أن تفرض نفسها على أرض الواقع في وقت وجيز، وهذا راجع إلى الانسجام والتجانس الذي تتمتع به هذه الفئة فكانت نقطة قوتهم، فكانت بدايتها التنديد بالفساد والمحسوبية والمشاكل التي يتخبط فيها المواطن التونسي، وصولا إلى الإطاحة بأقوى الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي يوم14جانفي2011 حيث فرض شباب القصبة الذي جاء من كل ربوع الجمهورية بالضغط والاعتصام وهو ما عجل برحيل نظام بن علي.

فالقوى الثورية والشبابية كنمط من أنماط الحركات الاجتماعية تحاول كما يؤكد تارو[1] " أن تستبدل النسق الفكري والعقدي السائد الذي يضفي شرعية على الوضع الراهن بنسق عقدي آخر يدعم العمل الجماعي من اجل التغيير"، حيث يتم خلق هوية وقيم مشتركة، وأهداف متوافق عليها وعمليات تأطير وتعبئة وتوعية بالروابط المشتركة والرؤى الناقدة للقوى المسيطرة، غير أنه بالرغم من الدور الذي لعبته الحركات الشبابية في تفجير الانتفاضة الشعبية في تونس، فإن البعض من والباحثين يرون أن دور الحركات الشبابية تراجع بعد الثورة ولم تنجح الحركات الشبابية في الوصول إلى الحكم أو حتى أن تكون شريكا.

والواقع أن الحركات الشبابية لم تكن مؤهلة لتجربة الحكم، أو الفوز بالانتخابات بعد جانفي، وقد كشفت ممارستها عن الاستمرار في تبني طريق الاحتجاج وتنوير الشارع[2] مما أدى لتراجع شعبيها، إضافة إلى معاناة الحركة الشبابية من عف التنظيم والتركيز إلى جانب الانقسامات الداخلية، ولذلك فهي تفتقد وجود قواعد اجتماعية وشعبية مقارنة بالأحزاب ذات المرجعية الإسلامية التي تتوافر لديها الخبرة التنظيمية، والدعم المادي والسياسي المنظم الذي مكنها من الحصول على الأغلبية البرلمانية، وكذا الفوز بالمناصب التنفيذية وفي مقابل ذلك كانت الحركة الشبابية تظهر غير وسائل الإعلام بنوع من المبالغة، وكذا حضور المؤتمرات الدولية وإلقاء المحاضرات في الجامعات الكبيرة والمنتديات العالمية[3].

2- الإعـــــــلام:

عرف الواقع الإعلامي في تونس انغلاقا نتيجة لسياسات بن علي الرامية إلى تطبيق سياسة الإقصاء والتعتيم الإعلامي، من خلال العمل على تعطيل عمل العديد من الصحف المعارضة، وبدخول تونس مرحلة جديدة بعد الحراك الشعبي دخل الإعلام التونسي مرحلة جديدة معلنا بذلك القطيعة للمرحلة التي سبقته.

وهنا ظهر دور الإعلام من خلال المساهمة الفعالة على تسلط الضوء على الأوضاع المزرية والفئات المهمشة قبل الحراك الاجتماعي، إضافة إلى تسليط الضوء على الممارسات الهمجية الممنهجة من طرف السلطة ونقل الأحداث وقت حدوثها، وكذا تعبئة الجماهير لمساندة الاحتجاجات وإزالة التعتيم

1- أحمد بن عبد الرحمن الصويان وآخرون، **مرجع سابق**، ص .103.

2- **المكان نفسه.**

3- يوسف ورداني،"محددات المستقبل دور حركات الشبابية في دول الربيع 2014/07/10 "، في:**http://www.reessmideast.org** ، (2016/04/10 على الساعة 10:00).

الذي استخدمه الإعلام الرسمي من خلال تشويه انجازات الانتفاضة الشعبية والتركيز على سلبياتها، وهدم كل الانجازات.

وفي ذات السياق فإن الحراك الشعبي في تونس اعتمد على وسائل الإعلام التكنولوجي خاصة مواقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك، تويتر، يوتيوب، التي سوف نتطرق إليها في هذه الدراسة نظرا لما لها من أهمية بالغة للدور الذي لعبته خلال تلك الفترة، وهي:

- **موقع الفايسبوك:** تأسس سنة 2004 كموقع تشبيك اجتماعي حصري لطلاب جامعة هارفارد، ليتسع استخدامه ليشمل كل دول العالم حيث يتيح هذا الأخير التفاعل بين الأشخاص سواء عن الطريق الكتابة أو إضافة تعليق أو عن طريق الدردشة الفورية، وهو ساهم بشكل كبير في تفاعل شباب الثورة في تونس وكذا ترشيد الاحتجاجات الشعبية[1] لإيصالها إلى شريحة كبيرة من التونسيين، وكذا العالم الخارجي، إضافة إلى نقل تطورات الإحداث دون رقابة الأجهزة البوليسية المطبقة على الرأي العام التونسي.

ومما لا شك فيه فإن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وعلى وجه الخصوص الفايسبوك شهد نقلة نوعية وارتفاع محسوس في فترة وجيزة، ويعود ذلك لما يتميز به المجتمع التونسي بارتفاع نسبة التعليم مقارنة بدول الجوار إذ بلغت نسبة مستخدمي الفايسبوك خلال شهر جانفي2011 حوالي19.09بالمئة من مجموع السكان. وهو ما يؤكد حسب المتتبعين الأكاديميين وعلى وجه الخصوص التحليل الذي قدمه في هذا الشأن الدكتور عزمي بشارة الذي رأى بان المواقع الالكترونية والفضائيات تعد من أهم العوامل التي دفعت بالجماهير التونسية للخروج إلى الشارع، وكذا إسهامها في ترشيد وتنظيم وتوجيه حركة الشارع من خلال النداءات الداعية إلى تشكيل لجان شعبية لحماية المدن من أي تحرك محتمل من قبل بقايا النظام بعد مغادرة بن علي تونس.

إن الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس مع نهاية 2010 اعتمدت بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال التواصل الدائم مع الجماهير، من أجل توحيد مواقفهم وإيصال صوتهم، وعليه فقد لعبت شبكات التواصل الاجتماعي (الفايسبوك، تويتر، يوتيوب) دورا لا يستهان به من اجل إحداث التغيير في تونس، والتي يمكن رصدها في[2]:

- نجاحه في حشد الجماهير من خلال التفافهم والتحاقهم بالانتفاضة الشعبية.
- توسيع مجال المشاركة في اتخاذ القرار الذي كان غالبا من خلال عرض اقتراحاتهم ومعالجتها والوصول إلى قرار يتسم بالإجماع.
- إيصال كل كبيرة وصغيرة خاصة فيما يتعلق برد فعل الحكومة اتجاه المطالب المرفوعة.

وعليه يمكن القول بأن مواقع التواصل الاجتماعي وعلى وجه الخصوص الفايسبوك في تونس قد غير من الانسجام والتنظيم الذي ظهر جليا من خلال انتظامه في نقل أخبار الحراك التونسي بشكل منظم ودقيق من خلال نشر كل التطورات الحاصلة في الشارع التونسي.

1- أمينة مهدي، **مرجع سابق**، ص.73.

2- عبد الله ممدوح مبارك الرعود، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير في مصر وتونس من وجهة نظر بعض الصحفيين الأردنيين**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط :كلية الإعلام، 2012)، ص ص. 65، 66.

3- القوى السياسية:

شهدت الساحة السياسية التونسية بعد الثورة سيولة حزبية بعد الحصار الذي كان مفروضا على الأحزاب السياسية من طرف نظام بن علي فقد ساهمت الأحزاب السياسية هي الأخرى في مسار الثورة وتوسيع انتشارها جغرافيا، وعليه فإن الأحزاب السياسية في تونس التي كانت مهمشة في فترة حكم بن علي قد انضمت منذ الوهلة الأولى إلى المتظاهرين والمحتجين في كل ربوع الجمهورية، سواء في المناطق المعزولة أو العاصمة، ومع أن الانتفاضة كانت عفوية ودون قيادة سياسية معروفة أو معارضة، لكن هذا لم يمنع تلك الأحزاب من أن يكون لها دور بارز في إحداث التغيير، غير أن هذه الأحزاب لم تكن لها مواقف موحدة لأهداف الثورة حيث انقسمت هذه الأخيرة إلى اتجاهين متباينين لموقفهم من النظام السياسي التونسي بعد الثورة وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم 02.يوضح انقسام الأحزاب السياسية حول موقفهم من الثورة:

التوجه	الأحزاب	موقفهم من الثورة
الاتجاه الجذري	حزب المؤتمر من اجل الجمهورية. حزب العمال الشيوعي التونسي	نادوا بالثورة والقطيعة الجذرية مع نظام بن علي تحت شعار الحرية والعدالة والكرامة. الدعم الكامل للثورة معبرين عن ذلك بأنها الفرصة التاريخية لتراجع الأحزاب والقوى من تقوقعها وتطوير قاعدتها الشعبية.
الاتجاه الإصلاحي	الحزب الديمقراطي التقدمي. حركة التجديد	شارك في الحكومة المؤقتة، وبعد أربعة أيام من اندلاع الثورة، طالب الحكومة بسحب القوات الأمنية، والمطالبة ببعض الإصلاحات الهيكلية التي تتصل بالنظام السياسي وإستراتيجية التنمية عن طريق تحرير الحياة السياسية ورفع القيود المفروضة على الأحزاب. كان موقفه من الثورة إصلاحي وطالب الحكومة القيام ببعض بالإصلاحات وإطلاق سراح المعتقلين، وفك الحصار الأمني ورفع التعتيم الإعلامي المنهج

المصدر:الجدول من إعداد الباحث

يوضح الجدول السابق موقف بعض الأحزاب السياسية من الثورة حيث أن هذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في دعمها للثورة، غير أن الموقف منها كان مختلف من حيث التوجه فيما يتعلق ببنية النظام السياسي في تونس، حيث نجد كما هو موضح في الجدول الأحزاب التي تدعوا إلى التغيير الجذري لنظام

بن علي من خلال إعلان القطيعة، في حين نجد أحزاب أخرى لها توجه إصلاحي من خلال مطالبة الحكومة بإجراء تعديلات جوهرية تتماشى مع أهداف الثورة.

4 - **القوى العمالية المهنية**:

لا تختلف المنظمات العمالية والمهنية عن سابقتيها من خلال موقفها من الثورة في تونس، إذ لعبت هذه الأخيرة دورا لا يستهان به من خلال تأييد الانتفاضة الشعبية[1]، حيث كان الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تأسس في 20 جانفي1946 الذي يعد من أعرق المنظمات النقابية في الوطن العربي وفي إفريقيا، إذ جمع في صفوفه نقابات العمال والموظفين التونسيين المنتشرين في كل البلاد، وعليه يكن اعتباره أقوى المنظمات النقابية في البلاد، وقد بلغ عدد المنخرطين فيه أثناء الثورة حوالي 350 ألف منخرط بعدما كان تحت سيطرة بن علي قبل الثورة.

والمتتبع لأحداث الثورة يتضح جليا أنه يمثل الريادة من حيث التنظيم، فقد كان له حضور قوي للمساهمة في الحركة الاحتجاجية منذ اندلاع الانتفاضة، وهذا راجع لوعي الاتحاد بخطورة الوضع خاصة الجانب الاقتصاد ي والتنموي، وباعتباره عنصر فعال في هذا المجال مما جعله يكون حاضرا منذ الوهلة الأولى من خلال شن الاتحادات الجهوية والمحلية إضرابات عامة حيث لاقت نجاحا كبيرا من خلال التعبئة الجماهيرية المطالبة برحيل بن علي، إلى جانب إصدار الاتحاد بيانا في 18 ديسمبر2010 طالب فيه إطلاق سراح الموقوفين وسحب قوات الأمن من الشارع.

إن الاتحاد العام التونسي للشغل قد ساند منذ الوهلة الأولى الانتفاضة الشعبية حتى إلى سقوط نظام بن علي، والذي كان له نصيب في المشاركة بشكل رسمي في حكومة محمد الغنوشي التي تلت الإطاحة بنظام بن علي.

يمكن تلخيص نموذج الثورة الديمقراطية التونسية بكونها كانت تعبيرا عن حركة اجتماعية جماهيرية طاغية وطبيعية، استطاعت أن تتكيف سياسيا في لحظة قوية وحاسمة، وكانت قوتها وسرعتها تتجاوز ديناميكيات النسق السياسي المحلي وقدرة محيطها الخارجي على التفاعل معها[2].

الفرع الثالث: المواقف المختلفة من الحراك الثوري

أ-الدول العربية:

ما يمكن التأكيد عليه في هذا الصدد أن مواقف الدول العربية اتجاه الثورة التونسية لم تكن على مستوى واحد إذ تباينت المواقف، ومن أهم مواقف الدول نذكر:

الموقف الجزائري: عبر في هذا الصدد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في رسالة بعث بها والتي تتضمن الاعتراف بالرئيس التونسي المؤقت بعد توليه السلطة، حيث عبر في رسالة قائلا بأنه يثق في نجاح العبقرية التونسية من تحقيق الرفاهية للشعب التونسي، وفي السياق نفسه اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات الأمنية والقرارات السياسية والاقتصادية بما لا يؤدي إلى وصول الثورة الجزائر.

1-دنيا شحاته، مريم وحيد،"محركات التغيير في العالم العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، ع. 18(2011)، ص77.

2. محسن مرزوق، " تونس .. خارطة طريق ما بعد الثورة،" مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 18 فبراير 2011، في: 27 مارس 2014).**http://carnegie-mec.org/2011/02/18/ar-pub-42824**

الموقف المصري: كانت مصر أول دولة أعلنت حق الشعب التونسي في اختيار قياداته ومستقبله، في بيان لوزارة الخارجية، وأنها تثق في حكمة الأشقاء التونسيين وقدرتهم على تثبيت الأوضاع، وتجنب وقوع تونس في فوضى وفي الوقت نفسه فإن العديد من الدول العربية بدأت تأخذ حذوها مما حدث في تونس على غرار دولة مصر، التي حاولت إجراءات مسبقة لمنع وصول أحداث الثورة إلى أراضيها، أما على المستوى الشعبي فقد تظاهر العشرات من النشطاء السياسيين المصريين أمام نقابة الصحافيين بالقاهرة معبرين عن تضامنهم المطلق ودعمهم للثورة التونسية.

الموقف الليبي: اختلف الموقف الليبي عن مواقف الدول العربية الأخرى إذ أنه منذ الأيام الأولى من نجاح الثورة التونسية وجه الرئيس الليبي معمر القذافي كلمة إلى الشعب التونسي معربا فيها عن أسفه الشديد لخسارة تونس بحجم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، ويصعب على تونس أن تعوض بن علي في المستقبل.

موقف دول الخليج "السعودية، قطر، الكويت" : أعلنت هذه الدول على لسان مسؤوليها أنها تراقب الأحداث عن كثب، وأنها تحترم إرادة الشعب التونسي وخياراته، وتؤكد هذه الدول على الالتزام بعلاقتها المتينة مع الشعب التونسي، وحرصها على علاقتها المميزة مع الجمهورية، وفي هذا الشأن عبر وزير الخارجية القطري الشيخ محمد على أن قطر تحترم خيارات الشعب التونسي وان يعود الأمن والاستقرار إلى ربوع تونس.

وفي ذات السياق اصدر الديوان الملكي السعودي بيان ذكر فيه تقدير المملكة العربية السعودية الظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب التونسي الشقيق وتمنياتها بان يسود الأمن والاستقرار في هذا الوطن العزيز، وتأييد لكل إجراء يعود بالخير للشعب التونسي الشقيق[1].

موقف جامعة الدول العربية: أعرب المتحدث الرسمي باسم جامعة الدول العربية عن قلقه من الأوضاع في تونس، وهي تراقب الوضع عن كتب ودعا جميع الأطراف إلى التوصل لإجماع وطني يخرج البلاد من أزمتها، وعليه فإن موقف جامعة الدول العربية إزاء الثورة التونسية كان أقرب إلى الحياد[2]، خاصة وأنه بعد مرور الوقت وانتشار الثورة في باقي الدول العربية بدأ اهتمام الجامعة يتقلص، وفي هذا الموضوع أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بأنه على الدول العربية أن تأخذ العبرة من تونس التي أسقطت نظام بن علي احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتدهورة، وبالتالي على الدول العربية مراجعة سياستها وفق تطلعات الشعب.

ب- **ردود الفعل الأجنبية**:

رد الفعل الأمريكي: يلاحظ على الموقف الأمريكي أن لهجته تصاعدت مع تطورات الثورة، حيث اتسم الموقف الأمريكي في بداية الأمر بالدعوة إلى ضبط النفس والحكمة، من خلال تعامل النظام مع المتظاهرين، ودعت إلى حماية المتظاهرين، لتنهي بالثناء على الثورة[3] والإشادة بها، وهو ما يوضح من

1- فاطمة الزهراء الدين، **جامعة الدول العربية وموقفها من الربيع العربي**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013)، ص.22.

2-**خالدة إبراهيم خليل، حلقة نقاشية. موقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية22فيفري2012، في:**
http://www.allafblogspotcom.blogsport.com/2012/02blog-sport5445.htm، (02أفريل2013 على الساعة 15:00).

3-عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص.326.

مسار الأحداث أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تراقب الثورة، وتؤيدها برغم العلاقة السابقة التي كانت تربط النظام السياسي التونسي بأمريكا.

ويبدو أن الو.م.أ التزمت الصمت اتجاه الأحداث الواقعة في تونس طوال ثلاثة أسابيع، وحتى استدعاء رئيس وزراء الخارجية الأمريكية السفير التونسي في واشنطن محمد صلاح تقية في السابع من شهر جانفي ألفين واحدى عشر، حيث سلمه رسالة تعبر عن القلق الأمريكي من الطريقة التي تم التعامل بها مع الاحتجاجات من خلال المعلومات التي تفيد بالاستخدام المفرط للقوة من طرف الحكومة التونسية، وردا على ذلك استدعت وزارة الخارجية التونسية السفير الأمريكي لدى تونس، وأبلغته دهشتها من الموقف الذي عبر عنه الناطق باسم الخارجية الأمريكية على خلفية الاحتجاجات في تونس.

ردود الأفعال الفرنسية من الثورة: قد لا نستغرب من تقلب الموقف الفرنسي من الثورة التونسية، فقبل تنحي الرئيس زين العابدين بن علي من السلطة ومغادرته تونس لم يصدر عن فرنسا أي موقف ثابت، إلا الموقف الذي بادرت به وزارة الخارجية الفرنسية من خلال ميشيل أليوماري أمام البرلمان الفرنسي، وبعد خلع بن علي صدر الموقف الفرنسي الثاني الذي تخلت فيه عن بن علي بشكل مطلق، وكان أول رد فعل فرنسي من الثورة التونسية عبر أعضاء في الحزب الاشتراكي الفرنسي المعارض في31ديسمبر 2010 الذين أدانوا من خلاله تدخل الأمن التونسي في الاحتجاجات وقمعه القاسي، وفي مقابل ذلك أدانوا أعمال الترويع والعنف التي تقوم بها عصابات إجرامية في تونس، وطالبوا السياسيين بالإسراع في العملية الانتقالية.

ويمكن الجزم بأن موقف الدول الغربية الكبرى من استقرار الأنظمة في المنطقة العربية تتحكم فيه المصالح الاقتصادية والإستراتيجية، وكذا الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

المطلب الثاني: الفراغ المؤسساتي وآلية انتقال السلطة المؤقتة في تونس

الفرع الأول: سقوط رأس النظام السياسي

على إثر نجاح الثورة التونسية وهروب رئيس الجمهورية المخلوع زين العابدين بن علي يوم الجمعة 14 جانفي 2011، الذي كان يحتكر الاختصاصات الأساسية من الناحية السياسية وحتى الدستورية، فبسقوطه سقط جزء هام من نظامه وهو الجزء القيادي، وكما سبق وان رأينا أن مغادرة بن علي السلطة كان مرغما على وقع الثورة الشعبية التي لم تهدئها خطاباته المتكررة والتي أقر في آخرها فهمه لمطالب الشعب التونسي معلنا عن نيته إجراء إصلاحات سياسية عميقة.[1]

لم تكن إشكالية انتقال السلطة في المرحلة الانتقالية التونسية تتمثل في مسألة الآلية أو الأشخاص أو البرنامج السياسي الذي على أساسها ستتم عملية انتقال السلطة بقدر ما كانت المشكلة تتعلق بمشروعية انتقال السلطة.

إن مغادرة الرئيس بن علي البلاد في هذه الظروف تطرح تساؤلات لدى المتتبعين، وقد نجم عن ذلك شغور منصب رئاسة الجمهورية، هذا ما طبع على التجربة التونسية التردد وغياب الطريق إلى المستقبل، وقد بدأ ذلك التردد واضحا منذ اللحظة التي شغر فيها منصب الرئاسة وإعلان محمد الغنوشي

1- عمار عباس، نصر الدين بن طيفور، "التعاطي مع شعور رئاسة الجمهورية: الجزائر 1992 وتونس 2011 نموذجا"، **المجلة التونسية للإدارة العمومية**، عدد. 39-40ص. 40.

توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك استنادا إلى الفصل 56 من الدستور التونسي، والذي يمكن بمقتضاه لرئيس الدولة إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة مؤقتة أن يفوض سلطاته بأمر إلى الوزير الأول[1].

إن الخوف من عدم الاستقرار السياسي في تونس يأتي من تلاعب السلطة القائمة على الشرعية حين "انتفع" الوزير الأول محمد الغنوشي على أساس الفصل 56 من الدستور" بتفويض" لممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية[2]، لكن بعد اطلاع المجلس الدستوري على الرسالة الموجهة إليه من قبل الوزير الأول بتاريخ 15 جانفي 2011 التي تضمنت أن الرئيس السابق زين العابدين بن علي قد غادر البلاد دون تفويض سلطاته إليه، وأقر أن المغادرة تمت بعد الإعلان عن حالة الطوارئ وجدت أن غياب رئيس الجمهورية بهذه الصورة يحول دون القيام بما يقتضيه موجبات مهامه، وهو ما يمثل حالة عجز تام عن ممارسة وظائفه على معنى الفصل 57 من دستور 1959 والذي ينص على أنه عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة أو استقالة أو لعجز تام، يجتمع المجلس الدستوري فورا ويقر الشغور النهائي بالأغلبية المطلقة لأعضائه، ويبلغ تصريحا لذلك إلى مجلس المستشارين ورئيس مجلس النواب الذي يتولى فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعون يوم (45) وأقصاه ستون (60) يوما، وبناءا على ذلك فإن الشروط الدستورية توفرت لتولي رئيس مجلس النواب فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة .

واستنادا إلى هذه الإجراءات المنصوص عليها قانونا يتضح جليا مقارنة مع الواقع السياسي لتونس بعد مغادرة بن علي السلطة أن تولي محمد الغنوشي لرئاسة الدولة كان مشوبا بعدة عيوب ما تؤكد العمل بالفصل 57 بدل الفصل 56، والتي من بينها:

إقدام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي إقالة الحكومة قبل مغادرته البلاد في 14 جانفي 2011، ودعوته إلى انتخابات تشريعية مبكرة خلال ستة أشهر وهو ما أكده محمد الغنوشي بنفسه، وهو ما يوضح بعدم أحقية تولي رئاسة الدولة من خلال الرسالة التي وجهها إلى المجلس الدستوري في 15 جانفي 2011 بصفته كوزير أول وليس كرئيس دولة .

وبعد عملية التصحيح في القراءة الدستورية، تمكن الرئيس المؤقت فؤاد المبزع تولي منصب رئيس الجمهورية مؤقتا، كما تم في 17 جانفي 2011 تشكيل حكومة مؤقتة جديدة برئاسة محمد الغنوشي ضمت وجوه من النظام السابق وأخرى معارضة أمثال" أحمد نجيب الشابي عن الحزب التقدمي الديمقراطي الذي تم تغير اسمه فيما بعد إلى الحزب الجمهوري و" أحمد ابراهيم" عن حركة التجديد التي أصبحت فما بعد بحزب المسار الديمقراطي و"مصطفى بن جعفر" عن حزب التكتل من أجل العمل والحريات[3].

---

1 - جاء في الفصل 56 من الدستور التونسي 1959م على انه : « لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة مؤقتة أن يفوض بأمر سلطاته إلى الوزير الأول ماعدا حق حل مجلس النواب وأثناء مدة هذا التعذر الوقتي الحاصل لرئيس الجمهورية تبقى الحكومة قائمة إلى أن يزول هذا التعذر ولو تعرضت الحكومة إلى لائحة لوم، ويعلم رئيس الجمهورية رئيس المجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين بتفويضه المؤقت لسلطاته.

2 - توجه السيد الوزير الأول محمد الغنوشي عشية 14 جانفي 2011 للشعب التونسي لخطاب عبر القناة التلفزيونية الوطنية جاء فيه أنه طبقا لأحكام الفصل 56 الدستور واعتبار التعذر على رئيس الجمهورية ممارسة مهامه بصفة وقتية أتولى بصفة وقتية بداية من الآن ممارسة سلطات رئيس الجمهورية فنددت الأصوات من المختصين قانونيا باللجوء لهذا الإجراء لأن الفصل 56 متعلق بالشغور الوقتي، وقد يتوقع بالتالي عودة الرئيس الفار فضلا عن خلله الإجرائي البين، المتمثل في عدم اتخاذ أمر من الرئيس السابق وهو ما أكده لاحقا المجلس الدستوري.

3 - توفيق المديني، **تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية**، ص ص. 338-339.

غير أن القراءة الدستورية بينت أن الرئيس لم يستقل وأن مغادرته السلطة حصلت في ظروف معروفة، وبما انه لم يستطيع القيام بما تستلزم مهامه هذا ما يعني الوصول الحالة العجز النهائي، وهو ما مكن رئيس البرلمان فؤاد المبزع من توليه منصب الرئاسة حسب الفصل 57 من الدستور وهي الأقرب إلى تجسيد شرعية الانتقال بدل الفصل 56 من الدستور الذي يحدد بدقة الإجراءات الواجب إتباعها لتولي الوزير الأول لرئاسة الدولة مؤقتا والتي تتمثل في :

- تعذر رئيس الجمهورية القيام بالمهام المسندة إليه.
- أن يكون التعذر مؤقتا.
- أن يفوض رئيس الجمهورية سلطاته بأمر من الوزير الأول.
- أن يكون هذا التفويض مؤقتا[1].

الفرع الثاني: إدارة الفراغ السياسي ونقل السلطة المؤقتة

الحكومة المؤقتة الأولى : 17-27 جانفي 2011

لم تتجاوز عمر الحكومة الأولى العشرة أيام، وهو ما يعني عدم شرعيتها ورفض الرأي العام لها، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي الذي ميز فترة ما بعد قرار بن علي، وتشير بعض المعلومات أن هذه التركيبة هي التشكيلة نفسها التي هيأها بن علي يوم 13 جانفي 2011 وهي ما لقيت رفضا قاطعا من طرف الشعب التونسي.

ردود أفعال إزاء الحكومة الأولى:

الأحزاب السياسية : يرى الأمين العام للتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحرية أن هذه الحكومة لا تمثل لا قطيعة ولا وحدة وطنية باعتبار أن هذه الأحزاب السياسية غير ممثلة فيها، وفي هذا الصدد عبر عن رأيه بالقول كان من الأجدر تشكيل حكومة تكنوقراط تتولى تصريف الأعمال اليومية وبعث مجلس الثورة يتكون من المجتمع المدني وتكون له صبغة سياسية وسلطة أدبية[2].

الإتحاد العام التونسي للشغل: فقد صدر موقفه عن طريق بيان هيئته الإدارية الصادر في 18 جانفي 2011، الذي جاء فيه " وتقدر ما يتمسك الاتحاد بالإصلاحات الاجتماعية والسياسية وبالعمل على تكريسها فإنه يعتبر أن تركيبة الحكومة الائتلافية كما تم الإعلان عنها لا تستجيب للشروط التي حددها المكتب التنفيذي في بيانه الصادر يوم السبت 15 جانفي2011 إذ أنها لا تنسجم مع تطلعات العمال وعلى عموم الشعب بمختلف مكوناته...و عليه يعلن سحب ممثليه من حكومة الائتلاف واستقالة النقابيين من مجلس النواب، ومجلس المستشارين والمجالس البلدية وتجميد عضوية الاتحاد العام التونسي للشغل بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس العليا"[3].

وفي محاولة للتخفيف من الضغط الشعبي على الحكومة بسبب بطء وتيرة الإصلاحات، وعدم تحقيق الوعود الانتخابية في الشغل والتنمية، وضمان الاستقرار والأمن كما أن فشل الترويكا من استباق

1- من شروط التفويض عادة أن يكون مؤقتا، وان يكون كذلك جزئيا، كما يكون أيضا مسندا على نص قانوني.

2 -Slimani(L) Mustapha Ben Jaafar, in, Jeune Afrique de 6 au 12 février 2011.

3 - الأزهر الماجري، **الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010 في جدلية التحرر والاحتواء**(تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2011)، ص. 117.

العمليات الإرهابية والتصدي لها جعل قطاعا هاما من المواطنين يعتقد أنها قادرة على إدارة البلاد وتأمين الاستقرار وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود، كل هذا أدى إلى استجابة الحكومة لبعض مطالب الثورة من خلال إجراء تعديلات على الحكومة.

الحكومة المؤقتة الثانية: 27جانفي -27 فيفري 2011:

في محاولة لتهدئة الأوضاع لجأ الوزير الأول محمد الغنوشي إلى إجراء تعديلات جزئية على حكومته الأولى، من خلال إقباله على تعيينات جديدة والاحتفاظ بوزراء يعتبرهم ضروري البقاء في الحكومة، ومن بين الوزراء التي تم الاحتفاظ بهم عفيف شبلي وزير الصناعة، محمد النوري الجويني وزير التنمية[1]، كما احتفظ الغنوشي بوزراء المعارضة والشخصيات المستقلة الذين أصبحوا عناصر سياسية في الحكومة باعتبار أنهم يمتلكون شرعية لدى بعض الأوساط، إضافة إلى إقدام الغنوشي إلى تعيين شخصيات غير معروفة لدى عامة التونسي يمكن اعتبارهم من الصف الثاني في القيادات التجمعية، ومن بين المهام التي أنيطت بالحكومة المؤقتة الثانية انجاز وظيفيتين متناقصتين:

استخدام المصطلحات الثورية والقيام ببعض الإنجازات تحت الضغط الشعبي والتي من بينها إقرار قانون العفو التشريعي العام، وكذا حل التجمع وفصل الأحزاب عن الدولة.

وفي نفس الوقت تأمين خلاص التجمعين من مسؤولين سياسيين وكبار الموظفين والحفاظ على مصالحهم باسم الحفاظ على هيبة الدولة، وكذلك عن طريق تعيين ولاة ومعتمدين ومديري أمن مواليين للتجمع[2].

وفي مقابل ذلك اختلف موقف الاتحاد العام التونسي للشغل من الموقف المسجل في الحكومة الانتقالية الأولى إذ حظيت الحكومة الثانية بموافقة الاتحاد العام التونسي الذي عبر عن القبول بها مع الاحتفاظ بحق نقدها، كما رفض المشاركة فيها .

وأمام عجز الحكومة الثانية بشكل عام من خلال استمرار الأوضاع على ما هي عليه خاصة بعد اغتيال المعارض شكري بلعيد، والذي كانت له تداعيات وخيمة لا يحمد عقباها كادت تعصف بالحياة السياسية نتيجة محاولة بعض الأطراف توجيه أصابع الاتهام لحركة النهضة كونها تقود الحكومة الائتلافية (الترويكا) التي يعارضها بشدة[3]، وهو ما جعل الجماهير التونسية ينادون إلى اعتصام ثان ينهي حكومة الغنوشي ويسرع من وتيرة الانتقال إلى نظام ديمقراطي هذا ما دفعته للاستقالة من رئاسة الحكومة في 19 فيفري 2013، وهنا جاءت الحكومة الثالثة لسد الشغور السياسي الذي طرأ على رأس الحكومة بعد استقالة محمد الغنوشي.

حكومة الباجي قائد السبسي 27 فيفري2011:

فوجئ أغلب التونسيين بتعيين الباجي قائد السبسي رئيسا للحكومة الانتقالية الثالثة في 27 فيفري 2011 حيث كان المأمول بعد رحيل محمد الغنوشي هو ضخ دماء جديدة على رأس السلطة السياسية في

---

1 -الأزهر الماجري، **مرجع سابق**، ص. 129.

2 - محمد بن نصر،"**الثورة التونسية بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية**"، (27 فيفري 2011).

3 - "من قتل شكري بلعيد"، في: .**http/www.aljazeera.net/programs/Blac-box 2014/10 20% D8% A7% D9% 84** ، (10نوفمبر 2015).

أعلى هرم الدولة سياسيان يعودان إلى الزمن البورقيبي الأول ويستمدان شرعيتهما من حكومات الاستقلال الناشئة.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة أن حكومة الباجي قائد السبسي التي جاءت بعد الإطاحة بالحكومتين السالفتي الذكر التي ترأسهما محمد الغنوشي ما بين 17 جانفي و27 فيفري 2011، حيث تعتبر حكومة إنقاذ جاءت بعد حكومتين فاشلتين وهو ما جعل الباجي يعطي وعودا للقطع مع الماضي والتفاعل الايجابي مع متطلبات المرحلة الجديدة[1].

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى استجابة الوزير الجديد للحكومة المؤقتة إلى جزء هام من المطالب التي نادت بها قوى الثورة لاسيما شباب الاعتصام وجبهة 14 جانفي، وبذلك كسب من البداية نوعا من المصداقية رغم الاحترزات الأولى التي ظهرت عند تعينيه رئيسا للوزراء[2].

وقد استجاب الباجي قائد السبسي تقريبا إلى جل مطالب الثورة وهي :

* مجلس تأسسي
* مجلس حماية الثورة.
* حل مجلس النواب ومجلس المستشارين.
* حل التجمع الدستوري الديمقراطي، وهو ما تم حله يوم 09 مارس 2011

انجازات قبلها المجتمع التونسي بارتياح مع ملازمة الحذر واليقظة أصبحت بعد تاريخ 14 جانفي 2011.

حكم تونس خمس حكومات في مرحلة الانتقال الديمقراطي؛ واحدة قبل انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وأربعة حكومات بعد الانتخابات ذاتها، حكومة السبسي بقيادة الباجي قائد السبسي وهو مستقل، وحكومة الجبالي بقيادة حمادي الجبالي من حركة النهضة، وحكومة العريض بقيادة علي العريض من حركة النهضة، وحكومة جمعة بقيادة علي جمعة وهو مستقل، وبعدها حكومة الصيد بقيادة الحبيب الصيد وهو الآخر مستقل وهو ما تم الإشارة إليه من قبل.

المبحث الثاني : تصورات و مراحل إدارة المرحلة الانتقالية

مع نجاح الثورة التونسية وهروب بن علي وجدت تونس نفسها أمام مرحلة انتقالية، وهي اللحظة التي تفصل الإطاحة بالنظام القديم وبمؤسساته عن انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، وإلى حين ذلك التاريخ تم تنظيم السلط العمومية تنظيماً مؤقتاً[3]، حفاظا على استمرارية الدولة وتجنبا للفراغ وقد مر الوضع الانتقالي في تونس بثلاث فترات؛ الفترة الإطارية، ثم الفترة العملية وهي فترة الانتخابات، فالفترة التأسيسية ابتداءً من 23 أكتوبر 2011[4].

---

1 - الأزهر الماجري، **مرجع سابق**، ص. 136.

2 - الحبيب وذان، **"هل تنجح حكومة قائد السبسي في تحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود وحماية أهداف الثورة جديدة الأسبوعي 03/12/ 2011"**.

3- الجمهورية التونسية، **الرائد الرسمي**، العدد 20، **مرسوم عدد 14 لسنة 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية**، المؤرخ في 23 مارس 2011، المنشور بتاريخ 25 مارس 2011، ص ص. 267- 268.

4- عياض بن عاشور، **مداولات الهيئة من شهر مارس إلى شهر ماي 2011**، الجزء الأول، جانفي 2012، ص. 3.

المطلب الأول : إنشاء الهيئات التأسيسية لإعادة بناء المؤسسات الشرعية في تونس

الفرع الأول: إنشاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة

تشكلت هذه الهيئة في أعقاب الثورة التي حدثت في تونس بعد 2011 بهدف تحقيق أهداف الثورة والعمل على الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي للحكم، وقعت الأحزاب التونسية المتمثلة في هيئة تحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي " التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وحركة التجديد، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحركة الوطنيين الديمقراطيين، وتونس الخضراء والحزب الديمقراطي التقدمي، وحركة النهضة وحزب العمل الوطني الديمقراطي وحزب الطليعة العربي الديمقراطي، والحزب الاشتراكي اليساري وحزب الإصلاح والتنمية "على وثيقة إعلان المسار الانتقالي التي اعتبرت بمثابة خريطة طريق نحو الديمقراطية في تونس، وقد تضمنت الوثيقة مايلي[1] :

1/التأكيد على ضرورة التزام الأطراف الموقعة بموعد الانتخابات المتعلقة بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي والمقررة بتاريخ 23 أكتوبر 2011.

2/ التركيز على الاحترام المتبادل بين كل المتنافسين السياسيين وهذا خلال كل المرحلة الانتقالية وهو ما صدر عن الهيئة المستقلة للانتخابات.

3/ ضرورة إبعاد مكان العبادة وكذا المؤسسات التربوية والإدارية عن النشاط السياسي من خلال الدعاية المغرضة التي دعت إليها الأحزاب خلال الحملات الانتخابية .

4/ التأكيد على عدم تجاوز فترة المهام المسندة للمجلس التأسيسي والمحددة بسنة كأقصى تقدير ليتسنى بعد ذلك للمؤسسات القائمة للتركيز على القضايا الجوهرية المطروحة خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي[2].

تم إحداث هذه الهيئة بتاريخ 04 مارس 2011 بمقتضى المرسوم الرئاسي عدد 06 ولهذه الهيئة صيغة استشارية بحتة مع إمكانية إبداء الرأي في عمل الحكومة، فقد جاءت هذه الهيئة لتطرح مشروع إنقاذ الثورة تحت عنوان " مجلس وطني للوفاق والإنقاذ" قدمت مباشرة للرئيس المؤقت حينها الرئيس فؤاد المبزع[3]، كان القصد منها الحفاظ على الانتفاضة الوطنية كي لا تنحرف أو يركبها أعداء متربصون.

وكان الهدف من هذه المبادرة هو التمهيد لقيام مؤسسات دستورية وإحلال مجلس وطني يتكون من نواب التنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية الناشطة في المجتمع التونسي على أساس الإنابة، مما يساهم في نشر الطمأنينة داخل أوساط المجتمع التونسي والسعي إلى إعداد دستور جديد يتماشى مع أهداف الثورة، وكذا يعمل على متابعة أعمال الحكومة ومراقبتها في حدود الفصل بين السلطات، إضافة إلى السهر على تنظيم انتخابات رئاسية حسب مقتضيات الدستور الجديد، ويكون نهاية المجلس مباشرة بعد تنصيب السلطة الدستورية، وكذا استلام رئيس الجمهورية المنتخب الجديد لمسؤولياته[4].

1-بلال التليدي، **الإسلاميون والربيع العربي الصعود-التحديات - تدبير الحكم** (بيروت: دراسات مركز نماء للبحوث والدراسات، ط.1، 2012)، ص. 94.

2- **المرجع نفسه**، ص. 94.

3- امتدت فترة حكم الرئيس المؤقت فؤاد المبزع من يوم 16 جانفي 2011 إلى 13 ديسمبر 2011، وقد تولي يوم 03 مارس 2011 بمقتضى التنظيم المؤقت للسلطة العمومية من رئيس بالإنابة على أساس الفصل 57 من الدستور المعلق إلى رئيس جمهورية مؤقت بمقتضى المرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطة العمومية ر. ج . ت. عدد 20 مؤرخ في 25 مارس 2011، ص 267-268.

4- نزار شقرون، **رواية الثورة التونسية** (تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتب، 2011)، ص ص. 121-122.

وهي مبادرة رفضت شأنها شأن مبادرة ثانية سعت من خلالها مجموعة من السياسيين داخل الأحزاب ومنظمات مختلفة، حيث عمدت هذه الأخيرة إلى إنشاء ما أسموه بـ هيئة وطنية لحماية الثورة حيث وصل عدد الممضيين على هذه المبادرة 28 طرفا، اجتمعت يوم الجمعة 11 فيفري 2011 بمقر الهيئة الوطنية للمحامين بقصر العدالة بتونس وقد ناقش الحاضرون الفكرة المتعلقة بهذه المبادرة وفاءا لدماء شهداء ثورة الياسمين وانتصار لطموحات الشعب، وكذا تجنب البلاد من الفراغ وقد كان الهدف من هذه المبادرة هو تحقيق الأهداف الآتية:

- إعداد التشريعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والمصادقة عليها .
- مراقبة أعمال الحكومة إلى تتولى تصريف الأعمال.
- إخضاع تسمية المسؤولين في الوظائف السامية لتركيبة الهيئة.

وفي ذات السياق وبعد صدور البيان من طرف المجتمعين تباينت المواقف بين مؤيد ورافض لهذه الفكرة سوءا داخل الحكومة أو خارجها، وهذا لعدة اعتبارات أخذت في الحسبان من بينها أن المجلس قيد التأسيس استولى على صلاحيات واسعة من خلال إسناد سلطة تقريرية لنفسه في مرحلة انتقالية، وبالتالي تصبح له صلاحيات حكومية وبرلمانية في آن واحد كل هذا أدى إلى رفضه من طرف الحكومة جملة وتفصيلا، وهذا لما له من مخاطر على وحدة الدولة حسب *الحكومة*، وفي مقابل ذلك وافقت أن يكون له طابع استشاري وهو ما لم يتقبله أطراف المبادرة.

وكان رد الفعل عن ذلك تصعيد وتيرة الاحتجاجات أمام مقر الحكومة تنديدا بقرار الحكومة، والتعبير عن تأييدهم لأصحاب المبادرة كل هذا فتح الباب أمام تصور آخر لإيجاد صيغة توافقية بين كل القوى السياسية، وهو ما تمخض عن ميلاد هيئة جديدة تقدم بها مختصون تمثلت في تجميع كل الصلاحيات في يد رئيس الجمهورية مع تسليط رقابة عليه من طرف مجلس وطني لحماية الثورة يتم إحداثه لهذا الغرض.

يمكن القول بأن هذه المبادرات السالفة الذكر تجعلنا ندرك أنه رغم تغيب النخب السياسية في السابق إلا أنها تنبئ عن وعي وطني وسياسي كبير للخروج من الوضع المتأزم، وهو ما جعل الحكومة تدرك خطورته وتم الإعلان من طرفها بعد المشاورات عن مشروع تمثل في إحداث هيئة عليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

الفرع الثاني: إنشاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي[1].

بعد سقوط النظام دخلت تونس في مرحلة جد حساسة، كان عليها التأسيس لمرحلة جديدة، وهو ما استدعى تكوين مجلس لحماية ما أسموه " بالثورة " ومن أهم الأطراف التي وقعت على بيان تأسيسه : الاتحاد العام للشغل التونسي وحركة النهضة الإسلامية، والهيئة الوطنية للمحامين وحزب العمال الشيوعي التونسي، وجمعية القضاء والرابطة التونسية عن حقوق الإنسان وهو المجلس الذي تم دمجه مع اللجنة العليا للإصلاح السياسي في هيئة موسعة تحت مسمى " الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي تم أنشاؤها في 15 مارس 2011 وتتشكل من71عضو

1 - الفصل 2 من المرسوم المتعلق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

ليرتفع لاحقا إلى 130 عضوا بهدف ضمان تمثيل مجتمعي أوسع، وقد عقدت الهيئة أول اجتماعاتها يوم17مارس للتباحث في مشروعي قانون انتخابات مجلس وطني تأسيسي أعدتها لجنة الخبراء، وبعد تفاوض تم الاتفاق على بداية النظر في مشاريع القوانين الانتخابية، والسعي في الوقت نفسه إلى توسيع اللجنة، وهو ما تم فعلا .

حيث بدأ التداول حول مشروع قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات[1]، والتي مثلت بدورها استجابة مؤسساتية لضرورة إحداث إطار يلتقي فيه التونسيون على اختلاف مشاريعهم وآرائهم الفكرية والسياسية ليؤمنو لتونس الانتقال من الاستبداد إلى الحرية والديمقراطية، فكانت الهيئة البيت الذي يأوي مختلف السياسات والقطاعات في إطار توافقي لاستحالة الاحتكام للانتخابات[2] في تلك المرحلة الاستثنائية.

وقد تكونت اللجنة العليا للإصلاح من خبراء في القانون العام والعلوم السياسية وانتهجت في عملها منهج المشاورة مع مختلف التيارات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي انتهت إلى وضع عدد من السيناريوهات لمرحلة ما بعد الانتفاضة الشعبية، انحاز رئيس الوزراء الباجي قائد السبسي من بينها إلى إجراء انتخابات برلمانية في يوليو 2011، والتصويت على رئيس مؤقت إلى حين إعداد الدستور الجديد.

إلا أن الاحتجاجات الشعبية أجبرته على اللجوء إلى بديل أخر هو انتخاب مجلس وطني تأسيسي يضع دستورا جديدا للبلاد، على أن ينتخب هذا المجلس من بين أعضائه رئيسا مؤقتا للبلاد في حين الانتهاء من وضع الدستور الجديد والإعداد لانتخابات جديدة رئاسية أو تشريعية بحسب النظام المقترح.

إذن كانت الهيئة العليا مؤسسة لصيقة بالفترة الانتقالية منذ 14 جانفي 2011 لكنها ليست مجرد مؤسسة عادية كلاسيكية أو مجلس تشريعي كما سماها البعض أو إدارية واضحة المعالم بل هيئة فريدة على المشهد المؤسساتي، أخذت ما هو تقليدي ومن ما هو حديث تتبلور مظاهره من خلال ملابسات إحداثها، وبالتالي الظروف السياسية الاستثنائية التي نشأت في ظلها هو الخوف من عدم الاستقرار السياسي يأتي من تلاعب السلطة القائمة بالشرعية.

وقد ضمت هذه الهيئة أعضاء منتخبين في منظماتهم وأحزابهم وكذا شخصيات وطنية وتترأس الهيئة الأستاذ" عياض بن عاشور" لأجل التحضير للانتخابات تعد الأولى بعد سقوط نظام بن علي، إضافة إلى مهام أخرى تتعلق أساسا بالحياة السياسية كحماية حريات المواطنين والقوانين الخاصة بالأحزاب والجمعيات من اجل تأسيس دولة القانون التي قامت من اجلها الثورة ضد النظام.

كما أصدرت الهيئة عددا من المراسيم كان أبرزها المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أفريل 2011 والذي أنشئت بمقتضاه اللجنة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات التي وضعت بمقتضاها القانون الانتخابي الجديد الذي يقوم على وجود لجنة انتخابية مستقلة وثنائية متوازنة بين الرجال والنساء. حيث صادق مجلس الهيئة على تعديل الذي جرى على قانون الانتخابات، وهو الذي بدوره أسس لنظام

1- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير**، تحرير. أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2011)، ص. 152.

2 - **مداولات الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي كله**، السيد فؤاد المبزع رئيس الجمهورية المؤقت، الجزء 2، من جوان إلى أكتوبر 2011، ص. 1003.

سياسي جديد قائم على الشفافية والنزاهة في تاريخ تونس في 23 أكتوبر 2011م والتي انبثق عليها الوطني المجلس التأسيسي الذي يعتبر أولى مؤسسات الثورة ذات الشرعية الانتخابية[1].وهو ما يجسد الاستجابة للمطالب الشعبية، والذي دخلت تونس من خلاله مرحلة جديدة من خلاله وهي إضفاء الشرعية لفاعلين جدد يبدأ بانتخاب المجلس التأسيسي.

ومن هذا المنطلق اعتبر أعضاء الهيئة العليا حلقة وصل بين المواطنين خارج الهيئة والمؤسسات الفاعلة داخل الدولة فمن خصائص النظم الانتقالية نقص الفعالية والمشروعية لذلك أوجب مراقبة مؤسساتها والوقوف على أعمالها لتتوفر الثقة في سلامة العملية السياسية والابتعاد عن التفرد بالرأي والتعصب للقرار الواجب وهو ما تجسد صلب الجلسات الدورية للهيئة عقب تعاملها مع الهيئات القطاعية التي أحدثت في إطار الإصلاح السياسي بعد الثورة ومع اللجان التي أحدثت في إطار تصفية مخلفات الماضي وتجاوزاته.

الفرع الثالث: إنشاء الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات

تتمثل الخيارات الأساسية لتنظيم العملية الانتخابية في إسناد هذه المهمة إلى الإدارة أو لجان وهيئات مستقلة عن السلطة التنفيذية وهو ما أثبت فشله في كثير من الدول العربية من خلال إشراف الإدارة على عملية الانتخابات، غير أن إسناد مهمة الإشراف إلى لجان وهيئات مستقلة تضمن انتخابات تعددية ونزيهة بعيدة عن تدخل السلطة التنفيذية .

وأمام التجربة المريرة التي مرت بها تونس منذ الاستقلال، إذ كانت وزارة الداخلية تحكم قبضتها على تنظيم الانتخابات في جميع مراحلها منذ بداية التسجيل وتقديم الترشيحات إلى يوم الاقتراع وما يحصل أثناء الفرز، وفي إطار القطع مع هذه المنظومة تم إحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بمقتضى المرسوم عدد 27 لسنة 2011 .

غير أن صعوبة ودقة مهمة الهيئة كان لزاما أن تكون هيكلتها وصلاحياتها على قدر ما تحتمه هذه المرحلة، كانت فكرة إحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس خلال المرحلة الانتقالية أمرا مستعجلا يستجيب لضروريات المرحلة وهو ما تجسد فعلا في مشروع المرسوم عدد 27 المؤرخ في 18 أفريل 2001[2] والذي صاغته لجنة الخبراء.

وقد جاءت هذه الهيئة استجابة لتطلعات الشعب التونسي، والذي طالب برحيل النظام الذي كان سببا في تأزم ثقافة المشاركة وبالتالي مؤشرا عن أزمة الديمقراطية في البلاد.

وفي مقابل ذلك المطالبة بإنشاء مؤسسات تعترف بمبادئ الانتخابات الحرة وهو ما يفرض وجود هيئة محايدة في جميع مراحل العملية الانتخابية ابتداء من إعداد البرنامج والإشراف على تسجيل الناخبين والمرشحين مرورا بإدارة العملية الانتخابية يوم الاقتراع وفرز الأصوات انتهاء بالإعلان عن النتائج وفتح الباب أمام الطعون.

وقد جاءت الدعوة من طرف الجماهير بحكم التجربة المريرة التي بها التجربة التونسية منذ الاستقلال فقد كانت وزارة الداخلية مجردة من الحياد والنزاهة في العملية الانتخابية، وهو ما أعطى

---

1 - توفيق المديني، **تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، مرجع سابق**، ص ص. 345-346.

2 - مرسوم عدد 27 لسنة 2011، يتعلق بإحداث هيئة عليا مستقلة للانتخابات ر.ر ج. ت، عدد 27/ المؤرخ في 19 أفريل 2011، ص. 488، 489.

فرصة للسلطة التنفيذية التحكم في جميع مراحل الانتخابات التي تظهر للعيان نتائجها قبل يوم الاقتراع وهو ما أعطى لرموز النظام البقاء في السلطة وتعجيز المعارضة.

لقد كان الدافع الكبير للشعب التونسي إقامة إدارة انتخابية محايدة تضمن مراقبة مستقلة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي وحسما فعالا للنزاعات، وبعد تجميع الانتقادات والملاحظات التي وجهت له على المستوى اللغوي والمضمون القانوني تمت مصادقة مجلس الهيئة عليه بالأغلبية ولم يعارضه أحد، في حين احتفظ 4 أعضاء بأصواتهم، وبعد استكمال تركيبها يوم 17 ماي 2011[1] وقع تنصيبها رسميا بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليتواصل عملها لأكثر من خمسة أشهر دونت في التقرير النهائي الذي قدمه رئيسها المنتخب السيد كمال الجندوبي في ماي 2012 إلى رئيس الجمهورية.

وبذلك تكون قد اضطلعت بمهامها وانتهى السبب القانوني لوجودها وفقا للمرسوم الاستثنائي الذي أحدث في فصله الأول هذه الهيئة التي تشرف على انتخاب المجلس التأسيسي وتنتهي مهامها بالإعلان عن النتائج النهائية لهذه الانتخابات التي يشترط أن تكون ديمقراطية وتعددية ونزيهة وشفافة. ويمكن الإشارة إلى طبيعة الهيئة وكذا تبيان مدى استجابتها لشروط النزاهة والحياد من خلال توافر مجموعة من المقومات والتي من بينها:

التمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري: وهو ما يقودنا إلى التأكيد على أن الهيئة تتوافر على الاستقلال المالي والإداري وهو ما يكفل لها الحياد السياسي والإداري، وقد تم في المجال تخصيص ميزانية خاصة بها لمباشرة مهامها دون تبعية ولا تخضع نفقاتها للرقابة المسبقة للمصاريف العمومية، لكنها في المقابل تخضع لرقابة لاحقة لدائرة المحاسبات، وعملا بمبدأالشفافية تتولى الهيئة نشر تقريرها المالي بعد انتهاء عملية الانتخابات تجسيدا للقوانين والنظم الداخلية التي أصدرتها الهيئة يوم 6 سبتمبر 2011 والتي توضح من خلالها كيفية ضبط ميزانيتها وطرق التصرف فيها، وهو ما يؤكد جليا استقلالية الهيئة هيكلتها ووظيفيا عن السلطة السياسة وعن مختلف الحركات السياسية والتيارات الحزبية ولا للسلطة القضائية رغم انتصابهاكمحكمة درجة أولى[2].

مبدأ الحياد: وهو مبدأ عام تسعى الهيئة إلى تحقيقه حتى تباشر مهامها بكل شفافية إضافة إلى استقلالية أعضاء الهيئة المنتخبين وكذا نزاهتهم الذي يعتبر من أهم الشروط التي قامت عليه الهيئة، إلى جانب الكفاءة والخبرة والتفرغ وحظر الجمع بين عضوية الهيئة وعضوية الحكومة أو الترشح لانتخابات المجلس أو الانتماء الحزبي، كما يمنع عليهم القيام بأي نشاط يتعارض وحياد الهيئة واستقلاليتها أثناء أداء مهامهم.

كما أن المحكمة الإدارية متحكمة في نشاطات الهيئة باعتبارها المؤسسة المسؤولة عن تقديم إجراءات الترشح لانتخابات المجلس التأسيسي الذي يعد من قبيل الوثائق الصادرة عن الإدارة، والتي

---

1 - يتم انتخاب أعضاء الهيئة المستقلة للانتخابات من طرف مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة وتم ذلك في مرحلة أولى يوم 09 ماي 2011.

2 - المحكمة الإدارية، الدائرة الإستئنافية الرابعة، **قضية عدد 28962**، بتاريخ 25 سبتمبر 2011، حاتم اليحياوي رئيس قائمة " تونس لكل التونسيين" بالدائرة الانتخابية بمنوبة ضد الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات بمنوبة. أنظر في هذا الصدد: أمين محفوظ، **حرية تكوين الأحزاب السياسية دراسة مقارنة بين النظام التونسي والجزائري**، رسالة شهادة الدراسات المعمقة في القانون العام غير منشورة(سوسة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية، 1991)، ص. 19.

تكون الأخيرة ملزمة بإتباعها وتجابه ما تضمنته من مقتضيات[1] فكل القرارات الصادرة عن الهيئة سواءا كانت هذه القرارات قرارات صريحة أو ضمنية يمكن اعتبارها قرارات إدارية ذات صبغة تنفيذية.

اعتبار تلقي الطعون والبث فيها من أهم الاختصاصات المنوطة بالهيئة إثر إعلان النتائج الأولية للانتخابات والتصريح بها ونشر النتائج النهائية بعد أن كانت المجلة الانتخابية قد عهدت إلى مجلس النواب مهمة البث في صحة انتخاب أعضائه، والتي أوكلت بمقتضى تعديل 1988 المسألة إلى لجنة مستقلة تتكون من رئيس المجلس الدستوري، ورئيس المحكمة الإدارية والرئيس الأول لمحكمة التعقيب تم اثر التعديل الدستوري عام 2002 أصبحت من اختصاص المجلس الدستوري[2].

أما بعد تعليق الدستور بعد سقوط النظام ودخول تونس مرحلة انتقالية جديدة لما بعد الثورة في مارس 2011، وقع القاضي العادي كقاضي للانتخابات يبث في الطعون المقدمة ضد قرارات الهيئة المستقلة التي تعمل كمحكمة درجة أولى للنظر في نزاعات ترسيم القوائم الانتخابية وتخول هذه الرقابة للهيئة المركزية متى ثبت لها مخالفة القائمة الفائزة للأحكام المتعلقة بالتمويل وبما لها سلطة تقديرية تمارسها تحت رقابة قاضي النتائج أن تتولى إلغاء نتائجها، وذلك بعد التحقيق من إتيان القائمة المؤاخذة لهذه المحالفة بصورة لا يعتريها شك أثناء فترة الحملة الانتخابية[3].

وبالإعلان النهائي عن نتائج الانتخابات ونشرها بالرائد الرسمي للجمهورية[4] تنتهي مهمة الهيئة التي أبعدت وزارة الداخلية نهائيا عن تنظيم وإشراف والإعلان عن النتائج. وهو ما يعتبر تجسيدا لمكاسب الثورة من خلال قطع عهد قديم مليء بالسلبيات نحو عهد جديد قائم على الشفافية والنزاهة الغائبة منذ استقلال تونس عام 1956.

المطلب الثاني : مرحلة انتخاب المجلس التأسيسي

الفرع الأول : نتائج الانتخابات ودلالاتها

بعد 2011 تم تعليق العمل بدستور 1959، فتم انتخاب مجلس وطني تأسيسي الذي صاغ قانون التنظيم المؤقت للسلط العمومية الذي حل محل الدستور مؤقتا في 10 ديسمبر 2011، ومما نص عليه أنه ينتخب المجلس التأسيسي رئيس الجمهورية انتخابا سريا، بالأغلبية المطلقة من أعضائه.

وفي حالة عدم تحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة، يتم القيام بدورة ثانية تتكون من المرشحين اللذان تحصلا على أعلى نسبة تصويت[5]. بعد جدال واسع في أعقاب سقوط نظام بن علي والبحث عن شرعية دستورية للخروج من حالة الفوضى واللا توافق وبمقتضى إنشاء اللجنة العليا المستقلة السالفة الذكر التي انبثق عنها إنشاء المجلس الوطني التأسيسي المتمخض عن الانتخابات التي تم

---

1 - المحكمة الإدارية، الدائرة الاستئنافية الثانية، **قضية عدد 28892**، بتاريخ 16 سبتمبر 2011، سمير سعدانة، رئيس قائمة حزب حضر موت ضد الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات سوسة المحكمة الإدارية، الدائرة الاستئنافية الأولى، **قضية عدد 28959**، بتاريخ 26 سبتمبر 2011 ومحمد صالح كرمادي رئيس قائمة حزب المبادرة بقفصة ضد رئيس الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات بقفصة. انظر في هذا الصدد: أمين محفوظ، **مرجع سابق**، ص ص. 26، 29.

2 - كوثر دباش، **القانون الانتخابي التونسي: هو القطع مع الاستبداد (** تونس: دار الطائر للنشر، 2011)، ص .70.

3 - المحكمة الإدارية، الجلسة العامة القضائية، **قضية عدد 77**، بتاريخ 8 نوفمبر 2011، حنان السياسي بوصفها رئيسة قائمة العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية بدائرة صفاقس 1 ضد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

4 - قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المؤرخ فى 13 نوفمبر 2011.

5- **المرسوم عدد 14 لسنة 2011**، مؤرخ في 23 مارس 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية ودستور تونس 1959، الفصل التاسع، ص.5.

إجراؤها في 23 أكتوبر 2011، والتي شارك فيها ما يناهز 4.3 مليون ناخب من جملة 8.3 مليون في سن الانتخاب (18 سنة فما فوق) أي ما يمثل حوالي 52% من مجموع الناخبين[1].

وقد اختلفت نسب المشاركة بحسب الدوائر، فقد بلغت نسبة 54% في دوائر الداخل و30% في دوائر الخارج، وقد اعتبرت الهيئة العليا المستقلة نسبة المشاركة في الخارج جيدة مقارنة مع مؤشرات دولية استندت إليها، أما في مختلف دوائر الداخل التونسي فإن نسب المشاركة كانت بصفة إجمالية ضعيفة في الوسط الغربي والشمال الغربي وهي مناطق معروفة بتشتت سكانها حيث لم تتجاوز 50% وهذا ما سيوضحه الجدول:

جدول رقم :03 يوضح عدد السكان حسب المناطق

المناطق	النسبة المئوية
جندوبة	%45
سليانة	%48
القيروان	%48
سيدي بوزيد	%49
القصرين	%50

الجدول من إعداد الباحث

فبعد صدور النتائج النهائية للانتخابات أصبح المجلس الوطني التأسيسي يتمتع فعليا بالوجود القانوني الذي يمكنه من الانعقاد وبداية ممارسة مهامه في إطار تمتعه بالاستقلالية المالية والإدارية في إطار الدولة، فقد قامت بموجب هذه الانتخابات أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة تتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية لا سلطة عليها لأحد غير المجلس ذاته، فإذا كانت الوظيفة الأساسية للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور، فإن أولى مهامه تمثلت في انتخاب رئيس للجمهورية يتولى بدوره تسمية رئيس للحكومة[2].

وفي هذا الصدد يمكن القول بأنه وبعد هذه الخطوة التي من شأنها أن تعزز من حظوظ نجاح التجربة الانتقالية التونسية بعد 2011، بعد الخطوات التي قطعتها ووصلت بها إلى انتخاب المجلس التأسيسي هو تشكيل حكومة ائتلافية ضمت الأحزاب الثلاثة الفائزة في الانتخابات التي حصلت مجتمعة على نحو ثلثي مقاعد المجلس التأسيسي؛ حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات إلى جانب عدد من الشخصيات المستقلة.

لقد كشفت نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي بتاريخ 23 أكتوبر 2011 سذاجة الكثير من المعتقدات التي غذاها خطاب النظام الزائل ومناخ الثورة من بعده، إذ أنها أثبتت من جهة بطلان الإدعاء الذي بني عليه بن علي شرعيته في الداخل والخارج والذي يزعم أن سقوط نظامه يعني

1 - عزوز العربي، **رياح الثورة الردة** : مطابع سنباكت، 2013)، ص. 69.

2 - نص الفصل 2 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011، المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، أن يتولى المجلس الوطني التأسيسي المهام التالية: يتولى بصفة أصلية وضع دستور للجمهورية التونسية. كما يتولى أيضا بالخصوص المهام التالية؛ ممارسة السلطة التشريعية، انتخاب رئيس المجلس الوطني التأسيسي، انتخاب رئيس الجمهورية، الرقابة على عمل الحكومة.

هيمنة الإسلاميين المتشددين على دواليب الدولة، وأضعفت من جهة أخرى الاستقطاب الثنائي الذي أنشأه الخطاب السياسي لما بعد سقوط بن علي بين الثورة والنظام السابق، أي أن نتائج انتخابات المجلس التأسيسي أبرزت أهمية التمييز بين مناخ الثقافة الأحادية وما يليها من انفجار المشهد السياسي الذي يغير المعطيات بشكل عميق[1].

لقد عبرت العملية الانتخابية التي أجريت فعالياتها عن رغبة الجماهير التونسية في بناء الجمهورية التونسية الثانية على أسس وقواعد ديمقراطية تبدأ بالدستور أولا وتنتهي بانتخاب رئيس جديد للبلاد فقد غلب على المشهد السياسي خلال الأسابيع التي سبقت انتخاب المجلس التأسيسي[2]حالة من التداخل بين الرؤى الحزبية والدينية بصورة غلب عليها الطابع الإيديولوجي، وان توافقت الأحزاب على جل المواجهات السياسية الدعائية ذات طابع وسطي إلى حد ما.

كما كان للعدد الضخم من القوائم الحزبية والمستقلة المشاركة في العملية الانتخابية دورا كبيرا في خلق نوع من التنافس الانتخابي للظفر بالأغلبية في المجلس التأسيسي، وعليه يمكن القول بأن المشهد السياسي التونسي اتسم لمجموعة من السمات قبل الانتخابات والتي تمثلت في اكتساب حركة النهضة التونسية تأييد شعبي وجماهيري حيث نال برنامجها الانتخابي استحسان لدى فئات المجتمع وهو ما يؤكد حصول حركة النهضة على أغلبية المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي بعد صدور الحصيلة النهائية للانتخابات التاريخية[3]ومن هنا يمكن رصد نتائج الانتخابات في المجلس الوطني التأسيسي.

جدول رقم 4: نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي بتاريخ 23 أكتوبر 2011

الحزب	عدد المقاعد	عدد الأصوات
حركة النهضة	89	1498905 صوت
المؤتمر من أجل الجمهورية	29	352825
حزب التكتل	20	285530
الحزب الديمقراطي التقدمي	16	160692
حزب المبادرة	5	129215
حزب أفاق تونس	4	76643
البديل الثوري" ح ع ش ت"	3	60620
حركة الشعب	2	31793
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	2	22842
الحزب الليبرالي المغاربي	1	13053
حزب العدالة والمساواة	1	7619
حزب النضال التقدمي	1	9329

1 - أيمن البوغاغي، **الحريق العربي في التناقض بين الثورة والديمقراطية** : منشورات كارم الشريف، ط.1، 2016)، ص. 113.
2 - عبد اللطيف الحناشي، **مرجع سابق**، ص. 19.
3- بلال التليدي، **مرجع سابق**، ص.175.

الحزب الدستوري الجديد	1	15459
حزبالأمةالديمقراطي الاجتماعي	1	15572
حزب الأمة الثقافي الوحدوي	1	5581
الاتحاد الوطني الحر	1	51594
حركة الوطنيين الديمقراطيين	1	32306
17 قائمة حزبية	178	2769578

المصدر: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 14 المؤرخة في 21 فيفري 2012، ص. 589.

جدول رقم 05: نسبة المشاركة في الداخل والخارج وعدد المسجلين في تونس

الناخبون	المسجلون إداريا			المسجلون آليا			النسبة العامة
	العدد	المقترعون	النسبة	العدد	المقترعون	النسبة	
داخل الجمهورية	4108202	3548232	86.4	3909846	547674	14	51.1
بالخارج	360544	210461	58.4	361052	0	0	29.1
المجموع	4468746	3758693	84.1	4270898	547674	12.8	49.2

المصدر: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 14 المؤرخة في 21 فيفري 2012، ص. 580.

الفرع الثاني : تحليل نتائج الانتخابات

أفرزت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس عن تكوين أول هيئة تشريعية والتي بلغت نسبة المشاركة فيها حسب التقرير النهائي للهيئة العليا المستقلة للإشراف عن الانتخابات بـ 54% داخل البلاد وفي المهجر من الذين لهم الحق في التصويت، وهو ما عكس تغيرا سياسيا شاملا في المشهد السياسي التونسي[1].

ومن خلال قراءة وتحليل الجدول رقم (04) يتضح أن انتخاب المجلس التأسيسي انتهى بفوز حركة النهضة بـ 89 مقعد من مجموع 217 مقعد، وبذلك تمكنت من اعتلاء سدة الحكم بعد فوزها بأغلبية في المجلس التأسيسي وقيادتها لحكومتين ائتلافيتين لأول مرة في تاريخ تونس، إلا أنه وبالرغم من الفوز بالمرتبة الأولى في المجلس الوطني التأسيسي فإنها لم تتمكن من المسك بزمام الحكم، رغم أنها كانت تقف

1 - أندريوماسولس وآخرون، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط** (الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 17.

في صدارة المشهد وتتصدى للغضب الشعبي المتصاعد، إضافة إلى الحملات الإعلامية التشويهية ضدها وتعطل انجاز المشاريع التنمويةالمسجلة لعدة أسباب وظروف أخرى كانت تعمل ككابح وعائق للتجربة الإسلامية الوليدة في تونس.

هذا فضلا على أن حركة النهضة تعاملت في مسألة الحكم ليس كغيمة إنما وفق شراكة وطنية شاملة لجميع التيارات السياسية[1]، ويمكن إرجاع هذا الفوز لعدة عوامل يمكن رصدها في التالي :

التمثيل الشامل في كل أنحاء تونس: وذلك من خلال تسجيل حركة النهضة تفوقا كبيرا على مستوى كل الدوائر .

الاستفادة من النظام الداخلي: وهو ما تمخض عنه ضمان التفوق في عدد الأصوات الذي ضمن له مقاعد جديدة بأكبر البقايا المعتمدة في النظام الانتخابي التونسي .

الاستحواذ على مقاعد الجالية بالخارج :حيث حققت حركة النهضة فوز بنصف المقاعد يليه وبفارق كبير حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، ثم يأتي بعدها حزب العريضة الشعبية للحريات والعدالة وهو الحزب المنشق عن حركة النهضة، ثم التكتل من أجل العمل والحريات ثم يليها باقي الأحزاب الأخرى الموضحة في الجدول أعلاه، وفي الموضوع ذاته ومن خلال قراءة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يمكن تسجيل بعض الملاحظات التي خيمت على العملية الانتخابية، والتي يمكن إجمالها في نقاط مهمة:

إسهام انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في بلورة خارطة سياسية جديدة كان نتاجها القوى السياسية البارزة التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفية إدارة المرحلة الانتقالية.

انتقال المشهد الحزبي بعد انتخابات المجلس التأسيسي من التشتت والكثرة إلى الانتظام وفق جبهات سياسية متباينة في المواقف منها ما هو مؤيد للشرعية الانتخابية ومنه ما هو معارض، ويمكن التمييز في هذا السياق بين أربعة أنماط سياسية وهي جبهة الترويكا الحاكمة، وهي ما سنتطرق إليها بالتفصيل لاحقا وهي الجبهة الليبرالية ثم الجبهة اليسارية القومية، وجبهة الإنقاذ[2].

ساهم انتخاب المجلس التأسيسي في إعلان القطيعة مع النظام السابق من خلال إرساء دعائم نظام سياسي جديد ذات شرعية كاملة، ومن خلال تمتعه بصلاحيات تأسيسية تشريعية حقيقية، وقد كان من دلالات تلك الانتخابات أنها أسست لشرعية جديدة لممارسة الحكم تمثلت في شرعية المؤسسات، حيث انتهت المرحلة.

يمكن أن نلخص المشهد السياسي التونسي غداة انتخابات المجلس التأسيسي في ثلاث مجموعات:

قوة إسلامية: تقودها النهضة من داخل المجلس التأسيسي، أي من داخل مؤسسات النظام الجديد، حيث تفيد المعطيات الرقمية التي استخلصنا بعض دلالاتها أن البحث عن عامل واحد أو عامل حاسم لتفسير صعود الإسلاميين لا يوفر الإمكانية للفهم الدقيق للسلوك الانتخابي للمواطن التونسي الذي اختار التصويت لصالح حركة النهضة .

فمعطى التغطية الشاملة للتراب الوطني يسقط الاعتبارات الجغرافية والسكانية في التحليل، وبلوغ نسبة الفوز في المعدل إلى 40 بالمائة يعطي تفسيرا آخر للاعتبارات الثقافية والطبقية والنفسية والعقلانية.

1- رياض بشير، "الانتخابات التونسية 2014: مراحلها ونتائجها"، **سياسات عربية**، ع. 12(يناير 2015)، ص ص. 30- 37.

2- أنور الجمعاوي،" المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، **دراسات العربية**، ع. 06 (جانفي 2014)، ص .55

وهو ما اتضح جليا في عملية التصويت لصالح حركة النهضة إذ صوت المتدين وغير المتدين، وكذا جميع فئات المجتمع وهذا لاقتناعهم ببرنامجها الاقتصادي والسياسي، وهناك تفسير آخر وهو التصويت العقابي الذي مارسه الشعب التونسي ضد التشكيلات السياسية التي أسسها بعض رموز النظام السابق أو ضد الأحزاب السياسية التي كانت تصطف في أجندة النظام السياسي السابق.

قوة دستورية: متعودة على الحكم وجدت نفسها خارج إطار المؤسسات، وقوة علمانية متشرذمة استطاع جزء كبير منها الدخول إلى المجلس التأسيسي، ولكن من دون توفير الحد الأدنى من التجانس[1].

وفي ذات السياق فقد استفادت القوة الإسلامية من صلابة مؤسسات حزب النهضة وقد برز ذلك من خلال إعادة بناء الهياكل بشكل سريع في مختلف التراب التونسي، وتوفير الأداة الحزبية القادرة على خوض غمار التجربة الانتخابية والحملات التواصلية الكثيفة التي استعملها الحزب.

بالإضافة إلى الفعالية البرنامجية التي ظهرت على مستوى مضامين وتدابير البرنامج الاقتصادي والسياسي الذي وضعته الحركة كحزب .

من بين نقاط قوة الحركة تمتعها بخاصية الذكاء السياسي في قراءة شروط المرحلة واستشراف مآلها والتحديد الدقيق لدور الحزب فيها .

وفي مقابل ذلك نجد ما اعترى نظيرتها الدستورية من ضعف بسبب الثورة ومن تشتت بحكم انفجار المشهد السياسي، ولكن القوة الإسلامية عانت في المقابل من الحكم المسبق السلبي المرتبط بالإسلاميين في الداخل والخارج، أما القوة الدستورية فإن عراقتها ووزنها في الإدارة والإعلام وغيرها من المؤسسات الحيوية جعلها قادرة على التأثير وحتى وهي خارج إطار الحكم .

وفيما يخص القوى العلمانية فإن بعدها عن شبهة الانتماء للإسلام السياسي وعن تهمة التورط مع النظام البائد جعلها المتحدث باسم الديمقراطية. ولكن انقسامها الشديد منعها من إن تكون بديلا حقيقيا خلال المرحلة الانتقالية الأولى القائمة على أساس التوافق والاتجاه صوب الجمهورية الثانية.

ومما لا شك فيه ان التقارب الإسلامي العلماني شكل نقطة انطلاق لتأسيس مرحلة جديدة لقيادة الدولة التونسية من خلال ترويض فكرتهما نحو بناء حكومة ائتلاف وطني.

وهو ما عزز من حظوظ نجاح التجربة الانتقالية في تونس بعد الخطوات التي قطعتها ووصلت بها إلى انتخاب المجلس التأسيسي.والذي تمخض عنه تشكيل حكومة ائتلافية ضمت الأحزاب الثلاثة الفائزة في الانتخابات، والتي حصلت مجتمعة على نحو 3/1 مقاعد المجلس التأسيسي، افتكت من خلاله حركة النهضة بزعامة راشد الغنوشي الأغلبية بنسبة حازت بموجبها على 89 مقعد من مجموع 217 مقعد، تلاها في الترتيب حزب المؤتمر من اجل الجمهورية بزعامة منصف المرزوقي بـ 29 مقعد، ثم التكتل من أجل العمل والحريات بزعامة مصطفى بن جعفر بـ 20 مقعد.

ورغم ما بين هذه الأحزاب الثلاثة من فوارق أسياسة، حيث تنحدر كل منها من خلفيات إيديولوجية وسياسة متباينة منها الإسلامي ومنها الليبرالي ومنها الاشتراكي اليساري فقد تمكنت عبر مفاوضات

1 - أيمن البوغاغي، **مرجع سابق**، ص. 121.

دامت عدة أسابيع من تشكيل ائتلاف حكومي (الترويكا) في 22 نوفمبر 2011 وهي ائتلاف حاكم رئاسيا وحكوميا وبرلمانيا جاءت بناءا على طلب من حركة النهضة ذات الأغلبية[1].

إن ما شهدته تونس من تجاذبات سياسية حادة بعد انتخابات المجلس التأسيسي حول ماهية الثورة وغاياتها، وقد ارتبطت هذه التجاذبات بسياق لم تتعوده الحياة السياسية التونسية. ووجود جهاز يحظى بشرعية انتخابية لا مجال للتشكيك فيها وهي قوة معنوية استفادت منها الأحزاب الفائزة في الانتخابات وعلى رأسها حركة النهضة ذات المرجعية الدينية.

وكانت النتيجة التي لامست بعض القوى السياسية المنهزمة في الانتخابات أحد المعاني البنيوية لزوال الديكتاتورية بما أن النضال لم يعد يكفي لصناعة السياسة. وقد ذهبت بعض القوى إلى حد الاعتقاد بأن فشلها في تحويل الشرعية النضالية إلى الشرعية الانتخابية في أول اقتراع بعد الثورة بعني أن الانتقال الديمقراطي يهدد وجودها السياسي على المدى المتوسط والبعيد[2].

فقد عاشت تونس قبل وبعد انتخابات المجلس التأسيسي حالات من الانفلات الأمني كان لابد معها من اللجوء إلى وسائل العنف الشرعي، مما دفع خصوم الحكومات إلى المطالبة بإسقاطها إما بتهمة الفشل في ضمان الأمن أو بحجة العودة إلى ممارسات النظام السابق.

خلاصة القول في عمل المجلس الوطني التأسيسي أنه مثل انجاز هاماً وقد تحلى بالنقاش والتوافق والمشاركة الديمقراطية، لقد جسد الديمقراطية المرجوة، محققا تحولاً نوعيا وبانياً مؤسسات ديمقراطية، معبدا الطريق لسيادة القانون، ومعززاً لاحترام الحريات الأساسية لحقوق الإنسان[3].

الفرع الثالث: صلاحيات المجلس الوطني التأسيسي

من بين المهام التي أوكلت إلى المجلس الوطني التأسيسي بموجب الانتخابات التي أجريت في 23 أكتوبر 2011 بعد الإعلان النهائي عن النتائج الانتخابية، ووفق التنظيم الوظيفي للمجلس فإنه يتعين عليه مهمات محددة تتمثل في التالي:

*وضع دستور جديد للبلاد من خلال القواعد القانونية المتعلقة بتأسيس وتكوين الدولة وتنظيم السلطة فيها، وذلك وفق إجراءات خاصة تختلف عادة مما يتبع لسن القوانين العادية[4].

*انتخاب رئيس جديد من طرف أعضاء المجلس الوطني التأسيسي وهو ما سوف نتطرق إليه بنوع من التفصيل في العنوان الذي يليه مباشرة.

وفي إطار مباشرة المجلس الوطني التأسيسي للمهام المنوطة به فيما يتعلق بإعداد مشروع الدستور، إذ قام المجلس في هذا الصدد بانتخاب 06 لجان تأسيسية قارة تتكون كل لجنة من 22 عضو ويتولى كل منها إعداد مشروع الدستور حسب المحور المسند لها، وتقوم كل لجنة بصياغة الفصول المناطة بعهدتها من مشروع الدستور قبل عرضها على الهيئة المشتركة للتنسيق والصياغة وتتولى هذه الهيئة التنسيق الفوري والمتواصل بين أعمال اللجان الستة، التي ضمها المجلس التأسيسي فهي لها وظيفة رقابية تتابع

---

1 - عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص. 237.

2 - تكمن خطورة ما يسمى بالجرح الانتخابي في كونه أقنع بعض الأطراف خاصة في أقصى اليسار بأن الديمقراطية يمكن أن تؤدي إلى إقصائهم بالتقليل من قيمة نضالهم دون السماح لهم بالتأثير الحقيق من خلال ممارسة السلطة .

3- ـــ جيمي كارتر، **عملية صياغة الدستور في تونس، التقرير النهائي 2011- 2014**(تونس: مركز كارتر، 2015)، ص. 4.>PDF.

4- محمد رضا بن حماد، **المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية**(تونس: مركز النشر الجامعي، 2006)، ص ص. 167 – 168.

مجريات الأمور فلها السلطة أن تعيد بعض الفصول أو المشاريع للجنة المعنية لإعادة النظر في بعض المسائل الخلافية يكون في المرحلة الأولى[1].

إن فترة عمل المجلس التأسيسي شابها الكثير من الجدل من خلال تخوف بعض الأطراف من احتمال استمرار سيطرة المجلس المنتخب لسنوات طويلة، غير أن المجلس التأسيسي عقد آخر جلساته يوم الخميس 20 نوفمبر 2014 ليختتم أشغاله بحصيلة بلغت 295 جلسة عامة و441 جلسة للجان التأسيسية 499 جلسة للجنة التوافق حول المشروع الدستور ذو 210 جلسات اللجان الخاصة و782 جلسة للجان التشريعية لسن القوانين مع تخصيص 23 جلسة لمساءلة الحكومة في إطار الجلسات العامة بحسب رئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر.

المطلب الثالث: القوى الفاعلة ودور المجلس التأسيسي في بناء المؤسسات الشرعية في تونس

الفرع الأول: القوى الفاعلة وإدارة المرحلة الانتقالية

- الأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية بدورها في بلورة الانقسامات، الطبيعية في المجتمع و تحويلها إلى انقسامات منظمة ذلك أن الحياة، السياسية بطبيعتها مليئة بالاتجاهات المعارضة، والقوى المتنافسة والطموح والأطماع والمصالح المختلفة[2]،وحسب موريس دوفرجيه الحزب السياسي هوتنظيم دائم على المستوى القومي والمحلي، يسعى للحصول على المساندة الشعبية، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها، من أجل تنفيذ سياسة محددة[3].

وقد اختلف دور الأحزاب السياسية في المرحلة الانتقالية باختلاف الظروف السياسية التي فرضتها المرحلة بداية من 14 جانفي 2011، إذا لم يكن للأحزاب السياسية أي دورفي تنظيم هذه الثورة أو رسم شعاراتها بل تفاجأت بعفوية هذه الثورة وسرعة انتشارها على عكس بعض المنظمات النقابية والمهنية التي ساهمت هياكلها القاعدية ومنخرطوها في تأطير بعض الاحتجاجات على غرار دور الاتحاد العام التونسي للشغل الذي أعلن عن مجموعة من الإضرابات العامة.

ومن جهة ثانية فإن الأحزاب السياسية في تونس كانت متمثلة في تسعة أحزاب فقط معترف بها وعديد من الأحزاب الأخرى التي كانت تنشط بصورة غير قانونية، واقتصر دور الأحزاب في هذه الفترة على مراقبة ما ستسفر عنه الأحداث التي سبقت 14 جانفي 2011، وفي أحسن الحالات إصدار بيانات تندد بالعنف المفرط من قبل النظام في مواجهة المحتجين.

وبعد تاريخ 14 جانفي2011 وجدت الأحزاب نفسها أمام مشهد سياسي جديد، الفاعلان الأساسيان فيه هما القوى الثورية المتمثلة في عموم الشعب المطالب بإسقاط بقية النظام من جهة وقوى النظام السابق التي بقيت متشبثة بالسلطة من جهة أخرى، أمام هذا الوضع تباينت مواقف الأحزاب بين من اختار الوقوف مع النظام[4]، تحت ما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية، وأخرى اختارت الشارع لمواصلة الاحتجاجات والاعتصامات حتى تستكمل الثورة تحقيق مطالبها في إسقاط كافة أركان ومؤسسات النظام.

---

1 - إبراهيم محمد الرفاعي، **مرجع سابق**، ص. 93.

2- **المرجع نفسه**، ص. 208.

3- موريس دوفرجيه، **الأحزاب السياسية** (بيروت: دار النهار، 1983)، ص. 07.

4- موريس دوفرجيه، **مرجع سابق**، ص. 209.

كما عرفت هذه الفترة كذلك حصول العديد من الأحزاب السياسية غير المعترف بها على الترخيص القانوني حيث بلغ عددها20 حزبا[1] حتى تاريخ 03 مارس 2011، إذ عرف المشهد السياسي بتونس بعد الثورة حالة من التعدد والتنوع، وتجلي ذلك على نحو خاص أثناء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي حيث بلغت حتى تاريخ 23 أكتوبر2011 ما يقارب 144 حزبا كانت تعمل كلها على رص الصفوف والإعداد للحملات الانتخابية التي بدأت قبل أوانها سوءا بصفة مباشرة أو عن طريق الدعاية والإشهار السياسي، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق استخدام المساجد أو الجمعيات من خلال إعطاء هذه الأخيرة تراخيص في حين بدأ كل حزب في إنشاء الجمعيات الخاصة به.

والتي تكون تحت رعايته وبقيادة منخرطيه، وستساهم إضافة إلى دورها الجمعياتي بدور سياسي هو تأطيرالمواطنين واستقطابهم لفائدة هذه الأحزاب للظفر بأكثر الأصوات في الانتخابات، إذ مثل يوم انتخاب المجلس الوطني التأسيسي المنعرج الحاسم في المرحلة الانتقالية إذ أنه بالرغم ما مثله من رمزية وأجواء احتفالية بالنسبة للمواطنين بقدر ما كان بمثابة الاختيار الصعب والمصيري للأحزاب السياسية، وقد ساهمت الانتخابات في إنتاج خارطة سياسية جديدة تكونت من عدد من القوى البارزة التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفية إدارة المرحلة الانتقالية، وبظهور النتائج النهائية للانتخابات تغير المشهد السياسي والحزبي كليا وتغيرت معه مهام وأولويات الأحزاب السياسية .

إذ أنه من بين ما يزيد عن 114 حزب المشاركة في الانتخابات لم تحظ إلا 17 منها فقط بحجز مقاعد المجلس الوطني التأسيسي، وبناءا على هذه النتيجة انتقل المشهد الحزبي من التشتت والكثرة إلى الانتظام ضمن جبهات سياسية وازنة لتكون هذه المرحلة مرحلة الأحزاب السياسية بامتياز والتي انقسمت منذ ظهور النتائج إلى أحزاب الأغلبية الحاكمة وأحزاب معارضة، وهنا يمكن أن نميز في هذا السياق بين أربع جبهات سياسية ساهمت بشكل كبير في إدارة المرحلة الانتقالية، وهي :

الترويكا: والمتمثلة في أحزاب الأغلبية والتي تضم حزب حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية، حيث أتاحت ثورة تونس خاصة بعد نجاحها وهروب الرئيس بن علي لعودة الحركة إلى الداخل التونسي وعودة إطاراتها المهجرة، وفي الأول من مارس 2011 تم الاعتراف بالحركة كحزب رسمي من قبل حكومة رئيس الوزراء محمد الغنوشي وعلى إثر ذلك دخل حزب حركة النهضة في انتخابات الجمعية التأسيسية للدستور الجديد، وكل الاستحقاقات التي عرفتها تونس بعد 2011[2](فازت 89 مقعد من مجموع 217 مقعد) وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي حصل على 29 مقعد، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات الحاصل على 27 مقعدا، فيما لعب دور المعارضة بقية الأحزاب سواءا تلك التي حصلت على مقاعد في المجلس أو لم تحصل وأصبحت بذلك الأحزاب السياسية هي المسؤول الأول عن مصير البلاد باعتبار أن الشعب فوضها عن طريق الانتخاب لهذه المهمة، سواء تلك المكونة للحكومة أو التي اختارت صف المعارضة فمهمتها الأساسية وضع الدستور الجديد والحرص على تحقيق بقية أهداف الثورة .إضافة إلى مهمتها الاعتيادية وهي تأطير المواطنين وتكوينهم للمساهمة في الحياة السياسية عن

1- **المكان نفسه.**

2- أسامة الصالح، "الاقتراب الحذر هل تعيد الحركات الإسلامية الصاعدة هيكلية الدولة العربية،" **مجلة السياسة الدولية**، في: **www.siyassa.org.eg**، (2016/03/20).

طريق الانتخابات وتوحيد قواهم من أجل إشراكهم في الحياة السياسية والاجتماعية التي بقيت لزمن طويل من اهتمامات النخبة المثقفة فقط.

الجبهة الليبرالية: اتخذت عدة أحزاب علمانية ليبرالية موفقا معارضا من حكومة الترويكا كان أبرزها الحزب الجمهوري الذي يعد امتدادا للحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة أحمد نجيب الشابي، ونظرا لضعف حضور الحزب في المشهد السياسي خاصة بعد خسارته في الانتخابات[1]، هذا ما جعله يشكل تحالفا مع عدة أحزاب معارضا للترويكا الحاكمة فقد تحالف مع الاتحاد من أجل تونس وحزب آفاق تونس بزعامة ياسين إبراهيم [2] وحزب نداء تونس الذي تحصل على تأشيرة العمل القانوني في مارس 2012 والذي يقوده الباجي قائد السبسي، فقد استطاع الحزب الجمهوري استقطاب عدد من رجال الأعمال ووجوه النخبة المثقفة في تونس المنادين بإحياء التجربة البورقيبية.

وما ينبغي التأكيد عليه في هذا الصدد أن التحالف المشكل من الأحزاب السابقة الذكر استطاع تشكيل قوة ضاغطة على حكومة الترويكا، وذلك من خلال نجاحه في تعبئة الجماهير الشعبية للقيام لمظاهرات سلمية للمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس والمتمثلة أساسا في حرية المرأة والإعلام، إضافة إلى تصدرها المشهد من خلال دعوتها إلى استقالة حكومة الترويكا التي فشلت في تحقيق أمال الشعب الثائر على نظام بن علي حسبهم.

الجبهة اليسارية القومية: ما ميز هذه الجبهة عن سابقتها أنها لا تحض بتمثيل واسع داخل المجلس الوطني التأسيسي، ولا تحض بعمق شعبي كبير إلا أنها لديها نفوذ داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية، ويضم هذا القطب السياسي المعارض عدد من الأحزاب السياسية والقومية الراديكالية التي تشكلت ضمن ما يعرف بالجبهة الشعبية [3].

وقد ضمت هذه الجبهة 14حزبا سياسيا، ومن أبرزها حركة الشعب ذات الخلفية القومية والميل الناصري، الذي أتبعته الجبهة الليبرالية من خلال معارضتها لحكومة الترويكا عموما وحركة النهضة على وجه التحديد، على خلفية اتهامهما بالخيانة لمبادئ الثورة، وكذا تحالفها مع رجال الأعمال الفاسدين كما حملت حكومة الترويكا المسؤولية الكاملة عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وتنامي ظاهرة الإرهاب والعنف السياسي، كل هذا ساعد الجبهة الشعبية لتحريك الشارع من حين لأخر منتقدين بذلك فشل الحكومة في معالجة القضايا المصيرية لتنظيم العديد من الاعتصامات والإضرابات.

جبهة الإنقاذ الوطني: تم الإعلان عن ميلاد جبهة الإنقاذ الوطني في 26 جويلية 2013 اثر اغتيال عضو المجلس التأسيسي محمد البراهمي زعيم التيار الشعبي في 25 جويلية 2013، وانطلاق الحراك الشعبي العام في كامل أنحاء البلاد وتكونت الجبهة من عدد من الأحزاب السياسية المعارضة. وفي صدارتها حركة نداء تونس، والجبهة الشعبية، وعدد من الأحزاب الاشتراكية والليبرالية، والتحق بها الاتحاد من أجل تونس، وضمت إليها حركة تمرد السياسية وست عشر منظمة مدنية [4]وحقوقية، وقد عبرت الجبهة في بيانها التأسيسي عن سعيها لتحقيق عدة أهداف، من بينها :

1- عائشة عباس، **مرجع سابق**، ص. 248 .
2- أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس**، مرجع سابق.
3- أنور الجمعاوي، **مرجع سابق**، ص.05 .
4- إبراهيم محمد الرفاعي، **مرجع سابق**، ص. 211 .

تشكيل الهيئة الوطنية للإنقاذ الوطني الممثلة للأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني التي ستتولى الاستعانة على خبراء القانون الدستوري استكمال صياغة الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي.

تشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد لا تترشح في الانتخابات المقبلة متطوعة، يترأسها شخصية وطنية مستقلة متوافق عليها متخذة بذلك ضمن برامجها حملة الإجراءات الاستعجالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية .

وفي ذات السياق يمكن القول بأن جبهة الإنقاذ الوطني التي تشكلت من عدة أحزاب بما فيها حزبان كبيران، هما حزب حركة مشروع تونس وحزب الاتحاد الوطني الحر، وهما حزبان أمضيا على خريطة الطريق التي أقبل عليها رئيس الجمهورية. غير أن الهدف من تشكيل هذه الجبهة جاء بالأساس لإنهاء هيمنة حركة النهضة ونداء تونس، وكذا موجة حركات الإسلام السياسي في تونس وعلى رأسه حركة النهضة إضافة إلى خلق توازن في المشهد السياسي التونسي .

وقد نجحت الجبهة في حشد الشارع طوال صيف 2013 في إطار ما يسمى اعتصام الرحيل، إضافة إلى استمالة الاتحاد العام التونسي لبعض مطالب الجبهة، وأيدت المطالبة برحيل الحكومة، غير أنهما لم تقبل بنسف المسار الانتقالي جملة وتفصيلا .

عموما عرفت الأحزاب السياسية في تونس خلال المرحلة الانتقالية العديد من التناقضات مع ظهور فاعلين جدد في المشهد السياسي مثل ظهور آلاف الجمعيات ومئات الصحف والمجلات والنشريات المكتوبة والإلكترونية، وعشرات الإذاعات والقنوات التلفزيونية [1].

مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات المهنية: المجتمع المدني هو ما يعرف بالاتحادات والجمعيات الأهلية أو المدنية حيث أن المنظمات غير الحكومية هي تلك القوى الاجتماعية العاملة في الوسط الموجود بين الأسرة والسلطة الأحزاب السياسية (خارج السلطة) ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الدينية والنقابات المهنية ووسائل الإعلام المستقلة وغيرها.[2]

إن المتتبع لمسار منظمات المجتمع المدني يلاحظ مقاومة هذه الأخيرة الاستبداد المنتهج من طرف النظام السابق أي خلال فترة بورقيبة أو فترة نظام بن علي، وهو ما ظهر جليا بشكل فعال في مرحلة بعد الثورة.

لعبت منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا بعد سقوط نظام بن علي خاصة خلال انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عام 2011 من خلال تتبع سير العملية الانتخابية رغم أن تجربتها في هذا المجال كانت محدودة، وتتميز عمل هذه المنظمات بالجدية في تطبيق المشاريع الخاصة بمراقبة الانتخابات، وفي العمل الميداني والتواصل مع المواطنين، وفي التنسيق مع هيئة الانتخابات في إطار ما تخوله لها من صلاحيات من أجل إنجاح المرحلة الانتقالية.

1- مصطفى غلام نبي، **التحول الديمقراطي في أفغانستان والعراق 2001-2010 من منظور مقارن**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012)، ص.141 .

2- أي مسار لمكونات المجتمع المدني في تونس بعد سنة ونصف من الثورة ' الموقع الإلكتروني
تاريخ تصفح الموقع 2016.06.7 على الساعة 14:00

في خضم الأحداث التي سبقت الإطاحة بالرئيس بن علي حددت النقابات والقوى السياسية أربعة شروط تتلخص في إقالة الحكومة الحالية، وتشكيل حكومة انتقالية بعد إجراء انتخابات تشريعية مبكرة ومحاسبة المسؤولين عن إطلاق النار على المتظاهرين والإفراج عن المعتقلين وفتح صفحة سياسية جديدة عنوانها الحوار في شأن مستقبل الوضع السياسي للبلد بما في ذلك الرئاسة[1].

ونسجل في خضم الثورة التونسية التي هي نتيجة متراكمة طويلة من الفعل الاجتماعي والسياسي المعارض لسياسة الاستبداد والتهميش بروز دور المجتمع المدني من خلال مساهمة بعض مؤسساته المعروفة بدورها التاريخي في الدفاع عن مبادئ المواطنة رغم تواجدها في سياق استبدادي، ورغم غياب المناخ الضامن للحرية ورغم محاولة استمالتها وتدجينها والهيمنة عليها من طرف النظام السياسي.[2]

بعد الحراك الشعبي في تونس نجد أن حصيلة المنظمات والجمعيات في تزايد مستمر من حيث العدد والنوع والاختصاص، عدد منهم برز بروزا ملحوظا والبعض الآخر يبدو أنه اندثر وذلك لغياب الخبرة لحداثة عهدها بالنشاط المدني، إلا أن ذلك لا ينفي أن للمجتمع المدني دور فعال في تغيير الأحداث والضغط على السلطة، كما لا يمكن نفي أهمية مختلف المنظمات والجمعيات التي سهرت على إنجاح كافة العمليات الانتخابية[3].

ويمكننا أن نذكر هنا دور الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين والهيئة التونسية للنساء الديمقراطيات، لكن ولئن التفت هذه المنظمات جميعا للدفاع عن مبادئ المواطنة التي مثلت أهداف الثورة بصفة عامة، فإنها تفاوتت في مكانتها وأدوارها بالخصوص في مسار المراكمة الطويلة للثورة وصولا إلى مقدماتها الاجتماعية والاقتصادية.

لقد أدى الاتحاد العام التونسي دور مهم بعد تبنيه للتحركات المواجهة للحفاظ على منجزات تغيير النظام، وذلك رغم تأكيد بعض رموزه على أن نضالهم اجتماعي صرف، وعلى أنهم في خدمة مصالح العمال، وقد أخذ هذا الدور السياسي وجهة صدامية بعد انتخابات المجلس التأسيسي وبروز حركة النهضة كقوة سياسية لا نظير لها في المشهد الجديد إذ اعتقد الكثير من السياسيين وخاصة المحسوبين على اليسار وأقصى اليسار [4] بأن الاتحاد بمثل القوة المدنية الوحيدة القادرة على أحداث التوازن في مواجهة الإسلاميين حيث قام هذا الأخير بتنظيم العديد من المظاهرات في عدة مدن تونسية لإعلان رفضه استطلاع التيار الإسلامي على الحكم.

لقد تميز دور المجتمع المدني في مسار الثورة والدفاع عن أهدافها ومبادئها بعدة خصائص، والتي نوردها في الآتي:

الحقوقية: إذ ارتبطت بالدور الذي لعبته الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان حيث مثلت عاملا رئيسا في الدفاع عن حقوق الإنسان من خلال مواجهة نظام الاستبداد، كما كان لهذه الخاصية بعدا قانونيا ارتبط بالدور الذي لعبته الهيئة الوطنية للمحاماة التي جندت العديد من المهنيين في هذا القطاع

1- عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة، مرجع سابق**، ص.176.

2- المولدي قشومي، **مجتمع الثورة**(تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، ط.1، 2015)، ص. 211.

3- سوسن زغلول السيد علي مصطفى،" دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011- 2016،" المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، في:**http://democraticac.de/?p=34699** ، (15-03- 2016).

4- تقدير موقف، "تونس ساق الأزمة وخيارات الخروج من المأزق"، **مركز الجزيرة للدراسات**، أوت 2013، ص.4.

لمساندة كل أشكال الاحتجاج والدفاع عن المناضلين والنشطاء الذين كانوا يتعرضون إلى محاكمات من طرف نظام الاستبداد[1].

التناصفية: والتي كان نتائجها الدور الذي لعبته المرأة التونسية إلى جانب أخيها الرجل في الإحتجاجات السلمية والمدنية على قاعدة الدفاع عن الحقوق والحريات، حيث تتطلع المرأة التونسية للنساء الديمقراطيات بهذا الدور كفاعل اجتماعي في صلب المجتمع المدني .

الاجتماعية والمطلبية : تعتبر هذه الخاصية السمة التي طبعت أغلب الأدوار التي قام بها المجتمع المدني، باعتبار أن تاريخ الاحتجاج على السلطة المركزية في تونس ذات طابع اجتماعي، وهو ما عبر عنه الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث أن هذه المنظمة لها مخزون طويل من التجربة النضالية في الدفاع عن حقوق العمال والفئات الاجتماعية ولكن أيضا في مناهضة السياسات الاقتصادية الفاشلة والخيارات التنموية غير العادلة، وهو ما أدى إلى توترات عديدة في العلاقة بين الحكومة والمنظمة العمالية وأحيانا إلى صدامات مع رابطات حماية الثورة العربية من الإسلاميين[2]،والحقيقة أن الاتحاد العام التونسي للشغل لعب باستمرار دورا سياسيا في تونس خلال المرحلة الانتقالية.

ومن هذا المنطلق كان دور الاتحاد العام التونسي للشغل بارزا في كل المواجهات التي جمعت السلطة بالمجتمع سواءا منها المواجهات السلمية التفاوضية أو العنيفة رغم أن القيادة المركزية للمنظمة العالمية غالبا ما تجنح إلى التفاوض مع النظام ومهادنته، وفي بعض الأحيان مساندته والدفاع عنه.

يعتبر المجتمع المدني صمام أمان ومن الشروط الرئيسية لنجاح الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي، وفي خضم الصراعات الحزبية والسياسية التي شهدتها تونس خلال المرحلة الانتقالية كان لمنظمات المجتمع المدني دور بارز توافقي مكن من تواصل المسار الانتقالي رغم الصعوبات والتغيرات التي طرأت عليه، وهذا من خلال تعاون هذه المنظمات مع الأحزاب السياسية الفاعلة المساهمة في تسيير المرحلة الانتقالية.

ويعتبر المجتمع المدني الركيزة الأساسية لإنجاح المسار الانتقالي في مرحلته الثانية التي تلت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، حيث بينت مختلف الأزمات التي مر بها المسار الانتقالي أهمية تواجد مجتمع مدني ناجح وفاعل لتفادي مخاطر الانسياق نحو العنف والفوضى[3]، وهو ما مكن اللجنة النرويجية القائمة على جائزة نوبل منح جائزة نوبل للسلام للرباعي الراعي للحوار الوطني التونسي لدوره الفاعل في عملية بناء الديمقراطية في تونس بعد 2011.

من الضروري جدا أن نذكر بأن المرحلة الانتقالية هي المرحلة التأسيسية لطور سياسي واجتماعي واقتصادي جديد، حيث يكون المجتمع المدني عنصرا حيويا وفعالا في إكمال الفعل التأسيسي القائم على الهدم والبناء وإعادة البناء الضامن للاستمرارية، وفي سياق هذا المسار ينبغي علينا أن نتجاوب آنيا مع كل مراحل الفعل، وذلك من خلال البحث عن نماذج تفسيرية جديدة لفهم المرحلة والتفاعل مع

1- منير السنوسي، "الهيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والأفاق"، في:**www.icl.org**، (2016/05/20 على الساعة 10:00).

2- تقدير موقف، تونس: انسياق الأزمة وخيارات الخروج من المأزق، **مرجع سابق**،ص.04.

3- منير السنوسي، "البيئة القانونية الجنح المدني في تونس: الواقع و الأفاق"، في: **www.ICNL.org**،(2016/05/20 على الساعة 10:00).

متطلباتها[1]، لأن المجتمع المدني مطالب بتجديد خصائص الحركة الاجتماعية وطبعتها وتعزيز ركائزها وتدعيم مقوماتها بشكل يمكنها من التجانس مع متطلبات هذا الطور الجديد.

لقد تميز المجتمع المدني بعد 14 جانفي 2011 بحالة من الانفجار الجمعياتي وهو ما كان له دور محوري في مراقبة أداء الحكومة وممارسة الضغوط اللازمة لتصحيح الأمور، وهذا ما ساعد على صون المسار الانتقالي رغم الهزات التي شهدها في محطات عدة . ومن أبرز هذه المنظمات الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث فرض متابعة ومراقبة دقيقة للأداء الحكومي، ولم يتوان في تنفيذ إضرابات كادت تعصف بالائتلاف الحاكم في أكثر من مناسبة، ولم يكتف الاتحاد بلعب دور المراقب لأداء الحكومي بل أمسك بزمام المبادرة أكثر من مرة، ولعب دور الوسيط بين الأطراف السياسية في بعض الأزمات التي مرت بها البلاد، كما لعب دورا أساسيا خلال إشرافه على الحوار الوطني، واقتراح حل مفضل للخروج من الأزمة السياسية آنذاك. وشهدت مرحلة ما بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عودة أجواء الثورة من احتجاجات واعتصامات، الأمر الذي دفع الرئيس المؤقت منصف المرزوقي إلى اتهام بعض قوى اليسار بالمسؤولية عن هذه الأحداث، خاصة الاحتجاجات التي شهدتها بعض المناطق المهمشة وحثها على تصعيد مطالبها الاجتماعية في 08 ولايات فقيرة تقع معظمها على الحدود التونسية الجزائرية، وهو ما اعتبر حركة النهضة محاولة لإحراج الحكومة وإظهارها بمظهر العاجز أمام مطالب القوى الشعبية والرأي العام بأكمله[2].

خلاصة القول في عمل المجلس الوطني التأسيسي أنه مثل انجاز هاماً وقد تحلى بالنقاش والتوافق والمشاركة الديمقراطية، لقد جسد الديمقراطية المرجوة، محققا تحولاً نوعيا وبانياً مؤسسات ديمقراطية، معبدا الطريق لسيادة القانون، ومعززاً لاحترام الحريات الأساسية لحقوق الإنسان[3].

الفرع الثاني : دور المجلس التأسيسي في مأسسة المؤسسة التنفيذية.

1/ رئاسة الجمهورية:

يعتبر المنصف المرزوقي هو أول رئيس للجمهورية بعد الثورة التونسية الذي تم انتخابه من طرف المجلس الوطني التأسيسي، وهو بذلك أول رئيس في تونس ينتخب بطريقة ديمقراطية بتاريخ 13 ديسمبر 2011 إلى غاية 31 ديسمبر 2014، أي بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في تونس وفوز الباجي قائد السبسي بالرئاسيات في الدورة الثانية، إضافة إلى أن المرزوقي لم يأت من صفوف الحزب الحاكم المخلوع إذ يعتبر هذا الأخير زعيم حزب المؤتمر من اجل الجمهورية اليساري القومي.

وقد ترشح لمنصب رئيس الجمهورية 10 أشخاص لم يستطع منهم ثمانية جمع التوقيعات اللازمة لدخول غمار الانتخابات، وهناك مترشح آخر لم يصل إلى السن القانونية للترشح ولم يستوف هذه الشروط سوى مترشح واحد وهو الحقوقي منصف المرزوقي الذي انتخب بغالبية 153 صوتا مقابل معارضة 3 أصوات وامتناع 2 عن التصويت و44 صوت بيضاء ليصبح بذلك أول رئيس ديمقراطي في تونس.

1–Touraine,ALIN,un nouveau paradigme pour comprendre de monde d'aujourd'hui paris; art hème fayard,2005p265 .

2 - محمد الحداد، **الخارطة التونسية بعد الثورة النهضة وإخوتها**(دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011)، ص. 78.

3ـــــ جيمي كارتر، **عملية صياغة الدستور في تونس، التقرير النهائي 2011- 2014**(تونس: مركز كارتر، 2015)، ص. 4.

إن ترشيح المرزوقي كان من قبل ائتلاف الأغلبية الثلاثي داخل المجلس التأسيسي، والمتكون من حزب النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل الديمقراطي من أجل الحريات والعمل، ومنذ استلام المرزوقي منصبه كرئيس الجمهورية التونسية، أدى القسم الدستوري في 13 ديسمبر 2011 ليصبح أول رئيس لتونس بعد الثورة.

ومن هنا انطلقت موجة واسعة من الانتقادات للأخطاء التي اقترفها المرزوقي، سواءا على المستوى الداخلي من خلال التناقض بين الأقوال والأفعال حسب الجماهير، أو حتى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية أو على المستوى الخارجي، خاصة الموقف من القضية السورية في فيفري 2012 واتخاذ القرار القاضي بطرد السفير السوري من تونس، وهو الشيء الذي أغضب كل من الجالية السورية في تونس، وكذا الجالية التونسية في سوريا الذي لم يأخذهم في الحسبان وهو ما وضعه في مأزق.

وتجسيدا لمهام رئيس الجمهورية المؤقت، ابتدأ منصف المرزوقي باختيار رئيس الحكومة، وهو منصب قد يعود إلى الإسلامي حمادي الجبالي أمين عام حزب حركة النهضة، الأمر الذي سنناقشه في الفرع الموالي.

والظاهر أن الرئيس المؤقت منصف المرزوقي واجه تحديات عدة أهمها تحقيق الديمقراطية مرورا بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

2 / تشكيل الحكومة:

حكومة حمادي الجبالي: إذ تعتبر هذه الحكومة الأولى التي افرزتها نتائج انتخابات 23 أكتوبر 2011 التي انبثق عنها المجلس الوطني التأسيسي السلطة الأولى والعليا في البلاد، ووفقا للقانون المنظم للسلط العمومية قام الرئيس المنصف المرزوقي في 13 ديسمبر 2011 بتكليف السيد حمادي الجبالي بتشكيل فريق حكومي ضم وزراء وكتاب دولة من أحزاب النهضة والمؤتمر والتكتل إلى جانب مستقلين، وقد عرضت تركيبة هذه الحكومة على المجلس الوطني التأسيسي في جلسة عامة في 22 ديسمبر 2011، غير أن المشهد السياسي بعد تشكيل الحكومة تميزت بحركية متسارعة وظهور تحديات متعددة خاصة وان المعارضة رأت بأن هذه الحكومة التي انبثقت اعن انتخاب المجلس التأسيسي في 2011 فاقدة للشرعية الانتخابية فحسب، بل فاقد أيضا للشرعية الوظيفية والشرعية التوافقية[1].

وفي مقابل ذلك رفض أنصار الترويكا هذا التوجه ورأوا انه محاولة للانقضاض على الحكم، وتشبثوا بالشرعية الانتخابية .

وعقب اغتيال اليساري شكري بلعيد في فيفري 2013 شهدت تونس أزمة سياسية حادة اندلعت المظاهرات مطالبة بإسقاط الحكومة، إضافة إلى الشق الاقتصادي حيث اصطدمت حكومة الجبالي بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت السبب الرئيسي في اندلاع الثورة التونسية، كارتفاع معدلات البطالة والتفاوت الصارخ في مجال التنمية بين مختلف مناطق البلاد وانتشار ظاهرة التهريب والفساد[2]، وكذا تراجع الاستثمارات الأجنبية وتراجع نشاط قطاع السياحة الذي يمثل شريان حيوي للاقتصاد التونسي، وهذا سبب عدم الاستقرار الذي شهدته تونس خلال هذه المرحلة.

---

1 - توفيق المديني، " **أزمة الشرعية التأسيسية في تونس"**، ص78.

2- توفيق المديني، " تونس في قلب إعصار الربيع العربي"، **مجلة الوحدة الإسلامية**، ع. 134(2013)، ص . 4.

كل هذه الأسباب أدت إلى فقدان حكومة الجبالي شرعيتها بناءا على الانتقادات التي وجهت لها رغم ما بذلته الحكومة من جهود كبيرة لتحقيق آمال التونسيين إلا أنها عجزت عن ذلك، وهو ما دفع الجبالي بإعلان استقالة حكومته في 19 فيفري 2013 إثر فشله في تكوين حكومة تكنوقراط، وقد انتهت مهام تلك الحكومة رسميا في 13 مارس 2013 ليخلفه على العريض، والتي مكنت البلاد من الخروج من حرب أهلية خاصة بعد اغتيال شكري بلعيد الذي مثل حدثا صادما للتونسيين، والذي بدوره ترتب عليه استياء واسع عندهم، وبادر بعض أعلام المعارضة بعد ساعات معدودة من حدوث عملية الاغتيال إلى توجيه أصابع الاتهام إلى حركة النهضة قبل أن يدلي التحقيق بنتائجه النهائية، مما جعل الاتهام القبلي يضاعف من حدة التوتر السياسي، وأدى إلى زرع الفتنة، وهو ما انعكس على أداء الحكومة التي مثلت تحديات أمام بناء الشرعية التأسيسية.

حكومة علي العريض 13 مارس 2013 – 29 جانفي2014:

وهي الحكومة الثانية بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي والخامسة بعد الثورة، وتم الإعلان عن هذه الحكومة التي ضمت وزراء مستقلين وآخرين من ائتلاف أحزاب النهضة والتكتل من أجل العمل والحريات والمؤتمر من أجل الجمهورية، وقد أعلن رئيس الحكومة على العريض عن تشكيل حكومة في الثامن مارس 2013 بعد استقالة حكومة الجبالي على خلفية أزمة اغتيال السياسي شكري بلعيد مطلع فيفري 2013، وكذا مقتل عناصر من الجيش والشرطة نسبتها إلى إسلاميين متطرفين مرتبطين بالقاعدة فإندلعت مظاهرات مطالبة بتخلي الترويكا عن الحكم، وتشكيل حكومة تكنوقراط.

وهو ما حدث بالفعل في مطلع 2014 أينما قبلت الترويكا بالاستقالة بموجب خارطة الطريق التي تمكن من خلالها الرباعي الراعي للحوار، والذي شمل كل من الاتحاد العام والتونسي للشغل والاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة وعمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من تجميع الفاعلين السياسيين حول طاولة تفاوض واحدة، وانخراط الرباعي في إدارة مشاورات ماراطونية عسيرة بين واحد وعشرين حزبا تتوزع بين منتمين إلى الترويكا الحاكمة ومنتميين إلى المعارضة، وهي مبادرة بدأت في 05 أكتوبر 2013 بين عدة أطراف سياسية تونسية للبحث عن خريطة الطريق للخروج من الأزمة ثم اقتراحها من طرف الرباعي الراعي للحوار الوطني، والتي تتضمن استكمال أعمال المجلس الوطني التأسيسي.

وكذا اختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وإصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعين إضافة إلى تحديد المواعيد الانتخابية والمصادقة على الدستور وكذا تشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة

على أن تلتزم الأطراف السياسية مواصلة الحوار الوطني برعاية المنظمات الأربع من أجل الوصول إلى حلول في القضايا العالقة[1]، خاصة وان السبب الرئيسي وراء تنظيم الحوار الوطني جاء نتيجة الأزمة السياسية التي هزت البلاد بعد اغتيال المعارض شكري بلعيد والنائب محمد الإبراهيمي، وكذا الاختلاف العميق بين السلطة المتمثلة في تحالف الترويكا المتمثلة في حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات والمعارضة وبعد شهرين ونصف من

1 - أنور الجمعاوي، **مرجع سابق**، ص. 20.

انطلاق الحوار، وما اعتراه من تجاذبات سياسية أعلنت المركزية النقابية بزعامة حسين العباسي يوم 14 ديسمبر 2013 عن اتفاق الرباعي الراعي للحوار وعدد من الأحزاب السياسية التي تجاوز عددها 9 أحزاب من مجموع 18 حزب حضروا الاجتماع على اختيار مهدي جمعة رئيسا للحكومة الانتقالية، ليتولى تسيير البلاد إلى حين إجراء الانتخابات[1] بعد استقالة حكومة على العريض عقب فضل مبادرته في تشكيل حكومة تكنوقراط في ظل الأحداث المهيمنة على الساحة التونسية بعد اغتيال شكري بلعيد.

ومع أهمية الخطوة التي قام بها الرباعي الراعي للحوار في الدفع نحو الانفراج السياسي للبلاد والتقدم شوطا كبيرا في حلحلة المسار الحكومي والالتفاف إلى تشكيل فريق جديد يشرف على إدارة البلاد في المرحلة المقبلة، إلا انه واجه عدة عراقيل من بينها:

- الشعور بالخوف من الحاضر والمستقبل الغامض لدى أغلبية المواطنين من خشية تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

- عدم الثقة بين الفرقاء السياسيين خاصة من جانب حركة النهضة المتخوفة من المعارضة إلى تسعى للانقلاب على الشرعية الانتخابية القائمة.

- التشكيك في الحكومة التوافقية منذ بدايتها[2] من خلال الحكم عليها بالفشل قبل أن ترى النور.

حكومة مهدي جمعة: 29 جانفي 2014/ 06 فيفري 2015:

عاش المشهد السياسي في تونس خلال فترة حكومة على العريض تقلبات وانقسامات وتجاذبات سياسية كبيرة لا سيما بعد اندلاع الأزمة السياسية عقب اغتيال محمد الإبراهيمي مما جعل تونس تعيش أزمة البحث عن رئيس حكومة توافقي، وتوجت الحوارات الصعبة بين السلطة والمعارضة التي رعتها المنظمات الأربع الراعية للحوار الوطني إلى حدوث الانفراج النسبي في المشهد السياسي بعد تشكيل الحكومة التوافقية الجديدة " تكنوقراط" برئاسة السيد مهدي جمعة، والتي تعتبر الحكومة الثالثة بعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي والسادسة بعد الثورة وقد أعلن تشكيلها في 26 جانفي 2014، ونالت ثقة المجلس الوطني التأسيسي في 28 جانفي 2014 وحازت على ثقة 149 نائب عقب تعديل القانون المؤقت للسلط العمومية.

وقد أدت إلى الحكومة الجديدة والتي ضمنت 21 وزيرا ووزيرة و7 كتاب دولة من الكفاءات التونسية داخل البلاد وخارجها، وقد خصهم رئيس الجمهورية محمد منصف المرزوقي يوم 29 جانفي 2014 مخاطبا إياهم قائلا: "ستجدون عواصف تنتظركم" وكما هائلا من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة منذ 50 عام، وفي مقابل ذلك عبر رئيس الحكومة مهدي جمعة عن استعداده لمواجهة التحديات التي تمر بها البلاد لاسيما الأمنية والاجتماعية[3]، مؤكدا على أن الإجراءات الأولى التي ستتخذها حكومته والتي من بينها :

*إعداد قانون موازنة تكميلي ومراجعة منظومة الدعم (دعم المواد الأساسية والمحروقات).

1-أحمد موسى بدوي، محطات على سكة التحول الديمقراطي العربي: قوى الإسلام السياسي في تونس ومصر"، في:.**http//www.acrseg/3449.8**، (2015-10-10).

2 - في ردود المعارضة التونسية على ترشيح مهدي جمعة لرئاسة الحكومة الانتقالية الخامسة يمكننا مراجعة : "أحزاب تونسية معرضة تنتقد اختيار مهدي جمعة رئيسا للحكومة"، راديو سوا، في: **krasliosawa.com/content/tunsia-national-talk** a**rttp//www**

(3) - توفيق المديني، تطور المشهد السياسي التونسي**politics-/239198.html.,-** ، 2013/12/16.

*اتخاذ قرارات وإجراءات استثنائية تمس الطبقة الفقيرة.

ومن جهة أخرى انتقدت أبرز أحزاب المعارضة بشدة ترشيح مهدي جمعة لرئاسة الحكومة الانتقالية غير أن "نداء تونس" اعتبر أن مهدي جمعة محسوب على حركة النهضة، وفي هذا الصدد عبر منجي الرحوي القيادي في "الجبهة الشعبية" (ائتلاف يضم أكثر من 10 أحزاب) أن التوافق الذي تم التوصل إليه حول ترشيح مهدي جمعة " ضعيف".

أما على المستوى الشعبي فقد كان الشعور بالارتياح اتجاه تشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة مهدي جمعة وهذا لم يعكس كم العداء الشعبي الكبير اتجاه" حركة النهضة"، بل أظهر غضب الشعب وسخطه على الحياة السياسية المثيرة للجدل في مجتمع منقسم، وقد ألقت الحدود الإيديولوجية بين هويتين متناقضتين بظلالها على المظالم الاجتماعية والاقتصادية للسكان الفقراء.

ومن جملة التحديات التي واجهت حكومة مهدي جمعة ما يلي:

ظاهرة الإرهاب التكفيري والذي يمارسه تنظيم أنصار الشريعة ضد المجتمع التونسي.

عجز الموازنة والذي وصل إلى مستوى قياسي نتيجة زيادة الرواتب الحكومية بنسبة 50%.

ومن بين التحديات التي تنتظر التجسيد من حكومة مهدي جمعة ضرورة إلغاء مئات التعيينات والتسميات الإدارية التي قامت بها حركة النهضة خلال الفترة الأخيرة، لاسيما التعيينات الوظيفية التي لجأت إليها حركة النهضة في مؤسسات الدولة من اجل السيطرة على وزارة الداخلية والإدارة التونسية.

الإسراع في اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع حد لتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، ومراجعة ميزانية 2014 في اتجاه حل لمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وكذا حل مشكلة البطالة وبعث عجلة المشاريع التنموية في الولايات الفقيرة.

مثل انتخاب المجلس الوطني التأسيسي خطوة هائلة باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد، فقد قامت بموجب هذه الانتخابات أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة وتتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية لا سلطة عليها لأحد غير المجلس ذاته.

وإذا كانت الوظيفة الأساسية للمجلس التأسيسي انتخاب رئيس للجمهورية، وهذا ما تطرقنا خلال هذا المطلب الذي تم انتخاب منصف المرزوقي رئيسا للجمهورية التونسية والذي بدوره تولى تشكيل الحكومات السالفة الذكر خلال فترة حكمه، ومن هنا يكون قد اكتملت الأركان الأساسية للنظام السياسي الانتقالي في إطار الشرعية الانتخابية[1].

الفرع الثالث : دور المجلس الوطني التأسيسي في عملية وضع وإقرار الدستور

بعد الاحتجاجات التي أدت بالإطاحة بالرئيس التونسي وضغط المتظاهرين من أجل تغيير النظام، واجهت إجراءات صياغة الدستور عمليات شديدة الصعوبة والتعقيد، فاشتعل المشهد السياسي بمناقشات جدلية عنيفة، لم تقتصر على محتوى الدستور الجديد فحسب، بل امتدت أيضا إلى عملية صياغته وإقراره.[2]

---

1 - عز الدين عبد المولى، "أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي"، في: **http// www.studies.aljazeera.net/or/files arabworlemocracy/2013/03/2 a 13241 13:00**، (2016/03/12).

2- سامر مؤيد، **"متغير ما بعد الربيع العربي والطريق إلى الحكم الرشيد"**،أعمال ندوة **"تداعيات ما بعد الديكتاتورية في دول الربيع العربي"** (جامعة كربلاء: كلية القانون، وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولية، 12 مارس 2013)، ص.5.

وفي هذا السياق تولى المجلس الوطني التأسيسي بصفة أصلية في إطار المهام المسندة له والمتمثلة في وضع الدستور، والذي هو بمثابة مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بتأسيس وتكوين وتنظيم السلطة فيها، وذلك وفق إجراءات خاصة تختلف عادة عما يتبع لسن القوانين العادية، وسنتولى في هذا الإطار بيان طريقة إعداد مشروع الدستور وإقراره.

وفي هذا الصدد قام المجلس الوطني التأسيسي بانتخاب ستة لجان تأسيسية قارة تتكون من 22 عضو، ويتولى كل منها إعداد مشروع الدستور حسب المحور المسند إليها، وتقوم كل لجنة بصياغة فصول المحاور المناطة بعهدتها من مشروع الدستور قبل عرضها على: الهيئة المشتركة للتنسيق والصياغة التي تتولى التنسيق الفوري والمتواصل بين أعمال اللجان القارة التأسيسية، وبإمكانها أن تعيد بعض الفصول والمشاريع للجنة المعنية لإعادة النظر في بعض المسائل الخلافية، ثم في مرحلة ثانية تقوم الهيئة المشتركة للتنسيق والصياغة بإعداد التقرير العام حول مشروع الدستور وعرضه على الجلسة العامة لمناقشته ثم إعداد الصيغة النهائية لمشروع الدستور طبقا لقرارات اللجنة العامة. وما يلاحظ في هذا الصدد أن لجان صياغة الدستور التونسي الجديد واجهت معارضة في بعض المسائل الخلافية والتي منها:

التنازع في صياغة الدستور حول:[1]

طبيعة النظام السياسي: حيث باينوا بين دعاة نظام برلماني وهو ما دافعت عليه حركة النهضة منذ البداية ودعاة نظام رئاسي من قبل حزب نداء تونس والحزب الجمهوري، إضافة إلى دعاة حكم مختلط تتوازن فيه صلاحيات الرئاسة مع صلاحيات البرلمان، وهو ما دعي إليه المؤتمر من اجل الجمهورية.

حقوق المرأة: وتحديدا المادة 28 من مسودة الدستور الأولى فقد احتد الصراع المتعلق بالتسليم بمبدأ مساواة المرأة بالرجل مطلقا، وهو ما دافع عنه الليبراليين حيث اعتبروها أنها قللت من شأن المرأة واعتبروها تابعة أو مكملة للرجل.

وقد رأت المرأة التونسية في تلك المادة أنها تقضي على المكاسب التي حققتها أو ضمنتها لها مجلة الأحوال الشخصية، هذا ما جعل الليبراليين يطالبون بالتنصيص[2] على المساواة التامة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في الدستور، في حين ذهبت الحركة إلى القول بان العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل لا مساواة تامة بالنظر إلى استحالة نقض أحكام الإرث في مجتمع مسلم، وكرد فعل على هذه التصريحات نظم الشعب التونسي أكبر مظاهرة في 13 أوت 2013[3]، ونتيجة للانتقادات التي تلقتها حركة النهضة من موقفها اتجاه المرأة فقد أقدم أعضاء لجنة الحقوق والحريات التابعة لحركة النهضة إلى تغيير ذلك التعبير بلغة أكثر وضوحا تتضمن المساواة بين الرجل والمرأة، وفي هذا الصدد برر أعضاء النهضة تراجعهم عن موقفهم بأنه سقط سهوا جراء التسرع في عملية الصياغة.

كما كان دعوة حركة وفاء والمؤتمر من أجل الجمهورية وعدد من أنصار حركة النهضة إلى طرح قانون تحصين الثورة[4]على التصويت وإدماجه في الصوغ النهائي للدستور قد مثل سببا من أسباب

1- أنور الجمعاوي، **مرجع سابق**، ص. 11.

2- أنور الجمعاوي، **مرجع سابق**، ص.11.

3 - سفيان أبوزيد، " الدستور التونسي: انتصار للقوى الديمقراطية الحديثة في البلاد، ومسار آخر في نعش حركة النهضة والمشروع الإخواني بتونس"، في: **http://www.touneselkadra.com/ index..ph.28-01**، (13-02-2016).

4 - المراد بتحصين الثورة: قانون العزل السياسي الذي ينص على استبعاد قيادات حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، ورموز النظام السابق من الحياة السياسية لمدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات، حتى لا تساهم في تعطيل المسار نحو الديمقراطية أو تعيد إنتاج منظومة الديكتاتورية على عهد بن علي.

التنازع بين القوى السياسية إذ رفضت مكونات اتحاد تونس وغيرها من أحزاب المعارضة اللبيرالية هذا المقترح ورأت أنه يستهدف إقصاء أتباع الحركة الدستورية والتضييق على الحريات بحجة حماية مكتسبات الثورة، وقد ساهم الجدل الحاد بشأن المسائل الدستورية وغيرها في إطالة الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية، وفي تأخر بلورة صوغ توافقي لمحتوى الدستور.

إن مرحلة إعداد الدستور الجديد كلف أعضاء المجلس التأسيسي وقتا طويلا لصياغته جراء الخلاف في مشاريع متعددة لمحامل المدونة الدستورية على امتداد عامين كاملين وانصب النزاع أساسا بين العلمانيين والإسلاميين على المسائل السالفة الذكر وهو ما يتضح بشكل واضح مضمون الدستور الجديد بأنه كان نتيجة صراع توافقي وليس نتيجة التوافق وقد رأى هذا الصراع إلى تغليب كفة الشق الديمقراطي والتقدمي مستغلا الظروف العصيبة التي كانت تمر بها حركة النهضة على شتى الأصعدة، وخاصة انتشار ظاهرة الاغتيالات السياسية وزيادة الضغط الجماهيري وهو ما دفع الحركة إلى قبول تحويرات مهمة متعارضة مع فكرها.

قد يكون من المفيد القول أن اجتماع الفائزين في الانتخابات التأسيسية هو وضع دستور لجمهورية ديمقراطية وثورية وفق الإجراءات المنصوص عليها صلب الأمر عدد 3576 المتعلق بدعوة المجلس التأسيسي لحضور جلسته العامة الافتتاحية[1] والذي أعدته لجنة الخبراء صلب الهيئة الموكلة لها مهمة إعداد دستور جديد.

وقد تعددت المقترحات التي قدمتها اللجنة للمجلس من خلال تعبيرها عن تصورات خاصة لما ينبغي أن يكون عليه دستور تونس الجديد باعتباره النص التشريعي المرجعي لكل النصوص التي ستصاغ على ضوئه، وقد شهد النص المقترح للدستور عدة نسخ لم ترتق كلها إلى الصيغة النهائية التي ستناقش في الجلسات العامة للمجلس، حيث اختلفت مشاريع الدستور المعروضة منها باختلاف المرجعيات الإيديولوجية التي تثير أصحابها مثل ما تقدم به حزب آفاق تونس عن دستور لبيرالي الملامح أو مقترح الاتحاد العام التونسي للشغل أو ما تقدم به الأستاذ صادق بلعيد مشروع احتوى على 176 مادة وزعت على ستة أبواب وقد صدرت في مرحلة أولى " مشروع مسودة الدستور في شهر أوت 2012 تم مشروع مسودة ثانية في 14 ديسمبر 2012 ومشروع الدستور في 22 أفريل 2013.

وفي هذا الصدد أقيمت مناقشات أكاديمية مختلفة ومتكررة لتقييم هذه المشاريع تعرضت كلها إلى النقاط الضمنية التي جاءت في المشاريع ابتداء من التوطئة على أن الانتقادات تركزت أساسا على الصياغة الفضفاضة والمتضاربة أحيانا للدستور، وقد أثارت هذه المشاريع جدلا واسعا لدى النخب الفكرية والأكاديمية فوصفها البعض بالنصوص القابلة للتحسن ورأى فيها آخرون خطرا محدقا بالبلاد وقد أرجع ذلك أساسا من انطلاق لجان الصياغة في أعمالهم من ورقة بيضاء وصفت بنظرية "الأخطاء الجسيمة" مما ترك الباب مفتوح للتأويل فضلا عن غياب التوازن بين السلط والغموض حول التنصيص على كونية حقوق الإنسان وحقيقة مدنية الدولة.

---

1 - الأمر عدد 3576 لسنة 2011 المؤرخ في 14 نوفمبر 2011 والمتعلق بدعوة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي لحضور جلسته العامة الافتتاحية ر. ر ج ت عدد بتاريخ 15 نوفمبر 2011، ص.719.

فكما ورد على لسان الأستاذ أمين محفوظ: " أن الحقوق والحريات سوف تقتل في المهد باسم ثوابت الإسلام (التوطئة) وباسم رعاية الدولة للدين وحماية المقدسات (الفصل05) وباسم الإسلام دين الدولة (الفصل 136) " .

إن المجلس الوطني التأسيسي قد بادر بأول مهامه بعد انتخابات أكتوبر 2011، ووهي صياغة دستور جديد يحدد من خلاله طبيعة نظام الحكم وكذا العلاقة بين السلطات واختصاصات رئيس الجمهورية وإنشاء محكمة دستورية كما تطرق إلى بعض القضايا المهمة التي وجب معالجتها خلال المرحلة الانتقالية كالإصلاح الأمني والاقتصادي، وفتح ملفات الفساد السياسي والمالي والإداري ومواجهة أزمة البطالة[1] إلى حين إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور جديد لتونس لمرحلة ما بعد سقوط نظام بن علي[2].

ورغم ما تميزت به المرحلة الأولى من أزمات حول صياغة دستور جديد غير أن المجلس التأسيسي باشر مهمة إعداد الدستور والانتقال إلى المرحلة الثانية من عملية الانتقال السياسي نحو الديمقراطية، من خلال إقرار الدستور وإقامة نظام حكم ديمقراطي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وبمشاركة واسعة مشكلة بذلك عهدا جديدا وإقرار هيئات دستورية لا يجوز إلغائها ودورها حماية الديمقراطية والشفافية ومنع وصاية الدولة على مواضيع حساسة متعلقة بتطلعات الشعب.

وفي مقابل ذلك لم يتمكن المجلس من صياغة دستور جديد للبلاد على خلفية الاستقطاب السياسي حول هوية الدولة وحقوق المرأة والحريات العامة والعلاقة بين السلطات مما ترتب عليه انقضاء فترته المحدودة للانتهاء من مهامه دون أن ينهي أعماله وهو ما أثار جدلا دستوريا واسعا بعد انتهاء مدته حيث كلف أعضاء المجلس التأسيسي وقتا كبيرا من خلال تواصل الخلاف على المسودة الدستورية على امتداد عامين كاملين وعليه فقد شهدت الفترة الممتدة من انتخاب المجلس الوطني التأسيسي بتاريخ 23 أكتوبر 2011 إلى غاية تاريخ 26 جانفي 2014، وهو تاريخ المصادقة على دستور تونس الجديد العديد من الاضطرابات السياسية والاجتماعية بسبب تجاوز الحد الزمني للمرحلة التأسيسية من أجل صياغة الدستور.

لكن رغم كل هذه التجاذبات السياسية أثناء إعداد مشروع الدستور فقد اتفق التونسيون على وثيقتهم الأهم ضمن مسار انتقالي عرف صعودا وهبوطا خلال هذه المرحلة نتيجة التباينات السياسية بين الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية التونسية.

إقرار دستور توافقي: بعد انتهاء الهيئة المشتركة للتنسيق والصياغة من إعداد الصيغة النهائية لمشروع الدستور يتولى رئيس المجلس الوطني التأسيس تسجيله بدفتر خاص ثم تعميمه مرفقا بالتقرير العام حول الدستور وبتقارير اللجان القارة التأسيسية على كافة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة قبل أسبوعين من موعد الجلسة العامة، وبعدها مباشرة تبدأ عملية المناقشة لمشروع الدستور في جلسة عامة، وبعد المناقشة يتم المصادقة عليه طبقا للفصل الثالث من القانون

---

1 - وديع بن عيسى، "معوقات الديمقراطية في تونس 2016/06/05"، في:
http:// www.lurasse.com./alchorout/196484 21:00، (2016/05/12).

2 - الانتخابات التونسية محطة تاريخية عن طريق التحول الديمقراطي، وحدة تحليل السياسيات من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 27 أكتوبر 2011.

التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية لـ 16 ديسمبر 2011 فصلا فصلا بالأغلبية المطلقة بين أعضائه.

ثم تتم بعد ذلك المصادقة عليه برمته بأغلبية الثلثين من أعضاء المجلس، وإذا تعذر ذلك ولم يتم الموافقة بهذه الأغلبية يتم عرض الشروع لقراءة ثانية في أجل لا يزيد عن شهر من القراءة الأولى بنفس الأغلبية. غير أن المتتبع للشأن السياسي التونسي خلال مرحلة إعداد الدستور ووفقا لما سبق فإنه بعد مد وجزر صادق المجلس الوطني التأسيسي التونسي بصفة نهائية على الدستور التونسي الجديد للجمهورية الثانية في تونس يوم 26 جانفي 2014 بأغلبية ساحقة ويحتوي الدستور على 149 فصل مقسم على عشرة أبواب، وقد صوت 200 نائب من أصل 216 شاركوا في عملية الاقتراع بـ " نعم" في حين امتنع أربعة نواب عن التصويت وصوت 12 بـ "لا" وفي 7 فيفري 2014 تم الاعتراف رسميا بإقرار الدستور التونسي[1]، وبهذا تكون تونس قد قطعت شوطا كبيرا خاصة وان مرحلة إعداد الدستور الجديد تخللته سلسلة من النزاعات والتهديدات بحل المجلس التأسيسي.

وكان دستور تونس الجديد أول دستور تمت صياغته بحرية من قبل مجلس منتخب ديمقراطيا[2] معلنا بذلك تكريس دولة القانون والمؤسسات من أجل بعث الشرعية القانونية الغائبة منذ الاستقلال وإعادة بعث العلاقة والثقة بين الحاكم والمحكوم والذي صادق عليه المجلس التأسيسي في جلسة تاريخية بأغلبية ساحقة والتي امضي على نسخته الرسمية الرؤساء الثلاث يوم 27 جانفي 2014 المتكون من توطئة و149 فصل وفي 7 مارس 2014 تم الاحتفال رسميا بإقرار الدستور التونسي وبحضور العديد من الضيوف من بلدان العالم والذي سيعوض دستور 1959 الذي تم تعليق العمل به بعد الإطاحة بنظام بن علي في 14 جانفي 2011 وقد تضمن الدستور الجديد مايلي:

الاكتفاء بالفصل الأول من الدستور التونسي الذي وضع عام 1959 والذي ينص على أن تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة ....الإسلام دينها.... والعربية لغتها.... الجمهورية نظامها وبهذا فإن الدستور الجديد لم ينص صراحة على أن الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع".

إقرار الدستور الجديد في الفصل 20 المساواة بين التونسيين والتونسيات في الحقوق والواجبات، وهذا ما نص عليه.". المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون من غير تمييز"[3] .

التصويت على مواد الباب الرابع المتعلق بالسلطة التنفيذية والسبب مواد الباب فإن السلطة التنفيذية ستكون موزعة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وتكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، ويمكن أن تكون موضع مذكرة سحب ثقة.

4- إسقاط الفصل 73 من الدستور الذي يحدد شروط الترشح لرئاسة الجمهورية حيث تنص هذه المادة على أن الترشح لرئاسة الجمهورية هو حق كل ناخب وناخبة من أصول تونسية (الأب والأم)

---

1 - "10 مشاهد تلخص الحياة التونسية بعد خمس سنوات على الثورة 17 ديسمبر 2015"،في:**http//rassef22.com**، (18 أفريل 2016 على الساعة 15:30).

2- مونيا ماركس، " أي أسلوب الذي اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه أو تقديم التنازلات"، في: **http://www.gihaibstitute**، (21مارس 2015).

3 - توفيق المديني، تطور المشهد السياسي التونسي،**مرجع سابق**،

ويشترط كذلك في هذا الصدد أن يكون مسلما، إضافة إلى ضرورة توافر المترشح لهذا المنصب يوم تقديم ملف ترشحه على الجنسية التونسية دون غيرها وأن لا يقل عمره عن 40 سنة ووفقا للصياغة النهائية للفصل 73 بعد المصادقة عليه أصح بالإمكان الترشح لرئاسة الجمهورية دون الخضوع لشرط سن قصوى.

5-تتكون السلطة التنفيذية في تونس وفق مشروع الدستور الجديد من رأسين وهما: رئيس الجمهورية، وحكومة يرأسها رئيس الحكومة حسب منطوق الفصل 70 من المشروع.

6-تحديد مهام رئيس الجمهورية كالمصادقة على المعاهدات والإذن بنشرها، وختم القوانين والإذن بنشرها، وكذا إسناد الأوسمة ومنح العفو الخاص، وتعيين مفتي الجمهورية، والتعيين في الوظائف العليا التابعة لرئاسة الجمهورية.[1]

وتعيين القضاة بناء على رأي مطابق من المجلس الأعلى للسلطة القضائية وهو الذي يكلف مرشح الأغلبية بتشكيل الحكومة وتعيين أعضائها بعد مصادقة مجلس نواب الشعب عليها.

7- تحديد مهام وصلاحيات رئيس الحكومة دون تدخل لرئيس الجمهورية فهو الذي يرسم السياسات العامة للدولة، ويسهر على تنفيذها وله السلطة الترتيبية العامة وله التعيينات والإعفاءات في الوظائف المدنية السامية، وهو كذلك رئيس مجلس الوزراء، ولها الحق في إقالة أعضاء الحكومة، وهو الذي يخلف رئيس الجمهورية عند الشغور الوقتي الذي لا يمكن أن تتجاوز مدته 60 يوما، وإلا اعتبر رئيس الجمهورية بعدها مستقيلا.

وعليه ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد بأن دستور تونس الجديد احتوى على 149 فصل مقسمة على 10 أبواب [2] والتي سوف نشير إليها من خلال هذا الجدول الذي هو من إعداد الباحث :

الباب الأول: المبادئ العامة	الفصل 01 إلى 20
الباب الثاني: الحقوق والحريات	الفصل 21 إلى 49
الباب الثالث: السلطة التشريعية	الفصل 50 إلى 70
الباب الرابع: السلطة التنفيذية	الفصل 71 إلى 101
القسم 1: رئيس الجمهورية	
القسم 2: الحكومة	
الباب الخامس: السلطة القضائية	الفصل102 إلى 124
القسم الأول: القضاء العدلي والإداري والمالي	
الفرع 1: المجلس الأعلى للقضاء	
الفرع 2: القضاء العدلي	
الفرع 3: القضاء الإداري	
الفرع 4: القضاء المالي	
القسم الثاني: المحكمة الدستورية	
الباب السادس: الهيئات الدستوريةالمستقلة	

1- توفيق المديني، **مرجع سابق**.

(2)- سامية لمين، "دستور الجمهورية التونسية"، في: .**http://www.samialamin,over-blog.fr/article-2014-pdf**، (15-06-2014).

القسم الأول: هيئة الانتخابات	الفصل125 إلى 130
القسم الثاني: هيئة الاتصال السمعي البصري	
القسم الثالث: هيئة حقوق الإنسان	
القسم الرابع: هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة	
القسم الخامس: هيئة الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد	
الباب السابع: السلطة المحلية	
الباب الثامن: تعديل الدستور	
الباب التاسع: الأحكام الختامية	الفصل131 إلى 142
الباب العاشر: الأحكام الانتقالية	الفصلين143-144
	الفصل 14 إلى 147
	الفصلين148-149

الجدول من إعداد الباحث.

الفصل الرابع

تونس ما بعد المرحلة الانتقالية- الإنجازات، المسارات

معالجة هذا الجزء منالدراسة اعتمد على مبحثين، المبحث الأول كان تحت عنوان: بناء المؤسسات السياسية وتعزيز الحريات والحقوق والذي بدوره تفرع إلى عدة مطالب تمكن الباحث من التطرق إلى جميع العناصر المهمة التي تصب في صميم الفصل الرابع ، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه مسارات التحول الديمقراطي في تونس

المبحث الأول: بناء المؤسسات السياسية وتعزيز الحريات والحقوق

من خلال قراءتنا لمضمون الدستور الجديد الذي صادق عليه المجلس التأسيسي بأغلبية أعضائه الذي شكل اهتمامات الطبقة السياسية، والتي أثارت الكثير من النقاشات حوله لإعادة تأسيس شرعية جديدة يتضح جليا أن مضمون الدستور رغم التجاذبات التي واجهته إلا أنه استطاع أن يرى النور، والتي من خلالها تطوى صفحة الماضي التي كانت لها تداعيات وخيمة على المجتمع التونسي، والمضي قدما نحو مستقبل مشرق يراعي تطلعات المجتمع والتي كانت بدايتها تنظم انتخابات تشريعية ورئاسية ومحلية شفافة ونزيهة وهذا ما سوف نتطرق إليه.

المطلب الأول : بنـــــاء المؤسسات

الفرع الأول : الانتخابات التشريعية وبناء المؤسسات

لا جدال حول أهمية الانتخابات إذ أنها الفعل الذي تولى الشعب بمقتضاه إسناد السلطة السياسية لفرد أو لمجموعة، وتعتبر الانتخابات النزيهة من أهم النماذج لتحقيق الانتقال الديمقراطي.[1]

1-بوحنية قوي وآخرون، **الانتخابات وعملية التحول في الخبرة العربية المعاصرة**(الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 25.

وهذا ما سعت إليه الهيئة الانتقالية بتونس عقب 2011، ففي بيان صدر عن الرئيس المنصف المرزوقي في 6 مارس 2014 أعلن إنهاء حالة الطوارئ في تونس التي كانت علامة مشجعة العودة إلى الحياة الطبيعية، وبدأت المناقشة حول قانون الانتخابات والتحضير لأول انتخابات بعد وضع الدستور الجديد[1].

يتفق الكثير من المتابعين للشأن التونسي أن من أهم المكاسب التي تحققت بعد الثورة هو أن الانتخابات لم تعد تجرى تحت إشراف وزارة الداخلية بل إن العملية الانتخابية بكاملها أوكلت إلى هيئة دستورية دائمة، وهي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، كما أن الوصول إلى الانتخابات يعد في حد ذاته نجاحا مبهرا.

لقد أجريت الانتخابات التشريعية في تونس في 26 أكتوبر 2014، والتي تعد الانتخابات الثانية في تاريخ تونس بعد الثورة والتي تلي انتخابات المجلس التأسيسي لعام 2011، وهي أول انتخابات تشريعية تتم بعد إقرار دستور2014، والتي تزامنت في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية صعبة عاشتها تونس منذ الثورة.

تعتبر الانتخابات التشريعية في تونس بعد إقرار الدستور الجديد عام 2014 الانتخابات الثانية من نوعها من حيث النزاهة والشفافية بعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي عام 2011، غير أن ما ميز هذه الانتخابات أنها جرت في ظروف صعبة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وكذا المستوى الأمني الذي أضحى الصورة البارزة بعد الثورة وذلك من خلال الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التي كانت تحدث بين الحين والآخر.

إن المتتبع للشأن السياسي التونسي سواء على المستوى الداخلي أو حتى على المستوى الدولي ينظر بعين الرضا لما حدث في الساحة السياسية التونسية رغم التجاذبات والخلافات التي خيمت على الوضع الداخلي في تونس منذ سقوط نظام بن علي حتى إقرار أول انتخابات تشريعية ورئاسية.

إن التحولات السياسية التي شهدتها تونس بعد سقوط نظام بن علي أفرزت قفزة حزبية عبرت عن رغبة التونسيين في ممارسة النشاط السياسي التعددي في إطار ديمقراطي انتقالي، حيث أصبحت توصف هذه الفترة بالانفلات الحزبي وهذا نتيجة العدد الكبير الذي وصلت إليه الأحزاب إذ بلغ حوالي 197 [2] حيث شاركت هذه الأخيرة في الانتخابات المعلن عليها سواء التشريعية أو الرئاسية.

حدد المجلس الوطني التأسيسي السادس والعشرون26 من شهر أكتوبر 2014 موعدا لإجراء الانتخابات التشريعية داخل البلاد، وكذا أيام 26/25/24أكتوبر 2014 خارج البلاد والتي سينبثق عليها أول برلمان وحكومة منذ الإطاحة بالرئيس المخلوع زين العابدين بن على ومع إجراء هذه الانتخابات تكون تونس قد بدأت في مرحلة جديدة وهي تجسيد لما جاء به الدستور الجديد لاستكمال مؤسسات النظام السياسي الدستوري، وإذا كانت المرحلة الانتقالية بقيادة الترويكا قد نجحت في إرساء قواعد النظام

TUNISIA TRANSITION INITIATIVE (TTI) FINAL REPORT MAY 2011 – JULY 2014 , USAID/OTI Washington , July 2014 , the United States Agency for International Development , the date of reading , 12 /03/2015 : http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00K16C.pdf , 1-

2- عبد اللطيف الحناشي، **مرجع سابق**، ص ص .6-7.

الديمقراطي فإن تحديات إرساء التحول الديمقراطي عمليا، وترسيخ القطيعة مع نظام بن علي الاستبدادي ما زال بحاجة إلى جهد ويعتمد ذلك على نتائج الانتخابات التشريعية، وطبيعة الحكومة المقبلة .

وبإجراء الانتخابات التشريعية الأولى في 26 أكتوبر 2014 التي أقرت معظم الهيئات الدولية المراقبة بحيادها ونزاهتها، مقارنة بتجربة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011 والتي أسفرت من خلالها عن تشكيل المجلس،[1]قد تكون اختتمت تونس المرحلة الثالثة من الانتقال الديمقراطي، بعد مخاض عسير لولادة المؤسسات الدستورية من رحم الثورة لكنها تجري في ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية دقيقة وحرجة، ومحيط إقليمي يلقي بتأثيراته على تجربة التحول الديمقراطي بالبلاد في ظل جهود قوى إقليمية لإجهاض مساراته.

وقد أصدر المجلس التأسيسي قانونا أساسيا يتعلق بالانتخابات والاستفتاء وانتخب نفس المجلس الأعضاء التسعة للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات والاستفتاء [2] التي ستشرف على هذه العملية، وفي هذا الصدد فقد احتوى القانون على سبعة أبواب و176 فصلا يتعلق بمهام الهيئة ووظائفها المختلفة وبشخصيتها القانونية كما ضبط طريقة الاقتراع وتوزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية وطرق التصويت، وتوزيع المقاعد في مستوى الدوائر على أساس التمثيل النسبي مع الأخذ بأكبر البقايا.[3]

وقد تم تحديد عدد مقاعد مجلس النواب 217 مقعدا منها 199 مقعدا مخصصا للدوائر الانتخابية بالتراب التونسي وستة عشر مقعدا للدوائر لانتخابية بالخارج فيما حدد العدد الإجمالي للدوائر الانتخابية ب33 دائرة توزع على 27 دائرة انتخابية في الداخل بحساب دائرة لكل ولاية ماعدا ولايات تونس ونابل وصفاقس التي وقع تخصيص دائرتين لكل منهما باعتبار ارتفاع عدد السكان و6 دوائر في الخارج.

وقد بلغ عدد القوائم المرشحة للانتخابات التشريعية 1336 قائمة يتنافسون على 217 مقعد[4] وهو ما يعكس رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام بعد عقود طوية من الاستبداد، وتأتي هذه القوائم بعد أن تم إسقاط 175 قائمة، منها 79 قائمة حزبية، و12 قائمة ائتلافية و84 قاعة مستقلة، ويعود إسقاط تلك القوائم إلى جملة من الأسباب التي تتمثل أساسا في عدم توافر الشروط لدى المترشحين وعلى سبيل المثال عدم توافر السن القانوني أي دون 23 سنة. [5]

أما العدد الإجمالي للمترشحين لعضوية المجلس التشريعي فقد بلغ 15652 مترشح بين الذكور والإناث مراعاة لمبدأ المناصفة في القوائم بين النساء والرجال، وتوزعت القوائم المترشحة بين الأحزاب مستقلة وائتلافية وكما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم07:يبين عدد القوائم المرشحة للمجلس التشريعي في الداخل

نوع القوائم	في الداخل	النسبة المئوية %
القوائم الحزبية	729 قائمة	%59.85

1-"الانتخابات التشريعية في تونس 2014: المشاركة والولاء والعزوف"، في: http://www.ossforum.org/ae، (2016/03/2 على الساعة 15:30)

2- انظر في هذا الصدد: **قانون أساسي متعلق بالانتخابات والاستفتاء عدد 16 لسنة 2014**، مؤرخ في 26 ماي 2014. والذي يتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية وضبط عدد المقاعد المخصصة لها لانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

3- أنظر في هذا الصدد: الفصول من 106 إلى 110 المتعلق بمهام الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات والاستفتاء.

4- "انتخابات مجلس النواب"، في:**http://www.elationsentunisie.com**،(2015/12/10 على الساعة 16:00).

5- عبد اللطيف الحناشي،"تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة 24 سبتمبر 2014"، في: مركز الجزيرة للدراسات**stuies-aljazeera.net**، (2015/12/19 على الساعة 19:00).

القوائم الائتلافية	140 قائمة	%11.49
القوائم المستقلة	349 قائمة	%28.65
المجموع	1218 قائمة	%100

في حين فقد بلغ عدد القوائم في الخارج97 قائمة وبلغت نسبة ترأس المرأة هذه القوائم 10%فقط [1] بالرغم من تطور نسبة حضورها كرئيسة قائمة من 2.12% في انتخابات أكتوبر 2011 لتصل إلى 7.8% في انتخابات 2014 وهي ظاهرة ليست بالغريبة في بقية دول العالم العربي والإسلامي عامة.[2]

رغم ارتفاع نسبة الشباب الدين أقبلوا على التسجيل مقارنة بالانتخابات الأولى فإن النسبة تظل محدودة كما يستمر غياب هذه الفئة عن رئاسة القوائم، والحال أنها هي التي ساهمت في تفجير الثورة.

وقد انطلقت عملية إيداع ملفات الترشح للانتخابات التشريعية يوم الجمعة 22 أوت 2014 بمقرات الهيئات الفرعية، وامتدت إلى غاية يوم الجمعة 29 أوت 2014، وقد اعتمدت الهيئات الفرعية في عملها بالمنظومة المعلوماتية للترشيحات، والتي ساعدت في التصرف في ملفات الترشيح وإعداد إحصائيات تتعلق بملفات الترشح المقدمة يوميا، وتطور عدد القوائم المترشحة بحسب طبيعتها (الحزبية، مستقلة، ائتلافية). [3]

والظاهرة الجديدة التي ظهرت على المشهد السياسي هو ارتفاع حضور رجال الأعمال في قوائم الأحزاب، ومن ذلك أن قوائم حركة النهضة قد ضمت 09 رجال أعمال[4] وكذا قائمة حركة نداء تونس حيث ضمت قوائمها 09 من هذه الفئة، وضم حزب آفاق تونس 25% منهم، وهو ما أثار جدلا كبيرا في الأوساط السياسية والفكرية لترشح هذا العدد الغير العادي من رجال الأعمال بين معارض ومساند.

وبعد انتهاء الآجال القانونية لإيداع ملفات الترشح، تولت الهيئات الفرعية النظر ودراسة الملفات الترشح للانتخابات التشريعية في الفترة الممتدة بين 30 أوت 2014 إلى 5 سبتمبر من نفس السنة .

وقد أسفرت العملية عن قبول 1218 قائمة في الداخل موزعة كالآتي:

القوائم الحزبية: 729 قائمة.

القوائم الائتلافية 140 قائمة.

القوائم المستقلة 349 قائمة

في حين تم إسقاط 175 قائمة كالآتي:

القوائم الحزبية:79 قائمة

القوائم الائتلافية 12 قائمة

القوائم المستقلة 84 قائمة

أما خارج الجمهورية فتم تقديم 111 ملف ترشح موزعة في:

82 حزبية قائمة

1- عبد اللطيف الحناشي،"تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة 24 سبتمبر 2014"، **مرجع سابق.**

2- "تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة"، في:**http://www.agora-parl.org**، (10-09-2016).

3- الجمهورية التونسية، **تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات**، ص. 129.

4- "تنافس الأحزاب البارزة في تونس على استقطاب رجال الأعمال يؤشر على قيام "مجلس الأعمال" بدلا من "المجلس الشعبي" بعد الانتخابات"، في:**http://www.africanmanager.com**، (15-06-2016).

16 قائمة ائتلافية

13 قائمة مستقلة

كما أسفرت دراسة ملفات المترشحين إلى رفض15 قائمة وقبول ترشح 26 قائمة بالدوائر الانتخابية خارج الجمهورية .

وما يلاحظ في هذا الانتخابات ضعف مشاركة الشباب وهو ما يوحي بفقدان الثقة من هذه الانتخابات لدى هذه الفئة[1] قبل إجراء الانتخابات المزمع تنظيمها في أكتوبر 2014.

وقد شهدت هذه الانتخابات منافسة شديدة "حامية الوطيس" بين أهم مكونات الساحة السياسية نتيجة سعي كل طرف لإثبات وجوده وذلك من خلال محاولة كسب أكثر ما يمكن من الأصوات.

نتائج الانتخابات ودلالاتها

بعد كل الترتيبات السالفة الذكر أجريت الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر 2014، حيث راقبت هذه الانتخابات حوالي 11 ألف مراقب ما بين مراقبين معتمدين من الهيئة العليا للانتخابات من داخل تونس إلى جانب جمعيات ومؤسسات عربية وأمريكية.[2]

وهو ما يؤكد أن تنظيم هذه الانتخابات جرت على نحو مستقل دون تدخل الأجهزة الحكومية والتنفيذية، وهو رهان راهن عليه المجلس التأسيسي، وكان دور المنظمات المدنية المحلية والدولية حاسما في إنجاح التجربة التي تعود من دون شك إلى مستوى حماسة القائمين على حظوظ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ونزاهتهم وحيادهم [3]، إضافة إلى المراقبين الدوليين الذين راقبوا الانتخابات التونسية والمتمثلين في بعثة الاتحاد الأوروبي والتي ضمت 112 مراقب من بينهم 07 أعضاء في البرلمان الأوروبي وبعثة من مركز "كارتر" وبعثة من جامعة الدول العربية والتي عبرت هذه الأخيرة عن ارتياحها لنجاح الانتخابات التشريعية في تونس وقالت أنها كانت نزيهة وشفافة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الانتخابات قد عرفت تراجع تيار الإسلام السياسي ممثلا في حركة النهضة، بالإضافة إلى تراجع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، واختفى حزب التكتل من أجل الحريات في عقاب غير مباشر على فشل الترويكا في تسيير المرحلة الانتقالية خاصة في جانبها الاقتصادي وهو القطاع الذي يمس مباشرة اهتمامات ويوميات المواطن التونسي، كما أظهرت هذه الانتخابات تراجع تيار المحبة بقيادة الهاشمي الحامدي" العريضة الشعبية سابقاً"، والحزب الجمهوري بقيادة مية الجريبي، مقابل اختفاء هذه الأحزاب وتراجع البعض الآخر، ظهرت وتقدمت أحزاب أخرى أبرزها حزب نداء تونس، والاتحاد الوطني الحر.

وتم الإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات التشريعية من طرف رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، شفيق صرصار في ندوة صحفية في ساعة مبكرة من صباح يوم الخميس 30 أكتوبر 2014

1- يوسف لعياضي، **مرجع سابق**، ص. 54.

2- أميرة ماهر،"الانتخابات التشريعية التونسية..نورة الياسمين، على أعتاب الاستقرار"، في:**www.eggnews.net/category**،(2015/12/19 على الساعة 19:00).

3- عبد الوهاب بن حفيظ، **محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس 2014** (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات ودراسة السياسات، 2014)، ص02.

وفيما يلي عدد مقاعد الأحزاب ونسبها في مجلس نواب الشعب القادم حسب النتائج الرسمية التي تم إعلانها خلال الندوة [1] وهي:

تصدر حركة نداء تونس بأغلبية نسبية في أول انتخابات يشارك فيها بعد اقل من سنتين ونصف من تأسيسه حيث حصل على 85 مقعدا بنسبة 39.17 وقدمت عدة تفسيرات لهذه النسبة والتي تعود بالدرجة الأولى إلى الاستغلال الأمثل الذي استمر فيه حرب نداء تونس لأخطاء الترويكا وحركة النهضة، في حين هناك من رأى أن الحزب استند إلى الخبرة الانتخابية لحزب التجمع المنحل من خلال ترسيخ صورة سوداوية لدى فئة واسعة من التونسيين مفادها قدرته على حماية تونس من تغول حركة النهضة، وقد تعممت هذه الفكرة خاصة بعد فوز الإسلاميين وحلفائهم خلال انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011.[2]

تليه حركة النهضة في الرتبة الثانية محققة بذلك 69 مقعدا والمقدرة بنسبة 31.79[3] ثم الاتحاد الوطني الحر بحصوله على 16 مقعد بنسبة 7.37 في حين توزعت المقاعد المتبقية على باقي الأحزاب التي شاركت في الانتخابات التشريعية والتي سنوضحها من خلال الجدول الآتي الذي نوضح من خلاله نتائج الانتخابات التشريعية لسنة2014 بحسب الأحزاب وعدد مقاعدها لكل حزب:

جدولرقم08 يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2014

الحزب	عددالمقاعد
حركة نداءتونس	86
حركة النهضة	69
الاتحادالوطنيالحر	16
الجبهةالشعبية	15
آفاقتونس	8
المؤتمرمنأجلالجمهورية	4
حزبالمبادرة	3
التيارالديمقراطي	3
حركةالشعب	3
تيارالمحبة	2
الحزبالجمهوري	1
مجدالحرية "قائمةمستقلة"	1
حركةالديمقراطيينالأحرار	1
حزبصوتالفلاح	1

1- "النتائج الرسمية الكاملة للانتخابات التشريعية"، **وكالة أنباء نيوز**، 30أكتوبر 2014.

2- حسان العيادي، "شبح الاستقالات يعود..حركة نداء تونس2014/10/28"، في:**http://google/iakwwix**، (2016/03/12 على الساعة 16:00).

3- "قوائم حركة النهضة أغلب المترشحين من رجال الأعمال 2016/08/25"، في:**www.arabiai21.com/newspreint**،(2016/03/13 على الساعة 19:00).

ردالاعتبار "قائمةمستقلة"	1
التحالفالديمقراطي	1
الجبهةالوطنيةللإنقاذ	86
نداءالمهاجرين	69
المجموع	217 نائب

المصدر:من إعداد الباحثhttp://www.isie.tn/ar/

من خلال قراءة وتحليل النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح لنا جليا بأن تونس قد اقتربت بخطوة نحو نهاية مسار الانتقال الديمقراطي، وفتح صفة جديدة، مع مؤسسات أكثر شرعية وديمقراطية وقبولا من طرف الشعب الذي ينتظر منها تحقيق مطالبه وحاجاته في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بعد سقوط نظام بن علي.

وتعد نتائج الانتخابات التشريعية في تونس بالغة الأهمية، ففي ظل التطورات المتلاحقة التي شهدتها تونس والمنطقة العربية، أصبح النموذج التونسي هو النموذج المعياري الوحيد للتحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية، كما جرت الانتخابات بهذه السلاسة له أهمية خاصة في ظل الاستقطاب الذي عصف بوحدة القوى الثورية بين معسكري تيارات الإسلام السياسي والقوى العلمانية من جهة، والاستقطاب بين القوى الثورية، وقوى النظام السابق والثورة المضادة من جهة ثانية[1].

وعلى الرغم من أن النتائج النهائية للانتخابات قد أظهرت تراجعا في عدد مقاعد النهضة إلا أن عنوانها الرئيسي هو فوز تيارين سياسيين كبيرين يسيطران على نحو71% من مقاعد المجلس التشريعي، ويمكن لأي منهما أن يقود حكومة ائتلافية مع أحزاب أقل تمثيلا في المجلس التشريعي، وفي هذا الصدد اختار حزب نداء تونس الحبيب الصيد لتشكيل الحكومة طبقا للدستور.

حكومة الحبيب الصيد: 06 فيفري2015- 27 أوت 2016:

تعتبر حكومة الحبيب الصيد هي الحكومة الأولى للجمهورية الثانية والتي انبثقت عن الانتخابات التشريعية التي جرت في أواخر2014 وهي الحكومة السابعة بعد الثورة، حيث اختار حزب نداء تونس الفائز في الانتخابات أن يكلف الحبيب الصيد لتشكيل ورئاسة الحكومة وذلك وفقا لما ينص عليه الدستور الذي بمقتضاه يقدم الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية صاحب الأغلبية البرلمانية، اسم مرشحه لتشكيل الحكومة لرئيس الجمهورية[2].

وقد خلفت حكومة الحبيب الصيد حكومة السيد مهدي جمعة التي أعلن عن تشكيلها في 26 جانفي2014، وقد تسلم الحبيب الصيد رسميا رئاسة الحكومة في 06 فيفري 215 إذ تضم ممثلين عن

1- تقدير موقف: **الانتخابات التشريعية التونسية ما بين قوى الثورة وقوى النظام القديم**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2014)، ص. 1.

2-" الحبيب العيد يكلف بتشكيل الحكومة التونسية"، في:**www.moonpost.net**، (05-01-2015).

أحزاب نداء تونس، والنهضة والاتحاد الوطني الحر وآفاق تونس، والجبهة الوطنية للإنقاذ إضافة إلى مستقلين [1].

ونالت هذه الحكومة الثقة البرلمانية بأغلبية 167 صوت من أصل 204 صوت مقابل معارضة 30 نائب، واحتفاظ 8 منهم بأصواتهم، ومن خلال هذه التشكيلة حول الحكومة يبدو على أنها حكومة وحدة وطنية لم تقص أحد من تشكيلتها إلا من امتنع عن المشاركة .[2]

وبعد تنصيب الحكومة بشكل رسمي عرضت الحكومة برنامجها الحكومي على الوزير الأول في فيفري 2015، والتي شملت عدة مشاريع أهمها: [3]

1-العمل على الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، ومكافحة الاحتكار والمضاربة وهذا ما جاء على لسان الحبيب الصيد.

2 -تأكيد الحكومة الجديدة بقيادة الحبيب الصيد على أهمية استكمال مقومات فرض الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب.

3 -تأكيد الحكومة على التزامها بتعزيز المسار الديمقراطي، وتبني أهداف الثورة في تحقيق الحرية والعدالة، وضمان الكرامة لكافة المواطنين.

4- التزام الحكومة بدمج أصحاب الأنشطة غير المهيكلة في المنظومة القانونية من خلال البحث عن حلول.

5- التزام حكومة الصيد حسب تصريحه بأنه مع بداية أفريل 2015 سيجري تعديل في المنحة المسندة إلى العائلات المعوزة من 120 دينار إلى 150دينار للعائلة الواحدة.

6- إعلان رئيس الحكومة الحبيب الصيد عن إلغاء كل الإجراءات الإدارية المتعلقة بتخلي الدولة عن القروض المقدمة لصغار الفلاحين والتجار.

إن برنامج حكومة الصيد الذي تم الإعلان عليه من الناحية العملية لم يتجاوز مستوى إعلان النوايا لحل المشكلات العالقة التي تعانيها تونس بعد الثورة.

إضافة إلى غياب رؤية إستراتيجية استشرافية لمؤهلات البلاد وهو ما انعكس سلبا على أداء الحكومة الائتلافية بقيادة الحبيب الصيد، ومن جهة أخرى واجهت الحكومة الجديدة مجموعة من التحديات على المستوى الداخلي أهمها:

عدم وجود توافق سياسي بين الأحزاب السياسية المتباينة الأيديولوجيات مما أثر على تماسك الحكومة وعملها.

واجهت الحكومة مشكلة الانقسامات الداخلية في حزب نداء تونس بعد الخلاف بين الأمين العام لحزب نداء تونس "محسن مرزوق" نائب الرئيس حافظ قائد السبسي من أجل السيطرة على المراكز

1- أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص.02.

2- عدنان منصر، "تفاعلات المشهد السياسي التونسي: غضب تشكيل الحكومة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2015/02/19.

3- "أهم نقاط برنامج حكومة الحبيب الصيد"، في:**www.turess.com,africcanmanage**، (2015/02/20).

القيادية الحساسة، وتغليب خط الحزب كما يحقق أهداف كل طرف قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي أواخر 2015.[1]

كل هذا ساهم عجز الحكومة عن تحقيق الإنجازات التي كانت قد وعدت بها الشعب التونسي في برنامجها الانتخابي بسبب التحديات السالفة الذكر (السياسية والاقتصادية والأمنية).

حكومة يوسف الشاهد: 20أوت2016:

تم الإعلان عنها يوم السبت 20أوت 2016 بدار الضيافة بقرطاج، والتي قام مجلس نواب الشعب يوم 26 أوت بمنحها الثقة لمباشرة مهامها بالأغلبية المطلقة.

وللإشارة فإن رئيس الحكومة يوسف الشاهد ينتمي إلى حزب نداء تونس، ويعتبر أصغر رئيس حكومة في تاريخ الدولة التونسية منذ الاستقلال.

الفرع الثاني : الانتخابات الرئاسية وبناء مؤسسة الرئاسة في تونس

عرفت تونس تسعة انتخابات رئاسية، وكلها جرت بمرشح واحد، إلا أن الانتخابات العاشرة تعتبر الانتخابات الوحيدة التي كانت تعددية حرة ونزيهة التي جرت في 23 نوفمبر 2014 التي خاض فيها 27 مترشح سباق الرئاسة رغم انسحاب 5 مترشحين، انتهت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التونسية بمرور الباجي قائد السبسي والمنصف المرزوقي إلى الجولة الثانية لتحديد من سيحظى بثقة الشعب التونسي" وقد بلغت نسبة المشاركة في الدور الأول من الرئاسة62.9% [2].

لقد فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية يوم 08 سبتمبر 2014 وأغلق في 22 سبتمبر من نفس السنة، وهذا بعد إعلان المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 نوفمبر 2014، موعدا لإجراء الانتخابات الرئاسية داخل الجمهورية التونسية وأيام 23/22/21 نوفمبر 2014 للجالية التونسية المتواجدة خارج الجمهورية، تولت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات استلام ملفات الترشح للانتخابات الرئاسية مباشرة بمقرها المركزي في الفترة الممتدة من 8 إلى 22 سبتمبر 2014 [3]وقد تم تقديم 70 طلب ترشح للانتخابات الرئاسية توزعت بين:

22 طلب ترشح مقدمة من طرف مترشحين عن أحزاب.

02 طلبات ترشح عن ائتلافات.

46 طلب ترشح وفق قائمة مستقلة.

05 طلبات ترشح مقدمة من فئة الإناث.

65 طلب ترشح مقدمة من فئة الشباب[4].

وما يلاحظ على هذه الانتخابات أن الحزب الأكبر في تونس المتمثل في حركة النهضة لم يقدم ولا مترشحا لمنصب رئيس الجمهورية، واكتفى بإعطاء الحرية للمنتمين له ودعوتهم لاختيار الشخصية المناسبة التي ستقود المسار الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة[5].

1- فتحي الجاري، "الصراع داخل نداء تونس وتأثيراته على العملية السياسية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 18 فيفري 2015.

2- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تونس، تاريخ الاطلاع، 12 مارس 2016، على الرابط:http://www.isie.tn/ar/

3 - الجمهورية التونسية، **تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات**، ص. 133.

4- **المصدر نفسه**، ص. 134.

5- يوسف لعياضي، **مرجع سابق**، ص. 58.

وبعد انتهاء الآجال القانونية لإيداع ملفات الترشح التي تم الإعلان عنها من طرف الهيئة، تولت الهيئات الفرعية دراسة الملفات المقدمة من طرف المترشحين للانتخابات الرئاسية والتي أسفرت في النهاية عن قبول 27 ملف منها 16 ملف لمترشحين مستقلين، و09 ملفات لمترشحين عن أحزاب، وملفين لمترشحين اثنين عن ائتلافات، في حين تم رفض 41 ملف وانسحاب اثنين[1].

وقد شهدت الانتخابات الرئاسية في تونس ترشح شخصيات عديدة محسوبة على نظام بن علي مثل الباجي قايد السبسي ونور الدين حشاد وحمودة بن سلامة، وغيرهم من الوجوه السياسية البارزة إضافة إلى امرأة واحدة هي القاضية كلثوم كنو التي عملت قاضية في عهد بن علي، وهو ما مثل مفارقة في الحياة السياسية العربية بصفة عامة.

إن المتتبع للمشهد السياسي التونسي في عشية الانتخابات الرئاسية يصعب عليه التكهن بالنتيجة التي ستسفر عنها الانتخابات الرئاسية ولصالح من؟، وصعوبة العثور على إجابات شافية لا ترجع إلى الكم الكبير للمترشحين الذين بلغ عددهم 27 مترشح، ولا في فشل مختلف التيارات في الالتفاف حول مرشح بل يرجع بالدرجة الأولى إلى تفتيت أصوات أنصارها.

وفي السياق نفسه وحسب استطلاعات الرأي ذهبت إلى منح الباجي قايد السبسي مؤسس حزب نداء تونس المرتبة الأولى ومحمد منصف المرزوقي المرتبة الثانية بنسب متقاربة لا تتجاوز حاجز الخمسة في المائة، وبالتالي المرور إلى الدور الثاني[2].

وفي هذا المقام يمكننا الإشارة إلى أربع قوى سياسية مترشحة لمنصب رئيس الجمهورية، وهم: الباجي قائد السبسي الذي بدوره تولى عدة مسؤوليات مهمة في الدولة التونسية منذ الاستقلال أحمد الهمامي، محمد المنصف المرزوقي، سليم الرباحي، كلثوم كنو.

أجريت الانتخابات التونسية في 23 نوفمبر2014[3]، وهي الانتخابات الرئاسية الأولى بعد الإطاحة بنظام بن علي والعاشرة للبلاد التونسية منذ الاستقلال، وتعد هذه الانتخابات نهاية الانتقال الديمقراطي في تونس بعد إقرار دستور تونس 2014.

وهذا بعد أن أعلنت الهيئة المستقلة للانتخابات التونسية عن قائمة المترشحين حسب ترتيب الناخبين على ورقة التصويت، وذلك بعد القرعة المقامة من قبل الهيئة برئاسة محمد شفيق صرصار، والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 09 يوضح قائمة المترشحين حسب ترتيب الناخبين على ورقة التصويت

الرقم	اسم المترشح	الحزب المنطوي تحته	مهنة المترشح
1	العربي نصرة	صوت الشعب تونس	رجل أعمال
2	عبد الرحيم الزواري	الحركة الدستورية	سياسي ووزير سابق ومحامي
3	كلثوم كنو	مستقلة	قاضية

1 - الجمهورية التونسية، **تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات**، ص. 137.
2- **العربية**، "تونس تحدد موعد الانتخابات النيابية والرئاسية رسميا"،(25 جوان 2014).
3- **دستور الجمهورية التونسية 2014**.

4	كمال مرجان	حزب المبادرة الوطنية الدستورية التونسية	سياسي وموظف دولي ووزير سابق
5	سالم الشايبي	حزب المؤتمر الشعبي	سياسي وخبير أنظمة ضمان إجتماعي
6	عبد الرزاق الكيلاني	مستقل	سياسي ومحامي
7	الباجي قائد السبسي	نداء تونس	سياسي رئيس وزراء سابق ووزير سابق ،سفير سابق
8	سليم الرياحي	الاتحاد الوطني الحر	سياسي ورجل أعمال
9	عبد القادر اللباوي	مستقل	سياسي وإداري
10	مصطفى كمال النابلي	مستقل	اقتصادي ومحافظ بنك
11	أحمد الصافي	مستقل	كاتب وصحفي وروائي
12	ياسين الشنوفي	مستقل	رجل أعمال
13	أحمد نجيب الشابي	الحزب الجمهوري	محامي وسياسي ووزير سابق
14	حمودة بن سلامة	مستقل	سياسي ووزير سابق
15	علي الشواربي	مستقل	قاضي وإعلامي
16	محمد الفريخة	مستقل	رجل أعمال ورئيس شركة طيران
17	محمد الحامدي	التحالف الديمقراطي	سياسي وعضو المجلس التأسيسي
18	مختار الماجري	مستقل	رجل أعمال
19	عبد الرؤوف العيادي	حركة وفاء	محامي وسياسي وعضو المجلس التأسيسي
20	محرز بوصيان	حزب الشباب الحر	رئيس اللجنة الوطنية الأولمبية التونسية
21	مصطفى بن جعفر	التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	طبيب وسياسي ورئيس المجلس الوطني التأسيسي بعد الثورة
22	نور الدين حشاد	مستقل	سياسي ووزير وسفير سابق
23	منذر الزنايدي	مستقل	سياسي ووزير سابق
24	منصف المرزوقي	مستقل	سياسي وطبيب وكاتب ورئيس تونس خلال المرحلة الانتقالية
25	سمير العبدلي	مستقل	محامي
26	محمد الهاشمي	تيار المحبة	سياسي ورجل أعمال و إعلامي
27	همة الحمامني	حزب العمال تحالف الجبهة الشعبية	سياسي

المصدر: صباح نيوز: القائمة النهائية للمترشحين المقبولين للانتخابات الرئاسية

إن محددات السلوك الانتخابي في 2014 تكاد تكون مختلفة تماما عنها في عام 2011، إذ ركز التونسيون على اختيار الأحزاب والقوائم التي تعمل على إرساء النظام الديمقراطي، والقطيعة مع

الاستبداد، ومحاسبة النظام السابق، وإرساء قواعد العدل والمساواة، ومحاربة الفساد المالي، والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية لتونس إضافة إلى تحسين الوضع الاقتصادي، وهو ما انعكس على اختيار ممثليهم.

ومما لا شك فيه أن نداء تونس، والذي ولد أساسا ليكون حزبا يواجه حركة النهضة الإسلامية على أسس الإيديولوجية وكحامي لهوية المجتمع التونسي المدنية، ركز في ظل تتابع العمليات الإرهابية والاغتيالات السياسية، على أن هذه العمليات تعكس تقاعس الدولة، وترهل جهازها الأمني، وأنه هو الحزب الأكفأ لإدارة الدولة ومن ثم فإنه سيعيد الأمان والنظام إلى تونس، بناء على خبرات رئيسه السياسية والأمنية والإدارية في العهد البورقيبي وفي بداية عهد بن علي، وهو ما قاد السياسي المخضرم الباجي قائد السبسي للفوز بالانتخابات الرئاسية في الدورة الأولى التي أعلنت عنها الهيئة بعد عملية الفرز[1] كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم 10: يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية في الدورة الأولى

الرقم	المترشح	الأحزاب المساندة	عدد الأصوات	النسبة المئوية %
1	قايد السبسي	آفاق تونس-اللقاء الدستوري	1289384	%39.46
2	منصف المرزوقي	*المؤتمر من أجل الجمهورية*التيار الديمقراطي البناء الوطني الإصلاح والتنمية *حركة البناء المغاربي *الحركة الوطنية للعدالة والتنمية *حزب تونس الزيتونة *جزء كبير من النهضة	1092418	%33.43
3	حمة التهامي	حزب العمال -الجبهة الشعبية	255529	%7.82
4	محمد الهاشمي الحامدي	/	187923	%5.75
5	سليم الرياحي	/	181407	%5.55
6	كمال مرجان	/	41614	%1.27
7	أحمد نجيب الشابي	/	34025	%1.04
8	أحمد الصافي سعيد	/	26073	%0.80
9	منذر الزنايدي	/	24160	%0.74
10	مصطفى بن جعفر	/	21989	%0.67
11	كلثوم حنو	/	18287	% 0.56
12	محمد الفريخة	/	17506	%0.54

1-"السبسي رئيس تونس"، في: **WWW.RADIOSAWA.COM/CONTENT/TUNISIA/day/ 2election.html**، (15-05-2015).

13	عبد الرزاق الكيلاني	/	10077	%0.31
14	مصطفى كمال النابلي	/	6723	%0.21
15	عبد القادر اللباوي	/	6486	%0.20
16	العربي نصرة	/	6426	%0.20
17	حمودة بن سلامة	/	5737	%0.18
18	محمد بن مبروك الحامدي	/	5593	%0.17
19	محرز بوصيان	/	5377	%0.16
20	سالم الشايبي	/	5245	%0.16
21	سمير العبدلي	/	5054	%0.15
22	علي الشواربي	/	4699	%0.14
23	مختار الماجري	/	4286	%0.13
24	عبد الرؤوف العيادي	/	3551	%0.11
25	ياسين الشنوفي	/	3118	%0.10
26	عبد الرحيم الزواري	/	1701	%0.08
27	نور الدين حشاد	/	2181	%0.07
28	مجموع أصوات المترشحين	/	3267569	%100
29	إجمالي الأصوات	/	3339666	/
30	الإقبال	/	/	%62.91
31	من يحق لهم الانتخاب	/	5308354	/

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة المسؤولة عن الانتخابات

إن نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تونس في أواخر عام 2014 توحي بأن تونس تعيش مرحلة حاسمة من تاريخها المعاصر وهي تصل إلى المحطة الأخيرة من خارطة الطريق التي رسمت بعد سقوط نظام بن علي، ولأول مرة أصبح باستطاعة التونسيين التصويت بحرية لاختيار رئيس الدولة.

وهو ما أعلنت عنه اللجنة العليا للانتخابات حول النتائج الرسمية الأولية للانتخابات الرئاسية والتي أظهرت تصدر مترشح حزب نداء تونس الباجي قايد السبسي في الجولة الأولى بنسبة تفوق 39% من الأصوات مقابل ما يزيد 33 % للمترشح منصف المرزوقي وعلى ذلك سيخوض المترشحان جولة الإعادة التي أعلن عنها رئيس الهيئة العليا للانتخابات شفيق صرصار والتي تجري خلال أسبوعين ما بين 12 و 14 ديسمبر من العام الجاري، إن لم ترد طعون على نتائج الجولة الأولى، لكن في حال وردت طعون ضد نتائج الجولة الأولى فإنه يرجح أن تطول الفترة ويتوقع أن تجرى حينها في أواخر شهر ديسمبر. [1]

1- أحمد موسى بدوي، **الديمقراطية الناقضة: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية** (الدوحة :المركز العربي للبحوث والدراسات، نوفمبر 2014)، ص. 08.

على أية حال فقد نجحت تونس في إجراء انتخابات حرة وشفافة عكس المزاج السياسي العام للتونسيين، ولم يحدث تغير كبير في الوزن النسبي للقوى السياسية، على الرغم من انخفاض الإقبال على التصويت في الرئاسة بمقدار ربع مليون صوت تقريبا مقارنة مع الانتخابات البرلمانية إذ أن الناخب حسم أمره دون تردد ودون تغيير مواقف باستثناء تفوق حملة الهمامي مرشح الجبهة الشعبية على سليم الرياحي مرشح الاتحاد الوطني الحر.

لم تكن نتائج الانتخابات الرئاسية في تونس خلال الدورة الأولى التي أجريت يوم الأحد 23 نوفمبر 2014 مفاجأة في شيء، إذ كان متوقعا أن يحتل السبسي المرتبة الأولى، واحتل المرزوقي المرتبة الثانية، وانطلاقا من نتائج الدورة الأولى ستنحصر الدورة الثانية لانتخاب رئيس الجمهورية التي أجريت يوم 21 ديسمبر 2014 والتي جمعت بين مترشحين هما: الباجي قايد السبسي ومنصف المرزوقي والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 11: يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية للدورة الثانية

الرقم	المترشح	الأصوات	النسبة المئوية
01	الباجي قايد السبسي	1731529	% 55.68
02	منصف المرزوقي	1378513	% 44.32
03	مجموع أصوات المترشحين	3110042	% 100
04	إجمالي الأصوات	3189382	/
05	عدد من يحق لهم الانتخاب	5308354	/

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات

من خلال قراءة النتائج الموضحة في الجدول يتضح أن نتائج انتخابات الدورة الثانية حسمت لصالح رئيس حزب نداء تونس الباجي قايد السبسي بنسبة 55,68% في حين تحصل منصف المرزوقي على نسبة 44,32% من مجموع أصوات الناخبين والتي قدرت بنسبة المشاركة الإجمالية حسب تصريح الهيئة العليا للانتخابات بـ 59% من مجموع الناخبين، وبانتخاب رئيس الجمهورية تكمل تونس آخر خطوتها نحو الديمقراطية الكاملة بعد نحو أربع سنوات من الإطاحة بالرئيس السابق" بن علي" ليصبح بذلك أول رئيس منتخب بشكل حر وديمقراطي في حياتها.

وأيا ما كانت نتائج انتخابات رئاسة 2014 فهي الأولى في تونس[1] من حيث مصداقية وجدية تعدديتها وديمقراطيتها، فطالما عرفت البلاد انتخابات تعددية مقيدة مزيفة زمن الرئيس المخلوع "بن علي" ولقد حكم البلاد 23 عام متصلة باستفتائين على مرشح واحد حصل فيها على نسبة تفوق 99% عامي 1989 و1994، وفي انتخابات 1999 المقيدة لم يتنازل عن النسبة العبقرية نفسها، وعاد في انتخابات 2004و2009 بنتائج 94.5% ثم 89.6% .

1-كارم يحيى، "أسئلة الانتخابات الرئاسية في تونس"، في: **http://www.ahram.org.eq/NewsQ/339090.asp**،(2017/06/27 على الساعة 19:30).

لقد حل السبسي في المركز الأول عن جدارة واستحقاق على الرغم من تحفظ نسبة كبيرة من التونسيين على السبسي لأسباب بعضها تعلق بضرورة القطيعة مع كل النظم، ووجود السبسي في المشهد الرئاسي يحول دون الشرعية، فهو يمثل في الحقيقة رجل كل العصور، كما انه طاعن في السن، وفي المقابل نجد أن أكثر التونسيين لا يعتبرون المرزوقي الشخص المناسب لحكم تونس، فقد وقع في أخطاء وتناقضات خلال ممارسته للمنصب الرئاسي خلال المرحلة الانتقالية لا تتعلق فقط برؤيته السياسية، ولكن ترتبط بطبيعة شخصيته وردود أفعاله الغريبة أحيانا اتجاه المستجدات المحلية والدولية في آن واحد[1].

الفرع الثالث :الانتخابات المحلية وبناء المؤسسات المحلية .

تعتبر أول انتخابات بلدية شهدتها تونس بعد الثورة الانتخابات التي أجريت في06 ماي 2018 كانت تحت إشراف وإدارة الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات، وقد تنافس خلالها 53668 مرشحا[2]، ضمن 2074 قائمة موزعة كالآتي :

1055 قائمة حزبية

159 قائمة ائتلافية

860 قائمة مستقلة

وقد غطت قوائم حركة النهضة جميع الدوائر الانتخابية ليليها حزب نداء تونس الذي ترشحت قوائمه في 345 قائمة، بينما لم تتمكن باقي الأحزاب من تغطية أكثر من 69 دائرة في أفضل الأحوال، وظل حضور بعضها رمزيا، أما القوائم المستقلة فقد سجلت انتشارا كثيفا في معظم الدوائر الانتخابية [3] .

ولا بد من التنويه على أنه تم فتح باب التسجيل للمواطنين التونسيين عدة مرات ما بين 2018/2017 وانتهت في 06 جانفي 2018، ليليه مباشرة فتح الترشيحات التي دامت حوالي أسبوع، وبعد الانتهاء من فترة تقديم الترشيح ما بين 13و22 فيفري 2018، أعلنت هيئة الانتخابات عن إحصائيات الترشيحات في ندوة صحفية في 23 فيفري لعرض مايلي :

إعطاء العدد الإجمالي للقوائم الأولية للمترشحين لخوض غمار الانتخابات البلدية والتي وصلت إلى حوالي 2173 قائمة موزعة على :

/1099 قائمة حزبية

/897 قائمة مستقلة

/177 قائمة ائتلافية .

وفي 05 أفريل 2018 أعلنت الهيئة عن الإحصائيات بعد انقضاء فترة الطعون [4] وهي القوائم السالفة الذكر .

جدول رقم 12: يوضح النتائج النهائية الرسمية للانتخابات البلدية التونسية ماي 2018

الحزب	الأصوات	النسبة المئوية
حركة النهضة	234517	28.64

1- عائشة عباس، **مرجع سابق**، ص. 260.

2- الموقع الرسمي للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، تاريخ تصفح الموقع 18 ماي 2018 على الرابط : https //bit.ly/2kisprtعلى الساعة 23:33

3- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، **الانتخابات البلدية في تونس : النتائج والتداعيات** ، ماي 2018 ، ص 01

(4) الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات البلدية 2018 ، الإحصائيات العامة لمرحلة الترشيحات بعد انقضاء الطعون

حركة نداء تونس	121377	20.85
حزب التيار الديمقراطي	69175	4.19
تحالف الجبهة الشعبية	55171	3.95
تحالف الاتحاد المدني	88331	1.77
مشروع تونس	01326	1.44
الحزب الدستوري الحر	92824	1.38
حراك تونس الإرادة	99823	1.33
حركة الشعب	95823	1.33
آفاق تونس	11619	1.06
حركة بني وطني	0979	0.5
حزب المبادرة	4056	0.36
حزب البناء الوطني	2074	0.23
الحزب الاشتراكي	3763	0.19
الاتحاد الشعبي الجمهوري	7522	0.15
تحالف ائتلاف القوى الديمقراطية	3141	0.07
تنظيم الأجيال	1451	0.06
حزب صوت التونسي	411	0.06
الحركة الديمقراطية	733	0.04
حركة النضال الوطني	703	0.04
حزب اللقاء الديمقراطي	623	0.03
حركة تونس أولا	301	0.02
حركة المستقبل	214	0.01
حزب الخضر للتقدم	150	0.01
القوائم المستقلة	930581	32.27
الأصوات المعبر عنها	9698061	94.4
الأصوات الملغاة	75335	1.9
المجموع	2399141	100 بالمئة
الممتنعون	6044553	64.4
المشاركون	2399141	35.6
المسجلون	8433695	100

المصدر : الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات

من خلال إعلان النتائج الأولية لأول انتخابات بلدية تعددية شهدتها تونس منذ الاستقلال وهي ما أعطت صورة واضحة لتبلور الملامح الكبرى للمشهد السياسي الجديد، ورغم أن هذه الانتخابات جرت على المستوى المحلي إلا أن تداعياتها اعتبرت مدخلا رئيسيا لإعادة ترتيب المشهد السياسي الوطني وفقا

لميزان القوة التي أظهرتها صناديق الاقتراع، وكان بمثابة رسالة واضحة للمشاريع الإقليمية التي كانت تسعى إلى إفراغ الربيع العربي من أهدافه وهو ما أدى إلى إرباكهم .

إن المطلع على نتائج الانتخابات البلدية التي صوت فيها العسكريون يوم 29 أفريل 2018 والمدنيون يوم 06 ماي 2018 ضمن 3500 دائرة انتخابية وفقا للتقسيم الإداري الجديد، وقد تنافس خلالها 53668 مرشحا ضمن 2074 قائمة حزبية و159 قائمة[1] ائتلافية و860 قائمة مستقلة .

لقد أفرزت الانتخابات البلدية التي نظمت يوم 06 ماي 2018 مشهدا سياسيا متميزا إذ حصدت حركة النهضة مرة أخرى النصيب الأوفر من الأصوات والمقاعد حيث بلغ نصيب حركة النهضة من إجمالي مقاعد المجالس البلدية 3821 مقعد، يليها في الترتيب حزب حركة نداء تونس، وإذا كانت هناك ثمة مفاجآت في نتائج الانتخابات فهو صعود حزب التيار الديمقراطي الذي حصل على 4.19 بالمئة من مجموع الأصوات، وبروز المستقلين فاعلا جديدا لا يمكن تجاهله، حيث كان نصيب القوائم المستقلة من المجالس البلدية 32.27 بالمئة بمجموع 2346 مقعدا على اختلاف قوائمهم فهم لا يمثلون كتلة واحدة .

إن الملاحظ والمتتبع للشأن السياسي التونسي، وحسب الأرقام التي نشرتها الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات التي تشير إلى نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية التي لم تتعدى 7.33 بالمئة، وهو ما يوحي على أنها تعتبر الأضعف نسبة منذ الاستقلال وإعلان التعددية غير أن تحليلات المختصين في الشأن السياسي التونسي يفسر سبب هذا التراجع إلى العزوف واللامبالاة، وليس المقاطعة إذ أن هذه الأخيرة تكون عن طريق سلوك موجه ومنسق ويكون في الغالب نتيجة دعوة من حزب سياسي أو مدني وهذا لم يحدث خلال هذه الاستحقاقات، كما لم تدع له أي وسيلة من وسائل الإعلام.

خلاصة لما سبق ومن خلال التحليل والتتبع لمجريات الانتخابات البلدية التي شهدتها تونس منتصف 2018 يمكن القول عنها أنها تدخل في خانة الانجازات التي حققها التونسيون، وعليه يعد مكسبا كبيرا لعملية التحول الديمقراطي .

المطلب الثاني : تعزيز الحريات والحقوق

الفرع الأول: المؤسسة القضائية والإعلامية

اعتبر القضاء مشاركاً في الحكم غير العادل في تونس من حكم الرئيس بورقيبة إلى الرئيس زين العابدين بن علي فقد حول مسار عمل القضاء لصالح الرئيس، لهذا يعتبر تطهير وإصلاح القضاء من أكبر التحديات التي تواجهها المرحلة الانتقالية في تونس[2].

ومما لا شك فيه أن الثورة في تونس قد ركزت على ضرورة استقلالية القضاء واعتبرت هذا الأمر من بين المسلمات التي لا يجب التخلي عنها، وذلك من أجل ضمان عبور انتقال ديمقراطي سليم[3]، ويمكن اعتبار العدالة الانتقالية من أهم الخيارات التي اتخذتها تونس خلال انتقالها الديمقراطي، لأنها واحدة من أنجح النهج ويقدم أعظم ضمان للنجاح خلال هذه المرحلة الانتقالية[4].

---

1 - الموقع الرسمي للهيئة العليا لمراقبة الانتخابات تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2018/05/07 عبر الرابط https:bit .ly /2kis ptr :على الساعة 22:00

2- المنصف المرزوقي، اختراع الديمقراطية.. التجربة التونسية، **مرجع سابق**، ص. 44.

3- سارة الطرابلسي، **نحو قضاء مستقل**، تونس: العربي الجديد، 28 ماي 2015، تاريخ الاطلاع، 16 ماي 2016، على الرابط:

https://www.alaraby.co.uk/supplementyouth/2015/5/26/

4- Amin AL-GHALI ,"The journey of transitional justice in Tunisia: From civil movement to legislation," without date , the date of reading 16/05/2016 at :

ظهرت دعوات لإصلاح مؤسسة القضاء وتعزيز دورها في بناء الدولة المدنية لكنه تعترضه عقبات عديدة؛ لعل أهمها عدم التسريع في إنشاء الهياكل الداعمة لاستقلالية القضاء، وميل بعض الأطراف إلى إخضاع هذه المؤسسة إلى السلطة التنفيذية، فقد كان من المفترض، بحسب ما نص عليه الدستور، أن تبادر السلطة السياسية في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية 2014، إلى إرساء المجلس الأعلى للقضاء، وأن تقوم، في ظرف سنة من التاريخ نفسه، بإحداث المحكمة الدستورية، وهما هيكلان أساسيان في تأمين استقلالية القضاء، وضمان دستورية القوانين، فقد تم تجاوز المدة المنصوص عليها[1].

لا يزال القضاء في تونس يحتاج إلى ثورة داخله، والى القطيعة مع الماضي كما أنه يحتاج إلى ترتيب بيته الداخلي، حتى تتأسس مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، فنرى القضاء متهما، كما أنه الحلقة الأضعف في محاربة الإرهاب، ومحاسبة رموز النظام السابق والعدالة الانتقالية -خاصة في فترة رئاسة الباجي قايد السبسي-، وحتى تطهير القضاء داخليا، ومسألة غاية في الأهمية هو تقصير القضاء العسكري وكيفية تعامله مع قضايا الشهداء[2].

الفرع الثاني : المشاركة والتعددية السياسية

لقد كان من نتاج الثورة التونسية أن تمخض عنها حالة من الوعي السياسي والمشاركة السياسية، وقد تعكس كمية الأحزاب السياسية والجمعيات التوعوية والتنموية والنقابية المستقلة والخدمية والخيرية هذا الوعي.

كما أن الثورة التونسية أفسحت المجال أمام المواطنين للمشاركة السياسية، ولهذا راهنت منذ بداياتها الأولى على تأسيس آلاف الجمعيات في تونس، كما قد تم إطلاق عديد المشاريع مثل مشروع الحوكمة المفتوحة والبيانات العامة والذي أطلق في نوفمبر2011 وغيرها من المشاريع التي تستهدف إشراك المواطن في عملية صنع القرار والسياسات وليست مجرد ديمقراطية تبدأ وتنتهي بعملية تصويت مشوهة كل أربع أو خمس سنوات[3].

في مجال التعددية ظهرت في تونس عدة أحزاب تنتقد نظام الرئيس بن علي والخروج عليه وتعويضه بنظام جديد قائم على الديمقراطية كحزب المؤتمر الجمهوري وحزب العمال الشيوعي التونسي[4] والنضال الواضح للحركة الإسلامية والحركات الاجتماعية والنقابات العمالية والتنظيمات الحقوقية كلها وضعت المرحلة التمهيدية للتحول والتغيير في تونس.[5]

لقد فتحت الثورة التونسية الباب على أهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية وهي المشاركة السياسية والتعددية السياسية، ولأول مرة يشهد تأسيس أحزاب سياسية بعيداً عن أي مضايقات أو عزل أو إقصاء

---

http://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/Compendium%20English/Part%202/32%20Amine%20Ghali%20EN.pdf.

1- أنور الجمعاوي،" عن استقلالية القضاء في تونس،" تونس: العربي الجديد، 5 مارس 2017، تاريخ الاطلاع: 12 ماي 2017، على الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/3/4/

2- خديجة يحياوي،" القضاء بعد الثورة،" تونس: تورس، 5 نوفمبر 2012، تاريخ الاطلاع، 13 مارس 2016، على الرابط"
http://www.turess.com/alchourouk/590604

3- منصف المرزوقي، **اختراع الديمقراطية التجربة التونسية**(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط. 1، 2014)، ص ص. 54- 56.

4- ليخة فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص. 102.

5- محمد زيتوني، **مرجع سابق**، ص330.

وفقا لقانون الأحزاب السياسية السائد في تونس بعد الثورة ووصل عدد الأحزاب بمختلف تياراتها إلى 34 حزب سنة 2011 ووصل بعد مرور سنتين إلى ما يقرب 150 حزباً سياسيا، لكن الأغلبية فشل في دخول المجلس الوطني التأسيسي[1].

وفي مجال المشاركة لبعض الفئات خاصة النساء جد أن تونس شهدت تطوراً كبيراً بعد 2011 في ممارسة الحقوق والحريات وتزايد في عدد الجمعيات والأحزاب لتعبر عن رغبة المواطن التونسي في ممارسة حقه في النشاط الاجتماعي والسياسي الحر، حيث شاركت المرأة مثلا كناخبة ومترشحة ومكنها من الحصول على ثمانية وعشرون بالمائة من مقاعد المجلس الوطني التأسيسي إثر اعتماد التناصف العمودي في القوائم المترشحة[2].

الفرع الثالث: تعزيز الحريات بكافة أشكالها

حيث تم تعزيز الحريات بكافة أشكالها بما فيها حرية الصحافة [3] والتعبير والتجمع، فلعبت هذه الأخيرة دورا بارزا في تحريك المشهد السياسي وتفاعلاته الإيجابية، من خلال التركيز على القضايا ذات الأولوية الاجتماعية، وإبراز النقائص المهمة في مشروع الانتقال خصوصا بعد تحررها من قبضة الوصايا والمساءلة وخطوط التحرير والانقلاب والاحتكار السلطوي، ما فتح الباب أمام مرافقة جميع مراحل العلمية السياسية كسند يقف إلى جانب القوى الفعلية الراغبة في بناء مشروع التحول الديمقراطي المنشود.

الفرع الرابع : تمكين المجتمع المدني من أداء دور إيجابي بارز

من خلال توجيه الصراعات والتجاذبات بين أيديولوجيات متناقضة قسمت المجمع إلى إسلاميين وعلمانيين وكادت تعصف مكاسب الثورة وتزج بالبلاد في حرب أهلية .

ما ينطبق على فعاليات المجتمع المدني خلال هذه المرحلة ينطبق على القوى السياسية في البلاد أيضا، فقد كانت معظم الأحزاب المشاركة في العملية السياسية الأقل استقطابا للقوى الخارجية والتي وجدت صعوبات كبيرة في اختراق المشهد السياسي التونسي وكان هذا البلد الأقل عرضة لتغلغل الفواعل الخارجية هذا ما جعل القاسم المشرك بجمع القوى في نضالها واختلافها حول أسس وأساليب الانتقال، تدور حول محور المشروع الوطني الديمقراطي وقاعدة التوافق الوطني .

إن النجاح الحاصل في هذا المجال قد يحمل على التفاؤل و الاعتزاز ولكنه لا يخفى المخاطر القائمة على درب استكمال التجربة الديمقراطية على مستوى الممارسة وإعادة الاعتبار لإرادة الشعب وحقه في تقرير مصيره بصفة دائمة، وتأمين التجربة الديمقراطية من انتكاسات وخيبات عرفتها في مراحل سابقة من تاريخ تونس الحديث.

المبحث الثاني: مسارات التحول الديمقراطي في تونس

1- محمد زيتوني، **مرجع سابق**، ص330.

2- مركز هي للسياسات العامة، **دعم المشاركة السياسية للمرأة التونسية**، تونس 2014، ص. 3. BDF

3- عبد الرحمان يوسف سلامة، **مرجع سابق**، ص. 211.

مثلت تونس مهد ثورات الربيع العربي، والنموذج الذي احتذت به العديد من الدول العربية بعد نجاح ثورة الياسمين، في إنهاء نظام زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لفترة طويلة، استشرى فيها الفساد، وقيضت الحريات وتدهور الوضع الاقتصادي وهو ما كان السبب الرئيسي في قيام الثورة .

ولكن على الرغم من انتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي عهد إليه إدارة المرحلة الانتقالية فقد عانت كثيرا من المشاكل، والتي من بينها سعي أطراف إلى تحويل معركة البناء في المرحلة الانتقالية إلى معركة صراع هوياتي وتناحر داخلي. الذي بدوره يعطل مسيرة التحول الديمقراطي [1] لأنها ترى فيه تهديدا لمصالحها وإيذانا بإمكانية مساءلتها ومحاسبتها.

لذا فهي تجد في تغذية الأزمات ضرورة وهو ما شكل تحديات واجهتها المرحلة الانتقالية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

المطلب الأول: مسارات نجاح الانتقال والتحول الديمقراطي

إن المرونة السياسية والتطور الفكري الذي أبدتها بعض الأحزاب مثل حركة النهضة خلال المرحلة الانتقالية كانت من أهم عوامل نجاح اجتياز المرحلة الانتقالية، فاختيار حركة النهضة التسويات والحلول الوسطى لتجنب العنف والمواجهة، أدت إلى الحفاظ على مكتسبات الثورة، ولم تكن حركة النهضة وحدها التي ساهمت في عملية التحول الديمقراطي فهناك العديد من رجال السياسة في تونس الذين حملوا مصلحة تونس فوق اعتبارات الهاجس الأيديولوجي .

كما كان للجيش التونسي دور في انسياب العملية الديمقراطية دون عراقيل، وهو دور مهم علق عليه الثوار آمالا عريضة في حماية الثورة، وتحقيق أهدافها بوصفه القوة التي أقنعت النظام السابق بالرحيل، وهي التي تصدت لإجراءات الخروج عن النظام من قوات الأمن التابعة للرئيس لإيقاف أعمالها الإرهابية ضد الشعب التونسي، ما أدى إلى مشهد سياسي في تونس يمكن اعتباره من النماذج الديمقراطية الناجحة فقد كان حظ المواطن التونسي أكبر من أقرانه العرب الذين يعيشون محنة التغيرات الدامية والقاتلة[2]، وفى هذا الصدد يرى الباحث أن أسباب نجاح التجربة التونسية مقارنة بمحيطها الإقليمي يعود إلى :

الفرع الأول: حياد المؤسسة العسكرية

من بين الأسباب الأكثر شيوعاً التي ذكرت بشأن النجاح النسبي للعملية الانتقالية في تونس، هي طبيعة جيشها، فالقوات المسلحة التونسية هي الأصغر حجماً في العالم العربي، وبسبب نقص التمويل والتجهيز، وتحييده عن السلطة السياسية والاقتصادية، لم يطور الجيش كمؤسسة أبداً مصالح تجارية عميقة من شأنها أن تربطه بمصير الحكام المستبدين في تونس. وقد مكنه عدم وجود مصالح خاصة به، من تجاوز زين العابدين بن علي بسرعة بعد الإطاحة به في يناير 2011، ومن ثم الابتعاد عن التطورات

1 - إيمان أحمد عبد الحليم، "أزمات متصاعدة: مأزق المرحلة الانتقالية في تونس"، **مجلة السياسة الدولية**،(ديسمبر 2012)، ص. 2.

2- عبد الرحمان يوسف سلامة، **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول2010**،رسالة ماجستير في التخطيط و التنمية السياسية غير منشورة (جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2016)، ص200.

السياسية الداخلية على نحو تفوق الجيوش الأخرى في المنطقة[1].

لاشك أنه كان للجيش دوره في ما حدث برفض الانصياع لأوامر بن علي بقمع الانتفاضة. ولذا طلب قائده من الرئيس مغادرة البلاد، فكان ذلك أول جيش عربي لا يستولي على السلطة بل يؤمن انتقالها بصورة دستورية سلمية[2]، ما أعطى ضمانة للفواعل السياسية فيما بعد إمكانية تحقيق الدولة المدنية وإنجاح مسار التحول الديمقراطي.

فالجيش ساعد في الحفاظ على مؤسسات الدولة حين سقط النظام، كما أن وزارة الدفاع التونسية أكدت مرارا وتكرارا بأن هدفها هو تأمين المسار الديمقراطى والمدني، وليس فرض سلطة العسكر فالجيش اكتفى بتوفير الأمن وحماية الشعب من أعمال الشعب والقنص والنهب والفوضى التي نفتت في البلاد، حيث لعب دور كبيرا في حماية المصالح العامة والخاصة والمؤسسات السياسية والاقتصادية [3].

وبهذا تمكنت المؤسسة العسكرية من كسب ثقة الشعب والاحتفاظ بالمصداقية والشرعية القانونية، على عكس باقي مؤسسات الدولة التي ما لبثت أن فقدت شرعيتها الشعبية، خاصة منها مؤسسة الأمن الداخلي التي كانت تعرف بفسادها في عهد بن علي، بالإضافة إلى الدور التي لعبته المؤسسة العسكرية في انتخابات المجلس التأسيسي، فقد وفرت الحماية للانتخابات، كما اضطلعت بدور لوجستي فيها عبر توفير كل المعدات والمستلزمات من نقل بري وبحري وجوي، حيث تم نشر 22 ألف جندي في كل أنحاء البلاد لتأمين مراكز الاقتراع والفرز.[4]

الفرع الثاني :إقرار دستور جديد للبلاد

يضطلع الدستور بضمان الحقوق والحريات العامة والحكومة والمواد الانتقالية[5]، وما يحدد نوع الدستور هو توازن القوى السائد أو جدلية السلطة والمواطن. كما يعتبر الدستور الخطوة الأولى والأهم في عملية الانتقال إلى الديمقراطية في مرحلة ما بعد الثورة، والناظم للعلاقة بين السلطات، ولشكل الدولة وعلاقاتها الخارجية.

وتعتبر عملية إعادة صياغة الدستور خطوة رافقها استقطاب حاد في تونس، بين من يريد أولوية كتابة الدستور ثم انتخاب المؤسسات السياسية الأخرى بناء على ما يضبطه الدستور نفسه، وبين من يرى بأهمية قيام المؤسسات المنتخبة الأخرى، خاصة المؤسسة التشريعية ومن ثم هي المخولة بوضع الدستور.

1- شاران غريوال، شاران غريوال،" ثورة تونس: الجيش التونسي بعد بن علي،" مركز كارنيجي، تاريخ الاطلاع: 12 مارس 2016: على الرابط: **http://carnegie-mec.org/2016/02/24/ar-pub-62830**

2- علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات**(لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2012)، ص. 36.

3- نور الدين جبانون، "دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية"، في:**www.dohainstitute.org5**،(29 جوان 2016).

(4). الجمهورية التونسية، الهيئة المستقلة العليا للانتخابات، التقرير النهائي لانتخابات المجلس التأسيسي 2011، **مرجع سابق**، ص. 45.

5- إبراهيم درويش،" الاتجاهات الحديثة في صناعة الدساتير،" **الديمقراطية،"** ع. 53(يناير 2014)، ص ص. 86- 92.

ويمكن القول بأن عملية صياغة الدستور كانت في ظل سياقات تاريخية مرت بها تونس على مختلف الأصعدة نذكر منها مايلي :

أن كتابة الدستور جاءت عن طريق أعضاء المجلس التأسيسي الثاني[1] في تاريخ الجمهورية التونسية، إلا أن الفارق هو أن هذه الانتخابات كانت طبقا للمقاييس الدولية وتميزت بالشفافية والنزاهة، كما تمت في ظل تعددية سياسية وسياسية وإعلامية وثقافية مع غياب حزب السلطة المرتبط بالشرعية النضالية التاريخية.[2]

استخدام آلية التوافق وتتمثل في لجنة التوافقات التي تم إقرارها من طرف المجلس التأسيسي بتمثيلية واسعة للخريطة الحزبية في المجلس ولجنة التوافقات التي أحدثتها الرباعية، وهي آلية متقدمة وناجحة ساهمت في كتابة دستور لتونس ما بعد الثورة.

التزام الجميع بتحقيق التوافق السياسي دون إقصاء لأي حزب ممثل في البرلمان وتم كتابة دستور لجميع التونسيين وليس دستور فئة أو أقلية، حيث تمكنت الأقلية النيابية داخل المجلس من تطوير وسائل ضغط لها على الأغلبية أثرت في صياغة مسودة المشروع النهائي للدستور، كما تمكن المجتمع المدني من فرض تعديلات على مشاريع النصوص الدستورية المتعاقبة[3].

إجراء انتخابات تشريعية ورئاسيةومحلية : حيث أجريت في مناخ ديمقراطي في أواخر عام 2014، والتي لم يقع الاعتراض على نتائجها من أي طرف، وبذلك قطعت تونس خطوة نوعية غير مسبوقة على درب ديمقراطيتها الناشئة وقد نجحت تونس في هذا الصدد في التغلب على الحوادث الأمنية خلال الانتخابات التي كانت تهدف لتقويض عملية التحول الديمقراطى وعرقلة الانتقال السلس للحكم في مرحلة ما بعد الثورة، بفضل الإجراءات الأمنية، وعدم تأييد الشعب للجماعات المتشددة والمنفذة للهجوم.

من خلال تغليب أسلوب الحوار الذي كان سببا في نجاح تونس خلال المرحلة الانتقالية ويتضح ذلك من خلال الحوار[4] الذي قاده الفريق الرباعي في ظل وضع اتسم بانعدام الثقة وانسداد الأفق لأسباب عدة ومتشعبة مردها أولا إلى التأخير في إصدار دستور توافقي بعد أربع مسودات أخرها في جوان 2013 ' وثانيا انتقادات الأداء الحكومي غير المرضي في المجال الاقتصادي وثالثا تردى الأوضاع الأمنية بعد موجة من العنف قادتها مجموعات دينية متشددة، وقد أدى الحوار الوطني بإسهام الرباعي الذي يقوده الاتحاد العام التونسي للشغل ويضم عمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ، والاتحاد التونسي والتمكن من حسم الخلافات الجوهرية بين الفاعلين السياسيين وإنقاذ البلاد من مغبة العنف[5] والتناحر .

االمطلب الثاني: مسارات فشل الانتقال والتحول الديمقراطي

1- تم الاستعانة برمزية المجلس التأسيسي لدولة الاستقلال في كتابة الدساتير وهذا لأجل صياغة ثاني دستور في تاريخ الجمهورية التونسية، وقد تم انتخاب أول مجلس تأسيسي في 25 مارس 1956 وهو الذي أسس لأول دستور تونسي بعد الاستلال عن فرنسا، عكف عن كتابة الدستور في 8 أفريل 1956 وأنهى أعماله في عام 1959، واستغرق بذلك كتابة أول دستور لتونس ثلاث سنوات متتالية في ظل إقصاء سياسي لليوسفيين، وسيطرت الزعيم الملهم الحبيب بورقيبة على مفاصل الدولة والمجتمع، في ظل انتخابات صورية غير ديمقراطية.

2- محمد زيتوني، **مرجع سابق**، ص.412.

3-محمد زيتوني، **مرجع سابق**، ص.412.

4-عبد الرحمان يوسف سلامة، **مرجع سابق**، ص. 212.

5- رنا العاشوري سعدي، **مرجع سابق**، ص .166.

إن التجربة التونسية واجهت خلال المرحلة الانتقالية تحديات جسيمة لعل أبرزها العنف بجميع أشكاله وشبح الإرهاب الذي استشرى في البلاد وتردى الأوضاع الاقتصادية، وتواصل التجاذبات السياسية على أسس أيديولوجية كلها ساهمت بشكل كبير بالتأثير على إدارة المرحلة الانتقالية والتي سوف نوردها في النقاط التالية:

الفرع الأول :فشل التوطيد الديمقراطي

إن مرحلة التحول الديمقراطي من أخطر وأدق المراحل التي تعيشها الدول، بسبب تجذر النظام التسلطي في أغلب في أغلب هياكل وأجهزة الدولة، والمنتفعين منه من أنصار النظام التسلطي سيكونون أول من يضعون العراقيل مستهدفين هذا التحول للحفاظ على مكتسباتهم ووضعهم القديم، إضافة إلى إمكانية تطلع النخب العسكرية للعب دور سياسي مستغلة القدرة وعدم استقرار الوضع الداخلي لفرض الوصاية كبديل للاستقرار ولو في ظل غياب الحرية والديمقراطية، كما أن العامل الخارجي يمكن أن يكون من أبرز العوائق خاصة إذا كان هذا التغيير يستهدف ويهدد المصالح الحيوية لأطراف خارجية أو يؤدي إلى صعود نخب معادية لها، إضافة إلى أن النظم التسلطية الخارجية هي الأخرى تسعى إلى إفشال نماذج التحول ذات البيئة الواحدة حتى لا تنتقل العدوى لها.[1]

الفرع الثاني :استمرار العنف و القمع

عرفت عملية سقوط النظام السياسي التونسي، درجات متفاوتة من العنف، وأدت الأوضاع الداخلية المتردية في مجال حقوق والإنسان والحريات والأوضاع المعيشية والتبعية للخارج إلى ظهور حركات تغيير عنيفة، وكذا ظهور حركات أخرى سلمية لكنها تستهدف تغيير الأوضاع ومع انسداد أفق التغيير اندلعت موجات من الرفض الشعبي صاحبته ردت عنيفة من قبل الأنظمة السياسية القائمة، ولكن في النهاية نجحت هذه التحركات بإسقاط رأس النظام في الدولتين، إلا أنه -ومع تآمر قوى وحلفاء الأنظمة القديمة وممانعة قوى إقليمية ودولية للتغيير- اندلعت أعمال العنف بدرجات متفاوتة[2].

لم تسلم تونس من انتشار السلاح العشوائي منذ عام 2011 بعد الثورة مباشرة. كان عهدا جديدا لمسيرة العنف في تونس فقد بدأت عمليات الاغتيال والتفجيرات واستهداف المناطق المدنية المختلفة خصوصا الحدودية مع ليبيا. وقد تبنى تنظيم الدولة الإسلامية العديد من التفجيرات أخرها تفجير الحافلة التي كانت تنقل الأمن لرئاسي، وهذا ما أدى إلى إعلان الرئيس التونسي حالة الطوارئ [3].

لقد اتخذ العنف السياسي، بعد الثورة التونسية في 2011 أشكالا جديدة بل تحول في بعض الأحيان إلى الأسلوب المفضل لبعض الجماعات، كما لا يمكن تجاهل العنف الواسع الذي عرفته البلاد والذي اتخذ ظاهريا طابعا اجتماعيا "العشائر والقبائل وأبناء الأحياء والمناطق" لكنه كان في عمقه عنفا سياسيا بامتياز[4].

1- محمد زيتوني، **مرجع سابق**، ص.383.

2- عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**(القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، ط. 1، 2015)، ص. 52.

3- الجزيرة مباشر، تونس بعد خمس سنوات من الثورة، الأربعاء31 جانفي 2016.

4- عبد اللطيف حناشي،" العنف السياسي في تونس طارئ أم موروث،" العربية نت، 25 سبتمبر 2012، تاريخ الاطلاع 13 مارس 2025، على الرابط: http://www.alarabiya.net/views/2012/09/25/240111.html

شهدت تونس سلسلة من الأحداث المتقطعة لمظاهر عنفيه سواء مع الاحتجاجات الشعبية ورد قوات الأمن على المحتجين أو من طرف المحتجين أنفسهم، فقد استخدمت قوات الشرطة الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لتفريق المتظاهرين، ففي 24 أكتوبر 2012 عرفت مظاهرات قتل متظاهر على أثر احتجاجات شعبية مطالبة بتطهير الإدارة من رموز النظام السابق، واحتجاجات في القصرين، وفي 30 أكتوبر 2012 عرفت تونس احتجاجات بين عناصر سلفية وقوات الأمن والتي أسفرت عن مقتل متظاهرين[1] ففي إحصائية مقدمة من طرف لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وصل عدد القتلى في نوفمبر 2011 إلى 219 قتيل 510 جريح، حيث قتل 174 في اضطرابات عمت السجون يوم 15 يناير[2].

في ظل المرحلة الانتقالية ظهرت في تونس مجموعة من الظواهر التي لم تعرفها تونس من قبل والتي تهدد السلم والأمن التونسي كحادثة اعتداء عناصر سلفية على السفارة الأمريكية بتونس في سبتمبر 2012، والإرهاب كعملية بارادو، والاغتيالات السياسية فقد تم اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد في 6 أكتوبر 2013، وقبله زعيم التيار الشعبي والنائب بالبرلمان محمد البراهمي في 25 جويلية 2013، كما تم اغتيال المنسق الجهوي لحركة نداء تونس لطفي تطاوين في 18 أكتوبر 2013 وهي الأحداث التي ساهمت في ازدياد حدة الاستقطاب السياسي بين المعارضة والسلطة[3].

إذن يمكننا أن نقول إن تونس قد شهدت بعد الثورة ستة اغتيالات يمكن تصنيفها جميعها ضمن قائمة الاغتيالات السياسية، فوزي المحمدي ولطفي القلال واغتيال المهندس محمد الزواري والمعارضين شكري بلعيد ومحمد البراهمي نائب رئيس المجلس الوطني التأسيسي[4].

عندما تنجح الثورة الجماهيرية يعقبها انتقال فوري مفاجئ من مناخ القمع واغتصاب الحريات السياسية والثقافية إلى مناخ الحرية والانفتاح، وأنتج هذا الانتقال في مصر حالة من الفوضى الشاملة المتوقعة عمت كل أركان النظام وحياة المواطنين السياسية واليومية، وأخطأ البعض بنسبة هذه الفوضى إلى الثورة كمصدر أصيل، بينما مصدرها الحقيقي هو النظام السابق.

الفرع الثالث : تنامي ظاهرة الفساد بكل أشكاله

من بين المطالب التي كانت تنادي بها الثورة في تونس محاسبة بعض أصحاب رأس المال وطرق اكتسابه ويجد نفسه في موقف الاتهام وعلى الجميع إثبات أحقية ما يملك، وهو وضع يدفع أصحابه للالتفاف على مطالب الثورة أو الهجرة وسيتطلب تفكيك منظومة الفساد الاقتصادية والسياسية فيها جهداً طويلا، إذ أحتكر هؤلاء المشهد السياسي لعقود وأصبحوا جزء من الدولة العميقة وهم جزء من الثورة المضادة[5].

1- ليخة فاطمة الزهراء، **التحول الديمقراطي في تونس ودوره في الرفع من مستوى التنمية السياسية**، رسالة ماستر(المدرسة العليا للعلوم السياسية: قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية، 2015- 2016)، ص ص. 112- 114

2- أمير فرح يوسف، **مرجع سابق** ص. 32.

3- ليخة فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص 115.

4- منجي الخضراوي،" الاغتيال السياسي في تونس بعد الثورة: كيف اشتغلت ماكينة الدم؟،" 21 ديسمبر 2016، تاريخ الاطلاع 12 جانفي 2017، على الرابط:http://www.alchourouk.com/220588/662/1

5- أيمن البوغانمي، **دولة ما بعد الثورة**(تونس: منشورات كارم الشريف، ط. 1، 2011)، ص ص. 216، 217.

تم تصنيف تونس في سلم الشفافية عام 2010 في المرتبة 59 لينحدر عام 2012 إلى 75، ويتراجع إلى الرتبة 77 في العام الموالي ثم إلى 79 عام 2014 ويبقى في حدود الرتبة 76 في 2015[1].

وصل حجم الفساد الناتج من الرشوة 450 مليون دينار سنوياً وهذا المبلغ يكفي لإحداث ما لا يقل عن 7500 فرصة عمل، والرقم الآخر الذي يجدر التوقف عنده أيضا، هو ما كشفته نتائج المسحِ الذي قام به المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، ومفاده أن ثلث المؤسسات التونسية اضطرت لدفع الرشوة من أجل تيسير معاملاتها مع الدوائر العمومية، أما الجمعية التونسية للمراقبين العموميين فأفاد في دراسة وزعتها أخيراً أن 27 في المائة من التونسيين استدرجوا لعمليات فساد، وأن الموظف العمومي هو المتسبب في تفشي الرشوة في الدوائر العمومية بنسبة 56 في المائة[2].

لقد زاد الفساد وانتشرت المحسوبية بعد 2014 في عهد الرئيس الباجي قايد السبسي فقد أصدر مجموعة الأزمات الدولية" تقريرا تحت عنوان "الانتقال المعطل: الفساد والجهوية في تونس". التقرير الذي أعطى صورة قاتمة لما بعد المرحلة الانتقالية.

جاء التقرير ليوضح سطوة المال والأعمال على القرار السياسي زادت على القرار السياسي من خلال شبكات رجال أعمال متنفذة في البرلمان وصلت عبر قوائم أحزاب النداء والوطني الحر وأفاق تونس، وآخرين مولوا عديد الأحزاب وسط غياب الشفافية في تمويل الأحزاب، وهو ما نمى استغلال النفوذ وتضارب المصالح[3].

هذه الشبكات تسيطر على التعيينات داخل الدولة وفق مصالحها بتعطيل أو تسريع المشاريع، كما تستعمل الابتزاز بنشر القضايا الأخلاقية والمالية وفضائح الفساد لمن يمتنع، وتتكون هذه النخب من قديمة تمنع صعود رجال أعمال جدد، وتخنق مناخ الأعمال[4].

قامت الثورة في تونس لمكافحة الفساد، ولتحقيق العدالة، وإعمال النزاهة، لكن الواقع يخبر بعد الثورة أن منسوب الفساد لم يشهد تراجعاً، بل ازداد وتوسع.

الفرع الرابع: فشل الحكومة في التصديلبعض القضايا المحورية

01 - التصدي للإرهاب الذي ساهم بشكل كبير في تردى الاقتصاد وضعف الدولة حيث عرفت تونس منذ 14جانفي2011 عمليات إرهابية بصفة متواترة، وفى مناطق مختلفة، وبعمليات نوعية إذ سجلت الدولة التونسية أول مواجهة بين قوات نظامية وأخرى مسلحة في ماي 2011 وتميزت سنة 2012 بتواتر العمليات الإرهابية كما ونوعا وفى 2014 تمت العديد من العمليات بما فيها استهداف منزل وزير الداخلية آنذاك لطفي بن جدو بالقصرين، والهجومان المتزامنان في 16 جويلية بالرشاشات والأربيجي على نقطتين عسكريتين في الشعانبي، وتواصلت العمليات الإرهابية في 2015 مع تميزها بعمليتين؛استهدفت الأولى متحف باردو في 18مارس وأسفرت عن مقتل 20شخص وجرح العشرات

1- رسيدخشانة، الفساد بعد الثورة أكبر مما كان قبلها، جريدة الحياة، 23 مارس 2016، تاريخ الاطلاع، 19 ماي 2016، على الرابط:**http://www.alhayat.com/Articles/14618378/**

2-رسيدخشانة، **مرجع سابق.**

3. International Grisis Group **, La transition bloquée : corruption et régionalisme en Tunisie** , **Tunis/Bruxelles, 10 mai 2017.**

4. **Loc. çit.**

واستهدفت الثانية فندقا بسوسة في 26جوان 2015 ونجم عنها مقتل أكثر من 40 سائحا وإصابة 35أخرين بجروح متفاوتة الخطورة، إضافة إلى استهداف حافلة الحرس الجمهوري في شارع محمد الخامس بتونس العاصمة وأسفر عن مقتل 14فردا وإصابة أفراد آخرين بجروح خطيرة[1].

02- قلق جماعي وخوف من القادم: إن السمة الغالبة على المشهد السياسي التونسي بعد عدة سنوات من الثورة هو وجود حالة قلق تكاد تكون عامة وشاملة. ويعود هذا القلق نتيجة غياب رؤية واضحة لإدارة البلاد ومواجهة مشاكلها التي أصبحت مستعصية،وتهدد وحدة المجتمع واستمرار كيان الدولة .

03- **الاقتصاد والبطالة**: انخفض مؤشر نمو الاقتصاد التونسي عام 2011 إلى 2% وفى نهاية عام 2015 وصل معدل النمو 0.5%وعلى صعيد توفر فرص العمل فقد واصلت نسبة البطالة ارتفاعها خلال الأعوام الخمسة.

بعد سقوط نظام بن على فقد بلغت في عام 2010 حوالي إلى 15.5 وهو ما يؤكد على عدم قدرة الحكومات 13% لترتفع في العام 2015 إلى 15،5%، و هو ما يؤكد على عدم قدرة الحكومات المتعاقبة لتقليص نسبة البطالة ووفقا لاستطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة "سيجما كونساي" بين مواطني تونس أفاد بأن 76% ممن شملهم الاستطلاع أنهم يعتبرون ما جرى في تونس ثورة، وأنها أكبر إنجازات الخمس سنوات الماضية، في حين رأي 65% أن الثورة لم تحقق أهدافها في مجال الحد من البطالة وتحسين الأوضاع الاقتصادية .

04 - الفشل في تشكيل حكومة وحدة وطنية : قادرة على تحقيق أمال الشعب التونسي ،فمنذ الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي و مغادرته البلاد تعاقبت سبعة حكومات سبق وأن أشرنا إليهم سابقا بالتفصيل في هذه الدراسة التي لم يكن لها برامج وتصورات خاصة، فيما يتعلق بوضع منوال تنمية جديدة.

وهذا ما جعل الشعب التونسي يعيش خيبة أمل من هذه الحكومات التي عجزت حسبهم عن تجسيد تطلعاتهم هذا ما دفعهم في كل لحظة إلى التظاهر معبرين بذلك عن غضبهم ورفضهم للحكومة القائمة. والمطالبة برحيلها، هذا ما جعل الساحة السياسية تعيش حالة أللاستقرار بسبب الإقالات التي تشهدها الحكومة استجابة للمطالب الشعبية .

1- حمادي الديسي، " خمس سنوات على الثورات العربية : الانتقال الصعب"، **مجلة دراسات عربية**، ع. 18 (جانفي 2016)، ص. 16.

الفصل الخامس

تحـــــديات وآفاق التحول الديمقراطي في تونس

يعتبر هذا الفصل حوصلة للفصول السابقة التي عالجها الباحث في مضمون الأطروحة، إذ يحاول معرفة التحديات والعوائق التي واجهت التجربة التونسية بعد الثورة [1]، ناهيك عن آفاق التحول الديمقراطي في تونس. وللإلمام بالموضوع اعتمدنا على مبحثين، المبحث الأول كان تحت عنوان: تحديات الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس، في حين عالج المبحث الثاني آفاق الانتقال والتحول الديمقراطي، لنحاول في الأخير تقييم تجربة الانتقال الديمقراطي ومسار الطريق الذي سلكته ونقطة التوقف التي وصلته .

المبحث الأول: تحديات الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس

يشير الباحث عبد الجليل البدوي أنه إذا ما أرادت البلاد النهوض من الوضع المتأزم الحالي فلابد لها من اعتماد نمط تنموي بديل، ويعتبر أن تواصل التحركات الاجتماعية دليل على فشل السياسات الحالية التي تعتبر بمثابة الاستمرار على نهج الرئيس المخلوع بن علي.

من المؤكد أن تونس مثلت مهد ثورات الربيع العربي، والنموذج الذي أحتذت به عديد الدول العربية بعد نجاح ثورة الياسمين في إنهاء نظام بن علي الذي حكم البلاد لفترة طويلة، بعدما استشرى فيها الفساد، وقيضت الحريات وتدهور الوضع الاقتصادي وهو ما كان السبب الرئيسي في قيام الثورة.

ولكن على الرغم من انتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي عهدت إليه إدارة المرحلة الانتقالية فقد عانت كثيرا من المشاكل، والتي من بينها سعي أطراف إلى تحويل معركة البناء في المرحلة الانتقالية إلى معركة صراع هوياتي وتناحر داخلي، والذي بدوره يعطل مسيرة التحول الديمقراطي[2] لأنها ترى فيه تهديدا لمصالحها وإيذانا بإمكانية مساءلتها ومحاسبتها، لذا فهي تجد في تغذية الأزمات ضرورة ، وهو ما شكل تحديات واجهتها المرحلة الانتقالية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب .

المطلب الأول : التحديات السياسية والأمنية

انطلقت الثورة في تونس بعد تراكم مجموعة من العوامل بفعل الفساد والاستبداد والحكم القمعي،والذي يعمل بالوكالة عن قوى استعمارية تسعى للهيمنة على مقدرات الدولة التونسية وارادتها المستقلة.

1- إبراهيم قلواز، **مرجع سابق**، ص. 08.

2 - إيمان أحمد عبد الحليم، "أزمات متصاعدة: مأزق المرحلة الانتقالية في تونس"، **مجلة السياسة الدولية**،(ديسمبر 2012)، ص. 2.

وعليه انطلقت الثورة لتحمل معها مطالب المواطنين وأحلامهم وطموحاتهم عبر مخاض وميلاد عسير يمهد لمستقبل جديد وتغير اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي جذري .

ونظرا ولأن الثورة التونسية لم تكتمل مراحلها ،ولم تنجز كامل أهدافها فإن الوقت مبكرا لإعطاء حكم قاطعحول مدى تأثيراتها في البنية الاجتماعية والنظم السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية لتونس ـوفي إطار هذه الاعتبارات وبعد رفع الواقع القائم تبرز مجموعة من المظاهر والتحديات علىغرار التحدي السياسي والأمني .

تعرضت تونس خلال إدارة المرحلة الانتقالية لعدد من المشكلات السياسية والتي بدورها مثلت تحديات واجهتها هذه المرحلة الحساسة والتي من بينها :

الفرع الأول : طول الفترة الانتقالية.

مما ينبغي التأكيد عليه هو أن المرحلة الانتقالية تنشأ ضرورة عن الثورة، ففي بنية الثورة يوجد حتما وضع انتقالي لأن كل ثورة تؤدي إلى المحاولة للقضاء على النظام السابق والذي من أجله قامت الثورة لما فيه من سلبيات ونقائص كما حاولت بناء وتشييد نظام جديد خال من النقائص السلبية، شاملا كل مناحي الحياة على جميع الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ولهذا تعتبر الفترات الانتقالية في حياة الشعوب والدول حلا وقتيا الغرض منه الانتقال من إطار سياسي ودستوري سابق إلى إطار دستور جديد، وليس فقط المرور من وضع إلى وضع آخر مغاير بقدر ما هو مرور من وضع سائد وموجود إلى وضع مطلوب ومنشود[1].

لقد كان من المفترض أن تنتهي الفترة الانتقالية في 23 اكتوبر2012 أي بعد مرور عام على انتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي لم ينجح في وضع مسودة الدستور، الأمر الذي ترتب عليه تأخر إجراء الانتخابات التشريعية التي أعلن أنها ستجري مبدئيا في جوان 2013، أي بتأخير ثمانية أشهر كاملة عن التاريخ الذي كان يفترض فيه إجراء الانتخابات وقد تطول تلك المدة، ويمثل موضوع استمرارية الشرعية الانتخابية من عدمه مما ساهم بشكل كبير في تراجع هيبة الدولة وتنامي ظاهرة العنف السياسي إذ انه بعد سقوط نظام بن علي مباشرة شهدت الساحة التونسية نشاطا كثيفا للجماعات الجهادية السلفية في تونس، حيث أن حالة الاضطراب السياسي والحرية الايدولوجية السائدة استغلت من قبل هذه الجماعات.

كما كان لبرنامج العفو الذي صدر بعد انتفاضة جانفي 2011 دور في خروج الآلاف من القادة والنشطاء والمجندين المنتمين إلى هذه الجماعات الذين اعتقلوا بموجب قانون مكافحة الإرهاب عام 2003 فكان لهؤلاء تحركات نشطة، منهم من اتبع إستراتيجية القاعدة التقليدية القائمة على العنف المباشر ضد قوات الأمن ورموز الدولة، ومنهم من جمع بين الايدولوجية العنيفة والنشاط الاجتماعي والسياسي، ولعل من اخطر السجناء الذين أطلق سراحهم سيف الله أبو حسن المعروف بابي عياض التونسي مؤسس جماعة أنصار الشريعة، حيث تعد مجموعته أكبر الجماعات وأكثرها تنظيما، وهذا ما ألزم الوضع الأمني في البلاد أعقاب الانتفاضة مباشرة،[2] وقد فسر المتابعون أحداث العنف المتعددة والمتوالية منذ2011 إلى يومنا هذا على أنها محاولات مقصودة لإفشال مضمون الانتفاضة وإفراغها من محتواها، والأكثر من

1- إبراهيم محمد الرفاعي، **المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية** (تونس: منشورات مجمع الأطرش للكتاب المتخصص، 2014)، ص 16.
2- صايم ملكا، **الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي**(بيروت: منشورات مركز الدراسات الإستراتيجية، ماي 2014)، ص.3.

ذلك هو إجهاض عملية الانتقال الديمقراطي الوليدة في تونس وعليه سيتم اختيار نماذج وأمثلة عن أهم أحداث العنف السياسي ومن ذلك نذكر:

* تحدي بقايا النظام السابق، فالثورة في تونس لم تنجح خلال السنوات الخمس الأولى التي تلت الثورة في استئصال جذور النظام، وفي تطهيرها من رموز الفساد والتسلط

* تفجيرات سوسة 26جوان 2015: لا بد من التنويه إلى أن أصعب وأعقد مرحلة تمر بها أي دولة هي المرحلة الانتقالية، وهي التي تفصل بين سقوط نظام بائد، وإعادة بناء نظام سياسي جديد، وهذا ما عاشته تونس ولا تزال تعيشه ما بعد بن علي، وخطورة وصعوبة هذه المرحلة تتطلب عند الكثير من المتتبعين التوافق بين كافة الأطراف السياسية النشطة، وفي الأحداث التي تشهدها المرحلة الانتقالية امتحان لكل الأطراف من حيث خطاباتها وردود أفعالها خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني.

تعرضت تونس (سوسة بالضبط) لهجوم إرهابي هو الأعنف في تاريخها أوقع حوالي أربعون(40) ضحية معظمهم من السواح الأجانب، بما يعني استهداف القطاع الاقتصادي الأكثر حيوية وهو السياحة الذي يوفر ما يقارب نصف مليون من الناشطين الاقتصاديين بصفة مباشرة وغير مباشرة .

ومن دلالات هذا الهجوم أو ما يثير من تساؤلات عن مدى جاهزية الأجهزة الأمنية وقدرتها على الحيلولة دون تكرر مثل هذا النوع من الأحداث. [1]اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد في فيفري 2013؛ كان هذا الحدث بارزا وأحدث أثرا واضحا على الوضع السياسي للبلاد، خاصة وأنه اغتيل بطريقة دراماتيكية أمام منزله، وكشف التحقيق الأمني أن الجناة من التيار السلفي التونسي، في الوقت التي حاولت بعض الأطراف توجيه أصابع الاتهام لحركة النهضة كونها تقود الترويكا التي يعارضها وبشدة الفقيد شكري بلعيد.[2]

هذا الاغتيال كاد يعصف بالحياة السياسية لولا تدخل التحقيق الأمني الذي أعاد الأمور إلى نصابها، وفي ذات السياق فقد أصدرت حركة النهضة بيانا عبرت فيه تنديدها الشديد بالعملية الجبانة كونها تستهدف أمن البلاد واستقرارها، ودعت جميع الأطراف إلى التضامن والتوحد لمحاربة الإرهاب.فمنذ ثورة 2014 عانت تونس من حالة عدم الاستقرار على المستوى الأمني،حيث اعتبر فرض حالة الطواريء منذ الثورة وحتى جوان 2014 تجسيدا لحالة التردي في الوضع السياسي والأمني في الدولة، فالتحدي الأمني الذي واجه الدولة خلال تلك الفترة كان أكثر التحديات وطأة على الحياة السياسية وعلى العلاقة بين الحكومة والمعارضة، فقد تعرضت تونس لظروف أمنية صعبة مثلت تحديات بارزة خلال المرحلة الانتقالية التي شهدتها تونس بعد الثورة .

الفرع الثاني : انفلات وسائل الإعلام وتنامي الفوضى وانتهاك النظام العام.

أولا- وسائل الإعلام:

شهدت تونس بعد الثورة حالة من الانفلات الإعلامي فتعددت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، واتسع مجال حرية التفكير والتعبير اتساعا غير مسبوق، وبالتالي شكلت إحدى أهم تحديات

1- تقدير موقف، "الأزمة الأمنية في تونس"، **مركز الجزيرة للدراسات**،جويلية 2015، ص. 03.

2- **"من قتل شكري بلعيد؟"**، مرجع سابق، ص.65.

المرحلة الانتقالية من خلال البحث عن آلية يمكن من خلالها تحرير وسائل الإعلام خاصة التي كانت إحدى أعمدة النظام السابق، وهو ما جاء على لسان المجموعة العربية لرصد الإعلام وجمعيتان تونسيتان:"إن الإعلام التونسي يضطلع لدور التحريض، وتنمية مشاعر الحقد والكراهية بين مختلف أطياف الشعب التونسي".

ثانيا- الفوضى وانتهاك النظام العام:

أولى التحديات التي واجهتها القوى الوطنية المهتمة بهندسة مستقبل العملية السياسية في البلاد يتعلق بكيفية التعامل مع الفوضى الكبيرة التي عرفتها البلاد بعد سقوط نظام بن علي والانتهاكات المتصاعدة للنظام العام، والتمرد على كافة الأطراف والبني والمؤسسات والقوانين ذات العلاقة بمشاهد النظام العام وعدم الاعتراف الشعبي بالنظام وبالسلطات الانتقالية في البلاد وكانت مهمة هذه الأخيرة إعادة النظام العام وإنهاء حالة الفوضى.[1]

الفرع الثالث: تأثير المحيط الإقليمي على الوضع الداخلي

مثلما كسبت الثورة التونسية أصدقاء في محيطها الإقليمي، وعلى الصعيد العالمي لا سيما بعد سقوط نظامي حسني مبارك ومعمر القذافي وبعد نجاح النظام المغربي والجزائري في إدخال إصلاحات سياسية ودستورية، فإن ثمة بعض القوى الإقليمية القريبة والبعيدة رأت في الربيع العربي تحولا لا يصب في مصلحتها.

وكما تواجدت في داخل تونس قوى مضادة للثورة، ففي الخارج أيضا قوى مضادة للثورة تسعى لإرباكها، سعيا للحد من تأثيراتها: سواء عبر العمل الميداني المشترك بين طرفي الداخل والخارج، أو بتقديم دعم استخباراتي ومادي ولوجيستي لمجموعات داخل البلاد تشترك في نظرتها للثورة مع تلك القوى الإقليمية حيث وجهت في هذا الصدد عدة أحزاب تونسية أصابع الاتهام للإمارات العربية المتحدة بمحاولة إجهاض الثورة عبر دعم فلول بن علي.[2]ومما ينبغي التأكيد عليه في هذا الصدد هو أن أكبر تحدي واجهته إدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام بن علي التوتر بين السلطة الحاكمة والمحكومين أي بين الدولة والمواطن وهذا التحدي أساسه إرث كبير من الاستبداد الذي تراكم عبر أزمنة طويلة مضت نتيجة السياسة المنتهجة من طرف النظام الحاكم منذ الاستقلال. حيث تركزت نظرة السلطة للمواطن على أساس أنه قاصر سياسيا، وانه بحاجة دوما إلى من يقوم بتدبير شؤونه وهذا التأزم ألقى بالمواطن خارج المجال العام، وجعل هذا المجال حكرا على الحاكم فقط.[3]

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

لقد ورثت الثورة التونسية تركة اقتصادية واجتماعية وثقافية ثقيلة كشفت عن حجم التناقض بين الخطاب السياسي لنظام بن علي بأرقامه الوهمية وواقع الحال الذي لا يبعد وصفه كثيرا عن الوضع الكارثي، هذا ما سوف يتطرق إليه الباحث في هذا المطلب.

الفرع الأول: التحديات الاقتصادية

1- إبراهيم قلواز، **مرجع سابق**، ص.11.

2-"النموذج الثوري التونسي، المسار، التحديات رهانات الانتقال 2012/12/17"، مركز نماء للبحوث والدراسات، في: **http://mama-center.com/activitiematialsaspx?id=12s**، (02-12-2017).

3- **المكان نفسه.**

أدت أحداث الثورة التونسية إلى خسائر هامة على المستوى الاقتصادي فقد تضررت قطاعات الإنتاج كالفلاحة والصناعة وقطاع الخدمات السياحية والبنوككذا التأمين والنقل من خلال عملياتالنهب والتخريب والحرق، أو جراء تداعيات هذه الأحداث على بعض القطاعات مثل السياحة والاستثمار[1]

تبقى المشكلات الاقتصادية المتراكمة من أهم المعوقات التي تحول دون استمرار الممارسات الديمقراطية فإزاء تراكم الديون والتضخم، وحجم البطالة الهائلة التي تنعكس سلبا على حياة المواطن العادي ومن هذا المنطلق فإن أغلب الدراسات تسير إلى أن الديمقراطية كأحد شروطها مرتبطة بالتنمية الاقتصادية وأن المجتمع ينجح بالوصول إلى مستوى عال من المعيشة هو المجامع الذي يهيئ أفضل الظروف للمشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية ـ

ويمكن تفسير التحديات الاقتصادية التي تمر بها البلاد وفقا لعدة معطيات، أهمها ضبابية الرؤية السياسية في المرحلة الانتقالية وخطورة التهديدات الإرهابية التي أربكت الاقتصاد التونسي خاصة قطاع السياحة [2] وتوجه الاتفاق نحو تعزيز القدرات الأمنية لمواجهة التهديدات الإرهابية مما يؤثر على المشاريع، كما أدت الحركات الاحتجاجية إلى تعطيل المشاريع الاقتصادية.

إضافة إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية، وتراجع نشاط قطاع السياحة الذي يمثل شريانا رئيسيا للاقتصاد التونسي بفعل حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها البلاد، ولذلك تبذل الحكومة جهودا كبيرة لتأكيد ترحيبها بالسائحين والشركات وسط تدهور الأوضاع الأمنية التي تسببت في انكماش الاقتصاد ب 1.8%.

وما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية التي واجهتها تونس خلال المرحلة الانتقالية عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والإقليمي، خصوصا تفاقم الأزمة الليبية التي أثرت على الاقتصاد التونسي من عدة نواحي أهمها:

1- عودة المواطنين التونسيين الذين كانوا يشتغلون في ليبيا إلى تونس مما مل ضغط على سوق العمل والاقتصاد.

2- تراجع الصادرات التونسية نحو الجارة ليبيا بسبب اللاأمن الذي تشهده ليبيا منذ مطلع 2011، والتي تعتبر سوق تجارية واسعة للاقتصاد التونسي.

3- نزوح عدد كبير من العائلات الليبية إلى تونس للعيش في تونس [3] وهو ما أثر على الوضع الداخلي للمواطن التونسي الذي أصبح يشكو من تدهور القدرة الشرائية، وارتفاع الهوة بين الأغنياء والفقراء.[4]

وفي ظل الوضع الاقتصادي المشار إليه، فقد توترت العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل أكبر منظمة نقابية عمالية بتونس، وحركة النهضة على خلفية مساندة الاتحاد للكثير من الإضرابات في البلاد،

1- الحبيب بلعيد وقمر بندانة وسهام الكشو، **"ثورات مقاربات ومقارنات القرن التاسع عشر،القرن الواحد والعشرون"**، أعمال **الملتقى العلمي الخامس عشر**، جامعة منوبة، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر 2014، ص. 92.

2- برنامج الواقع العربي، "التجربة السياسية التونسية عام 2015 مالها وما عليها 2015/12/28"، في:**www.aljazeera.net**،(2016/02/20 على الساعة 16:00).

3- نادية تركي، "وزير الاقتصاد والمالية التونسي، تحديات كبيرة في انتظار الحكومة الجديدة 24نوفمبر 2014"، في:
http ;//www.finance.gov.tn، (2016/04/12 على الساعة 11:00).

4- أنور الجمعاوي، **الحكومة الانتقالية في تونس، مرجع سابق**، ص. 17.

والتي أثرت على الوضع الاقتصادي للدولة في تلك المرحلة الحرجة، وقد اهتم مسؤولون حكوميون اتحاد الشغل بتسييس العمل النقابي، والتحريض على الإضرابات والاعتصامات التي أدت إلى غلق عشرات الشركات الأجنبية فيما اتهم الأمين العام للاتحاد الحكومة بسوء التدبير عازيا تفاقم الاعتصامات إلى مبالغة الأحزاب الفائزة في الانتخابات بوعود الناخبين بتحقيق مطالبهم دون إيجاد الحلول وهو ما جعل المواطنون يوجهون انتقادات إلى الحكومة بالاكتفاء، بترميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها نظام بن علي.

والظاهر أنها لم تنتهج سياسة تشاركية تتيح الفرصة لكل القوى السياسية والاجتماعية لتقديم مقارباتها وتصوراتها للخروج بتونس من أزمة خانقة أججت الاحتقان الاجتماعي، ورست التفاوت الطبقي وأسهمت في تهميش قطاعات واسعة من المجتمع حيث تصاعدت موجة الاعتصامات ولإضرابات التي أصبحت أمرا شائعا في أغلب مناطق البلاد، منذ سقوط نظام بن علي على خلفية مطالب تنموية اجتماعية.

وما يمكن التأكيد عليه في هذا الصدد وما شهدته المرحلة الانتقالية في تونس من تجاذبات سياسية واقتصادية واجتماعية كانت لها تداعيات على الوضع الداخلي للمواطن نتيجة الصراعات التي شهدتها إدارة المرحلة الانتقالية التي كان بالإمكان تجاوزها لتحقيق الأهداف وهذا من خلال فصل الصراعات السياسية عن الأجندة الاقتصادية، ويتوقف هذا الشرط حسب البعض على مدى استمرار سياسة الاحتكام إلى الديمقراطية والحوار.[1]

لقد ورثت تونس ما بعد الثورة إرث النظام السابق، مضاف إليه قيود اقتصادية جديدة، بداية من تراجع احتياطي الدولة من العملة الصعبة نتيجة هروب السياح بسبب الوضع الأمني، وتراجع مداخيل هذا القطاع الأساسي، إضافة إلى نفور المستثمرين الأجانب وعدم قدرة المؤسسات المالية والدولية على منح قروض وتمويلات لتونس قبل تبيين العملة السياسية في البلاد، وهكذا أجبرت النخب الجديدة في تونس على الإسراع في البحث عن التمويلات اللازمة لانطلاق عجلة التنمية ومواجهة مطالب القوى الثورية بمنجزات سريعة حسب الأولويات الاجتماعية وضمان انتقال اقتصادي منتج بالموازاة مع عملية التحول السياسي في البلاد.

الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية.

لا جدال في أن نظام بن علي خلف وراءه نسبة عالية من الفقر تمس ربع السكان حيث وصلت 25% وذلك وفقا للمقاييس العالمية، ونظرا لاختلال ميزان التنمية الجهوية فإن الفقر يسود في أغلب المناطق ماعدا الشريط الساحلي حيث تتركز المشاريع التنموية الكبرى، وتضخ رؤوس الأموال والاستثمارات الداخلية والخارجية، وترتفع نسبة الفقر في المناطق الداخلية وخاصة في الجنوب والغرب والجنوب الغربي حيث تتركز الاحتجاجات وتتواصل منذ انطلاق شرارة الثورة مطالبة بتحسين ظروف العيش، وتوفير مناصب العمل وتحسين الخدمات الأساسية المتردية في جل تلك المناطق والمفقودة في بعضها من الأساس، لا يمكن الخطر في تلك الاحتجاجات في موجة الغضب التي تصاحبها، فتتحول

1- سامر إلياس، "تونس: مسار الثورات والتحديات الاقتصادية والإرهاب 2016/01/23"، في: **http://arabic.rt.com**،(2016/05/01 على الساعة 12:00).

أحيانا إلى أشكال من العنف تستهدف مصالح الدولة وممثليها ورموزها فحسب، وإنما في تهديدها لاستقرار المناطق وهروب المستثمرين إلى مناطق أكثر أمنا، وربما مغادرة البلاد بالكامل.

كما كشفت الأرقام أن عدد العاطلين عن العمل بلغ700 ألف عاطل بنسبة تتجاوز 18% من القوة العاملة، وفي السياق نفسه شهد الاقتصاد التونسي عدة مشاكل مردها تراجع الاحتياطي البلاد من العملة الأجنبية[1]وارتفاع قيمة الدين الخارجي، وتفاقم عجز الميزان التجاري ما أثر سلبا على الوضع الاجتماعي، وقد تجلى ذلك من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والزيادة في سعر المحروقات مرتين متتاليتين سنة 2013 بنسبة 7% فزادت أوضاع الطبقة الوسطى تفاقما وأدى ذلك إلى اتساع دائرة الفقر لتصل 24.7% من مجموع السكان، كما أن الجهات المهمشة التي لم تنل حظها من التنمية طوال دولة الاستقلال، لم يتجاوز عدد المشاريع المنجزة فيها خلال سنة 2013 بنسبة 11% ما زاد الأعمال الاحتجاجية تصاعدا. وأدى إلى اتساع المظاهرات المطلبية التي دعمتها المعارضة لتساهم في توسيع دائرة شعبيتها من ناحية، ولتوظيف الغضب الشعبي في المناطق المحرومة للضغط على حكومة الترويكا من ناحية أخرى وكل ذلك ضاعف حدة التوتر وشكل تحديا لإدارة المرحلة الانتقالية.

الفرع الثالث: التحديات الثقافية

لقد أثرت انتفاضة تونس بصورة عميقة في بنية القوى السياسية وصورتها، وفي توجهاتها وأفكارها، فشهدت الساحة السياسية تبعا لذلك حالة من الفسيفسائية في الخارطة الحزبية وصعود الإسلاميين، وذلك بقفز التيار الإسلامي إلى الواجهة في الساحة السياسية بعد عودة إطارات حركة النهضة المهجرة.

إذ أنه في الأول من شهر مارس 2011 تم الاعتراف بالحركة كحزب رسمي من قبل حكومة رئيس الوزراء محمد الغنوشي وعلى إثر ذلك دخل حزب حركة النهضة في انتخابات الجمعية التأسيسية للدستور الجديد، وكل الاستحقاقات التي عرفتها تونس بعد 2011[2].

على الرغم بأن التيار الإسلامي لم يشارك في هذه الانتفاضات الشعبية التي شهدتها تونس منذ 2010، بالشعارات التي كان ينتهجها رفضا لسياسة النظام القائم، غير أن الواقع بين أنه هو المستفيد الأكبر من هذه الانتفاضات والدليل على ذلك النتائج الانتخابية[3]التي حصد فيها الأغلبية الساحقة وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى عدة اعتبارات.

وقد اختلف الباحثون في تفسيراتهم للأسباب التي جعلت التيار الإسلامي يكتسح الانتخابات، إلا أنه ثمة تفسيرين متضاربين حسب بعض الباحثين والتي سنوردهم في الآتي:

كونهم الأكثر اضطهادا وظلما من طرف النظام السابق، حيث عمل النظام السابق على الوقوف في وجه التيار الإسلامي خاصة إذا ما تعلق الأمر بتشكيل الأحزاب السياسية [4] وكذا فرض القيود المالية الأمنية والمالية المباشر والغير مباشر، كل هذا كان من بين الأسباب التي جعلت الإرادة الشعبية تتحرك

1- أنور الجمعاوي،**مرجع سابق**، ص. 14.

2- إسماعيل معراف، ،**مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص. 137.

3- سامر مؤيد، **مرجع سابق**، ص 4.

4- عبد الفتاح ماضي، "الاضطراب السياسي سوء إدارة تفاعلات المرحلة الانتقالية في الدول العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 188،(أفريل 2012)، ص.55.

نحو مناصرتهم والوقوف إلى جانبهم في الانتخابات جعلهم يصلون إلى سدة الحكم في كل الدول التي نجحت ثوراته[1] والتي من بينها تونس.

أما التفسير الثاني إذ يرى رواد هذا التفسير أن الحركات السلفية التي استطاعت طوال فترة الحكم الاستبدادي أن تنفرد بالساحة الثقافية والروحية، لأن النظم رأت لا خطورة منها، وتسامحت معها لملء الفراغ الديني، وفي ظل غياب المؤسسات التقليدية، وإلحاقها بالدولة والحزب، وبالتالي وجدت هذه الحركات الفرصة السانحة لتحقيق ما كانت تصبو إليه خلال عقود من الزمن، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى امتلاكها قاعدة جماهيرية واسعة، في ظل انتشار خطابها الإعلامي والثقافي البسيط الذي يركز على قضايا يستوعبها جميع شرائح المجتمع، على الرغم من الاختلاف في المستوى التعليمي[2] للمجتمع التونسي.

ما يمكن القول في هذا الصدد هو أن حركة النهضة التونسية ترى أن هذه النقلة تعكس تطور في الخطاب والنظر إلى الآخر، وتبعد كل الذرائع من أيدي الفواعل الأخرى والقوى الصاعدة، إذن لا داعي ولا مبرر لاستمرار وضع العراقيل في طريق تقنين عودة الحركة إلى المشهد السياسي، بل والمساهمة في رسم مساراته، وربما حتى قيادة الدولة والنظام السياسي.[3]

المبحث الثاني: آفاق الانتقال والتحول الديمقراطي

وبالمقارنة مع المسارات الانتقالية التي سلكتها بقية بلدان الربيع العربي، تبدو تونس وكأنها قطعت الأشواط الأكثر تعقيدا وأنها في طريقها إلى تحقيق سبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي كما سبقت في تفجير أولى ثورات الربيع العربي، فهي تمتلك كل المقومات لتحقيق هذا الإنجاز التاريخي والتي ساعدتها على مواجهة التحديات والصمود أمام عوامل الردة والانتكاس وترسيخ ثقافة الديمقراطية لدى مختلف شرائح المجتمع وفئاته والتي تكمن بالخصوص في النقاط التالية:

المطلب الأول: على صعيد المؤسسات

يمثل البعد المؤسسي أساسا تأسيس عدد من المؤسسات التي تمكن الأفراد من المشاركة في السلطة على نحو ديمقراطي مثل السماح بنظام تعدد الأحزاب، وبقيام انتخابات تنافسية حقيقية، وتعد المأسسة في نفس السياق المعنى المشترك لمجوعة الإجراءات الخاصة بالتنمية السياسية، بغية تطوير النظام السياسي المبني على المؤسسات المستمرة والملائمة للمجتمع.

ولذلك كان من الضروريعلى النظام السياسي التونسي بناء مؤسساته بشكل متدرج وعبر انتخابات تنامت مصداقيتها من عملية لأخرى حتى تنال ثقة المواطن في استعادة الأمل الضائع عبر اتساعها لكل القوى الاجتماعية النشطة في البلاد واستجابتها لطموحات الشعب التونسي خاصة مؤسسة الرئاسة محور إدارة شؤون النظام السياسي.

1- نصر محمد عارف، "النفق الانتقالي ــ المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية"، **مجلة السياسة الدولية**،العدد 188، (أفريل 2012)، ص55

2- **المرجع نفسه**، ص.54.

3- صالح مطيراوي، "حركة النهضة التونسية مابعد الثورة"، في محمد الحداد وآخرون، **انقلاب الإسلاميين أم ثورة الياسمين** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.1، 2013)، ص ص.128، 129.

الفرع الأول:الخيار الديمقراطي وتداول السلطة

إن الثورة التونسية القائمة على خلفية عوامل الفقر والاضطهاد والتهميش ومصادرة الحريات الشخصية والعامة، سيبقى رهانها على المستقبل واضحا وحاسما وفاعلا في ظل مجتمع يشهد عملية تغيير جذري في الوعي والقيم أمام عملية تثوير حقيقية لكل القطاعات، وعبر كل المستويات،لم تستطع آلات القمع والبطش والاستبداد الحيلولة دون تناميها وتصاعدها.

لقد أظهرت الثورة في تونس أهمية الحاجة للتغيير الحقيقي الجذري وليس لمطالب جزئية إصلاحية لا تؤثر في منظومة الفساد والاستبداد والحكم القمعي،كما أثبتت إرادة الملايين وصمودها وثباتها وإبداعها في مجال التغيير الثوري، بعد سنوات من اندلاع الثورة في مواجهة كل التحديات التي أمامها ،ـأن ما كان يوصف بالصعب أو المستحيل ليس الا مجرد تحديات يمكن تخطيها بالإرادة والعزيمة، فالثور في تونس ما قامت إلا للتخلص من الواقع المرير لتونس، وما يعمل إلا على تجاوز كل المعوقات والتحديات حتى يتحقق النموذج الديمقراطي المنشود.

تتسم عملية التحول الديمقراطي بأنها عملية معقدة نتاج تفاعل جوانب مختلفة سياسية واجتماعية وثقافية تؤدي إلى تحولات في الأبنية والأهداف والعمليات بالإضافة إلى أنها عملية تتسم بعدم التأكد وتتضمن مخاطر الارتداد والعودة مرة أخرى إلى النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.

إن الانتقال إلى الديمقراطية بصفة عامة تأخذ أسلوبين في الانتقال وهو الأمر الذي ينطبق على تونس كنموذج لهذا الانتقال، فهناك أسلوب التدرج الذي يسمح من خلاله للقوى الديمقراطية في المجتمع بناء مؤسسات دستورية قائمة على التمثيل الشرعي، وإما انتهاج أسلوب غير أسلوب التدرج مثل ما حدث في تونس من خلال إجبار الحاكم على التنازل عن طريق الضغط من أجل إزاحته ـ

يستمد الخيار الديمقراطي شرعيته من الشعب والمشاركة الشعبية الذي يضمن في النهاية الحريات الأساسية والحقوق السياسية والمدنية ويعمل على تشجيع المواطنين على أخذ دور فعال وحيوي في الحياة العامة، ويفتح فرص التأثير وتعميق العلاقة بين الرأي العام والدولة، وبناء المؤسسات[1] .

كما أن حركة النهضة أصبحت نموذجا للحركات الإسلامية في العالم العربي، ومن خلال ما أنجزته الحركة في المرحلة الانتقالية ومساهمتها الواقعية في هندستها للمرحلة الانتقالية وتجاوز عقباتها الكبرى، من خلال اعتمادها الحوار الوطني سبيلا إلى معالجة القضايا المستعصية والوصول بالخلافات إلى حلول تقوم على الوفاق.[2] فقد قدمت مقاربة واقعية وايجابية للممارسة السياسية بالنسبة للحركات الإسلامية في إطار قواعد اللعبة الديمقراطية والدولة المدنية والشراكة الاجتماعية مع مختلف مكونات المجتمع والطبقات السياسية والثقافية في البلد لتأخذ مثالا عن قرار حزب النهضة الإسلامي من خلال قبولها بشكل ائتلاف حاكم بين حزبين علمانيين إلى جانب تقديم تنازلات خلال عملية صياغة الدستور بإدراج الشريعة في الدستور .

1- علي حيدر، **الثورات العربية : الأسباب والسيناريوهات المحتملة** ، كتاب دراسات pdf2011 متوفر على الأنترنيت، ص. 03.
2- **المرجع نفسه**، ص.09.

من الواضح أن القوى الرسمية في المجتمع التونسي توفرت لديها الكثير من المقومات الأساسية قبل تجربة الربيع العربي، وساعدت هذه المقومات كثيرا على نضج المجتمع التونسي وتطور الثقافة المدنية ونمو الوعي السياسي وسط شرائح المجتمع في ظل نمو إيجابي لتنظيمات المجتمع المدني وقوى النقابات العمالية وتكتلها واستماتتها في الدفاع عن مطالب واحتجاجات شرائح العمال التونسيين، دون أن ننسى فعاليات التنظيمات النسوية والدور السياسي والاجتماعي الذي لعبته المرأة في المجتمع التونسي.

إذ قدمت الإضافات اللازمة لبناء مجتمع قوي متماسك، ومن خلال القراءة المتمعنة لأول انتخابات جرت في تونس بعد سقوط نظام بن على لبناء مؤسسات الدولة المدنية للخروج من المرحلة الانتقالية تقدم لنا الدلائل الكبرى لنضج الصحوة المدنية في تونس وبلوغها مرحلة الوعي الحداثي والثقافة السياسية المكتملة المستندة إلى مقومات الرزانة الاجتماعية بالواقعية السياسية ورشادة السلوك السياسي والانتخابي، وتجدر الإشارة إلى أن تونس تمثل تجربة هامة في أدبيات التحول الديمقراطي، ويلتفت إليها باعتبارها جمعت الكثير من العناصر والمحددات في تجربة تحول ديمقراطي غير فاشلة بعد ثورة مفاجئة في المنطقة، ويمكن حصر عوامل النجاح الشعبي في محددات وهي :

* الفاعلون السياسيون: أو النخب السياسية التي توفرت لهم إرادة النجاح في إحداث عملية التحول العسيرة.

* البحث عن المواءمة ما هو إنجاز اقتصادي وسياسي رغم تعثر التنمية بسبب المعارك الأيديولوجية إذ لابد للإنجاز السياسي من إنجاز اقتصادي، والديمقراطية السياسية لا معنى لها دون ديمقراطية اجتماعية تعبر عنها وتترجمها .

* المساعدات الخارجية الدولية لإنجاح التجربة، فالدور الخارجي والإقليمي لم يكن في عمومه معاديا للثورة التونسية لا سيما من دول الجوار إذ أن الجانب الجزائري قد دعم التجربة الديمقراطية في تونس، ورغبته في أن تظل تونس عنصر استقرار في المغرب العربي مانعا لفوضى الجماعات الجهادية التي تترك المنطقة .

إن مسارات التحول الديمقراطي في تونس تبقى رهنية لمدى نضج إستراتيجية الفاعلين وتفاعلاتها، كما أنها مرتبطة أيضا بنجاح مسار الإصلاح السياسي والدستوري الممزوج بالعدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة والسلطة، وحرصهم على أهداف الثورة التونسية كما أن مسار الثورة يمثل فرصة لإعادة تقييم نظرية التنمية من خلال طرح أسئلة جوهرية تعبر عن تطلعات الشعب حول نموذج التنمية الاقتصادية الأفضل لتونس، وكذا تحديد النمو الاقتصادي الأنسب لتونس[1]

وعليه يرى الباحث أن عملية التحول الديمقراطي في تونس تتطلب بنية اجتماعية ترفض ممارسة العنف وتكون قائمة على دولة الحق والقانون ذات مؤسسات سياسية واجتماعية قوية تحترم إرادة الناخبين من خلال تكريس التعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي على السلطة [2] والذي يحمل في معناه

1- سيف الدين عبد الفتاح، "مرحلة الانتقال بعد الثورة: بين حسابات الإرادة و الإدارة"، في **موقع الأهرام**، تاريخ التصفح 15-05-2016- على الساعة 14:00.

2- شهرزاد صحراوي، **مرجع سابق**، ص.11.

تلك العملية التي تسمح للشئ بحلول بديل محله، ويجعل الشخص يعقب نظيره في المسؤولية والإرادة والقيادة.

وحتى يتسنى لتونس تبني الخيار الديمقراطي لابد لها من ترسيخ الهياكل والأوضاع المؤدية إلى تحول هيكلي وذلك من خلال :

- القضاء على النظام التسلطي

- النضج الديمقراطي والتي تسعى الدولة من خلاله إلى تحسين الأداء الديمقراطي بالرفع من كفاءات وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها ـ

- الاعتراف بالتعدد من خلال منح حق تشكيل أحزاب سياسية ، وكذا حق المشاركة السياسية من خلال تكريس مبدآ التداول السلمي على السلطة ـ

- **نزاهة الانتخابات**: تعتبر الانتخابات أهم وسيلة من وسائل السيطرة على نظام الحكم، إذ أنه من خلالها يعطي مشروعية للقرارات التي يصدرونها ـوعليه فإن الانتخابات تعتبر صمام أمان لضمان النخبة الحاكمة في النظم الديمقراطية ،ووسيلة للتعبير عن سيادة الحكم ـ

الفرع الثاني: إقرار الشرعية الديمقراطية الدستورية من خلال تبني الإصلاحات

يقصد بالأسس الدستورية للإصلاح، القواعد الدستورية التي اكتسبت بمقتضاها الأحزاب السياسية شرعية الإعلان عن كيانها، وحقها في ممارسة نشاطها السياسي بتنظيم أعضائها وتمثيلهم سياسيا، وتبني تحقيق مطالبهم ،وحقها في التنافس للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، أو التأثير في سلوكها باعتبار أن الدستور أسمى القوانين التي يقوم عليها نظام الدولة القانونية الحديث.

قد تكون أزمة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية ومؤسساتية، ومن ثمة يمكن لأزمة الشرعية أن تلحق إما بالمؤسسات السياسية،أو بشاغليها الأدوار في هذه المؤسسات أو السياساتالتي يضعونها، غير أنها تبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية وهو ما ينطبق على حالة تونس وجل الدول العربية التي تطرح إشكالية الشرعية المتمثلة في إثارة مجموعة من الأسئلة الجوهرية حول الدور الصحيح للسلطة المركزية وأهدافها وطبيعة العلاقة بينها وبين السلطات والجماعات المحلية[1].

ليس هناك شك في الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها تونس منذ نهاية 2010 إلى غاية 2014 ، وما جاءت به المرحلة الانتقالية، قد مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي التونسي، وما يقوم عليه من شرعية بتوفير الوسيلة الأساسية المتمثلة في الدعم الشعبي للاتجاه الإصلاحي مثلما جاءت الثورة تعبيرا عن فصل للعلاقة بين المواطن والسلطة، والقائمة سابقا على رفض أي معارضة للسلطة والدولة القائمة على وحدة الإيديولوجية والعمل لغرض إقامة مجتمع مدني يشارك فيه جميع المواطنين في اتخاذ القرار السياسي ـ

لا يمكن عد السياسة الإصلاحية التي شهدتها تونس بعد سقوط نظام بن علي، وما رافقتها من أحداث أنها قد أرست دعائم لديمقراطية بصيغها النهائية،إذ يصعب القول حتى الآن تحقيق مكتسبات ثابتة بهذا الشأن مما يدفع إلى الاعتقاد بأن ما يجري في تونس يعد بداية للبحث عن نوع جديد من الشرعية التي

1-خميس حزام والي،**إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**(بيروت: مركز دراسات لوحدة لعربية،ط.1، 2003)، ص.203.

يقوم عليها النظام السياسي التونسي، وعلى هذا الأساس فإن مستقبل الشرعية في النظام السياسي التونسي يرتبط ويعتمد على موضوعية الديمقراطية التي هي الأساس التي تستند إليها فكرة الشرعية :

الشرعية وبناء المجتمع السياسي: إن السؤال الذي يواجهنا ونحن نبحث في مستقبل الشرعية في تونس هو؛ هل يمكن تحويل العلاقة بين الدولة ومواطنيها من علاقة مبنية على الإقصاء والتهميش إلى علاقة مبنية على العدل في التوزيع والرضا الشعبي

الشرعية وفاعلية النظام السياسي: لكي يتجنب النظام السياسي التونسي ما يقوض استقراره وكيانه، لابد من وجود عنصر يصونه ويحافظ على بقائه وتطوره، وهو عنصر الشرعية، فشرعية أي نظام سياسي لكي يتحقق لا بد للنظام من أن يحصل على مستوى معين من الرضا والقبول المجتمعي، ويتوقف تحقيق هذا المستوى على قدرة النظام وفاعلية المواجهة ومعالجة القضايا والمشاكل الداخلية والخارجية التي تتعرض لها، كالتنمية وضمان الوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية وتأكيد الحريات والحقوق السياسية والاجتماعية وتجنب كل ما يهدد أمنه السياسي والاجتماعي ـ

ولتأكيد كل ما سبق ذكره يرى الباحث أن تجسيد الشرعية السياسية في تونس تكون عن طريق القيام بإصلاحات دستورية قانونية التي تكفل بصفة فعالة ومحترمة مبدأ هام من المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية الحقة ألا وهو التداول السلمي على السلطة، ومبدأ الفصل بين السلطات وخلق توازن بينهم خاصة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وتحديد المهام والصلاحيات لكل السلطات بما يمكنهم من تجسيد حقيقي للإرادة العامة غير أن تحقيق هذه الأهداف لا يمكن أن تتجسد على أرض الواقع إلا إذا كانت هناك انتخابات حرة ونزيهة تعبر بشكل حقيقي على أوزان القوة السياسية المختلفة.

الفرع الثالث: إقامة تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة

من المعلوم أنه لا يمكن انجاز انتقال سياسي نحو انتقال ديمقراطي شفاف قائم على المبادئ الديمقراطية إلا من خلال الاتفاق على مختلف حلقاته المرحلية بكل شفافية بعيدا على كل أشكال التحايل التي تزيد الوضع تعقيدا،وهذا ما يفرض على القيادة الجديدة فرض اهتمامات على النشطاء السياسيين من خلال إحالتهم على ثقافة البناء وإصلاح الدولة ومصداقية التمثيل في المؤسسات.

إن الانتقال من الحكم اللاديمقراطي إلى الحكم الديمقراطي يفترض إما أن يتولى الحكام أنفسهم القيام بعملية الانتقال وهو ما لم يحدث في تونس كمثال، وإنما إجبارهم بوسيلة من الوسائل على التنازل، وهذا يتطلب وجود قوى ديمقراطية فاعلة في المجتمع قادرة على فرض الديمقراطية في الدولة وقادرة على الحفاظ عليها والحيلولة دون قيام نوع آخر من الحكم اللاديمقراطي.[1]

وفي ضوء ما تقدم، ومن أجل تحقيق شرعية الدولة في تونس بعد المرحلة الانتقالية لابد من وجود ما يلي :

* **عقد هدنة سياسية**:ويكون ذلك بين السلطة والمعارضة لأن ممارسة العنف بكل أشكاله قد يعرضها للإنهاك والاستنزاف، فهو من عمق من شرخ شرعية السلطة في وجه مواطنيها، وأمام هذا الانهيار تظهر الحاجة من خلال إقرار هدنة سياسية بين القوى السياسية المتناحرة، إلى هدنة دائمة ومستقرة، وقد يبدو للبعض أنها تنازل من قبل المعارضة، والشعب والسلطة، واعتراف بشرعية الأمر

1- محمد جابر العابدي، **الديمقراطية وحقوق الانسان** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص. 82.

الواقع، ولكن هذه الهدنة السياسية في حقيقة الأمر لا تلغي التناقض بين الأحزاب بل توفر إمكانية تنظيم وترشيد هذا التناقض.

***عقد صفقة سياسية**: لابد من إجراءات سياسية تمنح (الهدنة السياسية)مضمونها وهذا يفترض بناء صفقة سياسية بين السلطة السياسية والمعارضة السياسية التي تؤسس لعملية انتقال ديمقراطي يحظى بالتوافق والإجماع بين القوى المختلفة والأساسية للمجتمع السياسي ـ

لا يمكن لهذه الصفقة أن تكون تاريخية ومرادفة للتغيير السياسي في تونس إلا إذا أمكن انجاز ثلاث مهمات أسياسية :

1-فتح المجال السياسي :

والهدف من ذلك هو إرساء البنى التحتية للنظام الديمقراطي أي إيجاد تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة على انجاز انتقال سلمي خال من الصراع نحو بناء نظام ديمقراطي ـ

2-تصحيح هياكل النظام السياسي القائم :

إن المدخل الصحيح لذلك هو مدخل التوافق على ترتيبات سياسية ينتظم بها النظام السياسي التونسي وهو التوافق المبني على الحوار الوطني وهو خيار وحيد أمام النخب الحاكمة كي تظفر لنفسها ببعض الشرعية.[1]

3-**إعادة صياغة مصادر شرعية السلطة** :

ويكوك ذلك عن طريق إعادة صوغ مصادر شرعية السلطة الحاكمة في تون، والتي هي مستمدة من إرادة الشعب،ومن التوافق الوطني العام والتي تعد بمثابة التتويج الفعلي لبناء عملية الانتقال الديمقراطي، ومن دونها لن تكون الإجراءات الديمقراطية الأخرى أكثر من مخادعة وتحايل على التغيير الديمقراطي[2]

المطلب الثاني:على صعيد الحريات والسياسات الحكومية

تجدر الإشارة على أنه هناك وجود عامل مهم وأساسي من العوامل التي تعيق تطور التجربة الديمقراطية في تونس.فليس من الممكن الحفاظ على وتيرة ثابتة للديمقراطية إلا بالنجاح في إيجاد حلول ناجعة للمشاكل الكبرى غير السياسية والمقصود بذلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية دون أن ننسى الحريات وهذا ما سوف يجيب عنه الباحث في هذا المطلب بالتفصيل.

الفرع الأول : على مستوى مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والحريات

أولا : المجتمع المدني

منذ أن ظهر مصطلح المجتمع المدني لم يحدث إجماع بين الباحثين في تحديد مفهوم نهائي له، فبعض الباحثين يوسعون من مفهوم المجتمع المدني ليشمل كل صور المؤسسات التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة، بوصفها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى، وبالمقابل هناك من الباحثين

1- خميس حرام والي، **مرجع سابق**،ص.248.
2- خميس حرام والي، **مرجع سابق**،ص.249.

من يضيق ذات المفهوم بحيث يربطه بالتنظيمات المدنية غير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح والمبادئ المشتركة لأعضائها.

وينبغي الإشارة أيضا أنه ظهر خلاف حاد حول نمط العلاقات التي تدعم من خلال المجتمع المدني ومؤسساته، كما أن هذا الخلاف له خلفيات إيديولوجية متباينة، فمنها من يربط بين نشوء المجتمع المدني والديمقراطية والحرية، بحيث يصبح المجتمع المدني مرادفا لفضاء من الحرية والمبادرات الطوعية والاختيارية التي يقوم بها الأفراد والجماعات في مقابل سلطة الدولة أو السلطة العسكرية، وهناك من يؤكد على تمايز المجتمع المدني عن الدولة وأكثر من ذلك أن المجتمع المدني يواجه الدولة ويعارضها وقد تصل معارضته إلى حد التناقض التناحر في ظروف معينة وفي حالات محددة[1]

وفي سياق متصل ترى أوساط بحثية عديدة أن مفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم السياسية التي حققت أهدافها العملية إلى حد كبير،كان ذلك أدعى بالمفكرين والفلاسفة المهتمين إلى وقف التخفيف من مساحة النقاش النظري لحساب مهمة تطبيق هذه المفاهيم على أرض الواقع، وللإشارة فإن ميلاد مفهوم المجتمع المدني ونشأته وتطوره في العالم العربي،مرتبط بميلاد ونشأة وتطور الدولة الحديثة أو بالأحرى بالدولة في التصور الحديث لها ،بمعنى آخر أن كلا من المجتمع المدني والدولة ملتحمان أشد الالتحام.[2]

يمثل المجتمع المدني ساحة الصراع الحقيقية التي تتفاعل فيها قوى التغيير من أجل التحكم والإشراف على أجهزة الدولة.ويكون ذلك عبر تجاوز الروابط البدائية العائلية، باتجاه إقامة علاقات جديدة بين الأفراد والجماعات على أساس المصالح المشتركة والإيديولوجيات الجامعة بحيث تفرز خطابا وطنيا، وإستراتيجية وطنية تهدف إلى تحقيق المزيد من الديمقراطية ومزيد من الضمانات لحقوق الإنسان.

إذا كان على المجتمع المدني أن يأخذ مكانته، فلا بد من الالتزام بدرجات الوعي السياسي وتحمل المسؤولية كاملة غير منقوصة في اتجاه التغيير والإصلاح والتخلي بصفة نهائية عن تبني طروحات المتنفذين دون تقييمها ومناقشتها وفقا لمعايير المصلحة الوطنية والسلم المدني وثابت الوطنية وبالتالي فرصة المجتمع المدني بجميع مكوناته وبخاصة المنظمات والجمعيات التي لم تنخرط بصفة سافرة في الصراع بين الأحزاب السياسية واحتفظت لنفسها بدور مهم في مجال المتابعة والنقد والحوكمة والسعي إلى تعديل المسار كلما انحرف عن طريقه .

يثير الباحث باقر النجار مسألة مهمة تتعلق بالمقاربة العربية للحالة الأوربية لمفهوم المجتمع المدني ومدى تقاربها من الواقع العربي عموما وهو ما ينطبق على تونس كحالة في كافة جوانبه بحيث أنه يرى أنه وبالرغم من كثرة الحديث في الأوساط العربية كما يسمى بمجتمع عربي إلا أن الواقع المعيشي يخبرنا أنه من الصعب أن نجد مجتمعا مدنيا في المنطقة العربية يتمتع بالقدرة على فرض إرادته أو رغباته أو

1- إيمان حسن،**المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي** (المنامة :معهد البحرين للتنمية السياسية، ط.2، 2017)، ص.16.

2- ناضر محمود رشيد شيخ علي، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**،رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية غير منشورة (فلسطين : جامعة النجاح الوطنية، 2008)، ص ص. 16-17.

تأثيره على قرارات الدولة كما هو الحال في الضفة الأوربية، وزيادة في التوضيح يرى ذات الباحث أنه من الصعوبة بمكان إيجاد مجتمع مدني عربي مستقل عن الدولة وقادر على التأثير فيها.

وفي معرض توصيفه للمنطقة العربية إزاء المسألة السابق ذكرها يرى الباحث "باقر النجار" أن هذه المنطقة مليئة بالاختلافات الصارخة أحيانا ليس من حيث وجود المجتمع المدني أو حضوره فقط ولكن حتى من حيث تنوع وفاعلية أدواره ونشاطاته وقدرته على أن يكون مؤثرا في صياغة القرار.[1]

أدى الفاعلون في المجتمع المدني دوراً حاسما في إسقاط الأنظمة القديمة، واجهوا محاولات للتحييد أثناء المراحل الانتقالية، وجملة من التحديات التي تمنعهم من المساهمة بشكل بارز في بناء مجتمع جديد، منها ما هو متعلق بالانقسام العميق بين مجموعات المجتمع المدني العلماني والإسلامي أو بين المجتمع المدني نفسه الذي يعبر عن الإطار العام الوظيفي للجمعيات[2] والأحزاب السياسية، وكذا سياسة المانحين.

وبصفة عامة فإن استقلالية مؤسسات المجتمع المدني وسعيها إلى التخلص من التبعية اتجاه السلطة الحاكمة، من خلال اعتماد برامج واضحة وهادفة بغرض تطوير وتفعيل دورها والحرص على أن تكون ركنا حيويا وفعالا في منظومة الحكم والإدارة في الدولة.

ولتفعيل الدور الحقيقي للمجتمع المدني في تونس لتحقيق الإصلاح الديمقراطي يستلزم توافر الاعتبارات التالية:

* لا بد من تطوير الجانب القانوني والتشريعي لعمل منظمات المجتمع المدني من خلال توفير التمويل الكافي.

*إعطاء الفرصة لجميع المواطنين الراغبين في تأسيس جمعيات أهلية ،أو الانضمام لها بيسر دون عراقيل من خلال التحايل على القانون.

* لابد على مؤسسات المجتمع المدني التوجه بنشاطها الى كافة قطاعات المجتمع خاصة الطبقة المهمشة ،والتي تعتبر أكبر شريحة احتياجا لهذه الجمعيات .

ثانيا: الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية تنظيما مؤسسيا يسعى لاكتساب القوة والوصول إلى السلطة اتطبيق مبادئها اما بهدف المشاركة في الحياة السياسية أو ضبط السلطة ومراقبة الحكومة ونقدها، وهي آلية الديمقراطية من خلال تداول السلطة

وانطلاقا من كل هذا وجب على الأحزاب السياسية في تونس لعب الدور المنوط بها السالف الذكر من خلال إنجاح عملية التحول الديمقراطي وهذا عن طريق تبني وطرح ومناقشة وكذا نقد السياسات الحكومية والتنموية نقدا بناءا يتماشى مع تطلعات الشعب التونسي .

ثالثا :الحـــــريات

إحتل مفهوم حرية الرأي والتعبير مساحة هامة من اهتمام الباحثين،وقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مؤيدا لهذا الحق في مادته التاسعة عشر (19) حيث نصت على أن لكل إنسان الحق في اعتناق

1- باقر النجار،**المجتمع المدني في الوطن العربي : واقع يحتاج إلىإصلاح في المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح**، تحرير. ممدوح سالم (القاهرة : منشورات المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، ط.4 ،2004)، ص. 57.

2- المولودي قسومي، **مجتمع الثورة**(تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، ط. 1، 2015)، ص ص. 210، 211.

الآراء دونما مضايقة،والتعبير عنها بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود،كما كرس العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية هذا الحق ،وفي ذات السياق عبر الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر عام 1981 عن اهتمامه بحرية الرأي والتعبير حيث جاء في نص المادة 09 منه على أنه يحق لكل فرد أن يعبر عن أفكاره وينشر آرائه في إطار القوانين واللوائح،كما نصت المادة 23 من مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أن للأفراد من كل دين الحق في التعبير عن أفكارهم عن طريق القيادة أو الممارسة أو التعليم، بغير إخلال بحقوق الآخرين،ولا يجوز فرض أي قيود على قيود حرية العقيدة والفكر والرأي إلا مما نص عليه القانون.

ويوضح الباحث "عمر مرزوقي" أن حرية التعبير والرأي وفقا للنصوص الدولية تتضمن الحق في تلقي وإرسال المعلومات من خلال وسائل الإعلام المختلفة بحرية، وترتبط حرية الرأي والتعبير ارتباطا وثيقا للغاية بالممارسات الحاكمة لوسائل الإعلام كافة ومنها بالطبع ضمانات حرية الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية. وأن حرية الرأي والتعبيرجزء من نسيج الحرية وأحد هم مكونات الديمقراطية،فضلا على أن الحرية تعد حاجة حيوية للإنسان، ولذلك ففقدها قاد الشعوب إلى إحداث ثورات عدة شهدها التاريخ البشري،كما أن حرية الرأي والتعبير هي أداة لصياغة المواقف والحكم والبرامج، وأداة للإعراب عن الرأي ووسيلة للحوار والنقاش والاستطلاع والاستفتاء،والرفض والقبول،والنقد والمساجلة والمطالبة،وأدواتها معروفة وكثيرة،ويمكن اختزالها في مفهوم الكلمة قولا ونشرا للكتاب والخطاب المباشر والغير المباشر، وكل وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتلفزة.[1]

ومن شأن حرية الرأي والتعبير إذا ما تم التمكين لها أن تزيل القيود التي تمارس على الأفراد والجماعات لإيصال أفكارهم بالآخرين عن طريق جمع أشكال الاتصال المختلفة ومنها الاتصال الشخصي، حرية إصدار ونشر مواد مكتوبة مثل الكتب، الصحف المجلات،الرسوم والصور والوسائل السمعية، وأخيرا تنمية أشكال الفن التقليدي والرسم والنحت والموسيقى وما يتعلق بالإبداع السينمائي.

وتعد الصحافة أحد القنوات الأساسية في صناعة الرأي إذ تعد مطلبا ضروريا لكل مجتمع،ويرجع ذلك لأسباب عديدة تتعلق بعضها بمصلحة الفرد وغيرها بالمصلحة العام، في حين يرتبط بعضها الآخر بالسياسات العامة أو سياسة تنمية الديمقراطية بوجه خاص[2]

ففي تونستمثل في الوعي المتنامي لدى التونسيين والتونسيات بحقوقهم في الكرامة والتخلص من كل المكبلات وممارسة الهيمنة والتسلط واستعدادهم للتضحية في سبيل ذلك، وقد توافرت لهم القاعدة التاريخية والمرجعيات المدنية الكبرى والأرضيات الأولية للنضال السلمي، فأمتلك بذلك أفراد المجتمع التونسي مقومات تاريخية، ومقومات حديثة من أجل صناعة المستقبل المدني لتونس الديمقراطية المعاصرة .

الفرع الثاني: على مستوى السياسات الداخلية للحكومة

1- عمر مرزوقي،**حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 03 : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012)،ص.52.

2- **المرجع نفسه**،ص ص. 55-56.

شكل الملف الأمني وملف الإنعاش الاقتصادي أولوية من أولويات الرئيس لتونسي المنتخب الباجي قايد السبسي، فقد توعد من خلال خطاباته القضاء على العنف وتوطيد الوحدة الوطنية، وتدعيم المشروع الديمقراطي، وتعميقهمن خلال دعم الأحزاب والمؤسسات السياسية وتكريس العدالة ودولة الحق والقانون، وتعزيز تنمية وسائل الإعلام وتحسين ظروف المعيشة للمواطن التونسي ـ

فالسياسات الحكومية عامة هي وسيلة لتكيف النظام مع مستجدات البيئة المحلية والدولية وفي حالة النظام السياسي التونسي فإن السياسات والبرامج المنتهجة منذ الاستقلال إلى قيام الثورة التونسية عززت تموقع أتباع النظام ومؤيديه على الساحة السياسية والاقتصادية،وكونت فرصة لجماعات المصالح المختلفة،مستفيدة من جو الفساد السائد لتحقيق مصالحها على حساب الأهداف الكبرى للوطن.

فالسياسات الحكومية المعتمدة بعد سقوط نظام بن علي في ترسيخ الحكم الراشد لا يكفي بل لا بد من تجديد النخب وإحداث قطيعة نهائية مع الموروث التاريخي كأساس للسلطة في تونس،وإجراء إصلاحات وتعديلات اقتصادية واسعة النطاق من أجل رفع مستويات النمو،ومن ثم مواجهة الأزمات الاقتصادية التي قد تمس باستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية

ويرى الباحث في هذا الصدد انطلاقا ما تم التطرق إليه في هذا الفرع أنه يتوجب على النظام السياسي التونسي لتحقيق وتجسيد سياسة حكومية رشيدة تراعي تطلعات المواطن التونسي تجسيد ما يلي :

فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية : لا بد من حرص القيادة الجديدة على إضفاء المصداقية على المؤسسات السياسية وذلك عن طريق تفعيل دورها وصدقية تمثيلها للمواطنين، وكذا حرصها على ضمان شفافية العملية الانتخابية بوصفها الوسيلة الأمثل لإنجاح هذه المؤسسات ـ

فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية:فأول المخاوف هو تأثير رموز النظام القديم خاصة في الريف، بالإضافة إلى سطوة حكم مستبد استمر لمدة 23 عاماً في الحكم كانت مبنية على قوة عشيرية مبنية على عائلات سبع، بالإضافة إلى تغلغل النظام في البنية الاجتماعية والإدارية مثل النظام الإخطبوط الذي مد أذرعه إلى جميع القطاعات، إضافة إلى ذلك لا يقتصر الأمر على رجال النظام السابق، فقد وضع بن علي أيضا سلسلة من القوانين والإجراءات الإدارية التي تمنع تقدم أي إصلاح وأن الطريقة الوحيدة لتجاوزها هو اللجوء إلىالفساد، هذا ولازالت الأذهان والنفسيات مجبولة على الواقع المشوه الذي خلفه نظام الاستبداد، فالإعلام لازال يشوه الحقائق وإن السلمية التي طبعت المرحلة الانتقالية خاصة اتجاه عناصر النظام القديم شجعت هؤلاء على الظهور ولكن تبقى القوى الثورية تراهن على وعي الشعب التونسي الذي عاقب هذه الفئة بالتصويت لصالح الثورية[1]، إذ يتوجب على القيادة الجديدة تجسيد المشاريع في إطار برنامجها :

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي : قد يكون من المفيد في هذا الصدد إلى التنويه على أنه من الملاحظ في تونس سواء قبل الثورة أو بعدها ارتفاع في معدلات البطالة ، والتي تعد من أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها ، وهي ما أثرت سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما انعكست على

1- المنصف المرزوقي، **اختراع الديمقراطية التجربة التونسية، مرجع سابق**، ص ص. 37- 37.

الوضع السياسي والأمني وهذا ما يحتم على الحكومة من خلال تجسيد برامجها تبني إصلاحات جذرية هيكلية تساهم في تحقيق التوازن الجهوي والحد أو التقليل من معدلات البطالة التي كانت سببا في اشتعال فتيل الثورة التي كانت سببا في رحيل نظام بن علي الذي عمر طويلا من خلال العمل على حماية مؤسسات الدولة من كل أسباب ومظاهر الفساد السياسي والإداري، وذلك من خلال الاهتمام بأخلاقيات المواطنة الصالحة .

المطلب الثالث : رؤى استشرافية

إن ما حصل في تونس لا يمكن أن يساعد على الجزم بما سيؤول إليه الحال الراهن في تونس سوى إمكانية تقديمك مشاهد أو فرضيات للحالة المستقبلية ليس إلا.وهنا يضعنا استشراف مستقبل الوضع السياسي في تونس بعد سقوط نظام بن علي الذي عمر طويلا أمام احتمالات أو فرضيات عدة، وبقدر ما ينجح هذا الاحتمال أو ذاك يمكن لنا أن نتصور الوجه المحتمل من الشرعية أو تلك التي يبحث عنها الواقع السياسي التونسي ـ

وعليه سنحاول في نهاية هذه الدراسة توقع الصور المستقبلية المحتملة التي سيكون عليها النظام السياسي التونسي في المستقبل المنظور ،وقد قسمنا السيناريوهات إلى عدة سيناريوهات :

الفرع الأول :استمرار تأزم الوضع

في ضوء هذا الاحتمال يفترض بقاء رموز النظام السابق حتى وان ضعفت شرعيتها أو تكاد تفتقدها على اعتبار أن النظام السياسي القائم بعد نجاح الثورة لا يستطيع أن يقدم معالجة جذرية للوضع السياسي،كما تطالب الأغلبية من القوى السياسية والشعبية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار والذي بدوره ستؤدي إلى أحد الاحتمالين :

أولا : تردي الوضع السياسي والاقتصادي ومن ثم إلى عدم تحقيق الاستقرار المنشود ـ

ثانيا : الفشل في حل مشاكل البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي بها إلى فقدان مصداقيتها ،عمليا وأضاف الاندفاع نحوها شعبيا ـ

هذا الوضع سيزيد من تأزمه وتفاقمه مما يؤدي إلى عدم قدرة النظام على القيام بعمليات إصلاح جذرية في المستقبل يستفيد منها الأغلبية من المجتمع التونسي، مما سيؤدي إلى التوجه أكثر نحو العنف في العلاقات الاجتماعية، يقابله موقف متشدد من قبل النظام السياسي القائم من أجل الحفاظ على وجوده واستمراره، وفرض لأفكاره وبخاصة بعدما ظهر الانقسام خلال المرحلة الانتقالية بين أحزاب المعارضة وتبني أسلوب موحد لمواجهة الأزمة ـ

الفرع الثاني:سيناريو الاستمرار

يرتكز هذا السيناريو أساسا على قدرة النخب الحاكمة السيطرة على المشهد السياسي، وللحفاظ على هذا الوضع تستمر في إنتاج خطاب يتكفل بعض وسائل الإعلام المجندة لخدمته والذي يقوم أساسا على زرع الشك وتثبيط كل الجهود الرامية لتحقيق أهداف الثورة، وسيعمل على توسيع وتعميق الهوة بين شرائح المجتمع وهز أركانه من خلال تركيزه على إثارة بعض القضايا التي تصور التونسيين على أنهم

طبقات تتصارع فيما بينهم فضلا عن الأسس الاجتماعية، وأن الفساد عام وشامل ويمس كل مستويات الدولة والمجتمع .

ومن المتوقع أن يستمر هذا السيناريو من خلال توظيف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في إطار ديمقراطية الواجهة، ومواجهة أي محاولة لإصلاح الدولة في اتجاه تتمتع به هذه المؤسسات باستقلالية كافية لممارسة صلاحياتها، ومن المتوقع أيضا أن تستمر النخب النافذة في استثمار الشروخاتالتي تعرفها الأحزاب السياسية، وتغذيتها لإحكام السيطرة عليها ومساومتها وإضعاف قدرتها على التمثيل الشعبي .

الفرع الثالث : سيناريو التغيير

من المتوقع وبدعم من النخب الحاكمة والفواعل الغير رسمية ذات التوجهات الإصلاحية أن يُكمل رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي بعد انتخابه رئيسا بعد الثورة بإعادة الاعتبار لكل أطياف المجتمع التونسي من أحزاب معارضة ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية إذ أن نشاط الكثير من الجمعيات في هذا الاتجاه سيعزز دولة القانون ويؤثر حتما وبشكل تدريجي على نمط الثقافة السياسية السائدة في النظام.

وفي المقابل سيركز بشكل كبير على مسائل حقوق الإنسان، واحترام دولة الحق والقانون والارتكاز على القضاء في أداء المهام ،فتحرير الأحزاب السياسية ومنظمات المجمع المدني والنقابات المهنية من السيطرة الفعلية هو لاشك بداية تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي يرسى قواعد نظام سياسي مفتوح وديمقراطية تداولية وعدالة اجتماعية، وقضاء مستقل ونزيه يقطع النسق الاستبدادي السابق سياسيا وثقافيا واقتصاديا بشكل يحول دون عودة احتكار السلطة والثروة.ومن المتوقع أيضا إن الدور الحيادي للمؤسسة العسكرية، سيشجع النخب السياسية على الحوار والانتقال السلمي للسلطة ويضمن العبور إلى الديمقراطية

وفى الأخير يمكن القول بأن الانتقال أيا كان يطرح ثلاثة أسئلة جوهرية هي؛ من أين ؟ وإلى أين ؟ وكيف ؟ إذ تتبع أهمية وخطورة المرحلة الانتقالية بأنها تشكل مسار الحركة ما بين القديم والجديد فهي تشهد عملية متزامنة ومتوازية من الهدم والبناء وعليه فإن إدارتها تتعلق بوضع برنامج محدد لتحقيق هدف رئيسي، وهو العمل على بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤسس ويقود عملية التنمية الشاملة.

في ضوء السيناريوهات السابقة،هل يمكن أن نتوقع قيام نظام سياسي في تونس مستقر يقوم بممارسة صيغ جديدة للتمثيل السياسي، أو السماح بحياة سياسية أكثر انفتاحا؟ وإذا ما وجدت أدلة قليلة على هذا المنحنى، فإن المرء يستطيع أن يتوقع في ضوء الواقع السياسي المعاش، نشوء توجه نحو نظام للحكم المطلق وانعدام الشرعية في إطار حالة من الهياج السياسي الكبير،وقد يكون هناك بعض النجاح في إضفاء الشرعية على النظام السياسي خلال المستقبل المنظور، بيد أنه سوف تكون هناك أيضا توجهات قوية قد تتولد عنها حقبة الاضطرابات وسوف يستلزم الأمر أن تبقى إشكالية الشرعية السياسية ،بكل مصاعبها المفاهيمية والواقعية ، القضية المركزية التي تستقطب اهتمامات الباحثين[1] .

1 - خميس حزام والي،**مرجع سابق**،ص.233.

إزاء كل ما جاءت به هذه الفرضيات من مضامين، ومع ما تحمله من افتراضات نسبية في تشخيص الواقع السياسي للنظام السياسي التونسي بعد الثورة، فإن إشكالية الانتقال الديمقراطي قد دخلت ميدان الفكر السياسي المعاصر خلال العقد الأخير بقدر هائل من القوة والكثافة لا يوازيه سوى غيابها التام في مجال التأمل السياسي قبل الثورة، فنحن أمام كيفية جديدة لوعي المجال السياسي .

إن الديمقراطية ضرورة ومقوم لأنظمة هذا العصر، ويجب أن ينظر إليها لا من إمكانية ممارستها في هذا النظام السياسي أو ذاك، بل من ضرورة إرساء أسسها وإقرار آلياتها والعمل بها بوصفها الإطار الضروري لتمكين الحكام من الشرعية الحقيقية التي تبرر حكمهم، وعليه يمكن التأكيد على وجود شروط حتمية تبين الانتقال الديمقراطي وهذا ما ينطبق على تونس حتى نتمكن من الحكم على تونس حققت انتقالا ديمقراطيا أم لا ، وهذا من خلال الوقوف على شروط الانتقال الديمقراطي :

* القبول بشروط العملية الديمقراطية من جميع الأصعدة سواء مع السلطة أو بين المشاركين وهذا من خلال التزام الأطراف المعنية باستخدام الديمقراطية كذريعة لاحتكار السلطة .

*التسليم بإمكانية وجود المعارضة من حيث المبدأ، والاستعداد لإعطائها قدرا من الشرعية المقننة.[1]

* وضع آلية للتداول السلمي على السلطة التنفيذية وفق ما يمليه القانون سواء عن طريق التغيير أو التعديل الحكومي في ظل ثبات الرمز الدستوري للحكم الشرعي الممثل للسيادة العليا طبقا للأحكام الدستورية المقررة .[2]

على هذا الأساس يذهب اعتقادنا لكل ما سبق إلى أن الأسلوب الديمقراطي السليم الذي ينبغي على تونس تونس انتهاجه هو الأفضل والأكثر أمنا وعدلا في وقتنا الراهن،إذ أنه أسلوب تغييري إصلاحي لا عنفي، حيث أن بداية إصلاح أي أمة يبدأ بإصلاح نظامها السياسي، وما من حضارة قامت في التاريخ إلا بعد حدوث تغييرات سياسية عميقة وجذرية، فالإصلاح السياسي هو مفتاح النهوض والتقدم، فما من دولة نمت وازدهرت إلا بعد عمليات شاقة وعسيرة قادت في النهاية إلى الإصلاح السياسي الذي يصنع الاستقرار وهذا ما ينبغي على تونس أن تسلك هذا الطريق لتحقيق المبتغى.

تأسيسا على ما سبق فإن مستقبل التحول الديمقراطي في تونس يبقى مرهون بمجموعة من الإصلاحات والتي تتمثل في الآتي :

* العمل على إصلاح الإطار القانوني والدستوري الذي ينص على مبدأ الفصل بين السلطات ،واستقلالية القضاء عن السلطة التشريعية والتنفيذية،وضمان حقوق الإنسان، وحرياته بحيث تضفى التعديلات والإصلاحات الدستورية الطابع الديمقراطي على مؤسسات النظام السياسي وتصبح السلطة التشريعية بعيدة كل البعد عن هيمنة السلطة التنفيذية بتقليص صلاحيات هذه الأخيرة ـ

* العمل على إصلاح النظام الاقتصادي بما يخدم المستوى المعيشي للمواطن التونسي،وهو الأمر الذي لا يمكن إغفاله لأن تعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخها مرهون بالدرجة الأولى بتحقيق

---

1 - خميس حزام والي،**مرجع سابق**،ص.235.

2- **المكان نفسه**.

تنمية اقتصادية حيث يفترض في تلك الإصلاحات الاقتصادية أن تخفف من الآثار السلبية على الفقراء،ومحدودي الدخل التي تعد بمثابة دعامة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ـ

* العمل على إصلاح النظام الحزبي والانتخابي نظرا للعلاقة المتبادلة بينهما ،كونهما ركيزة أساسية لمدى نجاح أو فشل التحول الديمقراطي، فإعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية لصالح إلغاء القيود التي تحد من نشاطها المشروع، وإنهاء التداخل لبن أجهزة الحزب والدولة بما يحول دون توظيف إمكانات الدولة لصالح هذا الحزب أو ذاك ـ

* نشر الثقافة الديمقراطية من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،والثقافية، وعملها كوسيط بين النظام السياسي والمجتمع ونشاط مؤسساته خاصة المجالات التطوعية والمهتمة بحقوق الإنسان في القيام بأدوار سياسية واقتصادية واجتماعية من شأنها أن تساعد على تفعيل التحول الديمقراطي خاصة إذا تمتعت مؤسسات المجتمع المدني بقدر من الاستقلالية عن تدخل الدولة،كما تؤدي الأحزاب السياسية دورا في نشر الثقافة الديمقراطية من خلال القيام بوظائف التنشئة السياسية والتثقيف، إذ تقتضي عملية التحول الديمقراطي مجموعة القواعد الدستورية والقانونية وغيرها،وكذا تتطلب أيضا نشر ثقافة سياسية تنبذ التسلط والاستبدادوتدافع عن الديمقراطية لدى كل القوى السياسية،والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ـ

* العمل على وضع وتجسيد خطط تنموية فعالة ومستعجلة تخفف الاحتقان الاجتماعي وتحسن القدرة الشرائية للمواطنين حتى لا تؤثر سلبا على أداء ومخرجات النظام السياسي التونسي الذي قد يصطدم بحركية الشارع التي بدورها يطالب فيها الشباب بالشغل وتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والتي تتطلب حلولا مستعجلة حتى لا تتفاقم الأوضاع ـ

* إعادة النظر في سياسات الإصلاح الاقتصادي بما يتناسب مع الواقع الاجتماعي لتجنب الاحتجاجات من طرف المواطنين والتي تعتبر بمثابة صمام أمان أمام تحو ديمقراطي ناجح ـ

السهر على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال إعادة النظر في القوانين المنظمة لها، بحيث لا تكون هناك قيودا سياسية وتنظيمية تحد من نشاطها،والعملعلى توفير مساحة من الاستقلالية بينها وبين الدولة خاصة وأن لها دور الوساطة بينهما، وفي بعض الحالات تقوم بالدور المنوط بالدولة في بعض المجالات[1] ـ

* العمل على تحقيق وتنمية الوعي الثقافي والسياسي لدى الجماهير عن طريق تكوين الأحزاب والنقابات المهنية والتنظيمات السياسية والجمعيات وغير ذلك من التنظيمات الغير حكومية، والمستقلة عن الدولة بما تساهم من خلال الدور الفعال في عملية التحول الديمقراطي عن طريق المهارات السياسية، مما بتطلب العمل على إيجاد أحزاب تتميز بتنظيم قوي ومتماسك ذو قاعدة شعبية عريضة تعمل على تغيير الأوضاع القائمة ـ

* العمل على معالجة المشاكل الاقتصادية عن طريق تحقيق التنمية المخططة والسريعة والتي تعتبر الأهم من بين الإصلاحات الأساسية التي لابد من تحقيقها،أو البدء بها حتى يمكن تمهيد الطريق أمام

1-مصطفى بلعور، **مرجع سابق**،ص .301.

التحولات السياسية،وجعل الاختيار الديمقراطي هدفا ممكنا ورهانا حقيقيا ينطوي على مصالح ومنافع جميع الطبقات ولفئات الاجتماعية.[1]

* العمل على تحقيق وإنجاح الحوار الوطني بين مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية،وبما يضمن سلامة البلاد واستقرارها وتوطيد هيبتها ـ

* العمل على توفير الضمانات القانونية المتعلقة بحقوق الأفراد وحرياتهم من خلال إيجاد تشريعات حديثة ودقيقة واضحة المضمون ، ومن خلال قضاء عادل ومستقل ونزيه ـ

* العمل على إعطاء صلاحيات واسعة للقضاء من خلال الإشراف الكامل على عملية الانتخابات مع تسليط أشد العقوبات على المتسببين في عملية التزوير أو التلاعب بالانتخابات [2]

وأخيرا يبقى مستقبل التحول الديمقراطي في تونس بعد 2010 مرتبط بالدرجة الأولى على قدرة المسؤولين على التغيير، ويكون ذلك عن طريق تنفيذ الوعود التي قطعوها للشعب التونسي خلال المرحلة الانتقالية ـ

1-اسعد طارش عبدالرضا،**التحولات الديمقراطية في البلدان العربية 1990-2009 : المغرب العربي أنموذجا** ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد

2-شايب الذراع بن يمينة، "التحول الديمقراطي في الجزائر : العوائق والآفاق"، **مجلة الأكاديميا للدراسات الاجتماعية والإنسانية**،ص 11.

خاتـــــــــــمة

طرحت هذه الدراسة موضوعا موسوما بالتغير السياسي في الحيز السياسي العربي:نموذج تونس بعد2010، وقد انطلقت من طرح إشكالية رئيسية تمت صياغتها على النحو التالي :

ماهي السياقات والأسباب والنتائج التي طرحتها موجة التحولات السياسية في المنطقة العربية؟ وهلاستطاعت الثورة وتحولاتها تحقيق ما طرحته من تصورات وأهداف للتغير السياسي لأجل الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس؟

وبشكل منهجي وحتى تتم الإجابة عن الإشكالية الرئيسية كان لا بد لنا من الإجابة عن التساؤلات الفرعية التي طرحتها الدراسة في المقدمة وربطها بالفرضيات الفرعية المتصلة بها،فأولى هذه التساؤلات يتعلق بالدوافع التي تقف وراء اندلاع ما يسمى بالانتفاضات الشعبية التي عرفتها عدد من الدول العربية في أعقاب عام 2010، ومدى تأثيرها على السياق العام للدولة والمجتمع مع تبيان مختلف ردود الأفعال التي خلفتها بعد قيامها ،فمن خلال دراسة التغير السياسي الذي حدث في المنطقة العربية، أو فيما يعرف بالربيع العربي وبغرض التأكد من صحة الفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة والتي ركزت على أهم الإشكالات الراهنة التي فرضتها الثورة التي عاشتها تونس بعد 2010،وفيما يلي أهم النتائج، التي توصلت إليها هذه الدراسة:

أن ثورات الربيع العربي هي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود وبالتالي شكلت هذه الثورات الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنى الدولة التسلطية في العالم العربي، مما ساعد على سقوط بعض الأنظمة العربية لذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية.

ظهور مؤسسات المجتمع المدني في دول الربيع العربي، باعتباره قوة مركزية في إحداث التغير السياسي في المنطقة .

وعلى ضوء هذه الإجابة تتأكد صحة الفرضية ذات الصلة بهذا السؤال.

وفيما يتعلق بالتساؤل الفرعي الثاني الذي يتصل بمدى إسهام النظام السياسي التونسي، وممارساته في قيام الشعب بتفجير ثورته وانتفاضته الشعبية التي طالبت بإقامة مؤسسات شرعية جديدة وقد توصلت الدراسة في معرض إجابتهاعن هذا السؤال إلى:

مما لا شك فيه أن تونس تعد في صدارة هذه الدول، بل الشرارة الأولى لهذا الربيع نتيجة جملة من الأسباب أهمها :عجز النظام عن احتواء جملة المطالب المتزايدة من المجتمع وتفشي ظاهرة البطالة والفقر المجتمعي، وقد جاءت هذه الدراسة بغية محاولة معالجة وتحليل النظام السياسي التونسي، حيث عرف هذا الأخير منذ استقلال تونس هيمنة الحزب الحاكم، سواءا في فترة حكم بورقيبة أو فترة حكم بن علي، حيث كانت المنظومة السياسية في تونس خلال هذه المرحلة تستند إلى الاستبداد الذي كان نتيجة غياب الرقابة، إلى جانب حزب سياسي مهيمن على البلاد، ويجعل من المعارضة مسألة صورية لأغراض الدعاية الخارجية.وعلى ضوء هذه الإجابة تتأكد صحة الفرضية ذات الصلة بهذا التساؤل.

أما التساؤل الفرعي الثالث الذي اتجه نحو البحث في إستراتيجية مختلف الفواعل السياسية والمجتمعية الساعية نحو بناء مؤسسات شرعية جديدة في تونس بعد 2010،وقد توصلت الدراسة في هذا الصدد إلى أن الأحداث والمجريات التي وقعت في هذه الفترة تؤكد على أن هذه المرحلة عرفت العديد من الأزمات والانتكاسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وذلك راجع إلى الصراعات التي عرفها المجلس التأسيسي، بسبب عدم اتفاق القوى الثورية على أهم مبادئ سير المرحلة الانتقالية، الأمر الذي ولد أزمة شرعية تأسيسية التي أدت إلى تأزم الوضع، وعرقلة المسار الديمقراطي.

إلا أنه وعلى الرغم من كل هذا، يمكن القول أن تونس نجحت في تجاوز هذه التحديات من خلال تحول ديمقراطي حقيقي، تمثلت ملامحه في إقرار دستور جديد لتونس، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية نهاية 2014، وانتخابات بلدية منتصف 2018، معلنة بذلك القطيعة مع النظام السابق ودخول مرحلة جديدة.وبناء على ما سبق يتضح صحة الفرضية الفرعية المتصلة بهذا السؤال.

في حين أن التساؤل الفرعي الرابع الذي حاول التعرف عن المرحلة الانتقالية التي عرفتها تونس عقب انتفاضة 2010،ومدى تمكنها من الإسهام في إنجاح تجربة الانتقال الديمقراطي كاستجابة لأهداف الانتفاضة الشعبية،وقد توصلت الدراسة بعد البحث والتقصي إلى أن إحداث تحول ديمقراطي حقيقي قي تونس يشكل مدخلا رئيسيا للخروج من حالة العجز الديمقراطي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،وكذا وجود قوى ديمقراطية فاعلة من النخب السياسية والثقافية،وأحزاب المعارضة والتنظيمات الفاعلة في المجتمع المدني.

وقد خرجت هذه الدراسة بجملة من الاستنتاجات بخصوص التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد 2010، وهذه النتائج استقاها الباحث بناءا على ما ورد أثناء الدراسة:

اتسام محاولات الإصلاح الديمقراطي في تونس منذ الاستقلال، وحتى الإطاحة بنظام بن علي بالتنفيس عن الشعب وتخفيف الضغط عن النظام الحاكم، حيث لم تشهد تونس إصلاحات حقيقية متكاملة وإن توفرت بعض الإصلاحات ما بين فترة وأخرى خلال عهدي لحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، وتوصف هذه الإصلاحات بأنها جاءت من الأعلى بأوامر من النخب الحاكمة، وهي شكلية أكثر من كونها حقيقية لأن نهايتها كل مرة كانت تكون بأزمة تؤدي إلى تعثرها، وعودة الإقصاء وتشبث الرئيس بكرسيه ومصلحة حزبه الحاكم .

عززت الثورة التونسية الحريات بكافة أشكالها بما فيها حرية الصحافة والتعبير، والتجمع، ما أضفى تعددية واسعة على كافة المجالات في المشهد التونسي، من إعلامية وسياسية ومجتمعية ونخبوية وغيرها، كما تخلصت تونس من الدولة البوليسية وأفرزت ثقافة المحاسبة .

طوت تونس المرحلة التأسيسية بعد كتابة الدستور الجديد، وسن قانون العدالة الانتقالية، وتثبيت مناخ يسمح بالتعددية وممارسة مختلف الحريات، ولكن في ظل كل هذا يبدي عدد من المتتبعين للشأن التونسي العديد من التحفظات والمخاوف بشأن مستقبل الحريات في البلاد خاصة أمام عودة رموز النظام القديم إلى المشهد السياسي، وهذه المرة من باب الانتخابات وبالطرق الشرعية .

صياغة الدستور الجديد لتونس سنة 2014 والمصاحب للانتفاضة على أسس دستورية وقانونية، شملت مستويات عديدة من ضمنها مؤسسة الرئاسة التي ركز عليها المشرع الدستوري بشكل لافت ومهم باعتبارها القلب النابض والمهم للنظام السياسي التونسي.

نجاح حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي في دخول المعترك الانتخابي ببرنامج أكثر من كونه حزب إسلامي، وأثبت أنه لا يعتمد على الإقصاء، وإنما يحرص على تقبل الآخر من خلال إشراكه في الحكومة الأولى حزب علماني غير إسلامي.

وبناءا على ما تقدم يمكن القول بأن تونس شهدت خلال المرحلة الانتقالية العديد من حالات المد والجزر، والتنافر السياسي، وحوادث الاغتيالات والعنف السياسي، ناهيك عن التدهورالاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة، وعلى ضوء الإجابة المتوصل إليها يتضح أن الفرضية المطروحة صحيحة.

أما عن التساؤل الفرعي الخامس والأخير الذي اتجه نحو بحث التحديات التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في تونس،وكذا آفاق التجربة السياسية التونسية في طريقها لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي، وقد توصلت الدراسة في هذا الصدد إلى:

واجه المشهد السياسي التونسيعدة احراجات طوال المرحلة الانتقالية، وتعرض للعديد من الضغوطات والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك التنازلات سواءا بين الحكام الجدد أنفسهم أو بينهم وبين النظام القديم .

أثرت الاختلافات الإيديولوجية بشكل سلبي وأفرزت انقساما حادا بين التيارات السياسية المختلفة، وتجلى ذلك في اجتماعات صياغة الدستور التونسي الجديد، حيث اختلف العلمانيون والإسلاميون على التفاصيل الجزئية كالمواقف من ديانة الدولة التونسية، وطبيعة نظام الحكم والنظر للمرأة في الدستور، والاختلافات طالت التباينات حول النص الحرفي لكلمات بعينها داخل بنود الدستور.

استطاعت تونس أن تصنع لنفسها ما يعرف "بالاستثناء العربي " حيث كانت البلد العربي الوحيد الذي نجحت فيه الثورة، وأنجزت مسلسل التحول الديمقراطي بكافة حلقاته دون صدامات أو حروب أهلية، كما شهدتها بعض الدول العربية التي وقعت فيها الثورة مثل سوريا واليمن.

السعي إلى تحقيق التداول السلمي على السلطة، وهي من أهم المعايير لوجود نظام ديمقراطي والتي يقصد بها وجود آلية لانتقال المنصب السياسي .

على النخب السياسية التونسية تفعيل دورها وتصويب نظمها نحو المجتمع والنخب أكثر من مصالحها الحزبية حيث كثرت الأصوات التي وصفت النخب بالمقصرة، وأن وظيفتها أصبحت بعد بلورة المؤسسات في الدولة لا تتعدى كونها جهات تؤدي أدوار حزبية تقوم على المحاصصة وتقاسم المناصب والصلاحيات .

ينبغي تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية من خلال تجسيد رغبتهم في المشاركة في اتخاذ القرار.

الفصل بين السلطات والذي يشكل حجرا أساسيا للتحول السياسي، حتى تتم الرقابة والمساءلة وعدم الاحتكار لسلطة واحدة مع باقي السلطات .

وعلى ضوء هذه الإجابة تتأكد للباحث صحة الفرضية المطروحة .

وبناء على إجابات الباحث عن التساؤلات الفرعية المطروحة تتوصل الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية:**ماهي السياقات والأسباب والنتائج التي طرحتها موجة التحولات السياسية في المنطقة العربية؟ وهلاستطاعت الثورة وتحولاتها تحقيق ما طرحته من تصورات وأهداف للتغير السياسي لأجل الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس؟**

شهدت العديد من الدول العربية عدة مظاهرات نهاية 2010، نتيجة لتردي الأوضاع المعيشية في البلاد وتفاقم أزمة البطالة، وبلغت هذه الأزمة ذروتها، أين خرج العديد من الشباب في مظاهرات منددة بالأوضاع الاجتماعية المزرية وقد كانت انطلاقتها من تونس لتنتشر في معظم الدول العربية .

غير أنه سرعان ما تحولت مطالبهم إلى مطالب سياسية داعية إلى سقوط النظام وإقامة نظام ديمقراطي، وهذا ما حدث فعلا من خلال الإطاحة برموز النظام في العديد من الدول، لتعرف بذلك النظم السياسية العربية التي حدثت فيها الثورة مرحلة جديدة بعد تفكيك منظومة الفساد، وفي ذات الصدد فقد خلف سقوط نظام بن علي القيام بعدة إجراءات أهمها :

إلغاء الدستور، وحل الحزب الحاكم ليفتح بذلك الباب لعملية التحول والانتقال على المستوى السياسي، حيث أسست تونس تحولها على شكل هيئة عليا ممثلة للمجتمع بكافة أجزائه وشخصياته، وقامت هذه الهيئة المتمثلة في المجلس الوطني التأسيسي على أساس انتخابات نزيهة وشفافة، كلف بوضع دستور جديد يقوم على التعددية الحزبية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته.

وعلى ضوء ذلك فإن الفرضية الرئيسية المقدمة آنفا تعد صحيحة.

وفي الختام لا يمكننا سوى تثمين التجربة التونسية، والتأكيد على أن تونس قد تجاوزت العقبات الكبرى والمراحل الصعبة من مشوار التحول الديمقراطي، وهي بصدد إنجاز نموذج استثنائي في المنطقة العربية لتجربة ديمقراطية رائدة، ذات ارث دستوري ونضال نقابي وحزبى عريق بمجتمع واعي حداثي ومتفتح، ومعارضة وطنية أصيلة، متمسكة بالمشروع الوطني للدولة المدنية، وبحركة نسائية فاعلة ومبدعة مساهمة بإيجابية في كافة مجالات الحياة الوطنية، وهذا ما يعطى لهذه التجربة روافد صلبة، وقواعد متينة ومقومات خلاقة، من أجل استكمال مشروع النهضة الوطنية في الإطار الحداثي المتميز.

قائمـــــــــــــــــــة المراجع :

- القرآن الكريم.

أ- المراجع باللغة العربية:

الوثائق الرسمية والتقارير

1- بن عاشور، عياض . **مداولات الهيئة من شهر مارس إلى شهر ماي 2011**، الجزء الأول، جانفي 2012.

2- التقرير الاجتماعي المصري، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، 2013.

3- **تقرير الربيع العربي وسيناريو المستقبل**، منتدى الأعمال الفلسطينية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2011.

4- الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي، **دستور 1959، المعدل بالقانون الدستوري، عدد51، جوان 2002.**

5- الجمهورية التونسية، **الرائد الرسمي**، العدد 20، **مرسوم عدد 14 لسنة 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية**، المؤرخ في 23 مارس 2011، المنشور بتاريخ 25 مارس 2011.

6- الجمهورية التونسية، **تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.**

7- الجمهورية التونسية ، **دستور 1959، المادة 23، معدلة بالقانون الدستوري رقم 37، سنة1976، المؤرخ في 8 أفريل 1976** . الرائد الرسمي عدد 26 بتاريخ 09 أفريل 1976.

8- الجمهورية التونسية، **القانون الأساسي عدد 90 لسنة 1988**، المؤرخ في 02 أوت 1988.

9- الجمهورية التونسية، **قانون عدد 154 لسنة 1959**، المؤرخ في 07 نوفمبر 1959.

10- الجمهورية التونسية، وزارة الصحة، الديوان الوطني للأسرة، مركز التوثيق والأرشيف والنشر، **الإسقاطات والأفاق السكانية أي مستقبل**، 2009.

11- السعيدي، فتيحة . **تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام**، تقرير. الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، 2000.

12- القانون الدستوري التونسي عدد 75-13 المؤرخ في 19 مارس 1975 أضيفت إلى الفصل 40 من الدستور.

13- **قانون أساسي متعلق بالانتخابات والاستفتاء عدد 16 لسنة 2014**، مؤرخ في 26 ماي 2014 .

14- **مداولات الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي كله**، السيد فؤاد المبزع رئيس الجمهورية المؤقت، الجزء 2، من جوان إلى أكتوبر 2011.

15- مرسوم عدد 27 لسنة 2011، يتعلق بإحداث هيئة عليا مستقلة للانتخابات ر.ر ج. ت، عدد 27/ المؤرخ في 19 أفريل 2011.

16- النموذج الثوري التونسي، **المسار والتحديات رهانات الانتقال**، مركز الإنماء للبحوث والدراسات، 2011/07/09.

الكتب باللغة العربية:

17- أبو بكر، مصطفى محمود . **البحث العلمي : تعريفه ، خطواته ، مناهجه** . الإسكندرية :الدار الجامعية ، 2002.

18- الأحمر، المولودي . **في الثورة من منظور علم الاجتماع السياسي** . تونس: Fine Art Print، ط. 1، 2011.

19- الأسود، شعبان الطاهر. **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة** . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.

20- الألوسي، حسام . **الزمان في الفكر الديني والفلسفي وفلسفة العلم**. بيروت: منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2005.

21- الأنباري، حسني وآخرون. **الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية**.الأردن: منشورات مركز الشرق الأوسط، 2012.

22- إيليا، حريق وآخرون. **المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي** .بيروت : مركز توفيق طبارة الاجتماعي، 2004.

23- بدوي، أحمد موسى . **الديمقراطية الناقضة: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية** . الدوحة :المركز العربي للبحوث والدراسات، نوفمبر 2014.

24- بشارة، عزمي . **في الثورة والقابلية للثورة.** الدوحة: منشورات المركز العربي للموسوعات، 1999.

25- بشارة، عزمي. **في المسألة العربية :مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

26- بن عرفة، عثمان. **جغرافيا المغرب العربي**. مصر: مؤسسة الشهاب الجامعية،2009.

27- بلخوجة، الطاهر. **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على العصر** . القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 1999.

28- بوعجيلة، فتحي . **ثورة النخبة الإصلاحية التونسية :واقعها، أفكارها، راهنيتها** صفاقس-تونس: مكتبة علاء الدين، 2014.

29- البيطام، نديم. **التجربة الثورية بين المثال والواقع** .بيروت: دار النشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الثانية، 2002.

30- التليدي، بلال . **الإسلاميون والربيع العربي الصعود-التحديات - تدبير الحكم** بيروت**:** دراسات مركز نماء للبحوث والدراسات، ط.1، 2012.

31- ثابت، أحمد . "الإصلاح السياسي في العالم الثالث"، في **إتجاهات حديثة في علم السياسة،** تحرير. علي الدين هلال ومحمود إسماعيل محمد . القاهرة: منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999.

32- الجابري، محمد عابد . **في نقد الحاجة إلى الإصلاح** . بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، ط. 1، 2005.
33- الجبوري، مصلح خضر شرفي. **جذور الاستبداد والربيع العربي** . عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.
34- الجمعاوي، أنور . **الحكومة الانتقالية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات** . قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
35- جنبون، نور الدين . "دور الجيش في الثورة التونسية"، في **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، لمجموعة باحثين. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1. 2012.
36- الجوهري، يسرى. **جغرافيا المغرب العربي .** مصر : مؤسسة الشهاب الجامعية، 2002.
37- حاروش، نور الدين . **تاريخ الفكر السياسي** . الجزائر: منشورات شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2012.
38- حامي الدين، عبد العالي . **الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم** .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
39- حبيب، سهيل . **المفاهيم الإيديولوجية في مجرى حراك ثورات الربيع العربي** . بيروت: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2014.
40- الحروب، خالد. **في مديح الثورة** .بيروت: دار الساقي ، الطبعة الأولى، 2012.
41- بن حفيظ، عبد الوهاب . **محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس 2014** . قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات ودراسة السياسات، 2014.
42- ولد أباهن، رسيد . **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير** .بيروت: دار جداول للنشر والتوزيع، ط.1، 2001.
43- الحداد، محمد . **الخارطة التونسية بعد الثورة النهضة وإخوتها** .دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011.
44- حسن، إيمان . **المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي**. المنامة : معهد البحرين للتنمية السياسية، ط.2، 2017.
45- بن حماد، محمد رضا . **المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية** . تونس: مركز النشر الجامعي، 2006.
46- حمودي، عبد القادر. الثورات العربية التحدي والاستجابة: حوار مع شاب عربي . الجزائر: دار هومة، 2012.
47- الحناشي، عبد اللطيف . "الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها،"في **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، لمجموعة باحثين . بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2012.
48- حيدر، عزيز . " قراءة استراتيجية في ردود الفعل الإسرائيلية على التحولات السياسية في المنطقة العربية"، في **الموقف الإستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية**. عمان: منشورات مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2011.

49- حيدر، علي. **الثورات العربية : الأسباب والسيناريوهات المحتملة**، كتاب دراسات pdf2011 متوفر على الأنترنيت .
50- ابن خلدون، عبد الرحمن. **المقدمة**.بيروت:مكتبة المدرسة-دار الكتاب اللبناني، الطبعة الثانية، 1961م، المجلد الأول.
51- خليل، أميرة عبد الرزاق . **النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني وحركات الإسلام السياسي** . مصر: المكتب الغربي للمعارف، ط.1، 2015.
52- دباش، كوثر . **القانون الانتخابي التونسي: هو القطع مع الاستبداد .** تونس: دار الطائر للنشر، 2011.
53- درويش، محمد فهمي . **مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد** . القاهرة : دار النهضة العربية، ط.1، 2010.
54- دلالة، الحبيب . **الظاهرة الحضرية و التنمية في تونس .** تونس: دار سراس للنشر، 1993.
55- رشاد، مهني محمد وآخرون. **الحوكمة** . القاهرة : البوابة الالكترونية لمحافظة القاهرة ، د.ت.
56- الرفاعي، إبراهيم محمد . **المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية.** تونس: منشورات مجمع الأطرش للكتاب المتخصص، 2014.
57- أبو زيد، علا . **محاضرات في النظرية السياسية**.القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009.
58- السرجاني، راغب . **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011** . القاهرة : دار أفلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011.
59- سيتهم، حافظ. "التحضر في الجمهورية التونسية"، في **التحضر في الوطن العربي**، تحرير. محمد صبحي عبد الحكيم .مصر :المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم، 1980.
60- السيد، محمد . **تاريخ دول المغرب العربي** . مصر :مؤسسة الشهاب الجامعية،2000.
61- السيد، مصطفى كامل وزرنوقة، صلاح سالم . **الإصلاح السياسي في الوطن العربي** . القاهرة: منشورات مركز دراسات وبحوث الدول النامية جامعة القاهرة، 2006.
62- الشاطر، خليفة وآخرون. **تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال .** تونس: مركز الدراسات والبحوث التاريخية تونس، 2005، الجزء الثالث.
63- شعير، حفيظة . "حالة تونس"، في **الأداء البرلماني للمرأة العربية: دراسة حالة مصر سوريا تونس**، تحرير. جميل مطر وآخرون . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
64- شقرون، نزار . **رواية الثورة التونسية .** تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتب، 2011.
65- الشيخ، رأفت. **تاريخ العرب المعاصر**. مصر: مركز الدراسات والبحوث الأساسية والاجتماعية، 1996.
66- صالح، عطا محمد وتيمز،فوزي أحمد . **النظم السياسية العربية المعاصرة** . طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،
67- صديقي، العربي . **تونس: ثورة المواطنة، ثورة بلا رأس** .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2011.

68- الطريقي، أنس ." الصحوة الإسلامية مطلب الدولة المدنية وقيد الدولة الدينية،" في محمد الحداد وآخرون، **انقلاب الإسلاميين أم ثورة الياسمين** دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.1، 2013.

69- الطامنة، محمد محمود وعبد الوهاب، سمير محمد . **الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير**.مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، د.ت.

70- العابدي، محمد جابر. **الديمقراطية وحقوق الانسان** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

71- عبد الفتاح، إسماعيل . **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**. القاهرة: منشورات المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

72- العربي، عزوز. **رياح الثورة الردة** : مطابع سنباكت، 2013.

73- عماد، عبد الغني . **الإسلاميون بين الثورة والدولة إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2012.

74- أبو عماد، محمد سعد . **الرأي العام والتحول الديمقراطي**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010.

75- عوض، إبراهيم وآخرون. **موسوعة العلوم السياسية**. الكويت: منشورات جامعة الكويت،1994، ج1.

76- الغنوشي، راشد . **الحريات العامة في الدولة الإسلامية** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت.

77- ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**. بيروت: دار الجليل، 1997، ج2.

78- الفيلالي، مصطفى وآخرون. **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خط الطريق** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2012.

79- قشومي، المولدي . **مجتمع الثورة** . تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، ط.1، 2015.

80- كارتر، جيمي . **عملية صياغة الدستور في تونس، التقرير النهائي 2011- 2014** . تونس: مركز كارتر، 2015.

81- الكتبي، ابتسام وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

82- كحيلة، عبادة . **الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور** .مصر: منشورات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى، 2003.

83- الكيالي، عبد الوهاب. **الموسوعة السياسية** . بيروت: منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ج1.

84- الكيالي، عبد الحميد. **الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية .عمان:** شهرية الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2011.

85- لبيض، سالم . **الهوية الإسلام العروبة التونسية** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

86- لكريني، إدريس وآخرون. **أطوار التاريخ الانتقالي : مآل الثورات العربية** .الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2015.
87- الماجري، الأزهر . **الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010 في جدلية التحرر والاحتواء** . تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2011.
88- مالكي، محمد وآخرون. **ثورة تونس : الأسباب والسياقات والتحديات** . بيروت: المركز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2013.
89- محمود، أحمد إبراهيم وآخرون. **حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير**، تحرير. أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2011.
90- مراد، علي عباس . **المجتمع المدني والديمقراطية** . لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، د .ت.
91- مرزوق، محسن . "الحركات الاجتماعية في تونس البحث عن الغائب"، في **الحركات الاجتماعية في العالم العربي : دراسة عن الحركات الاجتماعية في مصر، السودان، الجزائر، تونس، سوريا، لبنان، الأردن**، تأليف. أكرم عبد الفتوح وآخرون، تقديم. سمير أمين، تحرير. عزة خليل .القاهرة : مركز البحوث العربية والإفريقية، 2006.
92- المدني، توفيق . **سقوط الدولة البوليسية في تونس** . بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرون، 2011.
93- مرابط، فدوى . **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسته قانونية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2010.
94- المشاقبة، تيسير . **الثورات العربية وأثرها على إسرائيل** . مصر:دائرة المطبوعات والنشر، 201- معراف، إسماعيل .**مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.
95- المصري، صلاح الدين . "ثورة 17ديسمبر في تونس السباق التاريخي والمقالات"، في **ثورات قلقة: مقاربات سويسر-إستراتيجية للعراك العربي**، لمجموعة باحثين . بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط.1، 2012.
96- مصدق، حسن. **وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية** . المغرب: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2012.
97- مطيراوي، صالح. "حركة النهضة التونسية مابعد الثورة"، في محمد الحداد وآخرون، **انقلاب الإسلاميين أم ثورة الياسمين** . دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.1، 2013.
98- مقلد، إسماعيل صبري وربيع، محمد محمود. **موسوعة العلوم السياسية** . الكويت : جامعة الكويت، 1999.
99- ملكا، صايم . **الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي**. مركز الدراسات الإستراتيجية، ماي 2014.
100- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد مكرم. **لسان العرب.** القاهرة : دار المعارف، 1997.
101- موقف، تقدير . **الانتخابات التشريعية التونسية ما بين قوى الثورة وقوى النظام القديم** .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2014.

102- النجار، باقر. **المجتمع المدني في الوطن العربي : واقع يحتاج إلى إصلاح في المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح**، تحرير. ممدوح سالم . القاهرة : منشورات المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، ط.4 ،2004.
103- هلال، علي الدين. "دور البرلمان في النظام السياسي والمجتمع "، في **تحديث الأداء البرلماني في العالم العربي**، تحرير.علي الصاوي . القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2000.
104- هلال، علي الدين وآخرون. **الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2015.
105- هياجنة، عدنان وآخرون. **الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية**. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2011.
106- وهبان، أحمد . **التخلف السياسي وغايات التنمية**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
107- الورداني، أحمد أيمن . **حق الشعب في استرداد السيادة** .القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2008.
108- فلور باييه، ماك . **الرأسمالية أم الديمقراطية : خيار القرن الواحد والعشرين** . ترجمة . عاطف المولى، الجزائر : منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، 2007.
109- ألموند، غابرييل وباول الابن، بنجهام. **السياسة المقارنة: دراسات في النظم السياسية العالمية**.ترجمة. عناني، القاهرة: دار الطباعة القومية، 1980.
110- كرازين، يوري . **علم الثورة في النظرية الماركسية** . ترجمة. سمير كرم، بيروت: دار الطليعة، 1975.
111- مزاوي، نسرين. **الديمقراطية ونقادها.** ترجمة . نمير مظفر، بيروت: منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995.
112- هنتجتون، صامويل. **النظام السياسي والمجتمعات المتغيرة**. ترجمة. سمير فلو، بيروت: دار الساقي، 1993.
113- والي، خميس حزام . **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية** . بيروت: مركز دراسات لوحدة لعربية، ط.1، 2003.
114- سباين، جورج . **تطور الفكر السياسي.** ترجمة. البراوي .بيروت: دار المعارف، د.ت، ج05.

ب - باللغة الأجنبية :

115- boukhars- Anowar, **in the crossfire: islamists' travails in Tunisia**Washington: Carnegie endowment for international peace.، 2014.

116- Aristotel Politics, **Translated by Benjamin Jowett with introduction**, Analysis, and Index by H.W. C. Davis, (Dover Publications Inc., Mineola, NY: 2000).

117- .Barimgton MOOR, **the social origins of Dictstorshp and Democracy , society for social Research**, in http:// course . nus. Edu .sg/ course/ socsta/ spcnotes/ Moores.pdf.

118- - Burns,willam J.2011. **American Strategy in a new Middle East**: Statement before the Senate Committee on Foreign Relations Washington, DC. March 17.
119- .**DICTIONNAIRE DE L ACADIMIE FRANCAISE .**9EME EDITION l1992 LA VERSIONINFORMATISEE.
120- .Emirhan Yorulmazlar & Ebru tuhran," Turkish foreigin policy towards the Arab spring: between western orientation and regional disorder," **Journal of Blakan and Eastern studies**, vol. 17,(2015).
121- .Hassayoun, Moez**«la conception de la décentralistion en tunisie»**renue Algériennes des saencejiridqueseconomiques,volume 42, N°01,2005.
122- .Henry Kissinger on the Assembly of a New World Order: The concept that has underpinned the modern geopolitical era is in crisis, BY Henry Kissinger, wall Street Journal, Aug. 29, 2014,**onhttp//online, Wsj.com/articles/henry-kissinger-on-the-assembly-of-a-new-world-order-1409328075µ.**
123- Jean Leca, **"Democratization in the Arab World**: Uncertainty, vulnerability and legitimacy. A tentative conceptualization and some hypotheses", in Ghassan Salamé: "Democracy without democrats: The renewal of politics in the Muslim World", London: IB Tauris, 1996.
124- Roberto p.KORZNIEUNICZ, KIMBERLEY AWBREY, **DIMOCRATIC. Transition and semi periphery of the world economic ,** sociological forum , vol, 7,n° 4, dec, 1992.
125- .SZTOMPKA. **THE SOCIOLOGY OF SOCIAL CHANGE** UK BLACKWELL PUBLISHERS FIRSTPUBLISHED 1993.
126- .sadiki.larbi**.rethinkingarabdimocratization ;election without democracy,oxfordstudies** university,press.2010).
127- **.** Slimani(L) Mustapha Ben Jaafar, in, **Jeune Afrique** de 6 au 12 février 2011.
128- Touraine,ALIN,**un nouveau paradigne pour comprendre de monde d'oujourd'hui paris**; artheme fayard,2005.
129- .Ziaya Onis, " Turkey and the Arab Revolutions: Boundaries of Regional Power Infuence in a Turbulent Middle East**," Mediterranean politics**,vol. 19,(2014).

3- الدوريات والمجلات والجرائد:

130- أزارفا، جيفري، "ردة فعل الإصلاح: مصر، تونس"، **شؤون أوسطية**، العدد.2، 2006.

131- بريك، الهادي . " **آفتنا في بقرة سمينة حلوب يفترسها ذئب ماكر يا حضرة مفتي والينا،**" تونس نيو، 2010/1/8.
132- بشارة، عزمي. "روسيا: الجيوستراتيجيا فوق الأيديولوجيا وفوق كل شيء"، **سياسات عربية،** ع. 17(نوفمبر 2015).
133- بشير، رياض. "الانتخابات التونسية 2014: مراحلها ونتائجها"، **سياسات عربية،** ع. 12، يناير 2015.
134- بومنجل، شفيع. "الانتفاضات العربية :محاولة لفهم الدوافع واستشراف المآلات"، **مجلة المستقبل العربي،** ع. 398(أفريل 2012).
135- الجاري، فتحي . "الصراع داخل نداء تونس وتأثيراته على العملية السياسية"، **مركز الجزيرة للدراسات،** 18 فيفري 2015.
136- الجمعاوي، أنور . " المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، **دراسات عربية،** ع. 06، جانفي 2014.
137- الحناشي، عبد اللطيف." نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية: الحبيب بورقيبة أنموذجا،" **المجلة العربية للعلوم السياسية،** ع.21، شتاء 2001.
138- الديسي، حمادي . " خمس سنوات على الثورات العربية : الانتقال الصعب"، **مجلة دراسات عربية،** ع. 18، جانفي 2012
139- رجب، إيمان ." المفاهيم الخاصة تحليل انهيار النظم السياسية "،**مجلة السياسة الدولية،** الملحق الأول، ع .184 (أفريل 2011).
140- رحمة، مهدي أبو بكر."الشرق الأوسط والربيع العربي وآفاق المستقبل"، **الحوار المتمدن،** ع .15 /36(جانفي 2012).
141- ساعف، عبد الله. "الإصلاح السياسي في العالم العربي"، القدس العربي، ع. 5843(18 مارس 1429).
142- سعدي، رنا العاشوري . " التجربة الديمقراطية في تونس:هاجس متأصل ومسار متعثر آراء ومناقشات"، **مجلة المستقبل العربي،** ع.423،أفريل2014.
143- بن سعيد، مراد. "جدلية التغير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : دراسة في مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية بعد عام 2011"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية،** ع. 05(مارس 2016).
144- شحاتة، دنيا ووحيد، مريم ."محركات التغيير في العالم العربي"، **مجلة السياسة الدولية،** ع. 18، 2011.
145- الشيخ، نورهان . "الموقف الروسي من الثورات العربية رؤية تحليلية"، **البيان،** ع. 9(2012).
146- صالح، نبيل علي . "أولويات الثورات العربية : تنمية اقتصادية وآفاق بيئية"، مجلة الحوار المتمدن، ع. 34، 09- 2011م.
147- الصويان، أحمد بن عبد الرحمن وآخرون."الربيع العربي: المسار والمصير"، تقرير ارتيادي(استراتيجي يصدر عن **مجلة البيان بالرياض)،** (2015).

148- عباس، عمار وبن طيفور، نصر الدين . "التعاطي مع شعور رئاسة الجمهورية: الجزائر 1992 وتونس 2011 نموذجا"، **المجلة التونسية للإدارة العمومية،** ع. 39-40

149- عارف، نصر محمد . "النفق الانتقالي ــ المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية"، **مجلة السياسة الدولية،**العدد 188، أفريل 2012.

150- عبد الحليم، إيمان أحمد. "أزمات متصاعدة: مأزق المرحلة الانتقالية في تونس"، **مجلة السياسة الدولية** ، ديسمبر 2012**.**

151- عبد النور، ناجي . " الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثالثة من التحرير السياسي"، **المستقبل العربي،** ع. 387، 2011.

152- العطية، فوزية. "علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري"، مجلة كلية الآداب العراقية، ع .24، 1979.

153- أبو فراس. "جبهة الديمقراطية والحداثة لمواجهة الإسلاميين"، **جريدة التونسية،** ليوم 2011/06/01

154- ماضي، عبد الفتاح . "الاضطراب السياسي سوء إدارة تفاعلات المرحلة الانتقالية في الدول العربية"، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 188، أفريل 2012.

155- منصر، عدنان . "تفاعلات المشهد السياسي التونسي: غضب تشكيل الحكومة"، **مركز الجزيرة للدراسات،** 2015/02/19.

156- موقف، تقدير ." تونس سياق الأزمة وخيارات الخروج من المأزق"، **مركز الجزيرة للدراسات،** أوت 2013.

157- موقف، تقدير . "الأزمة الأمنية في تونس"، **مركز الجزيرة للدراسات،** جويلية 2015.

158- "النتائج الرسمية الكاملة للانتخابات التشريعية"، **وكالة أنباء نيوز،** 30أكتوبر 2014**.**

159- هكو، أمينة . " مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية"، المستقبلالعربي، ع. 432، شباط 2015.

160- ياسين، أشرف محمد عبد الله . "السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية،ع. 26(ربيع 2010).

161- بن يمينة، شايب الذراع . **"**التحول الديمقراطي في الجزائر : العوائق والآفاق"، **مجلة الأكاديميا للدراسات الاجتماعية والإنسانية**.

162- بن يونس، كمال . "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، **مجلة السياسة الدولية (القاهرة)،** ع. 184، أفريل2001.

الرسائل الجامعية.

163- بلعور، مصطفى . **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008،** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة . جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010 .

164- بلمداني، نوفل . **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس: دراسة حالة الاتحاد العام التونسي للشغل،** رسالة ماستر في العلوم سياسية غير منشورة .جامعة عمار ثليجي: قسم العلوم السياسية، 2014-2015.

165- بلهواري، كريمة . **التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي : دراسة مقارنة لحالتي الجزائر وتونس،** رسالة ماجستير في النظم السياسية المقارنة غير منشورة . جامعة وهران : كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2009-2010.

166- جنة، سماعين . **التغير السياسي بين الوسط الريفي والوسط الحضري : دراسة ميدانية بولاية غليزان،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة . جامعة وهران : كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011--2012

167- الخلايكة، هشام محمد سليمان . **أثر الإصلاح في عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999- 2012،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة .جامعة الشرق الأوسط، 2012.

168- جواني، نجاة . **العدالة الانتقالية في ظل الحراك العربي: تونس أنموذجا،** مذكرة ماستر في العلوم السياسية غير منشورة .جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2014-2015.

169- زيتوني، محمد .**الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية : دراسة حالتي تونس ومصر 2011-2014،** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة .جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018**.**

170- الدين، فاطمة الزهراء . **جامعة الدول العربية وموقفها من الربيع العربي،** مذكرة ماستر في العلوم السياسية غير منشورة . جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013.

171- ربعي، رائد محمد عبد الفتاح. **أساليب التغيير لدى حركات الإسلام السياسي بين فكر الممارسة : الإخوان في مصر نموذجا،** رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية غير منشورة .جامعة فلسطين: ، 2012

172- رشيد، رمضان أحمد . **إشكاليات التحول الديمقراطي بعد الثورة دراسة تحليلية مقارنة بين حالتي مصر وتونس،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة . جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، 2013.

173- الرعود، عبد الله ممدوح مبارك . **دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير في مصر وتونس من وجهة نظر بعض الصحفيين الأردنيين،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة .جامعة الشرق الأوسط :كلية الإعلام، 2012.

174- ريان، رأفت فؤاد عبد الرحمن . **الثورات العربية 2011 وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية جامعة النجاح الوطنية أنموذجا،** رسالة ماجستير في العلوم سياسية غير منشورة. فلسطين: جامعة النجاح، 2015.

175- ريحان، فوز نايف عمر. **العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي** 1990-2006، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية غير منشورة . فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2007**.**

176- سلامة، عبد الرحمان يوسف . **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول2010**،رسالة ماجستير في التخطيط و التنمية السياسية غير منشورة . جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2016.

177- شيخ علي، ناضر محمود رشيد . **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين،** رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية غير منشورة. فلسطين : جامعة النجاح الوطنية، 2008.

178- صحراوي، شهرزاد . **هيكلة التحول في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات غير منشورة . جامعة محمد خيضر بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2014-2015 .

179- عباس، عائشة . **جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس،** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة .جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015.

180- علوي، عزيزة . **التحولات السياسية في مصر وتونس 1981- 2011 دراسة مقارنة،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة . جامعة الجزائر 3: قسم التنظيمات السياسية والإدارية، 2013/ 2014.

181- العمراوي، فريدة. **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية:دراسة حالة مصر،** مذكرة ماستر في العلوم السياسية غير منشورة . جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2014.

182- قطاف، أسماء تمام. **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية: حركة النهضة التونسية نموذجا،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة . جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2013/2012.

183- لبدي، حنان. **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتجية الأمنية الأوربية في منطقة الساحل الإفريقي،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة . جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2015.

184- لعياضي، يوسف . **التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية تونس،** مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2015/2014.

185- محفوظ، أمين . **حرية تكوين الأحزاب السياسية دراسة مقارنة بين النظام التونسي والجزائري،** رسالة شهادة الدراسات المعمقة في القانون العام غير منشورة . سوسة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية، 1991.

186- المختار، لمياء . **الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي،** رسالة ماجستير في القانون العام لنظام قديم غير منشورة. جامعة سوسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012- 2013.

187- مرزوقي، عمر . **حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر،** أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 03 : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.

188- المرسومي، عماد مؤيد جاسم محمد . **أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية : التنمية البشرية نموذجا،** أطروحة دكتوراه غير منشورة.جامعة النهرين العراق ، 2006.

189- ميلود، قاسم . **إشكالية عمل المنظمات النقابة في كل التحولات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة يوسف بن خدة : كلية العلوم السياسة والإعلام، 2009-2010.
190- نبي، مصطفى غلام . **التحول الديمقراطي في أفغانستان والعراق 2001-2010 من منظور مقارن**، رسالة ماجستير غير منشورة . القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012.
191- نش، حمزة . **الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الوطنية الجزائرية : دراسة سياسية مقارنة في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان 1989-2009**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة .جامعة الجزائر 3 :كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011-2012.

الندوات والأبحاث أو الدراسات الغير منشورة:

192- بلعيد، الحبيب وبندانة، قمر والكشو، سهام. **"ثورات مقاربات ومقارنات القرن التاسع عشر، القرن الواحد والعشرون"**، أعمال **الملتقى العلمي الخامس عشر**، جامعة منوبة، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2014.
193- شقرون، سيبة ومطوي، عبد الحليم . **"التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة"**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحرر الديمقراطي في الجزائر، جامعة بسكرة،
194- عثمان، صفاء. **"خصائص النظم السياسية العربية: بين الايجابية والسلبية"**، أعمال الملتقى الوطني حول أزمة الحكم في الدول العربية . جامعة 8 ماي 1945 قالمة: 22- 23 نوفمبر2015.
195- العربية، "تونس تحدد موعد الانتخابات النيابية والرئاسية رسميا"، 25 جوان 2014.
196- لعجال، محمد لمين . **" معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر"**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،
197- مؤيد، سامر . **"متغير ما بعد الربيع العربي والطريق إلى الحكم الرشيد"**،أعمال ندوة **"تداعيات ما بعد الديكتاتورية في دول الربيع العربي"** . جامعة كربلاء: كلية القانون، وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولية، 12 مارس 2013.

المواقع الالكترونية:

198- انتخابات مجلس النواب"، في:**http://www.elationsentunisie.com.**
199- "أهم نقاط برنامج حكومة الحبيب الصيد"، في:**www.turess.com,africcanmanage**.
200- بدوي، أحمد موسى. " محطات على سكة التحول الديمقراطي العربي: قوى الإسلام السياسي في تونس ومصر"، في: **http//www.acrseg/3449.8.**
201- بن عيسى، وديع ."معوقات الديمقراطية في تونس 2016/06/05"، في: **http:// www.lurasse.com./alchorout/196484 21:00.**
202- التهامي، فيصل ."الثورات الديمقراطية في العالم العربي: تونس نموذجا 12-2013/07/21"، في:**www.ahewar.org**.
203- جبانون، نور الدين . "دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية"، في:**www.dohainstitute.org5.**
204- " الحبيب العيد يكلف بتشكيل الحكومة التونسية"، في:**www.moonpost.net.**

205- حاسم، خيري عبد الرزاق. النظام السياسي التونسي بعد رنفيير، في:**http/www.easy.eluasif ?func=fulloitxatr.**
206- خليل، صبري محمد . " التغيير بين الأشخاص والنظم والبنية: دراسة عن أبعاد التغيير الإداري والسياسي"، في:**https//www.drabikalil.wordoress.com**
207- السنوسي، منير . "الهيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والأفاق"، في:**www.icl.org**.
208- السنوسي، منير . "البيئة القانونية الجنح المدني في تونس: الواقع و الآفاق"، في: **www.ICNL.org**.
209- زغلول، سوسن السيد علي مصطفى." دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016،" المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، في:**http://democraticac.de/?p=34699**.
210- سلامة، معتز." التحولات الإستراتجية في النظام الإقليمي العربي رؤية استشرافية،" دبي: معهد العربية للدراسات، 2013/3/09، على الرابط:**http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/03/09/**.
211- سيف، أحمد عبد الكريم. " إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطية،" الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير 2013، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312 4124130127111.html
212- سيف الدين عبد الفتاح، "مرحلة الانتقال بعد الثورة: بين حسابات الإرادة و الإدارة"، في موقع الأهرام:**http://www.ahram.org.eg/ Issues-viems/neuws/98 565.aspx.**.
213- الصالح، أسامة . "الاقتراب الحذر هل تعيد الحركات الإسلامية الصاعدة هيكلية الدولة العربية،" **مجلة السياسة الدولية**، في: **www.siyassa.org.eg.**
214- العيادي، حسان. "شبح الاستقالات يعود..حركة نداء تونس2014/10/28"، في:**http://google/iakwwix**.
215- غريوال، شارل ." ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي 14فيفري2016"، في:**http://carmagie.mce.org.**
216- قنديل، محمد مختار. **"**دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي 28/ 12/ 2012"،في **www .ahewar. Org.**
217- "قوائم حركة النهضة أغلب المترشحين من رجال الأعمال 2016/08/25"، في:**www.arabiai21.com/newspreint.**
218- القويسي، عبد الماجد ." العصيان السياسي بين النشأة والاحتواء"، في: **الشاهد للدراسات السياسية http://IMKO.IN/KPV**
219- كوش، عمر ." روسيا والثورات العربية،" الجزيرة نت، 2011/9/18، على الرابط:**http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/9/18/**

220- لبيض، سالم ."الأزمات الاجتماعية والسياسية وإدارتها: تونس1957-1987"، مجلة تونس علوم إنسانية (تونس)، ع.18(فيفري2005)، في:http://www.alhiwar.net/shownews.php?=13181

221- ماجد، زياد . خوفان ناوليبانون 07/ 2011/06، **في www newlebanon.com/ arabic/news archive details.**

222- مرسي، ريم محمد ."الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي 22 / 11/ 2013"، في : **www. Azaman.com**.

223- النبي، أكرم."مفهوم التغيير"، في: name=news and file= article؟**www.al/mondulcs.php**.

224- "من قتل شكري بلعيد"، في: **http/www.aljazeera.net/programs/Blac-box 2014/10 20% D8% A7% D9% 84.**

225- يحي، كارم. "أسئلة الانتخابات الرئاسية في تونس"، في: **http://www.ahram.org.eq/NewsQ/339090.asp.**

226- تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة"، في:http://www.agora-parl.org

227- الحناشي، عبد اللطيف ."تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة 24 سبتمبر 2014"، في: مركز الجزيرة للدراساتstuies-aljazeera.net

228- الانتخابات التشريعية في تونس 2014: المشاركة والولاء والعزوف"، في: http://www.ossforum.org/ae

229- التقرير الخاص لقناة المنار، موقع قناة المنار اللبنانية التابعة لحزب الله: سوريا في مواجهة العاصفة – خفايا وأسرار -، 15/ 04/ 2011 الموقع الإلكتروني: **WWWalmanar.com.ib/adetails php?**

230- الدخيل، خالد ." ماهور الموقف الأمريكي من الثورة السورية،" 1 أفريل 2012 على الرابط: http://www.alarabiya.net/views/2012/04/01/204506.ht ml

231- الثورة،التونسية2010-2011، http://www.moqatel.com/openshare/behoth/stasia21/thwra tunis/sec04.doc-cvt.htm

232- الأحزاب والقيادات السياسية في تونس:خريطة معلوماتية"،تقرير منشور على،موقع"أون،إسلام"بتاريخ18جانفي2011،في:http://www.onislan.net/arabic/-newsa,alysis/spesialfolders-pages/tunisia/127947

233- بودبوس، سليم مصطفى . " حزب حركة النهضة التونسية محطات تاريخ قبل 14جانفي2011"، في:www.alwasitnews.com/news/613122html

234- الحضراوي، منجي . " أسباب سقوط النظام 14 جانفي الحقيقة 2016/01/13"، في: **ww.alchourouk.com/dossier**

235- خالد شوكات،"النظام غير متحمس لممارسة السياسة"، في: **http://ww.islamonline.net/serrelet/satellite ?c=articleA-c .&cid=1171274646777&pagename=zone-Arabic-NEWS/Z fnwazayourt**

236- أسباب،الثورة"،في: **http://www.moqatel.com/openshare/behouth/siasia21/thura tunis/sec07.doccvt.htm**

237- بوعجاجة، جمال . " الثورة التونسية والمسألة الدينية 23يوليو2013"، مركز الجزيرة للدراسات، في:**http://www.addthes.com**

238- ماركس، مونيا . " أي أسلوب الذي اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه أو تقديم التنازلات"، في: **http://www.gihaibstitute**

239- لمين، سامية . "دستور الجمهورية التونسية"، في: **http://www.samialamin,over-blog.fr/article-2014-pdf**

240- "10 مشاهد تلخص الحياة التونسية بعد خمس سنوات على الثورة 17 ديسمبر 2015"،في:**http//rassef22.com** عرفة، محمد جمال . "جمهورية الفايسبوك، تويتر، يوتيوب تعود ثورة تونس 2015 أفريل2011"، في: **http://www.onuslan.net**

241- توسع التحركات الاحتجاجية في تونس2016/12/26"، في: **www.aljazeer.net**

242- "المشهد السياسي التونسي بعد الثورة، 12أفريل2016"، في: **www://www.assakina.com**.

243- برنامج الواقع العربي،" دور الجيش التونسي في حماية الثورة والتزامه الحياد اتجاه السياسة في تونس2005/11/13"، في: **www.aljazeera.net**.

244- ورداني، يوسف ."محددات المستقبل دور حركات الشبابية في دول الربيع 2014/07/10 "، في:**http://www.reessmideast.org**.

245- مرزوق، محسن." تونس .. خارطة طريق ما بعد الثورة،" مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 18 فبراير 2011، في:**http://carnegie-mec.org/2011/02/18/ar-pub-42824** .

246- خليل، خالدة إبراهيم . حلقة نقاشية.موقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية22فيفري2012،في: **http://www.allafblogspotcom.blogsport.com/2012/02blog-sport5445.htm**.

247- عبد المولى، عز الدين . "أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي"، في: **http//www.studies.aljazeera.net/or/files . arabworlemocracy/2013/03/2 a 13241**

248- عبد الفتاح، سيف الدين."مرحلة الانتقال بعد الثورة: بين حسابات الإرادة و الإدارة"، في **موقع الأهرام.**

249- "أحزاب تونسية معرضة تنتقد اختيار مهدي جمعة رئيسا للحكومة"، راديو سوا، في: **rttp//www.a krasliosawa.com/content/tunsia-national-talk-politics-/239198.html**

250- أبو زيد، سفيان . " الدستور التونسي: انتصار للقوى الديمقراطية الحديثة في البلاد، ومسار آخر في نعش حركة النهضة والمشروع الإخواني بتونس"، في: **http://www.touneselkadra.com/ index..ph.28-01.**

251- ماهر، أميرة. "الانتخابات التشريعية التونسية..نورة الياسمين، على أعتاب الاستقرار"، في:**www.eggnews.net/category.**

252- "تنافس الأحزاب البارزة في تونس على استقطاب رجال الأعمال يؤشر على قيام "مجلس الأعمال" بدلا من "المجلس الشعبي" بعد الانتخابات"، في:**http://www.africanmanager.com.**

253- "النموذج الثوري التونسي، المسار، التحديات رهانات الانتقال 2012/12/17"، مركز نماء للبحوث والدراسات، في:**http://mama-center.com/activitiematialsaspx?id=12s.**

254- "السبسي رئيس تونس"، في: **WWW.RADIOSAWA .COM/CONTENT/TUNISIA/day/ 2election.html**

255- برنامج الواقع العربي، "التجربة السياسية التونسية عام 2015 مالها وما عليها 2015/12/28"، في:**www.aljazeera.net.**

256- تركي، نادية . "وزير الاقتصاد والمالية التونسي، تحديات كبيرة في انتظار الحكومة الجديدة 24نوفمبر 2014"، في:**http ;//www.finance.gov.tn**.

257- إلياس، سامر . "تونس: مسار الثورات والتحديات الاقتصادية والإرهاب 2016/01/23"، في: **http://arabic.rt.com.**

الفهرس

مقدمة

الفصل الأول: التغير السياسي؛ قراءة مفاهيمية تحليلية في المنطقة العربية 22

المبحث الأول :التأصيل المفاهيمي للتغيرالسياسي 22

المطلب الأول: مفهوم التغير السياسي وأهم المفاهيم المصاحبة له 23

الفرع الأول : مفهوم التغير السياسي 23

الفرع الثاني : أهم المفاهيم المصاحبة للتغير 27

المطلب الثاني: عوامل وأنماط التغير السياسي 35

الفرع الأول: العوامل الداخلية 35

الفرع الثاني: العوامل الخارجية 42

الفرع الثالث : أنماط التغير السياسي في الأنظمة السياسية العربية 44

المطلب الثالث: وسائل وإستراتيجيات مواجهة التغير السياسي 48

الفرع الأول: وسائل التغير الرسمية 48

الفرع الثاني: وسائل التغير غير الرسمية 49

الفرع الثالث: استراتيجيات مواجهة التغير السياسي 53

المبحث الثاني:التغير السياسي والتفاعلات المختلفة اتجاههفي الأنظمة السياسة العربية 55

المطلب الأول: خصائص ومقومات التغير السياسي في الأنظمة السياسة العربية 55

الفرع الأول: خصائص النظم السياسية العربية 55

الفرع الثاني : خصائص التغير السياسي 59

الفرع الثالث : مقومات ومعايير نجاح عملية التغير السياسي 61

المطلب الثاني: المواقف الخارجية من التغير السياسي في الأنظمة السياسية العربية 63

الفرع الأول: المواقف الدولية 63

الفرع الثاني: المواقف الإقليمية 69

المطلب الثالث: تفاعلات المرحلة الانتقالية في الأنظمة السياسية العربية بعد 2011 75

الفرع الأول: أنماط إدارة المرحلة الانتقالية 75

الفرع الثاني: تفاعلات الأحزاب السياسية 76

الفرع الثالث: تحديات المرحلة الانتقالية 80

الفصل الثاني: تحليل النظام السياسي التونسي 1956- 2010 85

المبحث الأول: البيئة الجغرافية والسكانية 85

المطلب الأول: البيئة الجغرافية لتونس 86
الفرع الأول: الموقع الجغرافي 86
الفرع الثاني : الأهمية الإستراتيجية 87
المطلب الثاني: البيئة السكانية لتونس 89
الفرع الأول: تطور عدد السكان 89
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للسكان 90
المبحث الثاني: المؤسسات السياسية في تونس 91
المطلب الأول: تنظيم المؤسسات في تونس 92
الفرع الأول: المؤسسة التنفيذية 92
الفرع الثاني: المؤسسة التشريعية 94
الفرع الثالث: المؤسسة القضائية 96
المطلب الثاني: المؤسسات المدنية في تونس 97
الفرع الأول: مكانة ودور الأحزاب السياسية 97
الفرع الثاني: مكانة ودور المجتمع المدني 102
الفرع الثالث : توجهات السلطة اتجاه الفواعل السياسية 107
المبحث الثالث: دور السلطوية السياسية لنظام الحكم في أزمة التغير السياسي في تونس 107
المطلب الأول: ارتداد النخب السياسية عن الإصلاحات السياسية في تونس 108
الفرع الأول: فترة حكم الحبيب بورقيبة 108
الفرع الثاني: فترة حكم زين العابدين بن علي 124
المطلب الثاني: أسباب التغير السياسي في تونس 133
الفرع الأول: الأسباب السياسية 133
الفرع الثاني : الأسباب الاقتصادية 136
الفرع الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية 139
الفصل الثالث: إستراتيجية الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الهيئات التأسيسية الشرعية في تونس 143
المبحث الأول: الحراك الثوري وأثره على إدارة المرحلة الانتقالية في تونس 143
المطلب الأول: السياق العام للحراك الثوري في تونس 144
الفرع الأول: نشأة وتطور الحراك الثوري 144
الفرع الثاني: الفواعل المؤثرة في الحراك الثوري 145
الفرع الثالث: المواقف المختلفة من الحراك الثوري 153

المطلب الثاني: الفراغ المؤسساتي وآلية انتقال السلطة المؤقتة في تونس 156
الفرع الأول:سقوط رأس النظام السياسي 156
الفرع الثاني : إدارة الفراغ السياسي ونقل السلطة المؤقتة 159
المبحث الثاني: تصورات ومراحل إدارة المرحلة الانتقالية 162
المطلب الأول: إنشاء الهيئات التأسيسية لإعادة بناء المؤسسات الشرعية في تونس 163
الفرع الأول: إنشاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة 163
الفرع الثاني: إنشاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي 165
الفرع الثالث: إنشاء الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات 168
المطلب الثاني: مرحلة انتخاب المجلس التأسيسي 171
الفرع الأول: نتائج الانتخابات ودلالاتها 171
الفرع الثاني: تحليل نتائج الانتخابات 176
الفرع الثالث: صلاحيات المجلس الوطني التأسيسي 180
المطلب الثالث: القوى الفاعلة ودور المجلس التأسيسي في بناء المؤسسات الشرعية في تونس 181
الفرع الأول : القوى الفاعلة وإدارة المرحلة الانتقالية 181
الفرع الثاني: دور المجلس الوطني التأسيسي في مأسسة المؤسسة التنفيذية 191
الفرع الثالث: دور المجلس الوطني التأسيسي في عملية وضع وإقرار الدستور 197
الفصل الرابع:تونس ما بعد المرحلة الانتقالية الانجازات، المسارات 206
المبحث الأول: بناء المؤسسات السياسية وتعزيز الحريات والحقوق 206
المطلب الأول: بناء المؤسسات 206
الفرع الأول : الانتخابات التشريعية وبناء المؤسسات 206
الفرع الثاني : الانتخابات الرئاسية وبناء مؤسسة الرئاسة 217
الفرع الثالث : الانتخابات المحلية وبناء المؤسسات المحلية 226
المطلب الثاني: تعزيز الحريات والحقوق 230
الفرع الأول : المؤسسة القضائية والاعلامية 230
الفرع الثاني : المشاركة والتعددية السياسية 231
الفرع الرابع : تمكين المجتمع المدني من آداء دور ايجابي بارز 232
المبحث الثاني : مسارات التحول الديمقراطي في تونس 233
المطلب الأول: مسارات نجاح الانتقال والتحول الديمقراطي 234

الفرع الأول: حياد المؤسسة العسكرية 234
الفرع الثاني: إقرار دستور جديد للبلاد 236
المطلب الثاني: مسارات فشل الانتقال والتحول الديمقراطي 237
الفرع الأول : فشل التوطيد الديمقراطي 238
الفرع الثاني :استمرار العنف و القمع 238
الفرع الثالث : تنامي ظاهرة الفساد بكل أشكاله 240
الفرع الرابع : فشل الحكومة في التصدي لبعض القضايا المحورية 242
الفصل الخامس : تحديات وآفاق الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس 244
المبحث الأول : تحديات الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس 244
المطلب الأول : التحديات السياسية والأمنية 245
الفرع الأول : طول الفترة الانتقالية 245
الفرع الثاني :انفلات وسائل الإعلام وتنامي الفوضى وانتهاك النظام العام 248
المطلب الثاني : التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 249
الفرع الأول : التحديات الاقتصادية 249
الفرع الثاني : التحديات الاجتماعية 252
الفرع الثالث : التحديات الثقافية 253
المبحث الثاني : آفاق الانتقال والتحول الديمقراطي 255
المطلب الأول : على صعيد المؤسسات 255
الفرع الأول : الخيار الديمقراطي وتداول السلطة 256
الفرع الثاني : إقرار الشرعية الديمقراطية الدستورية من خلال تبني الإصلاحات 259
الفرع الثالث :إقامة تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة 261
المطلب الثاني : على صعيد الحريات والسياسات الحكومية 263
الفرع الأول : على مستوى مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية والحريات 263
الفرع الثاني: على مستوى السياسات الداخلية للحكومة 268
المطلب الثالث : رؤى استشرافية 270
الفرع الأول : استمرار تأزم الوضع 270
الفرع الثاني : سيناريو الاستمرار 271
الفرع الثالث :سيناريو التغيير 271

خاتمة 277
قائمة المصادر والمراجع 283
فهرس المحتويات 308
ملخص الدراسة

الملخـــــــــــــــــــــص

باللغة العربية

تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل إشكالية التغير السياسي في الحيز السياسي العربي نموذج تونس بعد 2010، وفي سبيل ذلك قامت الدراسة ببناء خطة بحثية لمعالجة الموضوع، وقد اشتملت الدراسة على مقدمة وخمسة فصول متناسقة ومتكاملة وخاتمة تضمنت استنتاجات للدراسة وتمثلت في الآتي :

الفصل الأول:والموسوم بـــــ "التغير السياسي: **قراءة مفاهيمية تحليلية في المنطقة العربية"**، وفيه تم بلورة وتناول المفاهيم المصطلحات العلمية التي كان من الضروري تحديد أطرها لمساعدة القارئ على فهم ما ترمي إليه الدراسة، فقد تم تقسيم الفصل الأول إلى **مبحثين** حيث تم التطرق فيه معالجة التغير السياسي كمفهوم باعتباره ذات صلة بالموضوع محل الدراسة، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، بحيث عالج المبحث الأول التأصيل المفاهيمي للتغير السياسي، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان التغير السياسي والتفاعلات المختلفة اتجاهه في الأنظمة السياسية العربية.

في حين كان **الفصل الثاني** تحت عنوان **"تحليل النظام السياسي التونسي 1956-**2010"، وفيه تم التعرض إلى الواقع السياسي في تونس منذ الاستقلال إلى قيام الثورة، وقد تم تقسيم الفصل إلى **ثلاثمباحث**، في المبحث الأول تم التطرق إلى البيئة الجغرافية والسكانية لتونس، أما المبحث الثاني فقد عالج المؤسسات السياسية في تونس، والمبحث الثالث عالج دور السلطوية السياسية لنظام الحكم في أزمة التغير السياسي في تونس.

وفيما يخص **الفصل الثالث** فقد كان تحت عنوان :**إستراتيجية الانتقال من مرحلة الثورة إلى** مرحلة بناء الهيئات التأسيسية الشرعية في تونس، وفيه تم بلورة مبحثين رئيسيين في المبحث الأول تم تسليط

الضوء على الحراك الثوري، وأثره على إدارة المرحلة الانتقالية في تونس، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى تصورات ومراحل إدارة المرحلة الانتقالية.

أما **الفصل الرابع** فكان موسوما بعنوان:**تونس ما بعد المرحلة الانتقالية–الانجازات المسارات،** والغرض من توظيف هذا الفصل هو تسليط الضوء على الانجازات المحققة وكذا الإخفاقات التي ميزت هذه المرحلة، حيث خصص **المبحث الأول** حول بناء المؤسسات السياسية وتعزيز الحريات والحقوق، أما **المبحث الثاني** فتم التطرق فيه إلى مسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس.

ليكون **الفصل الخامس**مخصصا لـــ" **تحديات وآفاق التحول الديمقراطي في تونس"** والذي اشتمل على **مبحثين،** خص **المبحث الأول** لمعالجة تحديات الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس"، وناقش **المبحث الثاني** آفاق الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس.

تبحث هذه الدراسة بالنقاش والتحليل موضوعا موسوما بـــ: " التغير السياسي في الحيز السياسي العربي: أنموذج تونس بعد 2010 " انطلاقا من مشكلة بحثية رئيسية متمثلة في:

ماهي السياقات والأسباب والنتائج التي طرحتها موجة التحولات السياسية في المنطقة العربية؟ وهل استطاعت الثورة وتحولاتها تحقيق ما طرحته من تصورات وأهداف للتغير السياسي لأجل الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي تم ضياغة الفرضية الرئيسية التالية

لم تتوفر للمنطقة العربية السياقات والأسباب التي يمكن أن تساهم في بناء مؤسسات وشرعيات جديدة بهدف الخروج من حالة الاستعصاء الديمقراطي العربي، فيما يمكن أن تشكل تونس حالة استثناء في المنطقة العربية فإن هنالك علاقة ايجابية بين الفرص التي توفرت للثورة التونسية وبين إمكانية نجاح التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي ولو جزئياً.

وبشكل منهجي وحتى تتم الإجابة عن الإشكالية الرئيسية كان لا بد لنا من الإجابة عن التساؤلات الفرعية التي طرحتها الدراسة في المقدمة وربطها بالفرضيات الفرعية المتصلة بها،فأولى هذه التساؤلات يتعلق بالدوافع التي تقف وراء اندلاع ما يسمى بالانتفاضات الشعبية التي عرفتها عدد من الدول العربية في أعقاب عام 2010، ومدى تأثيرها على السياق العام للدولة والمجتمع مع تبيان مختلف ردود الأفعال التي خلفتها بعد قيامها ،فمن خلال دراسة التغير السياسي الذي حدث في المنطقة العربية، أو فيما يعرف بالربيع العربي وبغرض التأكد من صحة الفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة والتي ركزت على أهم الإشكالات الراهنة التي فرضتها الثورة التي عاشتها تونس بعد 2010

حاولنا دراسة وبحث الإشكالية الرئيسة، والفرض الرئيس، بمجموعة من الأسئلة المفتاحية، وطرح مجموعة من الفروض العلمية المساعدة التي تساعدنا في إثبات أو نفي متغيرات البحث، وبالاعتماد على أدوات التحليل العلمية" النظري والمنهجي والمفاهيمي الدراسة.

وقد توصلت الدراسة في الختام إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، وكذا اختبار صحة الفرضية الرئيسية، وهذا ما سيتم توضيحه في الآتي:

بالنسبة للإشكالية الرئيسية، خلصت الدراسة إلى اعتبار أن ثورات الربيع العربي هي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بجانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود وبالتالي شكلت هذه الثورات الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنى الدولة التسلطية في العالم العربي ،مما ساعد على سقوط بعض الأنظمة العربية لذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية .

كما خلصت الدراسة إلى أن الثورة التونسية مثلت نقطة تحول في تاريخ تونس السياسي، وذلك من خلال سعيها لإحداث القطيعة بين مرحلة اتسمت بالاستبداد والقمع، وتهميش للمجتمع المدني وتقييد حرياته، ومرحلة التغيير السياسي التي شاركت فيها القوى السياسية والمجتمعية الساعية إلى الانتقال الديمقراطي، وتحسين الأداء الاقتصاد ي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.

يمكننا القول في ختام هذه الدراسة إلى أن ما ميز تونس عن غيرها من الدول العربية الأخرى، هو أنها كانت أكثر استقرارا في مختلف المراحل التي مرت بها بعد الإطاحة برأس النظام السابق، وهذا برغم الصعوبات الجمة والعوائق التي اعترضت طريقها، غير أن وعي النخب التونسية بتحديات المرحلة، حال دون إجهاض التجربة الديمقراطية الفتية في تونس الجديدة، ومع ذلك من المبكر جدا الحديث عن رسوخ الديمقراطية في هذا البلد الذي لا يزال يعيش معترك البناء الديمقراطي. لكن هنالك عوامل مهمة تخدم التجربة التونسية الوليدة وهي سلامة الخطوات والإجراءات الانتقالية للتأسيس لنظام سياسي ديمقراطي مستقبلاً.

Abstract:

This study examines and discusses the issue of ***"Political Change in the Arab Political Space: The Model of Tunisia after 2010"***, based on a main research problem:

What are the contexts, causes, and consequences posed by the wave of political transformations in the Arab region? Did the revolution and its transformations was able to achieve what raised perceptions and goals of political change for the transition and democratic transformation in Tunisia?

To answer the main question, the following main hypothesis was created:

The Arab region did not have the contexts and the reasons that could contribute to the building of new institutions and legislations in order to emerge from the state of Arab democratization freezing.

While Tunisia can be a case of exception in the Arab region, there is a positive relationship between the opportunities offered by the Tunisian revolution and the possibility of the success of the Tunisian experiment in democratic transition, even in part.

We have tried to study and discuss the main problem, the main hypothesis, with a set of key questions, and put forward a set of scientific hypotheses that help us to prove or deny the variables of research. Based on scientific, theoretical, The basic hypothesis was divided into five chapters. In the first chapter, we discussed political change; an analytical conceptual reading in the Arab region, and this through two studies. In the second chapter, we examined the analysis of the Tunisian political system 1956- 2010 in three chapters. The title of the strategy of transition from the revolution to the stage of the establishment of the legitimate constituent bodies in Tunisia was discussed through three chapters. The fourth chapter, which focused on research in post-transitional Tunisia, was the achievements, the tracks and the conclusion. In turn, he split into two sections and concluded the research with a conclusion that included the most important results.

The study concluded in conclusion to answer the main problem, as well as test the validity of the main hypothesis, and this will be explained in the following:

As for the main problem, the study concluded that the revolutions of the Arab Spring are the result of a range of internal political, economic and social factors, as well as external factors that played a limited role. Consequently, these revolutions calling for political change destabilized the authoritarian state structures in the Arab world, Arab regimes The Arab Spring revolutions played an active role in bringing about political change in the Arab region.

The study also concluded that the Tunisian revolution represented a turning point in Tunisia's political history by seeking to break the period between tyranny and repression, marginalization of civil society and restricting its freedoms, the stage of political change in which political and societal forces sought democratic transition, Social justice, and this proves the validity of the main premise.

We can say at the end of this study that what distinguished Tunisia from other Arab countries is that it was more stable at various stages after the overthrow of the head of the former regime, despite the great difficulties and obstacles that hampered its way. However, the awareness of the Tunisian elites of the challenges The stage has prevented the abortive democratic experiment in the new Tunisia. However, it is too early to talk about the consolidation of democracy in this country, which still lives in the realm of democratic construction. But there are important factors that serve the nascent Tunisian experience: the safety of transitional steps and procedures for establishing a democratic political system in the future.

University of Algiers 03
Faculty of Political Science and International Relations
Department of International Studies

Political change in the Arab political space:

The model of Tunisia after 2010

Thesis submitted for Doctorate degree in Political Science And International Relations:
Field : International studies.

- Supervised by:
dakhane Noureddine

- Submitted by:
Neche hamza

Board of Examiners:

SCINETIFIC RANK	FULL NAME	UNIVERSITY	CHARACTERIN JURY
professor	Ben khlif abdelwahab	University of Algiers 03	president
professor	Noureddine dakhane	University of Msila	Supervisor and reporter
professor	Gharbi mouhamed	University Centre of Tisemsilt	Examiner
doucteur	Belkhira mouhmed	University of chelef	Examiner
doucteur	Bouissi samir	University of Algiers 03	Examiner
doucteur	Bechlaghem lamya	University of Algiers 03	Examiner

Academic year: 2019/2020